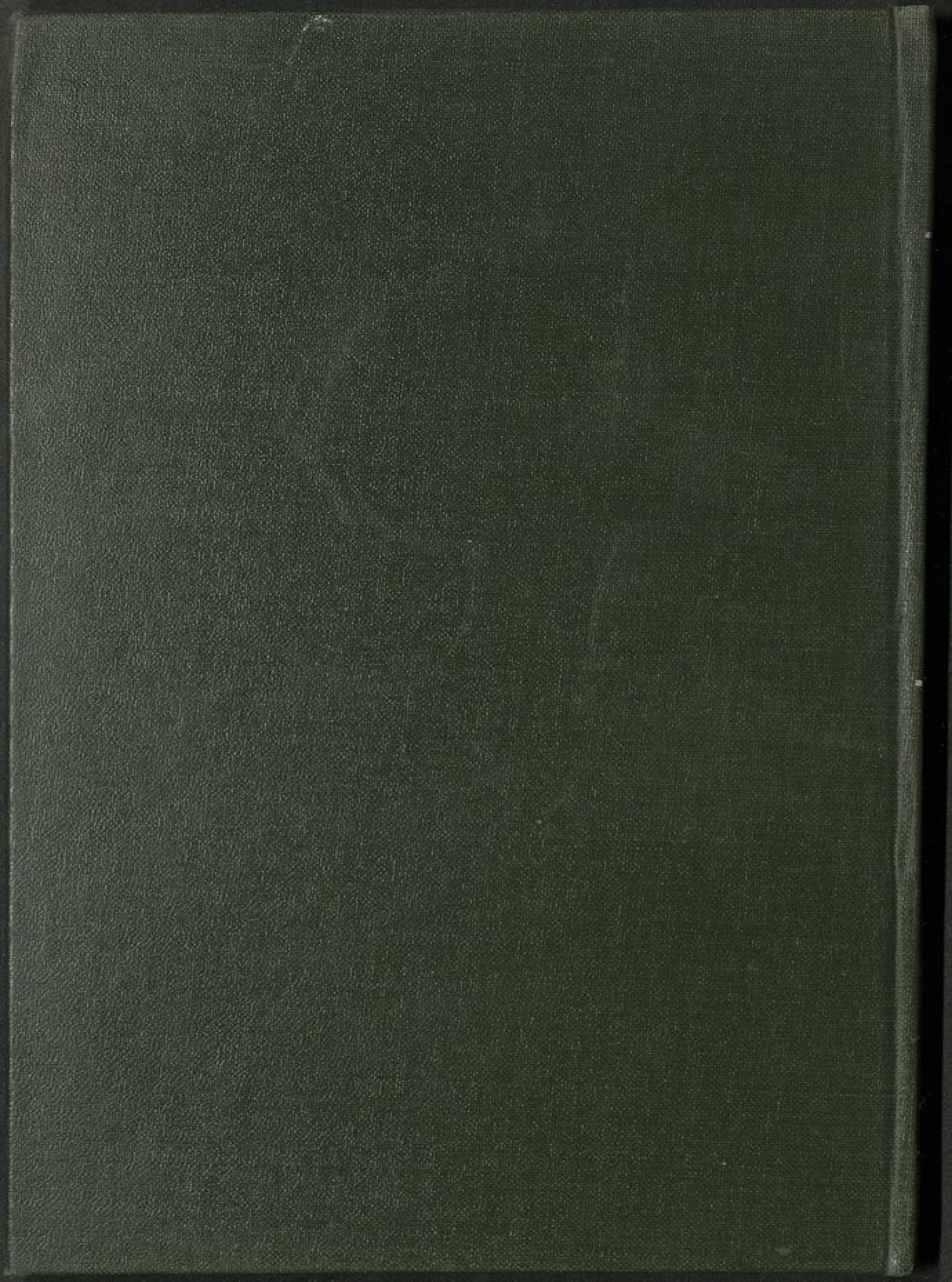
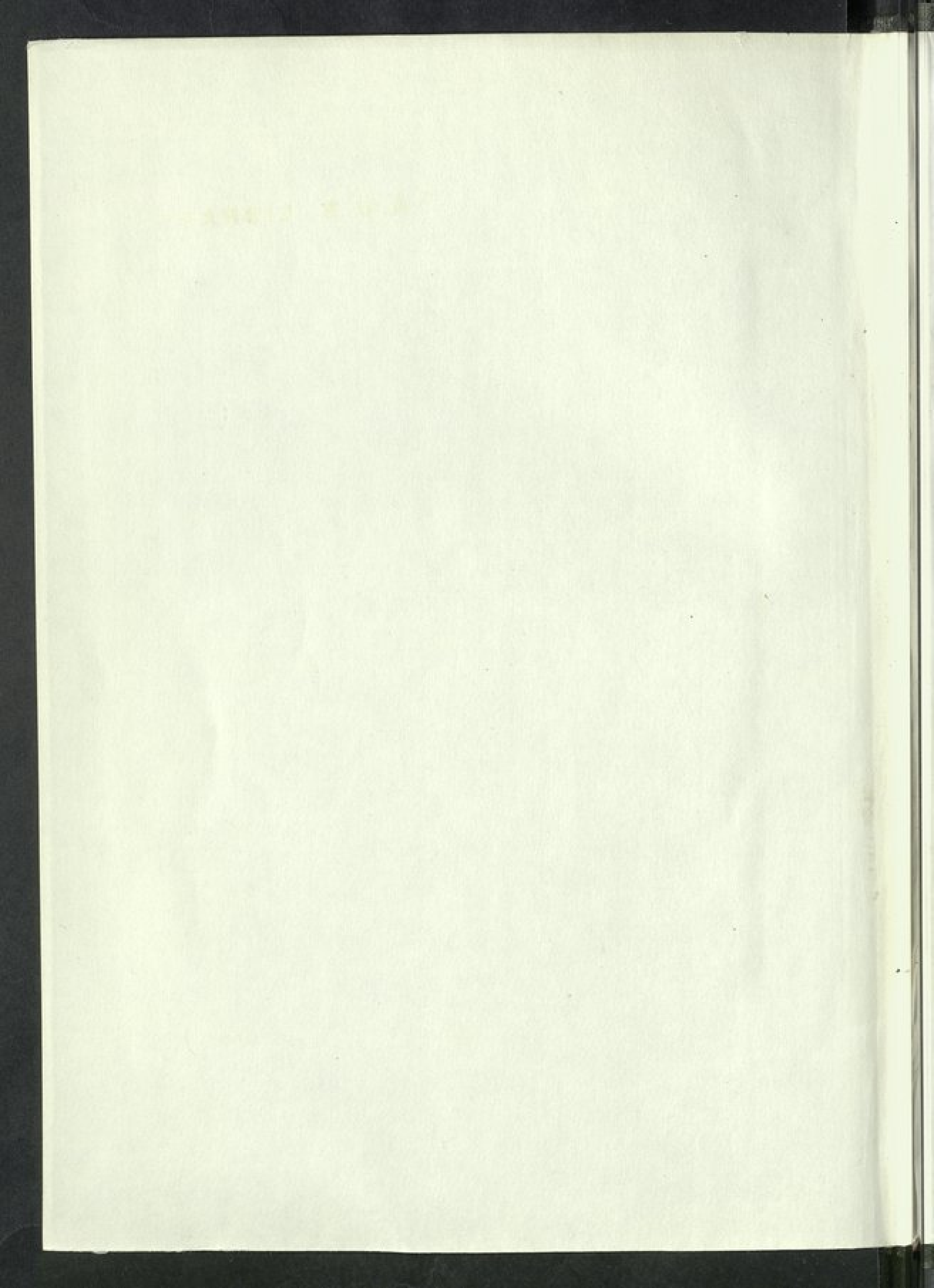
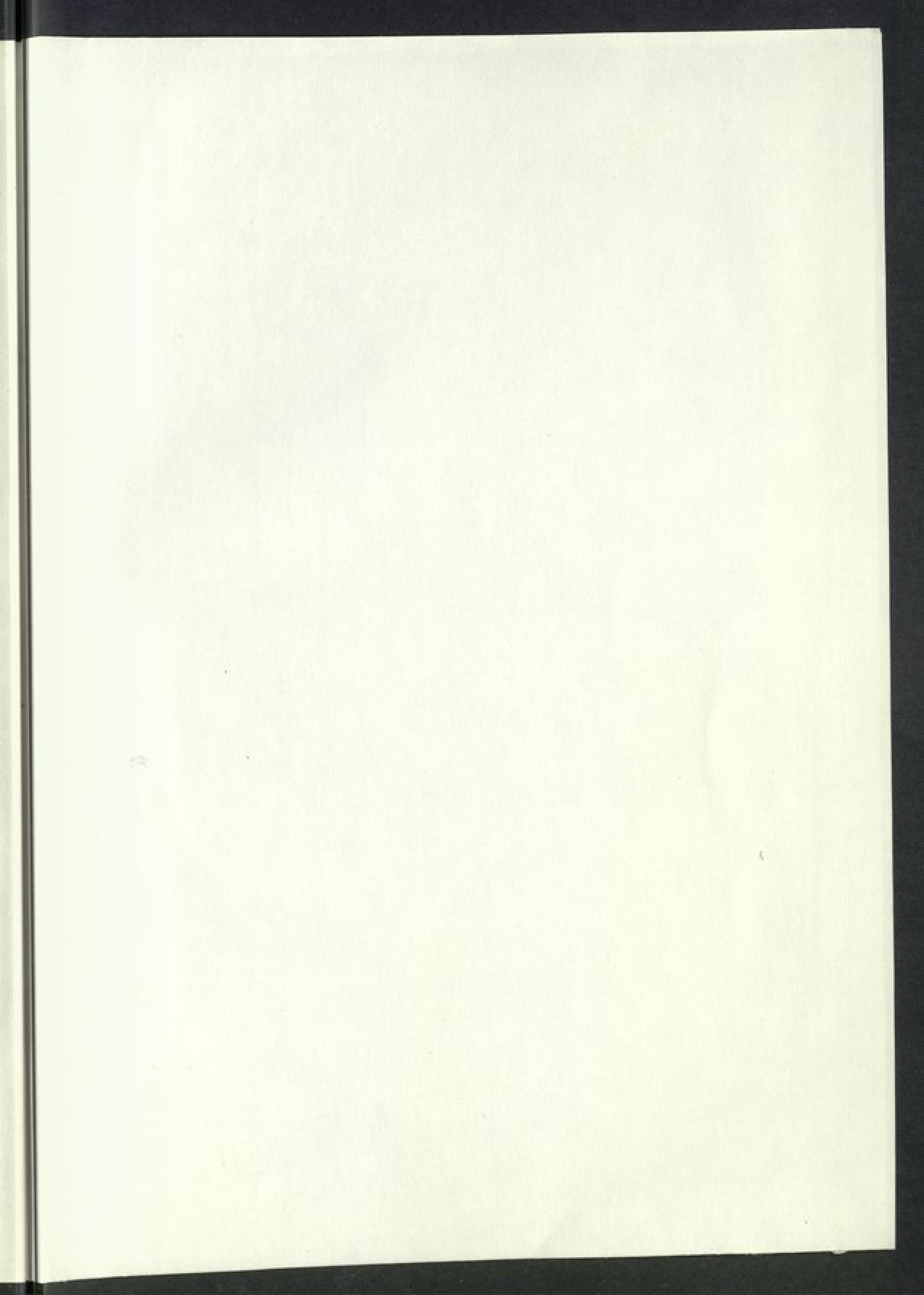
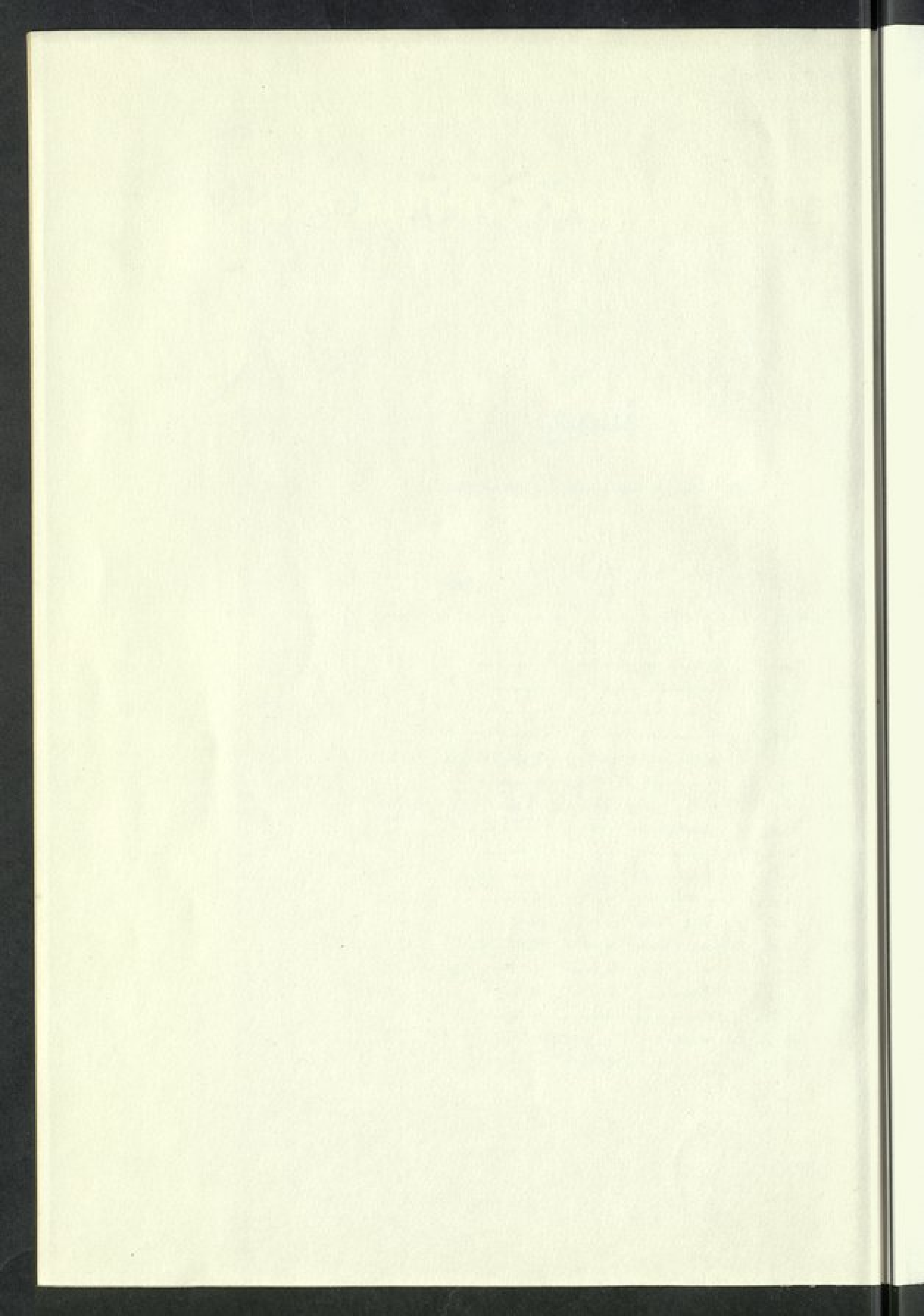
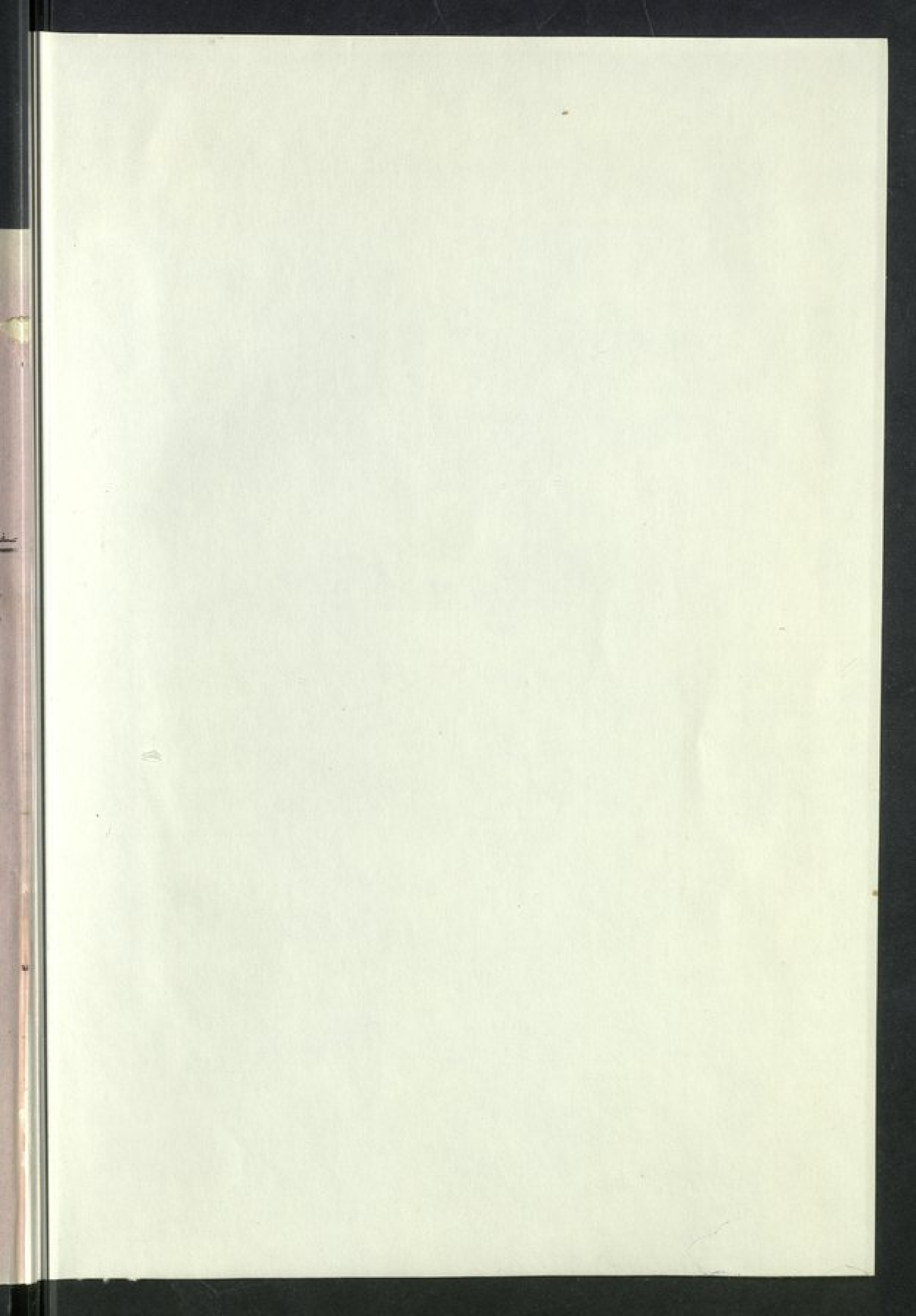






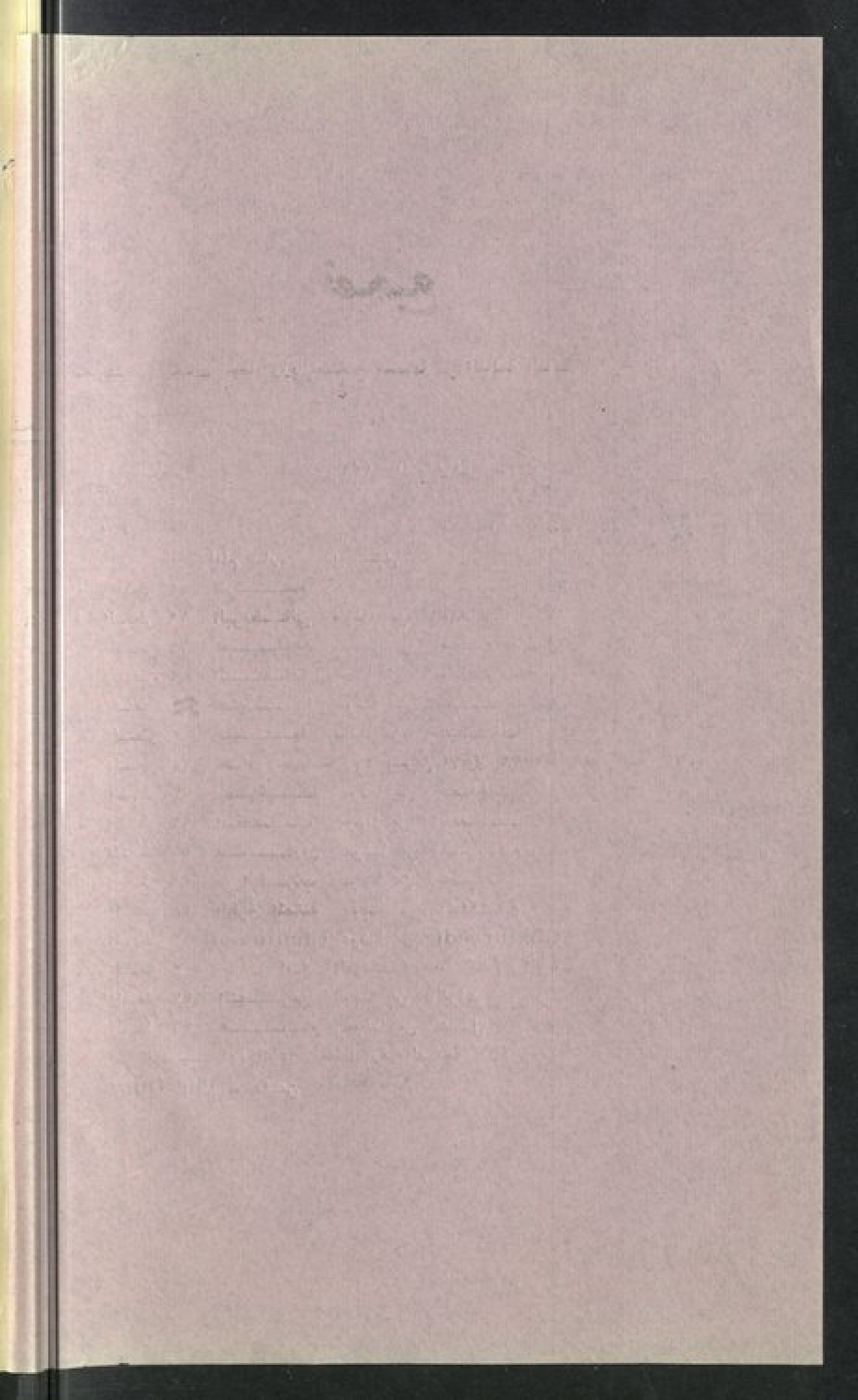




تصحيح

لقد ظهرت في الكتاب أخطاء ورد تصحيح معظمها في القائمة التالية :

صفحة				
٤١	في الهامش	يضاف العدد **١٤٢** الى الحرف ص		
٤٣	السطر ١٤	العدد **٥٥٠**	عوضا عن	٥٠٠
٤٧	السطر ١٧	توضع الكلمة **لا** [غير الموجودة في بعض النسخ] امام عبارة على سبيل		
٦٢	السطر ٢	**لترشيح**	عوضا عن	لترشيخ
٦٦	السطر ١٩	**البريطاني**	عوضا عن	العراقي
٧٣	السطر ١٩	**معاهدة**	عوضا عن	معاهدات
٧٥	السطر ٢	**المادة**	عوضا عن	المعاهدة
٧٥	السطر ١٠	**عينها**	عوضا عن	عينيها
٨٦	السطر ٩	**جلستها**	عوضا عن	جلساتها
٨٦	السطر ١٥	يضاف التاريخ **(٣ تشرين الأول ١٩٣٢)** بعد كلمة الأمم		
٨٦	السطر ٢٢	**بمصالحهما**	عوضا عن	بمصالحها
٩١	السطر ١٢	**انتقضت**	عوضا عن	انتفضت
١١٧	السطر ١٦	**مستشاران**	عوضا عن	مستشارون
١٢٧	السطر ٩	**من الطلاب**	عوضا عن	منهم
١٣١	السطر ١٨	**الطرق الممكنة**	عوضا عن	المملكة
١٤٦	السطر ١٣	Chaturvedi	عوضا عن	Ghaturvedi
١٥٩	السطر ٨	تضاف كلمة **العربية** بعد كلمة الوحدة		
١٧١	السطر ١١	**النهرين**	عوضا عن	الفرات
٢٣٣	السطر ١٦	**هو**	عوضا عن	على
V.	في الفهرست الانكليزي ، مقابل رقم الصفحة 153 : The Duty عوضا عن Necessity			



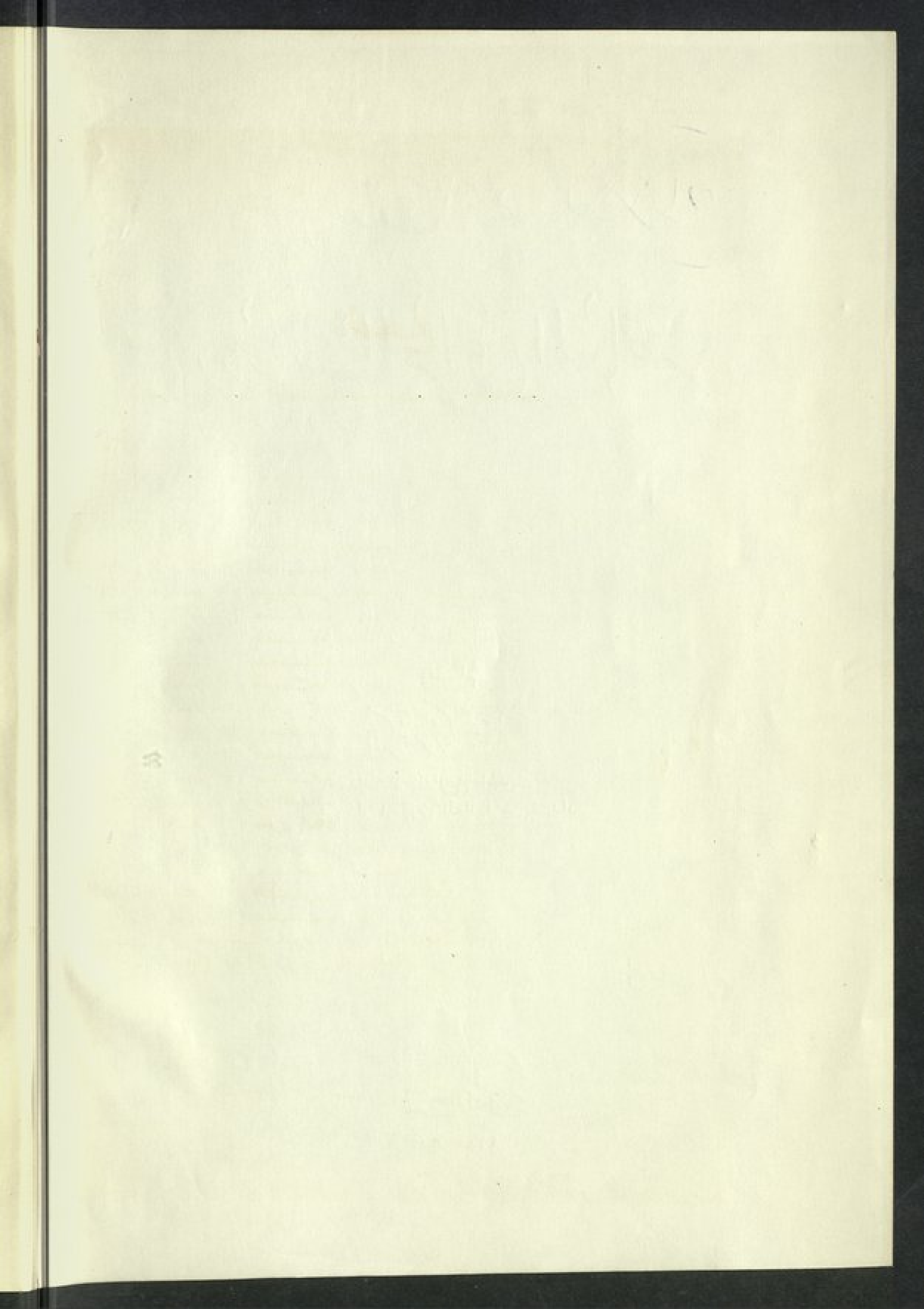
مقدمة
في دراسة العراق المعاصر

بقلم

الدكتور زكي صالح

استاذ التاريخ الحديث
في دار المعلمين العالية - بغداد

مطبعة الرابطة
بغداد ١٩٥٣



الفهرست

الباب الاول

نشأة الدولة

الباب الثاني

المحيط الطبيعى

الباب الثالث

وسائل البحث

الباب الأول

نشأة الدولة

الفصل الأول ـ ما بين الاحتلال والثورة

الفصل الثاني ـ في ظل الانتداب

الفصل الثالث ـ تجارب الاستقلال

PART 1.

THE MAKING OF THE STATE

Chapter one : From occupation to revolution.

Chapter two : Under the mandate.

Chapter three : Trials of independence.





تمهيد

التقدم الجدى فى دراسة العراق المعاصر يستوجب البحوث الاصيلة التى لم تتوفر لدينا بعد • والمعاهد العالية هى المراكز الملائمة بين ظهرانينا للبحوث الاصيلة فى مراحل الاختصاص التى يجب انشاؤها • هذا مع العلم بأن الدراسة الاختصاصية تكون عادة فى مرحلة ما بعد التخرج التى يراد بها الاشتغال فى سبيل شهادة الماجستير أو ما يعادلها ، وخاصة فى سبيل شهادة الدكتوراه• ولابد لنا من ان نتذكر بان موضوع العراق المعاصر انما هو من بين المواضيع الاساسية التى ينتظر فيها من العراق الاضافة الحقيقية لمحصلة العلوم الاجتماعية والانسانية • غير ان ذلك لن يتأتى على الوجه المطلوب ما لم تتوفر الشروط التالية :

١ ـ انشاء مكتبة مختصة بشؤون العراق المعاصرة ، تكون أما مستقلة واما فرعا من مكتبة مركزية واسعة •
٢ ـ انشاء دار للسجلات الرسمية (Archives).
٣ ـ اعداد مقدمة توجيهية للدراسة العالية المطلوبة •
٤ ـ تسهيل السفر ، والاقامة ، ومهمة العمل ، فى داخل القطر لذوى الاختصاص ممن يقدم على بحث يقتضى التنقل فى جهات المدن والارياف•

ان انشاء المكتبة المختصة ، واعداد المقدمة المطلوبة هما الخطوة الاولى التى يجب اتخاذها فى هذا السبيل • وان « المقدمة » التى بين ايدينا جاءت لسد هذه الحاجة العلمية الملحة ، كما انها جاءت على سبيل المثال لما يجدر بكل قطر من اقطارنا العربية ان يقوم به ، تعريفا بخلاصة نشاته التاريخية ومعالمه الجغرافية ، وتمهيدا للتقدم الرصين فى دراسة شؤونه المعاصرة •

ومما يجدر بالذكر فى هذا الصدد ما نقلته الجرائد من تصريح الأمين العام المساعد فى الجامعة العربية منذ سنة كاملة « بان رئيس وفد مصر قدم مشروعا له خطره البعيد لانشاء معهد للدراسات العربية العليا ، يهدف الى

قيام دراسات لجميع الشؤون العربية لتعزيز الاخوة العربية على اسس علمية مدروسة ، وقد احيل هذا المشروع على اللجنة الثقافية للجامعة لدراسته » • وكان من هذا القبيل ايضا ما نقلته الصحف من تصريح وزير خارجية العراق بقوله : « اقر مجلس الجامعة بناء على اقتراح رئيس الوفد المصرى مشروع انشاء معهد علمي لدراسات الشئون العربية يدخله خريجوا المعاهد العالية للتخصص فى الشئون العربية »(١) • ولا يخفى ما لهذه « المقدمة » من علاقة اساسية بهذا المشروع الذى هو بمثابة « اعرف نفسك » للأمة العربية •

* * *

والذى يؤمل فى صدد الموضوع الذى بين ايدينا هو ان تكون فيه لطلاب البحث ، وغيرهم من طلاب المعرفة ، الفائدة المتوخاة من تاليفه • فاذا ما وجد القارىء جزء كبيرا من هذه المقدمة متعلقا بنشأة العراق السياسية فذلك لأن هذه النشأة (التى تناولها الباب الأول من الكتاب) تقع موقع الاساس من جميع شؤوننا الحيوية الأخرى • اما الباب الثانى فانه تعلق بالمحيط الطبيعى ، على شاكلة تنبىء بما يجدر بنا الانتباه اليه والافادة منه فى هذا الصدد ، مع تبيان خلاصة جغرافية لازمة للتعريف باوصاف القطر ، والتمهيد للتوسع فى دراسته • واخيرا ياتى الباب الثالث لايضاح وسائل البحث التى لابد من استخدامها ، والمعلومات التى يجدر بالباحث ان ينتبه اليها •

ولقد بذل المؤلف جهدا كبيرا فى سبيل اختيار ، أو ايجاد المواد المقتضية لهذه « المقدمة » التى لا تكاد تنصاع للتحديد نظرا لسعة مفهومها ، وغزارة المواد المتعلقة بها • ثم بعد ان اجتمعت المواد المقتضية للغرض المقصود تبينت الفوارق بين طبائع موضوعاتها ، فاتضحت عندئذ مشكلة التنسيق المنطقى فيما بينها على اساس يؤلف نوعا ما وحدة متكاملة الاجزاء ، على غرار الهيئة الحاضرة للكتاب •

غير ان الهدف لم يقتصر على تقديم معلومات مختارة منسقة فحسب ، ذلك لأنه انطوى على توجيه تربوى يقصد من ورائه اثارة التفكير ، وتوجيهه الى ادراك معانى التوسع فى الدرس ، واغراؤه فى القيام بمثل هذا التوسع • ومن ثم وردت فى الكتاب امثلة مقارنـة ، ومراجع متنوعة ، ونقدات ضمنية وصريحة • فالدراسة المقارنة مظهر اساسى من مظاهر هذه المقدمة ، ومراعاة مرحلتنا الثقافية الحاضرة مظهر اساسى آخر • والاسهاب فى التاكيد احيانا

---

(١) صوت الأهالى (بغداد) ، ١٥ و ٢٦ أيلول ١٩٥٢ •

على بعض الحقائق الواضحة ، مثل التأكيد (في الفصل السادس) على ضرورة العناية بالسجلات الرسمية وحفظها في دار للسجلات ، انما جاء مراعاة لمقتضى الحال • وكان للمصلحة التربوية ايضا تفصيل عناوين المحتويات على النحو المتفرع الذي نجدها عليه •

* * *

ولقد كانت البداية في تاليف هذه المقدمة على نطاق ضيق ، وكان امر اتمامها مشكوكا فيه • غير ان مؤسسة روكفلر التي يهمها تقدم العلوم والمعارف قدمت للمؤلف منحة قيمة ، وذلك لغرض انجاز هذه المهمة على الوجه الذي يقدره لها المؤلف ويبتغيه • ومن ثم اصبح ممكنا تكريس الزمن والجهد اللازم لهذا العمل الذي يؤمل ان يكون قد بلغ القصد او اشرف عليه •

> ويجدر بنا ان نتذكر بان مؤسسة روكفلر المشار اليها تبتغي حسبما نص عليه دستورها ان تساعد المشاريع العلمية لغرض « تحسين احوال البشرية في مختلف انحاء العالم » • وهي بعد ان تختار من تراه كفوء لمساعدتها المالية في سبيل مشروع معين فانها لا تريد منه ان يستشيرها مطلقا ، أو ان يعرض عليها انتاجه للنظر فيه ، بل تريده ان ينجز المشروع المتفق عليه خلال زمن محدود • فيكون هو المسئول اولا وآخرا عن انتاجه الذي يكون خاصا به دون غيره • والحرية المطلقة في التاليف هي المشترطة في ذلك • وهذا هو كما لا يخفاكم الشرط الاساسي في الانتاج العلمي الصحيح •

ذلك ما ورد في كتاب عمادة دار المعلمين العالية ببغداد ، المرقم ١٨٥٣ والمؤرخ ١١-٦-١٩٥٢ • وعلى هذا الكتاب اجابت وزارة المعارف ، وكذلك رئاسة مجلس التعليم العالي ، فكان في بيان العمادة المشار اليه ، وفي كل من هذين الجوابين ، تقدير جميل لما احرزه المؤلف من ثقة مؤسسة علمية عالمية• فالمؤلف يرجو فيما اتى به ان يكون عند حسن تقدير هذه الجهات الرسمية ، وغيرها من اصدقائه ومعارفيه ، وخاصة منهم طالباته وطلابه •

وانه ليأمل ان تكون الصفحات التالية قد سدت حاجة كان لابد من سدها في سبيل العلم والمصلحة الانسانية ، وذلك على غرار ما تهدف اليه مؤسسة روكفلر التي يعود الفضل اليها في اتاحة الفرصة لانجاز العمل ، فاستحقت من المؤلف أولا ، ومن مقدري عمله ثانيا ، جزيل الثناء •

بغداد ، ٢٥ آب ١٩٥٣ — المؤلف

الفصل الأول

ما بين الاحتلال والثورة

١ ـ الاحتلال والادارة	٢ ـ عدم الاستقرار	٣ ـ ثورة عام ١٩٢٠	٤ ـ دراسة الثورة
ما قبل الاحتلال	اختلاف الميول	ميدان الفرات	آراء وملاحظات
مراحل الاحتلال	ازدياد التعقيد	الميادين الاخرى	الاستعداد للدرس
الادارة	فى سبيل الثورة	نتائج الثورة	بعض المشاكل
السياسة العشائرية			

١ ـ الاحتلال والادارة

ما قبل الاحتلال : لقد اصبحت بلاد ما بين النهرين (أى العراق فى العهد العثمانى) منطقة نفوذ بريطانية منذ اواسط القرن التاسع عشر . فلما اندلعت الحرب العالمية الاولى كان قد مضى على هذه البلاد زهاء خمسين عاما وهى على هذه الحال . اما قصة منشأ هذا النفوذ البريطانى فانها طويلة ومتشعبة ، حتى انها استغرقت كتابا خاصا بها ، يكفى ان نقتطف منه هاهنا عبارته الختامية اشارة الى ما وصل اليه الوضع حوالى عام ١٨٦٠ :

« وعندئذ ، كما يجدر بنا ان نتذكر ، كانت الدعوة لمشروع سكة حديد الفرات على اشدّها ، وكانت اعمال المسح والاستطلاع مقتربة بنجاح من نهايتها ، وكانت شركة الملاحة فى دجلة والفرات تستقبل اوائل عهدها . وكانت نتيجة لذلك كله ان اصبحت ربوع الرافدين فى الواقع منطقة نفوذ بريطانية ، يصدق عليها المفهوم المعروف لمنطقة النفوذ : فهنالك مصالح ، وامتيازات

وارجحية ، تتمتع بها دولة اجنبية فى قطر متأخر فى مضمار المدنية »[1] .

ولم يتطرق شيء من الخطر الى مكانة بريطانيا فى هـذه الربوع حتى اوائل القرن العشرين ، وذلك نظرا للمنافسة الالمانية كما اتضحت خاصة فى مشروع سكة حديد بغداد . ومع هـذا فان المداولات بين الطرفين حول المشروع أوضحت عزم بريطانيا (اولا) على أن تحتفظ لنفسها بالارجحيـة فى وادى الرافدين ، (ثانيا) على ايقاف امتداد السكة عند مدينة البصرة ، لكى لا تتصل بالخليج رأسا ومن ثم بعرض البحار . وعلى هذا تم الاتفاق مبدئيا بين الطرفين بتاريخ ١٥ حزيران ١٩١٤ ، فكان ذلك بالاضافة الى ما حدث قبله بعام واحد من اتفاق بين بريطانيا والدولة العثمانيـة ، دليلا على ما ظلت تتمتع به بريطانيا هنالك من نفوذ .

ولقد حرص المقيم البريطانى فى بغداد على احتفاظ دولته بتلك المكانة المرموقة ، حتى انه ارسل برقية بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩١٣ الى حكومة الهند ، والى السفير البريطانى فى القسطنطينية يقول فيها : « نظرا لاحتمال تجزئة تركيا ، وما نجده فى الوقت ذاته من نشأة تمهيدية لمناطق نفوذ اجنبية ، فانه على ما يظهر لا بد للحكومة البريطانية من أن تحتفظ بما احرزته حتى الآن من ارجحية فى بلاد ما بين النهرين ، منطقتها الطبيعية فى الدولة العثمانية » . هذا ما تذكره مجموعة حزيران لسنة ١٩١٣ **من تقارير الحـوادث فىالعراق التركى**(Reports on Events in Turkish Iraq). ولقد سبق لهذا الممثل البريطانى نفسه أن الح على حكومته بضم الموصل ايضا الى منطقـة النفـوذ البريطانية ، واقترح لهذا الغرض تقديم المساعدة الماليـة للجمعية الكنسـية التبشيرية ، كما اقترح اتصال السر أدوارد غراى بجمعية الاسكان اليهودية لتساعد المدارس التى تعلم اللغة الانكليزية ، وكذلك ارتأى استمالة النسطوريين

---

(١) **منشا النفوذ البريطـانى فى بلاد ما بين النهـرين** ، تاليف الدكتـور زكى صالح (مطبعة الرابطة ، بغداد ، ١٩٤٩) ، ص ١٤٢ . وهذا الكتاب هو تعريب المؤلف لاطروحته التى أجيزت فى سبيل الدكتوراه من « دائرة العلوم السياسية » فى جامعة كولمبيا ، نيويورك ، سنة ١٩٤١ ، فكانت بهذا العنوان :
Origins of British Influence in Mesopotamia.

في شمالي العراق • والى هذا تشير مجموعة شباط لسنة ١٩١٣ من تقارير الحوادث في العراق التركي(٢).

مراحل الاحتلال : فلما اندلعت الحرب العالمية واصبحت الدولة العثمانية في الجانب المضاد لبريطانيا ، اصبحت على ما يظهر جميع تلك العلاقات البريطانية الاولى أثرا بعد عين • وعندئذ ابتدأت العمليات الحربية التي كلفت بريطانيا في سبيل احتلال العراق واخضاعه خسارة في الانفس تقدر بمائة ألف اصابة بين قتيل وجريح ومفقود كان معظمها من الهنود ، وخسارة في الاموال تقدّر بمائتي مليون باون استرليني(٣)• ومع ذلك فان بريطانيا لم تكن تقصد عند بداية الحملة أن تتقدم شمالا الى ما وراء البصرة • فلما ابتدأت الحملة باحتلال الفاو في اليوم السادس من تشرين الثاني ١٩١٤ دون مقاومة تذكر ، ولما حدث بعد ذلك بستة عشر يوما من احتلال مدينة البصرة ، أخذت تترعرع على أثر هذا النجاح الباهر فكرة التقدم شمالا في اتجاه بغداد • وكان أقدم ما ورد في هذا الصدد برقية خصوصية بعثها السر برسي كوكس بوصفه الضابط السياسي الاول في الحملة ، يخبر فيها حاكم الهند برأي القائد العام للقوات البريطانية في العراق المتعلق بترجيح التقدم لاحتلال بغداد • وكان صدور البرقية هذه بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ، أي بعد احتلال البصرة بيوم

---

(٢) Ireland, Philip. W., *Iraq: A study in political development* (New York, 1938), 57.
والكتاب هذا منقول الى العربية بقلم جعفر خياط ، بعنوان **العراق : دراسة في تطوره السياسي** (دار الكشاف ، بيروت ، ١٩٤٩) •

(٣) عن تقدير الاصابات راجع ما يلي :
Moberley, General F. J. (Comp.), *The Campaign in Mesopotamia*, 1941-1918, 4 vols., IV, 331; Robertson, Field Marshal Sir W., *Soldiers and Statesmen*, 2 vols., II, 82.
ولآراء الفيلدمارشال روبرتسون المتعلقة بفتح العراق اهمية خاصة نظرا لكونه حينذاك رئيس أركان حرب الجيش الامبراطوري • أما الخسائر في الاموال فانها مذكورة في سجل المناقشات البرلمانية ، السلسلة الخامسة ، مجلد ١٥١ لسنة ١٩٢٢ ، صفحة ١٥٤٦ •
Parliamentary Debates, House of Commons, 5th Ser., vol. CLI, (1922), p. 1546.

واحد ، وفيها ذكر كوكس بانه لم يكن يدرى « كيف انهم يستطيعون تجنب احتلال بغداد »[٤].

غير أن الحكومة البريطانية ، وكذلك حكومة الهند لم تكونا ترغبان فى هذا الاتجاه حتى ربيع ١٩١٥ ، خلافا لما كانت تريده الفئة التجارية البريطانية ، والمشتغلون فى شؤون الشرق العربى من البريطانيين . ولم يتبدل موقف حكومة الهند حتى كان تعيين السر نيكسون (General Sir John Nixon) فى ٩ نيسان من السنة ذاتها قائدا عاما للحملة . فاستنادا الى موقف هذا القائد ، ونظرا لما أحرزه البريطانيون من نصر باهر فى ولاية البصرة ، ورغبة من حكومة الهند فى أن يتسع نطاق النصر فى هذا الميدان الشرقى لكى يجارى عمليات الحلفاء الحربية فى الميدان الاوربى ، استقر رأى حكومة الهند على ضرورة فتح بغداد . وعندئذ أخذت هذه تقنع حكومة لندن بالامر ، مقدمة لذلك دواعى سياسية واقتصادية وعسكرية ، وذلك على لسان حاكم الهند نفسه ، وتأييد رئيس اركان جيشه .

وسرعان ما اقتنعت الحكومة البريطانية بذلك ، وبموقف الجنرال نيكسون من الامر ، فسمحت له « بالزحف على بغداد اذا كان هو مقتنعا بان ما لديه من قوة تكفى للقيام بالعمليات » ، ووعدت بارسال نجدة اليه من فرنسا . وعندئذ توجه الجيش البريطانى الى بغداد حتى وصل الكوت وحلت به الكارثة المعلومة ، اذ اضطر الى التسليم للاتراك (بعدده البالغ ١٣٣٠٩ جنودا وضباطا)، على أثر حصار شديد دام خمسة شهور . فكان ذلك بتاريخ ٢٩ نيسان ١٩١٦ ، وعندئذ انتهت المرحلة الاولى من مشروع احتلال بغداد . ولم يظهر المشروع مرة ثانية بصورة رسمية حتى استفسر السر وليم روبرتسون (رئيس اركان حرب الجيش الامبراطورى) بتاريخ ٣ شباط ١٩١٧ ، من الجنرال مود عن امكان التقدم الى بغداد درءا لما كان يحتمل من انحدار الروس اليها من شمال البلاد . فالخطر الروسى كان عاملا مباشرا فى هذا الصدد ،

---

(٤) Ireland, *op. cit.*, 63. وفى هامش هذه الصفحة يذكر المؤلف ما سمعه هو من السر برسى كوكس (فى ١٦ تموز ١٩٣٦) من أن الحاح أصحاب المصالح التجارية البريطانية كان السبب فى ارساله تلك البرقية .

والاتفاقية السرية بين بريطانيا وفرنسا المعروفة باتفاقية سايكس بيكو (١٦ مايس ١٩١٧) كانت عاملا آخر ، ذلك لانها جعلت البصرة وبغداد (وما بينهما بطبيعة الحال) حصة لبريطانيا • يضاف الى ذلك ان احتلال بغداد كان فى نظر الحكومة البريطانية يسهل أمر التعاون مع العراقيين فى دحر الاتراك ، على غرار تعاونهم مع الملك حسين فى الحجاز • فاذا ما كانت حكومة الهند ومؤيدوها فى الجيش البريطانى وخارجه يعارضون فكرة التعاون الفعلى مع أهل البلاد ، فان الحكومة فى لندن كانت تستصوب ذلك ، وفى سبيل هذه الغاية سمحت للجنرال مود باذاعة منشوره على العراقيين بتاريخ ١٩ آب ١٩١٧ ، فكان منشورا مفعما بأطيب الامانى والوعود • وعلى هذا فانه درء للخطر الروسى اولا ، وتمشيا مع مفهوم اتفاقية سايكس بيكو ثانيا ، ورغبة فى تنظيم قوى أهل البلاد ضد الاتراك ثالثا ، تقدم الجيش البريطانى مرة ثانية الى بغداد ، وكان بقيادة الجنرال مود (General Sir Stanley Maude) الذى احتلها فى ١١ آذار سنة ١٩١٧ •

ولكن الامر لم يقف عند هذا الحد ، ذلك لان بغداد لم تكن حصينة نظرا للطرق المؤدية اليها ، ولامكان حصارها فى مواسم الفيضان عن طريق كسر السداد ، ولان النصر يغرى عادة بنصر آخر • وعلى هذا تقدم الجيش البريطانى شمالا فى اتجاه الموصل بقيادة الجنرال مارشال (General Sir William Marshall) الذى خلف الجنرال مود بعد وفاته بالهيضة فى ١٩ تشرين الثانى ١٩١٧ ، واحتل الشرقاط قبل اعلان الهدنة بيومين • فلما اعلنت الهدنة فى ١ تشرين الثانى ١٩١٨ كان الجيش على بعد اثنى عشر ميلا عن الموصل ، وفى اليوم نفسه تسلم الجنرال مارشال أمرا من وزارة الحربية البريطانية بالاستمرار فى التقدم (استنادا الى فحوى المادة السابعة والسادسة من شروط الهدنة) • فزحف هذا الى الموصل واحتلها فى اليوم السابع من تشرين الثانى ، على الرغم من احتجاج القائد التركى علي احسان باشا الذى اعتبر الاحتلال مخالفا لشروط الهدنة • غير ان الهدنة التى عقدت فى مدروس (Mudros) ، فى احدى جزر اليونان ، بين بريطانيا والدولة العثمانية

اشترطت أن تتخلى هذه الدولة عن حامياتهـا فيما بين النهـرين وفى مناطق أخرى ، وأن تسلم ذلك للحلفاء • وعلى هذا الاساس المعتمد على تحديد معنى الحامية (Garrison) ومعنى ما بين النهرين (Mesopotamia) كان احتـلال البريطانيين لمدينة الموصل • ومن ثم نشأت المشكلة التى سوّيت اخيرا سنة ١٩٢٥ ، كما سنلاحظ فى محل آخر[٥].

الادارة : لقد كانت الناحية البوليسية اول ما تناولته ادارة الاحتلال ، وذلك بعد ان لم يكن مضى على احتلال البصرة اسبوع واحد • فاستعيض عن شرطة الجيش بشرطة مدنية تحت ادارة كريكسون (E. G. Gregson) الذى جيىء به من الهند بعد تجارب واسعة فى هذا المسلك هناك وفى جهات خليج البصرة • ولقد اعتمد كريكسون على رجال من الشرطة استقدمهم من الهند ومن عدن أيضا ، ثم أخذ يؤلف شرطة من أهل البلاد (وهى المعروفة باسم شبانة) لغرض استخدامها فى المناطق النائية • فاصبحت الشبانـة نواة الشرطة العراقية التى نمت تحت اشراف بريطانيين جيىء بهم من الهند مثل الكولونيل بريسكوت (H. C. Prescott) الذى شغل منصب مفتش الشرطة العراقية العام • والصلة هذه بنوع الادارة الهندية تأيدت منـذ بدايـة الامر بانتشار العملة الهندية ، على أساس الروبية التى جاءت بمجيىء جيش الاحتلال •

ثم كانت العلاقة بادارة الهند الاستعمارية أوضح من ذلك معالما فى ميدان القضاء ، سواء منه ما تعلق بسكان المدن وما اختص منه بالعشائر • فمجموعة القوانين المسماة بمجموعة قوانين مناطق العراق المحتلة كانت مستمدة الى حد بعيد من القوانين المعمول بها فى الهند • والى اعلان هذه المجموعة فى اليوم الاول من آب ١٩١٥ يرجع تأسيس النظام القضائى فى دور الاحتلال ، هذا

---

(٥) راجـع أدناه : الفصـل الرابع ، المادة الاولى ، تحت عنوان « مجمـل النظـريات والمراجع » • والذى يبدو هو أن رغبة انكلترة التى اقتصرت على احتلال البصرة أولا ، ثم شملت بغداد ، تناولت فى أواخر الحرب منطقة الموصل ، ومن ثم كان تفسير مواد الهدنة على شاكلة تتفق وهذه الرغبة • راجع :
Hoepli, H. U., *England im Nahen Osten* (Erlagen, 1931), 42;
Howard, H. N., *The Partition of Turky* (Oklahoma, 1931), 210.

النظام الذى قصدوا به صراحة اعتبار جنوبى العراق كما لو كان « منطقة فى امارة بومبى » ، وذلك تمهيدا لضمه الى الهند اداريا فى الوقت الملائم[٦].

ولقد كان السر برسى كوكس (Sir Percy Gox) رئيس ادارة الاحتلال منذ بداية الامر • وكان هو قبل اندلاع الحرب مقيما سياسيا فى الخليج الفارسى ، ثم قدم مع الحملة البريطانية واصبح الضابط السياسى الاول ، حتى اذا ما تم احتلال بغداد انتقل مركزه اليها واصبح منذ ١ ايلول ١٩١٧ يدعى بالمندوب المدنى (Civil Commissioner) باعتباره المسئول الاعلى عن الادارة المدنية • اما البصرة فانها ظلت تدار مستقلة عن بغداد ، اولا من قبل نائب ــ الضابط ــ السياسى ــ الاول ، ثم من قبل نائب ــ المندوب المدنى ، الى آن تم توحيد الولايتين فى ١ ايلول ١٩١٨ وتمركزت الادارة العامة فى بغداد • اما الاقسام الادارية العديدة فان كلا منها كان خاضعا لضابط سياسى يتبعه مساعدوا ضباط سياسيين للاقسام الادارية الفرعية • ولقد أظهر البعض من رجال ادارة الاحتلال كفاءات ممتازة وصمدوا لتضحيات جسيمة فى سبيل مآربهم الاستعمارية • وان التقارير العديدة التى كتبوها فى صدد القيام بواجباتهم تؤلف مراجع قيّمة فى التعرف على احوال العراق حينذاك ، وتلقى ضوء على الكثير من شؤونه الحاضرة • غير انها سجلات يجب أن تؤخذ بتحفظ فيما تعلق بنزعاتها السياسية ، ذلك لان اصحابها كانوا اجمالا يسعون لاستعمار العراق ، واستثماره • وهم فى سبيل هذه الغاية حاولوا فهم البلاد والتمهيد لاصلاح البعض من شؤونها المادية[٧].

السياسة العشائرية : اما فيما تعلق بالعشائر فان شؤونهم القضائية أخذت تستند الى نظام دعاوى العشائر الجزائية والمدنية الذى وضعه المستر هنرى دوبس (H. R. C. Dobbs) وتم اعلانه فى شباط ١٩١٦ ، وظل معمولا به من حيث الاساس طيلة دور الانتداب وكذلك فى عهد الاستقلال • هذا

(٦) Ireland, *op. cit.*, 83-84.

(٧) لاحظ عناوين البعض من دراساتهم لشؤون العراق ، أدناه : الفصل الرابع ، المادة الثانية ، تحت عنوان « ملاحظات خاصة » .

مع العلم بان النظام العشائرى فى العراق انما وضع على غرار نظام الدعاوى الجزائية لمناطق الحدود الهندية ، وكان واضعه المستر دوبس مدفوعا « باخلاصه الشديد للامبراطورية فى جميع علاقاته بالعرب » ، كما وان اشتغاله سابقا فى الهند وفى ايران ، وخاصة فى الافغان جعله على صلة وثيقة بالاسلوب الاستعمارى العتيد فى ادارة العشائر ، وهو المعروف بـ « اسلوب ساندمان »[٨] . ولقد اتفق كل من السر برسى كوكس ، والمستر هنرى دوبس ، على سياسة عشائرية كانت فى الواقع مقتبسة عن السياسة التى انشأها ونفذها السر روبرت ساندمان (Sir Robert Sandeman) فى بلوجستان حوالى ١٨٧٥ ، فاصبحت منذ ذلك الحين مثالا يحتذى به أكابر رجال الاستعمار .

فلما بدأ ذلك الداهية عمله فى بلوجستان كان النظام العشائرى هنالك فى انحلال سريع ، وكانت سلطة الرؤساء قد ضعفت الى حد كبير . وعلى مثل هذه الحال تقريبا كان الوضع فى العراق عند مفتتح القرن العشرين . فكان الوضع حسب اسلوب ساندمان يقتضى تقوية النظام العشائرى تحت رئاسة شيوخ تابعين لارشاد وسيطرة الضباط السياسيين البريطانيين . وهذا هو الاتجاه الذى اتخذته سياسة الاحتلال منذ بداية الامر ، كما حصل مثلا فى منطقة سوق الشيوخ بتدبير الميجر ديكسون (H. R. P. Dickson) الذى استطاع نوعا ما أن يحصر السلطة فى يد شيخ واحد فى كل من الاثنين والعشرين عشيرة فى منطقة السوق . اما وجه العلاقة بين الشيخ والسلطة المحتلة فانها المصلحة المتبادلة ، اذ كان على الشيخ أن يقوم بتنفيذ ما تأمره به السلطة ، وكانت السلطة تؤيده لقاء ذلك فى قضايا الاراضى ، وتطبيق دعاوى العشائر ، وفى الاعفاء من الضرائب أو تخفيفها ، ومساعدته ماليا ، وتأييده ضد منافسيه ، وتقديم السلاح له عند الاقتضاء . فلما كان النظام العشائرى ضعيفا فى العراق اجمالا ، وخاصة فى مناطق زراعة الشلب ، ومناطق النخيل ، فان هذه السياسة الجديدة المنطوية على تقوية نفر من الشيوخ ، اصبحت ممقوتة

---

(٨) توجد عن هذا الموضوع الخطير نبذة ممتازة فى كتاب فيليب آيرلند المذكور آنفا ، تقع فى سبع صفحات من الاصل الانكليزى : Ireland, *op. cit.*, 89-95.

لدى الكثير من افراد العشائر ، حتى انها دعت السلطة البريطانية الى تأييد اصحابها بالقوة فى بعض الاحيان .

فاذا ما وجدت السلطة البريطانية فى تلك السياسة وسيلة لتوطيد نفوذها فى ارياف العراق الشاسعة ، فان تلك السياسة الاستعمارية كانت بالنسبة لتقدم المملكة العراقية تنطوى على خطر جسيم . فتأييد سلطان الشيوخ ، والاحتفاظ بالكيان العشائرى ، وما يتبعه من الاحتفاظ بنظام دعاوى العشائر ، ان ذلك كله يقف حجر عثرة فى سبيل توحيد القضاء ، وتوحيد الولاء للأمة بدلا من القبيلة ، ويحول دون تطبيق النظم الديمقراطية ، كما وانه يعنى صراحة عكس التطور المعلوم فى مضمار المدنية .

٢ ــ عدم الاستقرار

اختلاف الميول : ولقد كانت هنالك وجهتا نظر بريطانية فيما تعلق بسياستهم تجاه العراق ، واحدة مستمدة من الهند (Anglo-Indian) ، والاخرى مستمدة من لندن أو من السلطة البريطانية فى مصر (Anglo-Egyptian). اما مجمل الاختلاف بينهما فهو أن الجهة الشرقية كانت تريد استعمار العراق دون اعطاء اهله صلاحيات جوهرية فى ميدان السياسة أو الادارة ، كما وانها كانت تريد ضمه اداريا الى الهند . وعلى هذا فانها لم تكن ترغب فى اشراك العرب مع البريطانيين فى الحرب ضد الاتراك ، ولم تكن تقدر أو تعترف بأهمية الحركة أو الآمال القومية للعرب داخل العراق أو خارجه . هذا بينما كانت الجهة الغربية ترى فائدة فى تعزيز القومية العربية ، والتحالف مع العرب فى حرب الاتراك ، وانشاء حكومات عربية تضطلع بأعباء الادارة والسياسة الداخلية تحت اشراف بريطانيا العظمى وبوحى منها . ومن ثم كانت وعودها للملك حسين سنة ١٩١٥ ، واتفاقها مع فرنسا فيما يعرف بالمنشور الانكليزى ــ الفرنسى (٨ تشرين الثانى ١٩١٨) ، وامرها الجنرال مود بنشر اعلانه الشهير على أثر احتلالها بغداد (١٩ آذار ١٩١٧) ، وخطاب المستر لويد جورج (٥ كانون الثانى ١٩١٨) ، وقبولها منطوق المادة الثانية عشر من

مواد الرئيس ويلسون (٨ كانون الثانى ١٩١٨) • وما دامت الحرب قائمة والحال ليست مستقرة فى العراق ، فان كل فريق كان يأمل أن تتحقق مآربه على أثر انتهاء الحرب • اما الفريق الثالث ، وهم العرب انفسهم ، فانهم كانوا يأخذون تلك الوعود مأخذا حسنا ، فكانوا يتوقعون الاستقلال وممارسة السلطة العليا فى بلادهم عند احراز النصر بالتآزر الفعلى مع حليفتهم بريطانيا •

فالموقف الثلاثى هذا يمكن اهمال جانب العرب فيه عند دراسة ادواره الاولى ، ذلك لأن العرب كانوا فى انتظار نهاية الحرب ، وكانوا عند حسن ظنهم بالوعود • واذا ما كان الجناح العربى فى غربى جزيرة العرب منشغلا بمساعداته القيّمة لبريطانيا فى دحر الاتراك واخراجهم من الحجاز وبلاد الشام ، فان الجناح الشرقى فى العراق لم تتح له مثل هذه الفرصة ، ذلك لأن السياسة الانكليزية ـ الهندية لم تكن تريد اذكاء الشعور القومى واثارة الآمال ، وتعزيز الثقة بالنفس عند الشعب العراقى الذى ارادوا استعمار بلاده على غرار الهند • فالمشكلة فى ادارة العراق وتعيين مستقبله ظلت ثنائية حتى بدأ العرب يشعرون بخيبة الآمال خلال السنة التى تلت نهاية الحرب • اما قبل هذا التأريخ فان الادارة البريطانية فى العراق بذلت جهودا جبارة فى تمهيد السبيل لحكم العراق حكما مباشرا الى أجل غير مسمى • ولقد بلغت هذه الادارة اقصى مداها عندما اصبح آرنولد ويلسون (A. T. Wilson) مندوبا مدنيا بالنيابة عند ذهاب السر برسى كوكس الى ايران منذ ربيع ١٩١٨ حتى خريف ١٩٢٠ • ففى ١١ آب من هذه السنة الأخيرة بلغ عدد موظفى الدرجة الاولى فى الادارة المدنية (من الذين تجاوزت رواتبهم ستمائة روبية شهريا) ٥٣٤ موظفا ، كان من بينهم ٥٠٧ بريطانيون ، و ٧ هنود ، و ٢٠ من أهل البلاد • اما عدد الموظفين اجمالا فانه بلغ حينذاك ٦٤١٠ ، كان من بينهم ١٠٢٢ بريطانيون ، ٢٢١٦ هنود ، والباقون يؤلفون أقل من النصف كانوا من أهل البلاد(٩) •

---

(٩) Ireland, *op. cit.*, 184.

ان مثل هذا الوضع كان يختلف عما كان يريده الجانب البريطانى الغربى من توجيه الادارة توجيها يجعلها عربية الصبغة واللغة • غير أن هذا الجانب البريطانى كان بعيدا عن العراق ، ولم يكن بعد قد اهتدى الى نوع الحكم الذى يجدر بالحكومة البريطانية أن ترعاه فى العراق • اما الاستفتاء الذى طلبت هذه الحكومة بتاريخ ٢٧ تشرين الثانى ١٩١٨ اجراءه فى العراق ، لغرض الاهتداء الى نوع الحكم المرغوب فيه ، فانه جرى على شاكلة محكمة التدبير من قبل الادارة المحلية حتى جاءت النتيجة مرضية لآرنولد ويلسون واصحابه ، ولكنها مضللة للحكومة البريطانية التى رغبت على ما يظهر فى الاطلاع على حقيقة الحال • وهكذا ظهر العراقيون حسب ذلك الاستفتاء الزائف وكأنهم يريدون استمرار الاحتلال والادارة البريطانية ، فكان ذلك مدعاة لعدم اهتداء الحكومة البريطانية فى الوقت الملائم الى حل عملى يقرب بين وجهة نظرها ووجهة نظر العراقيين • يضاف الى ذلك عدم استقرار الاحتلال البريطانى لولاية الموصل ، ذلك لأن هذه المنطقة كانت تعتبر حسب معاهدة سايكس ـ بيكو منطقة نفوذ فرنسية ، ولم يستقر أمرها حتى نهاية الحرب عندما تفاهم لويد جورج وكليمانسو فى كانون الاول ١٩١٨ حول القضية ، وتمت التسوية بعدئذ رسميا بين الطرفين فى مؤتمر سان ريمو فى نيسان ١٩٢٠ ، على أساس ضم الموصل لمنطقة الاحتلال البريطانية لقاء تأييد بريطانيا لفرنسا فى احتلالها دمشق ، وحمص ، وحما ، وحلب فى وجه المعارضة الامريكية •

ازدياد التعقيد : فالواقع هو أن موقف الحكومة البريطانية فيما تعلق بنوع الحكم المقبل فى العراق لم يكن واضحا أو معينا الى ما بعد الحرب بسنة كاملة على الاقل • ولغرض الاهتداء فى هذا السبيل طلبت من يلسون الاستفتاء المذكور آنفا ، فلما وردتها نتيجة ذلك عادت فطلبت بتاريخ ١٤ شباط ١٩١٩ من ويلسون أن يبعث الأسس التى يراها لوضع دستور لدولة أو لمجموعة دويلات عربية ، مستندا فى ذلك الى رغبات السكان كما اوضحتها برقياته فى هذا الصدد ، ومحققا بذلك ما تقتضيه « الضرورة » من سيطرة بريطانية فعلية • وسرعان ما بعث الى لندن بالنقاط الأساسية فى الدستور المقترح

لكى يجعل الحكومة العراقية اولا وآخرا فى الايدى البريطانية ، على الطريقة التى كان يمهد لها حتى ذلك الحين • غير أن اذكار بونام كارتر (Edgar Bonham-Carter) ، رئيس الشؤون العدلية فى العراق ، وصاحب الخبرة الواسعة فى شؤون البلاد الشرقية ، انتقد الخطة المقترحة على اعتبار انها لا تلائم الوعود البريطانية ، كما انها لا تعطى العرب نصيبا عادلا فى شؤون الادارة • اما وزير الهند فى الحكومة البريطانية ، المستر ادوين مونتاكو (Mr. Edwin Montagu) فانه وافق مبدئيا على ذلك ، غير ان التنفيذ تأخر انتظارا لاستقرار قضية الموصل ما بين بريطانيا وفرنسا على النحو المذكور آنفا •

وعلى هذا فان الموقف البريطانى فى بغداد وفى لندن تآلف خلال الربع الاول من عام ١٩١٩ الى حد لا يستهان به فيما تعلق بمستقبل العراق ، وكان ذلك نتيجة لتدابير ويلسون من جهة ، وجهل الحكومة البريطانية بالوضع الراهن فى العراق من الجهة الاخرى • غير أن ذلك التآلف كان طارئا ، حتى أنه لا يكاد يذكر فى سياق الخلاف المستمر منذ البداية حتى النهاية بين الطرف الشرقى والطرف الغربى من السياسة البريطانية على النحو الذى مرّ بنا اعلاه •

اما الطرف الثالث فى القضية ، وهم العرب ، فان وضعهم اصبح على شاكلة أخرى • ذلك لأن استمرار الادارة العسكرية ، وغموض نوايا البريطانيين أخذ يثير استياء العراقيين فى داخل البلاد وخارجها ، وأن الضباط العراقيين الذين كانوا مع الملك فيصل فى بلاد الشام أخذوا يلحون فى المطالبة بانهاء الادارة العسكرية فى العراق ، كما يتضح فى تقرير المس بل السرّى بعنوان **سوريا فى تشرين الثانى سنة ١٩١٩** (ص ٣ ـ ٤ ، وغيرها)[١٠] • وان ما حدث على أثر الهدنة من اقامة حكومة عربية فى بلاد الشام اذكى فى نفوس الكثير من العراقيين رغبة فى التخلص من السيطرة الاجنبية • وكان الاشد من ذلك ما ولّدته الادارة العسكرية نفسها فى نفوس المواطنين من

---

(١٠) Gertrude Bell's confidential note, *Syria in October*, 1919, 3-4, passim, referred to in Ireland, *op. cit.*, 194 n.

كراهية لهذه الادارة ، ورغبة في التخلص منها ، مما ادّى الى اقامة الاجتماعات، وتدبير المؤامرات •

ولم تلبث الحكومة البريطانيــة أن شعرت بان الوضــع فى العراق فى أواخر سنة ١٩١٩ تبدل كثيرا عما كا نعليه فى اواخر ١٩١٨ ، وان الحركة الوطنية أخذت تتبلـور بين مثقفى بغـداد ، واصبحت لها فروع فى مختلف انحاء البلاد • وكذلك شعر ويلسون بترعرع الحركة الوطنية ، غير أنه اعتقد بأن ما كان يدعو اليه من استمرار السيطرة البريطانية كفيل باستتباب الامن والنظام • ومن ثم أخذت تتسع شقة الخلاف بينه وبين حكومته التى أخذت تأمره باذاعة خطط وبيانات على الشعب العراقى تتآلف مع الوعود المقطوعة للعرب قبلا ، وتنافي بطبيعة الحال ما كان هو يسعى اليه • وعلى هذا جرت بين الطرفين مراسلات مسهبة حدث من جرائها تأخير فوق تأخير ، فى وقت كان الرأى العام العراقى يتقدم سراعا نحو الثـورة • ولم تصـل الحكـومة البريطانية الى رأى حاسم حتى اليوم السـابع عشـر من حزيران ١٩٢٠ ، حيث أقر مجلس وزرائها خطة لمستقبل العراق وحكومته ، فكان اعلانها فى بغداد بعد اقرارها فى لندن بثلاثة ايام • غير أن الثورة العراقية ابتدأت بعد هذا الاعلان بعشرة ايام فتأجل التنفيذ الى موسم الخريف (كما سنلاحظ فى أوائل الفصل الثانى) ، حيث كانت نهاية الثورة ، وكانت عندئذ البداية الفعلية لدور الانتداب •

فى سبيل الثورة : للادارة البريطانية فى دور الاحتلال كما نعهدها أثر بليغ فى تقدم العراق نحو الثورة • فلقد استندت ادارة الاحتلال منذ البداية حتى النهاية الى اعتبار مصالح أهـل البلاد أمرا ثانويا بالقياس الى مصالـح القوات المحتلة ، وكان سلوك رجال الادارة فى تدبير شؤون العراق واهله مستند اولا وآخرا الى هذا الاساس • ولقد ظلت الادارة عسكريـة برجالها وسلطتها العليا حتى بداية الحكم الوطنى فى تشرين الثانى سنة ١٩٢٠ ، سواء أكانت تسميتها قبل هذا التاريخ مدنية أم عسكرية(١١) • وكان ما تعلق منها

(١١) Ireland, *op. cit.*, 75, 80.

بالسياسة العشائرية المنوه بها اعلاه ذا أثر فعال فى اثارة حفيظة العشائر على وجه الاجمال ، باستثناء ذوى الحظوة منهم عند البريطانيين • فالواردات الحكومية ارتفعت سنة ١٩٢٠ حتى بلغت أكثر من ثلاثة امثال ما كانت عليه عام ١٩١١ ، هذا على الرغم من المبالغ المعفاة على العهد البريطانى فى لواء العمارة مثلا وفى لواء الدليم ، قصد المساعدة أو لقاء خدمات سياسية(١٢) • فللعامل الاقتصادى بما فيه من « سلب ثروة البلاد المعاشية » أثر بليغ فى تفاقم ذلك الاستياء(١٣) •

هذا فضلا عن أن الحكومة البريطانية نفسها لم تستطع أن تعلن فى الوقت الملائم عن عزمها على انهاء الاحتلال العسكرى ، واقامة نوع من الحكم الوطنى لتخفيف وطأة الخلاف بينها وبين اهل البلاد • فكان للعراقيين فى غموض موقفها ما يدعو الى الشك والارتياب ، مما فسح المجال فى الوقت ذاته للدعاوات والشائعات القادمة من خارج العراق والناشئة فى داخله • يضاف الى ذلك عامل القومية العربية ، هذا العامل الذى اتضح كيانه قبيل الحرب العالمية ، واشتد ساعده فى اثنائها ، وكان له فى نشوب الثورة أثر فعال • وكذلك الفرق الشاسع بين الحاكم الاجنبى والمحكوم العراقى فى الجنس والتقاليد واللغة والدين ، هذا الفرق الذى يقع بطبيعة الحال فى قرارة استياء العراقيين اجمالا من حكم البريطانيين • فلما وصل بغداد فى اوائل مايس ١٩٢٠ خبر انتداب بريطانيا على العراق ، بدلا مما كان ينتظر من حكم وطنى ممهد للاستقلال ، خاب الأمل فى النفوس وتفاقم الاستياء •

ولقد لعبت القومية العربية دورا خطيرا فى حوادث البلاد العربية اجمالا ومن بينها العراق(١٤) • فهاهنا كانت الحركة القومية على أشدها خلال

---

(١٢) Ibid, 145.

(١٣) الحسنى ، السيد عبدالرزاق ، **الثورة العراقية الكبرى** (مطبعة العرفان ، صيدا ، ١٩٥٢) ، ص ٧٦ •

(١٤) ومما يجدر بالملاحظة أن عددا من ابرز المناضلين فى ميدان القومية العربية ، والمتحمسين لها فى عهد الثورة وحتى اليوم ، لم يكونوا من أصل عربى • وقد لا يرى البعض من هؤلاء بسبب نزعته القومية ما يبرر تذكرته بهذه الحقيقة • غير انها حقيقة جديرة بالانتباه ، ذلك لانها تشير الى أن القومية قد تكون عند الكثير من دعاتها واسطة لنيل الامة منزلة محترمة

السنتين اللتين اعقبتا نهاية الحرب ، ذلك لأن الوقت قد حان عندئذ لتحقيق الوعود المقطوعة للعرب فى شتى المناسبات . فالى هذه الوعود الاجنبية يعزى الكثير من النشاط الوطنى ، والى خيبة الأمل فى تحقيقها ترجع معظم اسباب الثورة . فاذا لم يأت الاستقلال عن طريق الوعود ، فان الشعب العراقى أخذ يدرك صراحة أو ضمنا ، بأن الاستقلال لا يأتى منحة وانما يجب أن يؤخذ . واصبح مطلب الاستقلال وما يعنيه من خلع نير الاجنبى هدفا مطلوبا لذاته بقطع النظر عن استعداد البلاد للقيام باعبائه . والى هذه الرغبة المطلقة فى الاستقلال اشار فلبى (H. St. Philby) فى خطابه الذى ألقاه بتأريخ ٢٣ حزيران ١٩٢٠ فى الجمعية الآسيوية المركزية فى لنـدن ، ونشرته مجلـة الجمعية فى مجلدها السابع من السنة ذاتها .

والقضية العربية فى العراق لم تكن بطبيعة الحال وليدة زمن الاحتلال ، وانما كانت جزء من يقظة عربية ترجع أصولها الى أوائل القرن التاسع عشر ، الى ما حدث من يقظة فكرية فى مصر على أثر المحاولات العلمية التى صحبت حملة نابليون ، والى ما حدث بعد ذلك فى بلاد الشام من اتصال بثقافة الغرب عن طريق الكلية اليسوعية ، والكلية البروتستانتية التى أصحبت تدعى بعدئذ بالجامعة الامريكية فى بيروت ، والى ما جادت به اقلام بعض الكتـاب مثـل عبدالرحمن الكواكبى والشعراء مثل ابراهيم اليازجى صاحب القصيدة التى استهلها بقوله « تنبهوا واستفيقوا ايها العرب »(١٥) . فالاصول الثقافية هذه

بين الامم ، فهى عندهم واسطة لا غاية . هذا مع العلم بان الكثير ممن هم ليسوا من اصل عربى اصبح لهم بحكم اندماجهم فى محيط الامة العربية ، شعور قوى بهذه القومية ، وتوفرت فيهم الشرائط المتصلة بذلك من تاريخ ، ولغة ، ونشأة ، ومصالح ، ولم يعد للعنصرية فى هذا المنحى اثر يذكر . فالواقع عندنا ، وفى مختلف انحاء العالم ، يؤيد ما أقرته جمهرة العلماء من ان العنصرية ليست بالشرط الاساسى فى ميدان القومية . وانه ليجدر بالمعنيين منا بحركاتنا القومية ان ينتبهوا الى تواريخ النزعات والحركات القومية الحديثة فى البلاد التى سبقتنا فى هذا المضمار ، بدلا من ان ينكمشوا على انفسهم ضاربين صفحا عما يقتضيه الحال من العلم ، والمقارنة ، والاستنتاج .

(١٥) لدينا كتاب قيم عن يقضة العرب ، الفه بالانكليزية جورج انطونيوس بهذا العنوان :
George Antonius, *The Arab Awakening* (New York, 1939),
ونقله الى العربية على حيدر الركابى ، بهذا العنوان : يقظة العرب (دمشق ، ١٩٤٦) . وهنالك كتاب قيم آخر بعنوان **القضية العربية : اسبابها ، مقدماتها ، تطورها** ، يقع فى ستة أجزاء ، تاليف أحمد عزت الاعظمى (بغداد ، ١٩٣٤) .

كانت ممهدة للانتعاش القومي الذي اتضحت معالمه في بلاد الشام منذ اوائل القرن العشرين . وكان من اقدم المشتغلين بهذه القضية رجل سوري يدعى نجيب عازوري ، كانت الحكومة قد اخرجته من تركيا بسبب دعوته العربية ، فذهب الى باريس وانشأ هنالك سنة ١٩٠٤ جمعية عربية اتخذت من الصحافة الفرنسية ، ومن بعض الجماعات في مصر وبلاد الشام ، واسطة لبث دعوتها في سبيل الاستقلال . غير ان الحركة التي قام بها نجيب عازوري وغيره للتخلص من سيطرة الاتراك توقفت لأمد قصير عندما حدث الانقلاب التركي سنة ١٩٠٨ على يد حزب الاتحاد وترقي ، وما نجم عن ذلك الانقلاب من خلع السلطان عبدالحميد ، واقامة حكومة دستورية تبشر (على ما كان يقال) بعهد تسوده الحرية والاخاء والمساواة . وعندئذ تفائل العرب وغيرهم من شعوب الامبراطورية العثمانية ورعاياها ، حتى اذا ما استتب الحكم للاتحاديين واتضحت اساليبهم الدكتاتورية ونعرتهم التركية ، ونواياهم في سبيل تتريك العرب (وغير العرب) والقضاء على لغتهم ، تبدد عندئذ ذلك الأمل الخلاب وانبعثت الحركة العربية بعد فترة هدوئها اشد قوة واوسع نطاقا مما كانت عليه قبل ذلك الحين .

وفي هذه الحال استنجد بعض العرب في سبيل اغراضهم القومية بعض الدول الاجنبية على اساس المصلحة المتقابلة ، دون التفريط بالاستقلال والحرية المنشودة ، فكان منهم من اتصل بالفرنسيين ، ومعظمهم من كاثوليك لبنان مع نفر من مسلميه ايضا . وكان منهم من اتصل بالبريطانيين ، ومعظمهم من الدروز مع نفر من دمشق ومن مسلمي لبنان . ومن هذا القبيل كان اتصال الشريف عبدالله ، نيابة عن والده الشريف حسين ، باللورد كشنر في مصر خلال شباط ١٩١٤ ، لغرض معرفة موقف بريطانيا فيما لو قام الشريف بثورة في الحجاز على الاتراك . فاذا لم تعر بريطانيا حتى مطلع عام ١٩١٤ اذنا صاغية لتقرب عرب بلاد الشام منها ، فان فرانسا اعارتهم اذنا صاغية ، نظرا لصلاتها الثقافية وغير الثقافية بهذه البلاد ، واعتبارها اياها منطقة نفوذ فرنسية، على علم من بريطانيا وموافقتها ايضا ، لما كان بينها وبين فرانسا من تفاهم ودي،

كما هو معلوم . غير ان الاتصالات الاجنبية هذه لم تكن تؤلف الا جانبا واحدا من جوانب الحركة العربية التى اخذت تشتد فى شتى البلاد العربية ، وخاصة منها بلاد الشام (بما فيها سوريا ولبنان وفلسطين) . فهنالك تأسست الجمعيات المطالبة بحكومة لا مركزية يتمتع فيها العرب بادارة شؤونهم المحلية ، ولو ان البعض كما فى دمشق وسوريا الداخلية كان يرمى الى الاستقلال التام وتأليف حكومة اتحادية عربية . وهنالك ايضا تزايد عدد الجرائد والمجلات العربية حتى زاد على ثمانية أمثال ما ظهر منها خلال السنوات العشر التى سبقت ذلك التاريخ، وتعالت اصواتها فى المطالبة بتحقيق امانى البلاد .

ولقد كان للعراق نصيب لا يستهان به فى الحركة العربية قبيل الحرب العالمية وفى اثنائها ، على الرغم من تأخره حينذاك ثقافيا بالقياس على مصر وبلاد الشام ، وانزوائه فى طرف من اطراف الامبراطورية العثمانية . وكان لسياسة حكومة الاتحاد وترقى اثر مباشر فى اثارة النزعة الانفصالية عند مثقفى العراقيين بسبب نعرتها التركية ، وعند رجال الدين بسبب ما كانوا يرونه فيها من نزعة لا دينية . وكان فى مقدمة الناقمين على الحكومة التركية الحديثة نقيب بغداد السيد عبدالرحمن الكيلانى ، وخاصة ابنه السيد محمود الكيلانى . ولم يكن علماء الشيعة بأقل نقمة على الحكم التركى أولا وآخرا ، نظرا لتعصب هذه الحكومة ضد مصالح الشيعة على وجه الاجمال . وكان السواد الاعظم من الشعب العراقى يشعر بداهة بغرابة الاتراك عليه ، وامعانهم فى استثماره دون العناية بمصالحه . اما المثقفون العراقيون سواء أكانوا فى داخل العراق ، أم فى مجلس النواب العثمانى ، ام فى المدرسة العسكرية فى القسطنطينية ، أم فى الجيش التركى ، أم فى غير ذلك من البلاد العربية والاجنبية ، فانهم اجمالا كانوا يؤلفون العنصر العراقى الفعّال فى الحركة العربية بما كان لديهم من صحافة ، وما انشأوه من جمعيات وما اعلنوه على رؤوس الاشهاد فى مجلس النواب العثمانى بوصفهم اعضاء فيه . ففى جمعية « العهد » السرية التى انشأها الضباط العرب فى القسطنطينية للاشتغال فى سبيل استقلال العرب ، كان الضباط العراقيون فى مقدمة الاعضاء . وفى العراق تألفت « العصابة الحمراء »

على غرار « اللجنة اللامركزية » التى كانت تعمل من مقرها الرئيس فى القاهرة لغرض الاستقلال الداخلى فى البلاد العربية حسب النظم اللامركزية • وفى ميدان الصحافة بلغ عدد الجرائد التى ظهرت فى العراق خلال المدة (١٩٠٤ — ١٩١٤) احدى وستين جريدة ، وعدد المجلات تسعا ، هذا بينما كان ما ظهر منها خلال العقد الذى سبق ذلك (١٨٩٤–١٩٠٤) جريدة واحدة ومجلة واحدة[١٦] • ولم تكن البصرة باقل من بغداد حماسا ، أو اشتغالا فى القضية العربية • وكان السيد طالب باشا النقيب رأس الحركة القومية فى هذا اللواء وسندها الرصين •

فلما نشبت الحرب كان مطلب الاستقلال ، أو الحكم الذاتى على الاقل ، متأصلا فى العراق • ولم يكن ما حدث فى اثناء الحرب من سكوت عن هذا المطلب الوطنى دليلا على اهماله من قبل دعاته داخل العراق ، أو فى خارجه • لا بل كانت الرغبة الوطنية قد اشتدت والطموح القومى قد اتسع فى اثناء ذلك ، نظرا لليقظة التى مر ذكرها ، وللوعود الخلابة التى قطعتها بريطانيا على نفسها كما نعلم • فلما انتهت الحرب وطال الانتظار ، واستفحلت الشكوك فى وعود بريطانيا ونواياها ، اشتدت العزيمة على مقاومة الادارة البريطانية والتخلص من قبضتها • وكان لما حدث من تخلى الادارة البرطانية عن دير الزور (فى كانون الاول ١٩١٩) ، وعن البو كمال (فى ايار ١٩٢٠) اثر مباشر فى اشتداد عزيمة العراقين على طرد الاجانب من البلاد • فالمقاومة العربية بتدبير من حاكم حلب شكرى باشا الايوبى وقفت فى وجه ذلك التوسع البريطانى ، وانتهى الامر باتفاق الحكومتين البريطانية والفرنسية على مرور خط الحدود العراقية السورية ما بين القائم والبو كمال ، شمالى عنه بما يناهز الخمسين ميلا • ولقد كان الابتهاج عظيما بهذا التراجع البريطانى الذى تناولته الجرائد هنالك بشىء غير قليل من التفاؤل والاطراء ، مما وصل خبره الى مختلف ارجاء العراق ، وفى مقدمتها مدينة الموصل التى كانت تضم فرعا لجمعية العهد العراقية متصلا بمركزها فى دير الزور •

---

(١٦) Ireland, *op. cit.*, 226, 230.

وعندئذ أخذت تروج الشائعات عن عزم الحكومة العربية السورية على اخراج البريطانيين من الموصل (بمساعدة القبائل العربية ، كما اتضح بعد ذلك) • فمنذ بداية نيسان ١٩٢٠ بدأت قبائل شمر الجربة ، وجبور منطقة الخابور ، والبو نمر ، والعقيدات تنقض على المواصلات البريطانية ما بين نهاية السكة الحديدية في الشرقاط ومدينة الموصل ، فتعرقل من جراء ذلك امداد هذه المنطقة الشمالية بالمؤن والعتاد • وفي بداية حزيران ١٩٢٠ كان الجيش العربي بقيادة جميل المدفعي مقتربا من تلعفر في طريقه نحو الموصل ، حتى اذا ما كانت ليلة الثالث من حزيران قام أحد ضباط الحامية في تلعفر ، المدعو محمد على أفندي ، بقتل قائد الحامية البريطاني الكابتن ستيوارت (Captain Stiwart) فتمهد بذلك احتلال المدينة • وفي الصباح الباكر دخلتها فرسان العشائر ، وعلى أثرهم دخلها الجيش العربي ، وكذلك بعض شيوخ العشائر وعدد غير قليل من رجالهم • ولقد ادى هذا النصر الى مقتل الثلاثة الباقين من رجال الحامية البريطانيين ، ووقوع سيارتين مسلحتين في كمين ومقتل رجالهما الاربعة عشر ، واسقاط طائرة استطلاعية ، ومقتل الكابتن بارلو (Captain Barlow) عند هروبه من أيدي العشائر بعد ان قبضوا عليه في اثناء قيامه بحركات الاستطلاع[١٧] • غير ان هذا النصر المفاجيء لم يدم أكثر من بضعة أيام • ففي الخامس من حزيران خرج الجيش البريطاني من الموصل متوجها نحو تلعفر ، وما ان اتصلت به طلائع الجيش العربي حتى تراجعت ، وقفل عندئذ جميل المدفعي وضباطه راجعين الى دير الزور • اما في الموصل فان الحركة العربية استمرت بعد ذلك بمساعي جمعية العهد ، ولم ينقطع الامل بعودة الجيش العربي على نطاق واسع لانقاذ البلد من السيطرة الاجنبية حتى انتهى أجل حكومة الملك فيصل في سوريا باحتلال الفرنسيين دمشق في أواخر تموز سنة ١٩٢٠ •

(١٧) Haldane, Sir Aylmer L. H., *The Insurrections in Mesopotamia* (London, 1922), 41-42, Ireland, *op. cit.*, 258-259.

٣ ـ ثـورة عام ١٩٢٠

ميدان الفرات : ولقد كانت الصلة على ما يبدو ضعيفة بين هذه الحوادث العربية فى شمالى العراق من جهة ، وفى انحائه الجنوبية والوسطى من الجهة الاخرى • غير انها فى الواقع كانت جميعها تهدف الى غاية واحدة قوامها التخلص من السيطرة الاجنبية والعيش فى ظل حكومة وطنية • يضاف الى ذلك ما سبق ذكره من مقاومة عربية ضد التوسع البريطانى فى اتجاه البوكمال ودير الزور ، وتراجع البريطانيين نهائيا عن هذه المنطقة ، والكارثة التى حلت بهم فى تلعفر ، وما كان لذلك كله من أثر مباشر فى تقوية العزائم فى مختلف الاوساط الوطنية • فكانت الحوادث هذه من جملة العوامل المؤدية الى نشوب الثورة بنطاقها الواسع ومداها البعيد • وكان لما حدث فى الوقت ذاته من تآلف ممتاز بين الشيعة والسنة ، وما اتخذته الثورة بعدئذ من صبغة دينية أثر كبير فى تفاقم الامر • ومما يجدر بالذكر ما كان قد حدث فى مدينة النجف الاشرف من قتل حاكمها البريطانى الكابتن مارشال على يد نفر من النجفيين بتأريخ ٢١ آذار ١٩١٨ ، وقيام السلطة البريطانية عندئذ بحصار المدينة حصارا قاسيا زهاء اربعين يوما ، ثم قيامها بشنق احد عشر رجلا من المتهمين باغتيال الكابتن ، وقيامها كذلك بنفى مائة وسبعة رجال من وجوه النجفيين • فاستياء هذا البلد المقدس من السلطة البريطانية تأصل بطبيعة الحال على أثر ذلك التنكيل • ولا يخفى ما للنجف من زعامة دينية مطاعة فى جنبات الفرات خاصة ، وفى غيرها من أرجاء البلاد[١٨] •

فنظرا لهذا ولما مر بنا آنفا من العوامل المباشرة وغير المباشرة ، والمؤامرات الوطنية التى أخذت تحاك فى بغداد وفى كربلاء والنجف ، ساد القلق فى بغداد وفى خارجها ، وحدث فى أواخر أيار وأوائل حزيران ان قطع بعض أفراد العشائر سكة القطار شمالى بغداد أولا ، وجنوبى الحلة

---

(١٨) ولقد يبدو غريبا الا نجد ذكرا لهذا الحادث الخطير فى كتاب الحسنى عن **الثورة العراقية الكبرى** الصادر سنة ١٩٥٢ ، بينما نجد الحادث مفصلا فى كتابه **العراق فى دورى الاحتلال والانتداب** (صيدا ، ١٩٣٥) ج١ ، ٣٦ ـ ٣٨ •

ثانيا ، مما أنذر البريطانيين بسوء • غير ان القيادة البريطانية فى العراق لم تقدر الموقف حق قدره ، ولم تعر الاهتمام اللازم لتقارير الضباط السياسيين ، ولم يكن لديها على استعداد للخدمة الفعلية سوى ٤٫٢٠٠ من البريطانيين ، و ٣٠٫٠٠٠ من الهنود ، هذا من مجموع جيشها البالغ زهاء ١٣٣٫٠٠٠ من الجنـود والضباط • وان القـائد العـام نفســه ، وهو السر آيلمر هالدين (Sir Aylmer Haldane) عاد فى الرابع والعشرين من حزيران الى المصيف الذى اتخذه البريطانيون لانفسهم فى كرند (Karind) داخل الحدود الايرانية ، حيث كان الكثير من أركان جيشه فى دعة من العيش •

اما الحادث الذى يمكن اعتباره فاتحة الثورة فانه كان فى اليوم الثلاثين من حزيران ، عندما اقدم نفر من رجال الظوالم (وهم من عشيرة بنى حجيم) على دخول السراى فى **الرميثة** عنوة ، واطلقوا سراح شعلان ابو الجون ، شيخهم الذى كان معتقلا هناك • وعلى أثر ذلك قامت هذه العشيرة وحاصرت تلك الحامية البريطانية منذ الرابع من تموز ، وقطعت سكة القطار شمالى الرميثة وجنوبيها • وقامت فى الوقت ذاته عشائر أخرى بمثل ذلك فى **السماوة** ، فحاصرت الحامية ، وقطعت السكة شمالا وجنوبا ، فأخذ يتضح تدريجا احكام تدبير الثورة ، واشتراك نفر من الضباط العراقيين السابقين فى بعض حركاتها[١٩] • ولقد ظلت حامية الرميثة مطوقة حتى وصلتها النجدة بعد قتال عنيف فى العشرين من تموز ، فلم تستطع البقاء ها هنا أكثر من يوم واحد اضطرت بعده الى الانسحاب • اما المعركة التى جرت فى سبيل انقاذ الحامية فانها وقعت فى العارضيات (على بعد ستة أميال تقريبا من الرميثة)، وكانت من ابرز الشواهد على كفاءة الثوار فى التعبئة والقتال[٢٠] •

وما انتصف تموز حتى شملت الثورة جميع الفرات الاوسط ، ما بين المسيب والسماوة • ففى الثـالث عشر منـه زحفت عشـائر المشخاب على **ابو صخير** ، وفى العشرين منه حوصرت **الكوفة** ، وفى اليوم ذاته هجمت

---

(١٩) اسماء الضباط فى كتاب الحسنى عن **الثـورة** ، ص ١٢٥ •

(٢٠) تفصيل الخبر فى كتاب الشيخ فريق المزهر الفرعون ، **الحقائق الناصعة : فى الثـورة العراقية سنة ١٩٢٠** ، الجزء الاول بمجلدين (مطبعة النجاح ، بغداد ، ١٩٥٢) ص ٨٢ — ٨٨ •

عشائر بنو حسن على الكفل ، فارسلت القيادة العسكرية جيشا لاسترجاعها . وما ان وصل الجيش الرستمية (المعروفة أيضا باسم الرارنجية) حتى هجم عليه الثوار في الرابع والعشرين من الشهر ، وكبدوه خسائر فادحة قبل ان استطاعت فلوله العودة الى الحلة . وفي تلك الآونة اضطرت القيادة البريطانية الى التخلي عن **سدة الهندية** ، وعن **المسيب** ، كما اضطرت في الثلاثين منه الى الانسحاب من **الديوانية** الى الحلة تحت هجمات الثوار .

ومنذ بداية آب أخذت الثورة بالانتشار في الفرات الجنوبي بتأثير بعض رجال الدين مثل السيد هادي المكوطر النجفي الذي عمل في منطقة السماوة من مقره في الخضر ، كما عمل غيره في هذه المنطقة وكذلك في الشطرة والغراف ، داعين للجهاد الذي تم اعلانه في كربلاء حوالي اليوم السادس من آب . وفي الثاني عشر منه تخلت القيادة البريطانية عن **قلعة سكر** ، وفي اليوم التالي تخلت عن **الخضر** وخسرت قطارين مسلحين ، وفي العشرين منه تخلت عن **الشطرة** ، وفي ايلول عن سوق **الشيوخ** . وهكذا انتشرت الثورة في ارجاء المنتفك باستثناء الناصرية التي ظلت قلقة ومتحفزة . وكان من ابرز ما اوقعه الفراتيون بالبريطانيين فضلا عن ذلك ، أسر بارجة حربية في ٢٨ آب مع جميع من كان فيها ، وابادة حملة جاءت في ٣ ايلول لانقاذ الحامية المحصورة في السماوة . ولقد انتظمت ادارة الثورة في كل من النجف والكوفة على أسس استشارية وتنفيذية ، وكان في اليوم السادس من تشرين الاول ان جرت حفلة تنصيب السيد محسن أبو طبيخ متصرفا للواء كربلاء وتعين حينذاك السيد نور الياسري قائمقاما للنجف وتبعه أبو صخير . وتألفت مجالس ادارية في بعض مراكز الثورة مثل الديوانية والسماوة(٢١) .

غير ان الوضع أخذ منذ أوائل تشرين الاول يتبدل في صالح القوات المحتلة ، وذلك على أثر وصول نجدات جسيمة بلغ مجموعها ٤٫٨٨٣

---

(٢١) الحسني ، عن **الثورة** ، ١٨٦ - ١٩٠ ؛ فريق ، الحقائق الناصعة ٣٧٦ - ٣٨٣ .

بريطانيا ، و٢٤٥٠٨ من الهنود ، مع سرب من الطائرات ، ووحدات طبية عسكرية • فما كاد ينتصف الشهر حتى أخذت تضعف معالم الثورة ، فكان استرجاع السماوة فى الرابع عشر منه ، والكوفة فى السابع عشر منه ، وفى أواخر الشهر خضعت كل من النجف والكوفة ، وبعدئذ خضعت القبائل تدريجا ومن بينها قبائل الرميثة ، ثم قبائل بنى حجيم التى تمثلت فى كفاحها أواخر أدوار الثورة فى هذه الجهات ، اذ اشتبكت مع الجيش البريطانى فى معركة حامية الوطيس فى اليوم الثانى عشر من تشرين الثانى ، وكان بعد هذه المعركة باسبوعين صدور آخر بلاغ حربى بريطانى عن الثورة •

الميادين الاخرى : فاذا ما كانت المنطقة الفراتية هى الميدان الرئيس للثورة ، فانه كانت لها فى بعض انحاء العراق الاخرى ميادين لا يستهان بها • فمدينة بغداد التى لم تقم بثورة نظرا للقبضة البريطانية عليها ، والتنكيل بالوطنيين المتحمسين فيها ، ظلت قلقة ومتحفزة فى الداخل ، وكانت على اتصال برجال الثورة فى الخارج ، واستطاع نفر من شبابها فى الثالث من آب ان يشعل النار فى مستودع الآلية فأتلف جميع الوقود والذخيرة ، واوشك ان يشل بذلك حركة النقليات البريطانية فى جميع أنحاء العراق[٢٢] • وكان من سياسة الضغط على الحركة الوطنية فى بغداد قرار سلطة الاحتلال نفى بعض الزعماء ، واعدامها فى ١٧ آب ١٩٢٠ ستة رجال ممن لجئوا الى القوة عند محاولة السلطة القاء القبض على يوسف السويدى ، وكذلك اعدامها فى ٢٨ أيلول عبد المجيد كنة لاشتغاله الصارم فى سبيل القضية الوطنية[٢٣] • فاذا ما التفتنا من بغداد جنوبا فى اتجاه مجرى دجلة وشط العرب لالفينا الوضع هادئا فى ارجاء لواء العمارة (الذى كان يضم الكوت حتى بداية ١٩٢٢) وكذلك فى ارجاء البصرة ، طوال زمن الثورة • فلقد كان لتغلغل نفوذ البريطانيين فى البصرة ، ولنجاح سياستهم العشائرية

---

(٢٢) Haldane, *op. cit.*, 122-123; Ireland, *op. cit.*, 271 n.

(٢٣) الحسنى . **العراق فى دورى الاحتلال والانتداب** ، ج١ ، ٩٤ — ٩٥ ؛ فريق ، **الحقائق الناصعة** ، ج١ ١٣٦ — ١٣٧ .

فى العمارة على النحو المبين آنفا (فى موضوع السياسة العشائرية) أثر كبير فى هذا السكون • ومن هذا القبيل كان تصريح أمير ربيعة محمد الصيهود سنة ١٩٢٢ عندما طالبته الحكومة بما كان بذمته من بقايا الضرائب حيث قال انه هو الذى منع نشوب ثورة ١٩٢٠ فى جهات دجلة نظرا لوعد البريطانيين باعفائه من تلك الضرائب • وفى يد عشائره كان حينذاك ما يقدر بعشرين الف بندقية[٢٤] •

غير ان نطاق الثورة كان قد اتسع خلال شهر آب فى مناطق أخرى تقع شرق بغداد ، وشمالها ، وكذلك فى غربها • فلقد اوشك لواء الدليم ان يظل هادئا نظرا لولاء كل من الشيخ على السليمان والشيخ فهد الهذال للبريطانيين • فالاول كانت تتبعه الكثير من عشائر الدليم والثانى تتبعه العمارات من عشائر عنزة ، وهما بوصفهما من ذوى الحظوة عند البريطانيين ظلا وفيين لهم ، وقدما لهم مساعدات قيمة • ولكن الامر لم يلبث ان افلت من يد سلطة الاحتلال عند مقتل الكولونيل ليجمن (Colonel G. Leachman) فى اليوم الثانى عشر من آب ، على يد الشيخ ضارى وذويه من قبيلة زوبع • وعلى أثر ذلك اندلعت الثورة فى وادى الفرات ما بين الفلوجة وعنة ، حتى اضطرت القوات البريطانية الى الانسحاب من هيت الى الرمادى ، وظلت الرمادى وكذلك الفلوجة منقطعة عن بغداد حتى أواخر ايلول ، ولم تسترجع هيت حتى الرابع من تشرين الاول •

واذا ما التفتنا من بغداد شرقا وشمالا لوجدنا فى هذه الجهات عددا من المناطق تخرج على السلطة البريطانية خلال الاسبوع الثانى من شهر آب • ففى هذه المدة هوجمت دائرة الواردات فى مهروت ، ومحطة القطار فى ابو هوا ، وسقطت الخالص ـ دلتاوة ـ فى ايدى الثوار ، وانسحب البريطانيون من بعقوبة ، واحتلت العشائر المقدادية ـ شهربان ـ فقتلت خمسة من البريطانيين بينهم ثلاثة برتبة رئيس فى الجيش ، وأقيمت ها هنا حكومة وطنية موقتة ، وكذلك ثار أكراد الدلو فاحتلو السعدية ـ قزلرباط ـ وخانقين •

---

(٢٤) Ireland, *op. cit.*, 271 n, 322.

وفى مندلى أنشأ النقيب السيد الياس أغا وزملاؤه حكومة وطنية موقتة ، فحلت هذه الحكومة محل الادارة البريطانية دون مقاومـة ، وظلت تعمـل بشيء لا يستهان به من النظام حتى اضمحل نفوذها فى أواخر تشرين الاول . وفى كفرى دخلت العشائر فى السادس والعشرين من آب وقتلت الضابط السياسى الكابتن سالمون (Captain G. H. Salmon) . وكان لتلك الحوادث أثر مباشر فى اشتداد الاضطرابات التى نشأت فى منطقة سامراء من جراء تحريض السيد محمد الصدر ، حتى اذا ما كان اليوم الثامن والعشرون من آب هجم الثوار بتوجيه السيد الصدر نفسه لاحتلال المدينة ، ولكن اخفق الهجوم . وفى بعض الاماكن الاخرى اضطربت الحال كما فى جهات أربيل ، غير ان منطقة السليمانية لم تقم بثورة ، وكذلك الموصل التى سكنت منذ اخفاق حملة تلعفر وما حدث بعدئذ من سقوط الحكومة العربية فى بلاد الشام فى أواخر تموز .

ولقد بدأ استرجاع البريطانيين سيطرتهم فى تلك المناطق الشمالية الشرقية منذ أواخر آب حيث تم لهم فى هذه الآونة استرجاع كل من بعقوبة وكفرى ، ثم استطاعوا فى السادس من ايلول دخول السعدية ، ثم المقدادية بعد ذلك بيومين . وفى الرابع من ايلول دخلوا الخالص ، وكانت مندلى آخر ما استرجعوه فى تلك الجهات ، اذ تم لهم ذلك فى العشرين من تشرين الثانى ، وانتهى بذلك عهد الثورة ها هنا كما انتهى فى الوقت ذاته فى ارجاء الفرات .

نتائج الثورة : لقد نجمت عن الثـورة خسـائر كبـيرة فى الانفس والاموال . فكانت اصابات الجانب البريطانى ٢٫٢٦٩ اصابة ، منها ٤٢٦ قتيل ، و ١٫٢٢٨ جريح ، و ٦١٥ مفقود . وتقدر خسارتهم المادية بما يناهز العشرين مليون باون استرلينى . أما اصابات الجانب العربى فانها تقدر

بما يناهز ٨٫٤٥٠ اصابة بين قتيل وجريح ومفقود[٢٥] • ولقد يرجع السبب في كثرة خسائر العرب الى احتقارهم الموت في سوح القتال ، والى الاختلاف الكبير بين اسلحة الثوار البدائية واسلحة الجيش البريطاني الحديثة بما فيها المدافع والطائرات ، والى ما اتبعه الجيش البريطاني احيانا من أساليب الانتقام التي أشار اليها كل من السيد الحسني والشيخ فريق في مختلف ارجاء كتابيهما ، والتي يستدل عليها في الفصول الثلاثة من كتاب الجنرال هولدين (وهي ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣) ، وخاصة منها الصفحات (٢٧٣ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٩٤) • اما خسائر الثوار المادية فكانت جسيمة بسبب اضرار الحرب المباشرة ، ونتيجة لما فرضته السلطة البريطانية عند انتهاء الثورة من غرامات فادحة تدفع اليها نقودا وبنادق (راجع هولدين ص ٢٩٨) • ولقد كانت منطقة الفرات وخاصة منها الفرات الاوسط ما بين المسيب شمالا والسماوة جنوبا ، هي المنطقة التي تكبد فيها الطرفان معظم تلك الخسائر •

فاذا ما اندحرت الثورة على الرغم من بسالة اصحابها وتضحياتهم الجسيمة فان ذلك لن ينقص من قدر تلك البسالة والتضحيات • وان للبون

---

(٢٥) احصاء اصابات الجانب البريطاني ، وكذلك تقدير اصابات الثوار في كتاب هولدين ، المذكور آنفا ، ص ٣٣١ Haldane, *op. cit.*, 331. اما عن الخسائر في الاموال فليس لدينا احصاء ، أو تقدير ، لما حل بالجانب العربي • والذي نعلمه عن خسائر البريطانيين في الاموال مذكور في مناقشات البرلمان البريطاني ، مجلد ١٤٤ ، عمود ١٥٢٥ – ٢٦ :
Partiamentary Debates, July 14-1921, vol. 144, vols. 1525-26.
راجع ايضا هنري فوستر ، **تكوين العراق الحديث : نتيجة لعوامل دولية** ، صفحة ٩٤ :
Henry A. Foster, *The Making of Modern Iraq : A product of world forces* (Oklahoma, 1935), 94.
فالذي يذكره فوستر استنادا الى المرجع البرلماني المذكور الآن ، يشير الى أن ما صرفته بريطانيا في العراق بلغ (١٠٠ مليون) باون استرليني ما بين اعلان الهدنة (تشرين الاول ، ١٩١٨) ومؤتمر القاهرة (آذار ١٩٢١) • وان تصيب السنة ١٩١٩ – ١٩٢٠ من تلك المصروفات ناهز معدله (٧٥ مليون) باون استرليني ، ذهب منها للتغلب على الثورة (٢٠ مليون) – فضلا عما هو مخصص اعتياديا لجيش الاحتلال من مبالغ كبيرة – • ورواية فوستر هذه ، وهي الاصوب ، تخالف ما أشار اليه ارنست ماين في كتابه **من الانتداب الى الاستقلال** ، ص ٧٦ • لاحظ أيضا صفحة ٧٧ من هذا المرجع الاخير عما تعلق بمصروفات بريطانيا في العراق قبل مؤتمر القاهرة ، وما طرأ عليها من نقص كبير نتيجة لقرارات ذلك المؤتمر :
Ernest main, *Iraq : From mandate to Independence* (London, 1935), 76-77.

الشاسع بين موارد الخصمين فى المال والذخيرة والعتاد أثر كبير فيما آلت الثورة اليه • على ان لهذه النتيجة ناحية أخرى تستند الى التفرقة التى لعبت دورا خطيرا فى اضعاف الجبهة الوطنية • ففى منطقة الغراف مثلا كان الشيخ خيون (شيخ العبودة) صديقا للبريطانين ، وكان من الجهة الاخرى الشيخ فهد الهذال (شيخ عنزة) مواليا لهم أيضا ، وفى لواء الدليم كان الشيخ على السليمان وكذلك الشيخ مشحن الحردان مواليا للبريطانيين • وعلى هذه الشاكلة كانت الحال فى جهات دجلة وخاصة منها منطقة الكوت بزعامة امير ربيعة الشيخ محمد الصيهود الذى اصبح بعدئذ وزيرا فى الحكومة الموقتة • يضاف الى ذلك ما حدث ابان الثورة من نزاع عنيف بين الراويين والعانيين ، مما حدا بأحد المؤرخين ان يقول عنهم بانهم لو « وجهوا خصومتهم ضد سلطة الاحتلال فى تلك الآونة العصيبة لتبدل وجه الثورة وتغيرت نتائجها »[٢٦]. فاذا ما كانت المبالغة ظاهرة فى هذا القول ، فان لاستمالة البريطانيين لعدد من زعماء العشائر اثرا كبيرا فى اضعاف جانب الثورة والقضاء عليها ، فكان ذلك مصداقا للمثل المشهور « فرق تسد » ، وتنفيذا لآراء ساندمان التى مر ذكرها عند الكلام عن السياسة العشائرية •

وعلى ذلك كان قضاء البريطانيين على الثورة قضاء مبرما ، وكانت « نتائج الثورة العراقية » ، كما لاحظ الشيخ فريق ، مخيبة للآمال (ص **٥٠٣ ـ ٥١٥**) ، أو انها كما ظهرت فى كتابه بمناسبة اخرى ، كانت « الصفقة الخاسرة بتاريخ العراق » (ص **٤٧٣ ـ ٤٧٤**) ، أو كما ارتأى رجال الثورة البارزون من ان المرتع أصبح خصيبا فى الدولة لمن قاوم الثورة ، وأمسى خلافا لذلك لمن قامت على سواعدهم الثورة • فاذا ما أرجع الكثير منا تأسيس الدولة العراقية بملكها ودستورها وحكومتها الى فعل تلك الحركة الوطنية الباهرة ، فانهم فى مثل هذه الدعوى

---

(٢٦) هذا ما ذكره الحسنى فى كتابه **العراق فى دورى الاحتلال والانتداب** ، ص ١٥١ • أما عن موالاة هؤلاء الشيوخ للبريطانيين فلدينا المراجع التالية : فريق ، **الحقائق الناصعة** ، ج١ ، ٣٠٩ ، ٣٤١ ـ ٣٤٢ ؛ الحسنى ، **العراق فى دورى الاحتلال والانتداب** ، ج١ ، ١٥٣ ؛ هولدين ، المذكور آنفا ، ١٠٥ ، ٢٢٠ : Haldane, *op. cit.*, 105, 220.

تناسوا القاء الثورة سلاحها دون قيد أو شرط ، وتحت طائلة العقاب ، كما انهم في مثل هذه الدعوى اغفلوا باقي العوامل المتظافرة في نشأة الدولة على النحو المذكور في الفصل الذي بين ايدينا وفي الفصل الذي يليه .

غير ان اخفاق الثورة العراقية كان الى حد ما من قبيل اخفـاق الثورة الفرنسية عند سقوط نابليون واستفحال الحركـة الرجعية في داخل فرانسا وفي خارجها من البلاد الاوروبية . فلقد ظلت المبادىء تدفع بالمجتمع هنالك الى عهد جديد ، حتى تحقق ذلك العهد بعد ضعف النفوذ الاجنبي بزعامة مترنيخ ، فكان ذلك بعد لأي وبعد زمن غير يسير . فخطورة الثورة عندنا بمبادئها الوطنية اولا وبالذات ، وكذلك بما دلت عليه من استعداد للتضحيات البالغة ، ومن شجاعة هي في الواقع من مستلزمات كرامة الامة ، ومن قوة شكيمة حربية كانت خير دليل على ما في هذه الأمة من شكيمة حربية . وليس ثمة رمز للحركة الوطنية في العراق الحديث أبرع من ثورة ١٩٢٠ .

٤ ـ دراسة الثورة

آراء وملاحظات :

> والذين قدر لهم ان يكتبوا في تاريخ الثورة العراقية اختلفوا في ذكر اسبابها ومقدماتها وعواملها حتى نتائجها اختلافا جعل دارس تاريخ هذه الحركة الميمونة ـ على حداثة عهدها ـ غير مؤمن بهذه الكتابات المتباينة ولا مطمئن الى هذه الافكار الغريبة والآراء المتضاربة . فقد كتب فريق من الناس عن هذه الثورة وقال انها كانت جزءا من الثورة العربية الكبرى ، وبحث فيها آخرون فقالوا انهـا كانت عبارة عن العصابات التي الفها جميل بك المدفعي في تلعفر ، ومولود باشا مخلص في دير الزور . ونسبها فريق ثالث الى العلماء الايرانيين ، وغالى فيها فريق رابع فقال انهـا كانت ثورة فراتية بحتة قام بها سكان الفرات الاوسط دون غـيرهم .

فهـذا هو ما ذكره السيد عبدالرزاق الحسني سنة **١٩٣٥** في كتابـه **العراق في دوري الاحتلال والانتداب** ، الجزء الاول ، صفحة **١٧٣** ، في هذا

الكتاب الذي اختص منه بالثورة العراقية اكثر من مائة واربعين صفحة ، وكان مؤلفه يدري بما ظهر عن الموضوع حتى ذلك الحين ، كما تشير اسانيده المذكورة في الصفحة ٤٥ . ثم في سنة ١٩٥٢ نجد المؤلف الحسني يعيد الفكرة ذاتها في كتابه عن **الثورة العراقية الكبرى** ، صفحة ٢٠١ ، هذا بعد أن ذكر في الصفحة الثالثة بان الثورة « ما زالت رمزا مقفلا في وجه الباحثين والمؤرخين وسرا دفينا في قلوب القوميين والمتتبعين » . وكذلك نجد في الصفحتين (٩-١٠) من كتاب **الحقائق الناصعة في الثورة العراقية** ، الذي ظهر سنة ١٩٥٢ لمؤلفه الشيخ فريق المزهر الفرعون ، ما هذا نصه :

> ولقد كتب عن الثورة العراقية لحد الآن كثيرون، منهم العرب ومنهم الأجانب ، فمن كتب من الاجانب كوكس وويلسون وهالدين ولورنس والمس بيل وغيرهم ، وهؤلاء انصفوا الثورة عندما تحدثوا عما لا يمس الكرامة البريطانية وطعنوا فيها عندما ارادوا ان ينتصروا لهذه الكرامة وتلك المصالح . اما العرب فقد كتب عنها الدكتور محمد مهدي البصير والاستاذ السيد عبدالرزاق الحسني والاستاذ امين سعيد المصري ومؤلف كتاب زعيم الثورة العراقية وغيرهم، وهؤلاء كتب كل منهم حسب غايته ! منهم من اراد ان يقول « انا الثورة ... والثورة انا .. » ومنهم من سخر لأجل الكتابة عن الثورة ليؤسس مجدا سابقا للذين تكونت امجادهم الحاضرة على حساب الثورة . ومنهم من اراد ان يكتب للتاريخ فاخطأ لأنه لم يكن على اطلاع تام بالثورة ورجالها ووقائعها . وهكذا ضاعت معالم الثورة العراقية بين هذه الاقلام المتباينة الاهداف .

ثم في الصفحتين (٤٧٧-٤٧٨) من كتاب الشيخ فريق نجد نقدا قاصما لكتاب أمين سعيد عن **الثورة العربية الكبرى** فيما تعلق منه بموضوع الثورة العراقية . فالموضوع شائك ومعقد في آن واحد . فهو شائك لأنه يمس مصالح نفر متنفذ من الناس ، وهو معقد على غرار الثورات الوطنية الكبرى ذات النطاق الواسع والمغزى البليغ . ولقد يبدو كأن الموضوع تكامل نضجه على يد المؤلفين الذين اقتطفنا منهما هاتين الفقرتين . فالاول مؤرخ معروف اتصل

بدراسة الثورة زمنا غير يسير حتى قيل تحت عنوان كتابه أنه « ادق دراسة كتبت حتى الآن ، عن مختلف نواحي الثورة » والثاني مؤلف خبر الثورة بنفسه في اخطر ميادينها وجمع عنها الوثائق القيّمة ، ثم شرع بتدوين ما كان لديه حتى أكمل الجزء الاول بمجلدين خلال المدة « من تموز **١٩٢٩** الى **٢٥** كانون الاول **١٩٥١** » . ومع هذا وذاك ، وما لكل منهما من خدمة جليلة في سبيل درس القضية ، فاننا سنلاحظ بأن درس القضية لا يزال يستدعي الاستمرار في البحث والتدوين حسب احدث الاساليب .

ونحن اذ لا نتوقع اتقان التنسيق في معظم تآليفنا العربية المعاصرة ، فان القارىء يريد مثلا أن يكون موضوع « اطلاق الرصاصة الاولى واشعال نار الثورة » في اوائل القصة ، لا في اواخرها ، كما في **الحقائق الناصعة** « ص **٤٥٠** ـ **٤٦٢** » . وكذلك تستوقف النظر في هذا الكتاب أمور نذكر منها على سبيل المثال شيئا من المبالغة في الصفحة **٣٨٤** ، اذ نقرأها هنا ان القوة البريطانية التي قضت أخيرا على الثورة كانت « تتمكن أن تجابه قوات أي حكومة من الحكومات الكبرى كأمريكا والمانيا » . ثم في الصفحة **٤١٩** نقرأ بأنه عندما اخليت طويريج « لم يبق فيها سوى عبدالواحد الحاج سكر وركابه الخاص المؤلف من ثلاثين خيالا » ، فلما احتلها البريطانيون على الاثر يقول في الصفحة التالية انهم قتلوا فيها **١٥٠** نسمة جميعهم من النساء والاطفال والشيوخ باستثناء خمسة عشر رجلا من المحاربين . فالرواية هذه بشقيها تحتاج الى ايضاح . وكذلك في الصفحة **٤٧١** يقول المؤلف نفسه عن معركة العارضيات « وكان الغبار في ذلك اليوم متصاعدا وكثيفا مما **ساعد** القوات البريطانية على الفرار والهروب من تلك المنطقة ، كما ذكر الجنرال هالدن » . ولكن الجنرال يقول خلاف ذلك في الصفحة **٩٠** من كتابه **الاضطرابات في العراق** [٢٧] . فلو لم يستشهد مؤلفنا بقول غيره لكان رأيه مستقلا ، وقد يكون مصيبا فيما ذهب اليه . اما ذكره في الصفحة **٤٦٧** وحدات الجيش البريطاني التي اشتركت في المعركة نفسها ، نقلا عن كتاب هولدين المشار

(٢٧) Haldane, *op. cit.*, 90.

اليه ، فان النقل ناقص كما نلاحظ في الصفحة ٨١ من هذا الكتاب الاخير . وكذلك نقل وحدات الجيش البريطاني عن كتاب هولدين (ص ٩٤) نجده مغلوطا في كتاب الشيخ فريق ، صفحة ٢٢٨ (رقم ٣ و ٤) . والاصح من هذا نقل هذين الخبرين من المصدر نفسه في كتاب الحسني عن الثورة (ص ١٣٢ ، ١٣٨) .

ولو التفتنا الى كتاب السيد عبدالرزاق الحسني عن **الثورة العراقية الكبرى** لما الفينا فيه دراسات اصيلة جديدة قياسا على ما ظهر بقلم المؤلف نفسه قبل هذا بسبعة عشر عاما . اما الفصل التاسع من الكتاب بعنوان « آراء وافكار » فاحرى به أن يظهر ملحقا بالتأليف (Appendix) ، وان تظهر منه في صلب الكتاب خلاصته التأريخية بمقدار ما فيه من خلاصة تأريخية . وهنالك في الصفحة الثالثة من الكتاب اشارة الى الثورة بانها : « الصرخة المدوية التي صمّت آذان ستمائة مليون نسمة ، وزعزعت كيان خمس الكرة الارضية ، وانتزعت من بين مخالب الاسد البريطاني هذه المملكة الفتية ، بملكها ، ودستورها ، وبرلمانها ، وسائر تشريعاتها » . فالذي يدري بأثر الثورة في ارجاء الامبراطورية البريطانية ما بين نيوزيلندة شرقا وكندا غربا ، والذي يدري بنهاية الثورة وشيء من نتائجها كما سبق ذكره ، لا يقر مثل هذه المجازفة في التعبير . ثم ان قوله (ص ١٩٩) نقلا عن هولدين (ص ٣٣١) « فمن المحتمل انه بالغ في ذكر وفيات الثوار » ، فان النقل الصحيح أن يقال عكس ذلك : « فليس من المحتمل ... الخ » .

واذا ما نظرنا الى ناحية استقصاء بعض الاخبار ، واخذنا مثلا قضية المدفع الذي وقع بأيدي الثوار فاغرقوا به الباخرة فايرفلاي في شط الكوفة ، لوجدنا الاشارة الى ذلك في كتاب هولدين (ص ١٠٢) ، وفي كتاب الحسني عن العراق في دوري الاحتلال والانتداب (ص ١٤١) ، وفي كتاب فريق (ص ٢٣٣ و ٢٣٨ ـ ٢٤٠) ، وكذلك في كتاب الحسني عن الثورة العراقية الكبرى (ص ١٤١) . وفي هذه المراجع نجد الاختلاف بينها في كيفية الاستيلاء على المدفع ، وكذلك في كيفية الحصول على « القامة » ، وهي التي

لولاها لما امكن استعمال المدفع (ذلك الاستعمال الخطير فى تاريخ الثورة) • ولقد ذكر الحسنى قبلا بأن عبدالرحمن افندى خضر هو الذى حصل عليها ، ثم فى كتابه الاخيرسكت عن الخبر ، واجمل القصة بكاملها فى سطر واحد • اما الشيخ فريق فانه يروى خبرا طريفا يقول فى آخره عن الذى استطاع الحصول على القامة أنه « الآن كاتب بسيط فى احدى دوائر الحكومة لا يتجاوز راتبه العشرة دنانير » • فياليتنا علمنا باسم هذا الرجل الذى يجدر باسمه أن يذكر فى هذا الصدد •

ومثل آخر على ما يقتضيه مفهوم الاستقصاء نجده فى قضية مقتل لجمن (G. E. Leachman)، هذه القضية التى انذرت بنشوب الثورة فى لواء الدليم • فالخبر موجود فى (أ) الكتاب الاول المذكور آنفا للحسنى ، صفحة ١٤٩ ، وفى (ب) كتابه الثانى المذكور آنفا ، صفحة ١٦١ ، وفى (ج) كتاب هولدين ، صفحة ١٧١ ، وفى (د) كتاب الشيخ فريق ، الصفحتين ٣١٠ ـ ٣١١ • ففى هذه المراجع نجد الاختلاف بينها فى محل الحادث ، اهوخان النقطة الواقع فى منتصف طريق بغداد ـ الفلوجة (كما فى المراجع أ ، ب ، ج) ، أم هو المخفر الذى يبعد عن الخان زهاء مائة متر (كما فى المرجع د) • ثم هل كان عدد المشتركين مع الشيخ ضارى فى الحادث اثنين (كما فى أ ، ج) ، أم ثلاثة (كما فى ب) ، أم اربعة (كما فى د) • وهل صحيح أن الشيخ ضارى هو الذى اجهز عليه بحد الحسام (كما فى ج) • فالذى يظهر من سياق البحث ان رواية المرجع (د) تمثل على وجه الاجمال ارجح هذه الروايات • على أن المقصود من هذا المثل والذى قبله انما هو الاستشهاد بما يقتضيه الاستقصاء من غربلة الاخبار فى مختلف القضايا التى لم يستقر خبرها بعد •

الاستعداد للدرس : فاذا ما لاحظ القارىء امثلة من هذا القبيل أو من غير هذا القبيل مما يستدعى شيئا من الايضاح أو الاصلاح ، فانه لواجد فى انتاج هؤلاء الكتاب الثلاثة (السيد الحسنى ، والشيخ فريق ، والجنرال هولدين) مقدمة رصينة فى سبيل الاستعداد لدراسة الثورة • ولسنا هاهنا فى

معرض التقريض ، وانما هي ملاحظات جاءت في معرض الاشارة الى ما لا تزال الثورة بحاجة اليه من دراسات علمية وافية . فالمحذور عند كتابنا نجده احيانا في عدم التفريق بين أهمية المراجع المعاصرة ، من كتب وجرائد وبيانات رسمية وأشخاص ، كما نجده في الاطناب بما هو مرغوب فيه واعطائه أكثر من حقه من البحث والاطراء ، وكذلك في الاندفاع بالشعور الوطني في ميدان التأريخ الى أكثر من الحد الذي يقره العلم الصحيح . ولا ننس بأن الثورة العراقية بحد ذاتها في غنى عن المبالغة اذ انها كانت من الطراز الممتاز في نبل الهدف ، وشدة البأس ، وجسامة التضحيات .

اما ما تعلق بالموضوع من كتابات البريطانيين فان المحذور يقع فيه على الغالب في انتقاصهم الهدف الوطني في الثورة ، وفي ضعف تقديرهم لمقدماتها ، وادارتها ، وخطورتها . فهي في نظرهم اجمالا حركة عصيان واسعة النطاق ، قضي عليها وانتهى أمرها بعد أن استفحلت ردحا من الزمن . والنظرة هذه ليست ضيقة فحسب، بل انها تدل على جهل أو تجاهل في تفهّم قضايا التأريخ . ولكن هؤلاء الكتّاب وفي مقدمتهم الجنرال هولدين ، يجيدون عادة في استيعاب الحوادث والاشخاص والتواريخ . كما انهم يمتازون بالصراحة على وجه الاجمال . ولم يتردد هذا القائد المؤلف في الاستشهاد بالشهامة العربية (magnanimity) ، وبصفة الرحمة (quality of mercy) في معاملة الثوار للاسرى البريطانيين (ص ٣١٣ ، ٣٢٠ - ٣٢١) ، كما انه بعد انقضاء زمن الثورة نجده (كما نقرأ في كتاب الشيخ فريق ، ص ٤٤٨ - ٤٤٩) يظهر تقديره للشيخ عبدالواحد الحاج سكر على ثباته الوطني وصلابة عوده في مختلف ادوار الثورة ، فيقدّم له ساعة ذهبية نقشت عليها هذه العبارة : « من الجنرال هولدين القائد العام في العراق الى الشيخ عبدالواحد الحاج سكر المحافظ على كلامه - ١٩٢٢ » . اما الصبغة البريطانية التي يشكو منها هذا المرجع الاساسي فانها على خطورتها ليست بخافية على اللبيب . فاذا ما وصف مثلا عمل الشيخ ابراهيم السماوي بالخيانة (ص ٩٦ - ٩٧) لأنه لم يخلص للجيش البريطاني النصح كما وعدهم (قسرا) ، فانه ليس ثمة مؤرخ منصف

يقرّ مثل هذه التهمة •

فالذى يبتغى دراسة الثورة يجدر به أن يدرك أوصاف مراجعه على اختلاف درجاتها وانواعها ، بما لها من مميزات وما عليها من مآخذ ، على شرط الا يبالغ في التقدير أو يغالى فى الانتقاص • هذا مع العلم بان للاسلوب التأريخى فى البحث (Historical Method) قواعد محكمة ، وتعاليم مفصّلة ، نمت بمرور الزمن على ايدى جمهرة من المؤرخين المحدثين ، حتى انها أصبحت علما قائما بذاته ، مدونا فى تصانيف قيّمة نجد اسماء بعضها فى محل آخر من هذا الكتاب[٢٨] • والى جانب ذلك توجد علوم اخرى ذات علاقة وثيقة باعداد المؤرخين ، نذكر منها ما يعرف بتأريخ التأريخ (History of History) ، الذى نلاحظ فيه نمو الكتابات التأريخية وتطورها عند مختلف الامم وفى شتى المواضيع •

فلو القينا على سبيل المثال نظرة على تاريخ « تأريخ الثورة الفرنسية » لادركنا شيئا مما ينتظر الكتاب عن ثورتنا العراقية • فهنالك ظهرت فى العقد الثالث والرابع من القرن التاسع عشر طلائع الكتاب عن الثورة الفرنسية وهم (Buchez, Thier, Mignet, Droz) ، فكانت النواحى السياسية من الموضوع هى السائدة فى كتاباتهم ، وكان الميل الى النظام الملكى الدستورى واضحا فى كتابات اثنين منهم (Mignet, Droz) • ثم فى اواسط القرن ظهر كتاب ثلاثة (Lamartine, Louis Blanc, Michelet) ، فكانت النواحى السياسية أيضا هى السائدة فى كتاباتهم ، غير أن نزعتهم كانت جمهورية بكل صراحة ، وكان فيما ابداه احدهم (لويس بلان) فى مجلداته الاثنى عشر من معالجة جدية للنواحى المالية والاقتصادية توجيه قيّم فى دراسة الموضوع • وكان هنالك توجيه قيّم آخر فيما كتبه المؤرخ توكفيل (Tocqueville) الذى درس الثورة على أساس البيئة التى نشأت فيها ، ومختلف الظروف والاحوال المعاصرة لها • أما كتابات كاينه (Quinet) فانها اختصت بالعلاقة بين الثورة والدين • وتوجهت كتابات تاين (Taine) خلال الربع

(٢٨) راجع أدناه ، ص ١٤٢

الاخير من القرن التاسع عشر الى الكشف عن مساوىء الثورة كشفا على نطاق واسع وباسلوب بليغ ، وان لم يكن على وجه الاجمال متزن التقدير • وكتب في الوقت ذاته آلبرت سوريل (Albert Sorel) عن الناحية الدبلوماسية لعصر الثورة •

ولقد اجاد هؤلاء الكتاب على الرغم من نقائصهم التى اظهرها النقد التأريخى الدقيق • انهم اجادوا فى الكشف عن السجلات ، وفى محاولات التعليل والتفصيل ، وفى التوجيه الى شعاب الموضوع من سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية ، ودينية ، ودبلوماسية • وما هى الا لمحة عجلى هذه التى نوهنا فيها بذكرهم ، ضاربين صفحا عما حدث من بعدهم حتى زماننا هذا من فيض فى البحث ، ونضوج علمى فى التقدير ، يرجع الكثير من الفضل فيه الى تلك المقدمات • ان الاطلاع على مثل هذه الدراسات لا يخلو من فوائد قيمة للباحثين منا فى قضايا تأريخنا المعاصر والغابر • وان المحذور الخطير فى مثل هذا الاطلاع انما هو التقليد الأعمى الذى يقع فيه احيانا بعض كتابنا المحدثين •

بعض المشاكل : فاذا ما عدنا الى النظر فيما ظهر فى اللغة العربية عن الثورة العراقية ، لألفينا نوعا من الاشكال فى أمور نذكر منها (اولا) تقدير اصابات كل من الطرفين ، (ثانيا) ما يقال عن ورود مساعدات مالية الى الثوار • اما فى صدد مقدار الاصابات فان اصالة الخبر ، أو ذكر مرجعه الاصيل (Original) أمر ضرورى فى القضايا التى لم يستقر خبرها بعد • فاذا ما قرأنا فى كتاب السيد الحسنى عن الثورة العراقية (ص ١٣٤) تفصيل خسائر البريطانيين فى قضية انقاذ حامية الرميثة ، فان مرجعه فى هذا معلوم (وهو كتاب هولدين ص ٨٧ – ٨٨) • غير أن ختام الخبر بقوله « اما خسائر الثوار خلال هذه المدة فكانت معادلة لها تقريبا [أى لخسائر البريطانيين] » فانه قول يحتاج الى دليل ، من قبيل احصاء (أو تقدير) معلوم • ثم اننا نقرأ فى الكتاب نفسه ، صفحة ١٤٠ ، فى صدد معركة الرارنجية ما هذا نصه : « وقد بالغ الثوار فى تقدير خسائر الانكليز فى هذه الموقعة حتى

زعموا انها تجاوزت الـ ٨٠٠ بين قتيل وجريح واسير " ، ثم نقرأ فيه احصاء هذه الخسائر منقولا عن الجنرال هولدين • اما الشيخ فريق فانه ذكر فى كتابه (ص ٢٣٣) بان الجيش البريطانى ترك وراءه فى هذه المعركة « ما يزيد على الالف قتيل معظمهم من الانكليز » • واذا ما رجعنا الى كتاب هولدين (ص ١٠٢) لمعرفة اصابات الجيش البريطانى هذه ، لتبين أن عدد القتلى المعلومين (٢٠) ، يمكن أن يضاف اليهم (١٥٨) قتيلا من المفقودين ، وان عدد الاسرى (١٦٠) ، والجرحى (٦٠) • اما عن اصابات الثوار فان المرجع الاول من هذه الثلاثة يذكر فى صفحة ١٤٠ ، أنه « لم يخسر الثوار أكثر من بضعة عشر قتيلا وبضعة عشر جريحا » • وان المرجع الثانى يقول فى صفحة ٢٣٤ (بعد ذكر التفاصيل) أن الاصابات بلغت من القتلى (٨٤) ومن الجرحى (١٥٨) • واما الثالث فانه لم يذكر شيئا عن ذلك • والذى هو ادرى بهذه الناحية انما هو المرجع الثانى بطبيعة الحال •

ومن الجدير بالذكر هو أن الشيخ فريق خصص عشر صفحات من كتابه (ص ٥٤١ ـ ٥٥٠) لذكر ملاحظات تعلقت بكتاب الجنرال هولدين ، ورد فى الصفحة الأخيرة منها انه قصد بها « لفت نظر سعادة القائد العام الى استهتاره بالتأريخ » ، وكان معظم تلك النقدات متعلقا باحصاء الجنرال هولدين لعدد افراد جيشه الذى كافح به الثورة ، واحصائه اصابات هذا الجيش • والظاهر من تلك الملاحظات انها تشير الى أن خسارة الجيش البريطانى فى الارواح تبلغ اضعاف ما ذكره الجنرال هولدين ، حتى أن المؤلف يميل (ص ٥٤٣) الى تصديق ما نقله عن الميجر بولى (Pulley) من قوله ، موجها خطابه الى الشيخ عبدالواحد الحاج سكر ، « انك مسئول عن قتل عشرة آلاف جندى بريطانى فى واقعة الرارنجية عدى قتلى المواقع الأخرى » • وعرضا نذكر ما اشار اليه المؤلف نفسه (ص ٥٥٠) ، وكذلك السيد الحسنى (ص ١٩٦) من أن احصاءات الجنرال هولدين لا يوثق بها لانه انقص عدد الاسرى ثلاثة اشخاص عن العدد الصحيح • ولكن الذى يرجع الى هذا الكتاب الاجنبى (ص ١٩٠) يجده يقول بان الاسرى كانوا تسعا وسبعين

بريطانيا ، وتسعا وثمانين من الهنود ، وهذا المجموع يزيد اربعة اشخاص عن عدد « اسرى الحرب » فى نهاية كتابه (ص ٣٣١) . فلقد يضاف بعض « المفقودين » الى عدد الاسرى أو القتلى بعد التأكد من الامر .

فاذا ما جزم البعض بأن هذا المرجع البريطانى بعيد عن الصواب فى هذه القضايا بعد السماء عن الارض ، واذا ما اكتفى البعض الآخر بمجرد الشك فى روايته ، فان فى تصادم الآراء ما قد يفضى الى الصواب . والذى يبدوا هو أن المعلومات عن هذه الناحية المهمة لا تزال فى حاجة الى البحث والتحقيق . ومما يجدر بالملاحظة فى هذا الصدد هو ضرورة معرفة المقصود باسماء الوحدات العسكرية البريطانية من حيث تعداد افراد كل منها ، لأن مجرد ذكر اسمائها لا يكفى لمعرفة مقاديرها . فهنالك مثلا فى هولدين (ص ٣٤٤) قائمة بورود ثلاثين نجدة عسكرية للقوات البريطانية فى العراق ما بين ٦ آب و ٢٩ ايلول ، ولكن مجموع افرادها حسب القائمة يدل على انها كانت دون العشرين ألفا من المحاربين .

والننتقل الآن الى قضية أخرى ، وهى المتعلقة بما يقال عن ورود مساعدات مالية الى الثوار ، هذه القضية التى استرعت انتباه الباحثين حتى أن السيد الحسنى جعلها من النقاط الثلاث (أو الاربع) التى جمع عنها أجوبة عدد من اكابر ذوى الخبرة والعلاقة ، نجدها اولا فى كتابه **العراق فى دورى الاحتلال والانتداب** (ص ١٧٣ ـ ١٨٥) ، وثانيا فى كتابه عن الثورة العراقية الكبرى (ص ٢٠١ ـ ٢١٨) . ولقد تطرق الى القضية نفسها الشيخ فريق فى كتابه **الحقائق الناصعة** ، أولا فى الصفحات (٤٠٤ ـ ٤٠٧) ، وثانيا فيما تسلمه عن اسئلته من اجوبة أكابر ذوى الخبرة والعلاقة (ص ٥٥١ ـ ٥٨١) . والذى يمعن النظر فى هذه المعلومات التفصيلية يتضح له بأن الثوار لم يتزودوا من خارج العراق بشىء يذكر من المساعدات المادية نقودا كانت أم غير ذلك ، وان علماء النجف قاموا بدور مهم فى جمع الاموال المقتضية ، وان الشيوخ الذين قادوا عشائرهم فى سبيل الثورة بذلوا فى سبيلها الكثير من اموالهم الخاصة . ومما يجدر بالملاحظة هو

أن الشيخ فريق يقول (ص ٥٤٩) انـه « لـم يصرف حضرات العلمـاء الاعلام فلسا واحدا على الثورة ... اما العلماء فانهم قاموا بواجبات كثيرة غير صرف المال اثبتنا جلّها بين طيات كتابنا ، ولهم مواقف معنوية مشكورة غير بذل المال » . غير اننا نقرأ في كتاب السيد الحسني عن الثورة (ص ٢٠٩ و ٢١٤) اولا قول العلامة صاحب الجواهر « ان المساعدات والتجهيـزات للمجاهدين كانت تحمل من النجف بفضل رجال الدين » ، وثانيا قول الحاج عبدالمحسن شلاش « انما كانت التبرعات تجمع والضرائب الشرعيـة تجبى في النجف وعن النجف وكربلاء ، بأوامر العلماء وفتاواهم ، ومما كان يبذله الزعماء ورؤساء العشائر انفسهم لمشروع الثورة مدة بقائها » .

اما ما تعلق بالمساعدات الأخرى فان ما نعلمه عنها لا ينفي وجود محاولات من هذا القبيل ، كما تدل الشواهد التالية :

١ ـ « اعطاء مبلغ اظنه لا يتجاوز الاربعمائة جنيه دفع في اوائل سنة ١٩١٩ ، أي قبل نشوب الثورة بسنة ، لكي يصرف على بعـض الجمعيـات العراقيـة التي كانت حينـذاك في ابان تأسيسـها » . وهذا هو قول ناجي السـويدي ، كمـا نجده في كتـاب الحسني عن **العراق في دوري الاحتلال والانتداب** (ص ١٧٥) .

٢ ـ « نعم لا ينكر أن مبلغا يتراوح بين الثمانمائة والتسعمائة ليرة عثمانية فقط (أي عشر معشار المبلغ الذي يذكره الاستاذ أمين سعيد) ورد الى بغداد من بعض الجمعيات العربية لاغراض حزبية بحتة » . وهـذا هو ما يقولـه الحسني في الكتاب نفسه ، صفحة ١٨٥ .

٣ ـ « انما شاع قبل نشوب الثورة انه وردت بغداد دراهم لا تزيد على الخمسمائة ليرة اعطيت لبعض الاشخاص لأجل الاستعانة بها على الدعاية فكانت من نصيبهم » . كلام الشيخ احمد الداود ، كما نجده في كتاب الشيخ فريق ، صفحة (٤٠٤ ـ ٤٠٥) .

٤ ـ « انى دفعت الى بعض الذوات الذين كنت أثق بهم مبلغا قدره ٧٠

ألف ليرة ذهب لارسلها الى ثوار العراق حتى تساعدهم على اعمالهم ولكنني عندما وصلت العراق وتبوأت عرشه تحقق عندى بعد الاطلاع ان هذه المبالغ قسمت بين الاصحاب فى سورية ولم يصل منها شيء للعراق » . هذا ما رواه السيد علوان الياسرى عن حديث جرى بينه وبين صاحب الجلالة الملك فيصل الاول ، ثم اضاف السيد علوان قائلا بانه « لا يرغب التنويه بذكر بعض الاسماء التى اشار اليها جلالة المغفور له » . راجع الخبر فى كتاب فريق ، صفحة ٤٠٧ .

٥ ـ « نقر أن اهالى بغداد قد جمعوا فى جامع الحيدرخانة ثلاثين ألف روبية هندية ، ولكن الذين أخذوا أمر ايصالها الى الثوار لم يكتب لهم التوفيق فى ايصال الامانة الى اصحابها ، كما ان المغفور له فيصل الاول بعث الى الثوار ثلاثين ألف ليرة ذهب عثمانية ، استحوذ الطمع على قلوب المرسلة معهم فلم يسلموها الى الثوار واننى وان كنت اعرف اسماء الذين استولوا على مساعدة اهل بغداد ومساعدة جلالة الملك فيصل ، غير اننى لا اجد حاجة الى ذكر الاسماء » . وهذا هو كلام الحاج عبدالواحد الحاج سكر ، كما نجده فى كتاب الشيخ فريق ، صفحة ٥٨٧ .

فالروايات هذه تدل على خيانة البعض فى عدم ايصال الامانات الى اهلها ، كما انها من الجهة الاخرى تدل على ان ما يروى من هذه المساعدات كان له اصل فى الواقع ، غير ان الثوار لم يستفيدوا منها بشيء . وفى هذا الصدد نذكر ما اشار اليه ارنست ماين فى كتابه عن **العراق من الانتداب الى الاستقلال** ، حيث قال (فى صفحة ٧٤) ان الذهب التركى الذى تسلمه رجال الدين فى المدن المقدسة (ويعنى كربلاء والنجف) كان مساعدا للثورة . ثم فى بداية الصفحة (٧٦) نجده ينوّه بأهمية المساعدات المتأتية من سوريا الى الثورة العراقية ، مستندا فى هذا الخبر الى رواية ارنولد ويلسون فى صفحة (٧٩) من كتابه عن **تصادم الولاءات فيما بين النهرين ، ١٩١٧ـ١٩٢٠** . اما رواية ويلسون فى الصفحة (٣١٠) من الكتاب نفسه فانها عيّنت مدينة كربلاء بتسلم الذهب التركى ، وعينت المقدار بما يعادل

سبعة آلاف باون استرليني . ولهذا المؤلف ايضا في الصفحة (٢٥٩) من كتـــابه الضخم الآخـر عن **الولاءات فيما بين النهرين ، ١٩١٤–١٩١٧** اشارة تفصيلية الى ازدياد التسلح العشائري قبيل الثورة ببنادق وعتاد تركي وبريطاني عن طريق الشراء والسلب على ما يظهر[٢٩]. ومع ذلك فان اخبار المساعدات للثورة سواء أكانت من قبيل المال أو العتاد ، فانها اخبار لم تتأيد بعد ، وان فيما ابداه رجال الثورة وغيرهم من المطلعين ينفي تسلم مثل هذه المساعدات . وهي حتى لو انها وجدت مبدئيا ، فانها لم تصل الى المقصودين بها على ما يظهر . والقضية بحد ذاتها ، ومهما يكن من امرها استنادا الى دعوة اصحابها ، فانها ليست بذات خطر بليغ في تطور شؤون الثورة .

هـذه هي قضية المساعـدات ، وتلك هي مشكلـة تعداد المحـاربين والاصابات . ولئن ظهرت في نظر البعض مشكلة تتعلق بتحديد نطاق الثورة ، فانه يجدر بنا الا ننسى ما كانت عليه الثورة من سعة النطاق . فلقد كانت من حيث المبدأ والغاية جزء من حركة استقلالية شملت معظم البلاد العربية في الامبراطورية العثمانية (كما اتضح آنفا) . والحركـة العربيـة كانت متجانسة الفروع ، سواء ما ظهر منها في بلاد الشام ، أو في اطراف الموصل وجهات دير الزور ، أو في جنبات الفرات ، وكانت يتمم بعضهـا البعـض الآخر لا على سبيل التابع والمتبوع ، بل عن طريق النزعة والهدف والشعور . اما نطاق الثورة العراقية المباشر فانه (كما تبين قبلا) تناول بغداد الى حد ما ، وشمل منطقة واسعة تقع ما بين ديالى شرقا والدليم غربا ، مع بعض المراكز المتفرقة الاخرى . وكان ساعد الثورة القوي في منطقة الفرات . اما ما حدث في منطقة الموصل من ازعاج شديد لسلطة الاحتلال ، وخاصة فيمـا تعلق بحركة المواصلات البريطانية ، فانه كان متعلقا فعلا بالحركـة العربيـة في بلاد الشام .

---

(٢٩) Main, *op. cit.*, 74, 76; Wilson, A. T., *Mesopotamia*, 1917-1920: *A clash of loyalties* (Oxford, 1936), 310; Wilson, A. T., *Loyalties-Mesopotamia*, 1914-1917 (Oxford, 1936), 259.

الفصل الثاني

في ظل الانتداب

١ ـ نشأة الحكومة الوطنية
تطور السياسة البريطانية
مغزى الانتداب
الحكومة الوطنية الموقتة
نشأة المشاكل المستعصية

٢ ـ تاسيس الملكية
تنصيب الملك فيصل الاول
معاهدة ١٩٢٢ـ١٩٢٤
القانون الاساسي ، وقانون الانتخاب
الحركة الوطنية

٣ ـ في سبيل الاستقلال
قضية الموصل ومعاهدة ١٩٢٦
ما بين الخيبة والرجاء
مأساة عبد المحسن السعدون
أزمة الانتداب النهائية

٤ ـ معاهدة الاستقلال
ابرام المعاهدة
قرارات عصبة الامم
نقد المعاهدة

١ ـ نشأة الحكومة الوطنية

تطور السياسة البريطانية : لقد كانت الفكرة البريطانية الاولى في حكم العراق ان يكون تابعا للهند ، وكان وزير الهند المستر موتاغو (Edwin Montagu) يحمل في بداية الامر (شباط ١٩١٨) مثل هذه الفكرة ، كما نلاحظ في الصفحة (٢٥٠) من يومياته My Indian Diary (1930). فلما شعرت الحكومة البريطانية (في اواخر سنة ١٩١٩) باشتداد رغبة العراقيين في التخلص من الحكم الاجنبي وانشاء حكومة عربية ، اقترح هذا الوزير الاعلان عن عزم بريطانيا على البقاء في العراق باية صورة كانت . غير ان الوفد البريطاني في باريس حال دون مثل هذا الاعلان الذي لم يكن يتفق مع اتجاهات مؤتمر السلم المنعقد هناك[١] . وعلى هذا كان موقف الحكومة

(١) Ireland, Philip W., *Iraq: A study in political development* (New York, 1938), p. 195.

البريطانية فى بداية الامر ملائما لما كان يريده وكيل المندوب الادارى فى العراق ، آرنولد ويلسون . ففى العشرين من شباط ١٩١٩ ، وبناء على طلب دائرة الهند فى لندن (India Office) انجز ويلسون مسودة دستور تقام بموجبه حكومة عراقية جديدة بدلا من حكومة الاحتلال ، فكان هذا الدستور المقترح استعماريا صراحة ، اذ جعل المراكز المهمة فى الدولة للانكليز ، وجعل فى ايديهم السلطة العليا .

غير ان رجالا من البريطانيين فى العراق وفى لندن كانوا يرون خلاف ذلك . ففى العراق وجه بونام كارتر(Edgar Bonham-Carter) نقدا بعيد النظر الى مسودة ذلك الدستور المقترح ، فقال بان ذلك « لم يبلغ مدى يلائم التصريحات التى اعلنت نيابة عن الحكومة البريطانية ، أو يلائم وضع العرب فى موضع يكون لهم فيه نصيب عادل ، ومتزايد ، فى الادارة »[٢] . وفى لندن تألفت فى اواخر آذار واوائل نيسان ١٩٢٠ ، لجنة مشتركة من ممثلى وزارة المستعمرات ووزارة الهند (Interdepartmental Committee) فارتأت هذه كما ارتأى الآن المستر مونتاغو ، ان يعلن عزم الحكومة البريطانية على انشاء حكومة عربية فى العراق . غير ان ويلسون استمهل حكومته ريثما تنتهى اللجنة التى الفها هو برئاسة بونام كارتر من وضع تقريرها بهذا الشأن ، وارساله الى لندن قبل نهاية نيسان . واللجنة هذه ، ولو انها لم تكن قد رأت مسودة نص الانتداب على العراق المدونة حينذاك ، فان اقتراحاتها كانت الأولى من حيث ادخال مبدأ الانتداب ضمن الدستور ، كما حدث بعدئذ فى القانون الاساسى العراقى سنة ١٩٢٤[٣] . وكان هدف تلك الاقتراحات الدستورية ملخصا فى بيان اللجنة نفسها على الوجه التالى :

١ ـ يجب ان تتألف الحكومة من اهل البلاد ، على شرط ان تكون تحت رعاية (Tutelage) دولة منتدبة .

---

(٢) *Ibid*, 184, 180-184.

(٣) مسودة الانتداب على العراق المدونة حينذاك كان قد وضعها فى ربيع ١٩١٩ القائد هوغارث ، والمس بل ، والكولونيل لورنس
(Com. D. G. Horgarth, Miss Gertrude Bell, Col. T. E. Lawrence)
راجع آيرلند ، هامش ص ٢٠١ : Ireland, *op. cit.*, 201 n

٢ ـ يجب ان يتعين شكل الحكومة حسب مشيئة السكان المطلقة ، على ان يخضع ذلك لما هو ضروري من السلطات المقتضية لقيام الدولة المنتدبة بمهمة الانتداب •

٣ ـ يجب ان يحتوى الدستور الضمانات اللازمة لقيام الدولة المنتدبة بانجاز الامانة الملقاة على عاتقها فى سبيل رفاه وتقدم الشعب • وهذا يعنى استتباب الطمأنينة والنظام•(٤)

وعلى ذلك اصبح اتجاه السياسة البريطانية فى ربيع ١٩٢٠ ملائما لما كان يراد دولياً من الانتداب على العراق ، وما كان يريده العراقيون انفسهم من انشاء حكومة وطنية •

مغزى الانتداب(٥): للانتداب فى حيز الواقع جذور متاصلة فى الاطماع الاستعمارية التى ترعرعت عند بعض الدول الاوربية فى موقفها تجاه الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، تلك الاطماع التى لم تتبدل جوهريا عند انتهاء الحرب العالمية على الرغم من المبادى الانسانية التى اتضحت فى فيض من الكلام عن الانتداب وغير الانتداب • فلو أخرجنا حليفتى تركيا فى الحرب (وهما المانيا والنمسا) من عداد تلك الدول الطامعة فى الدولة العثمانية ، لبقيت لدينا من تلك الدول كل من روسيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا من فى حالة حرب ضد الجانب الذى كانت فيه تركيا • ولقد جرت بين هذه الاربعة فى اثناء الحرب العالمية مفاوضات حول اقتسام الدولة العثمانية ، ونجم عن ذلك ستة اتفاقات ، اثنان يخصان روسيا وفرانسا ، واثنان يخصان ايطاليا بالدرجة الاولى ، واثنان يخصان بريطانيا وفرانسا ، وذلك على النحو التالى :

---

(٤) النص الكامل لتلك الاقتراحات في الوثيقة السرية بعنوان **تقرير لجنة بغداد عن دستور للعراق** (٢٦ نيسان ١٩٢٠) : India office, No. B. 343;
Foreign office, No. E. 6011.
راجع آيرلند ، ص ٢٠٢ : Ireland, *op. cit.*, 202.

(٥) هنالك عدد كبير من التصانيف والسجلات المتعلقة بشؤون الانتداب ، يكفى ان نقتطف منها المراجع التالية على سبيل التمهيد :
Quincy Wright, *Mandates under the League of Nations* (Chicago, 1930); Ray Stannard Baker, *Woodrow Wilson and World settlement* (New York, 1922), 3 vols.; David Hunter Miller, *The drafting of the Covenant* (New York, 1928), 2 vols.

(١) بين فرانسا وروسيا ـ آذار ١٩١٥ ـ تعينت القسطنطينية لروسيا • (٢) بين فرنسا وروسيا ـ نيسان ١٩١٦ ـ بموجب معاهدة سازونوف ـ باليولوك (Sazonov-Paleologue) تعيين نصيب كل من الدولتين في آسيا اجمالا • (٣) بين فرنسا وبريطانيا ـ مايس ١٩١٦ ـ بموجب معاهدة سايكس ـ بيكو (Sykes-Picot) تعين اقسام الهلال الخصيب • (٤) بموجب معاهدة لندن ـ نيسان ١٩١٥ ـ تعينت منطقة ادالية الى ايطاليا • (٥) بموجب اتفاق سان جان دي مورين (St. Jean de Maurienne) ـ آب ١٩١٧ ـ تعينت ازمير مع المنطقة الساحلية في جنوبها الى ايطاليا • (٦) فرانسا وبريطانيا ـ كانون الاول ١٩١٨ ـ تعديلا لاتفاقية سايكس ـ بيكو اضيفت الموصل الى منطقة نفوذ بريطانيا •

فلما انتهت الحرب كان مفعول الاتفاقين (١ و٢) قد انتهى نظرا للانقلاب الشيوعي في روسيا ، وكان نصيب ايطاليا في الانضول حسب الاتفاقين (٤ و٥) قد تبدل نظرا للحركة الكمالية في تركيا ، وبقي نصيب كل من بريطانيا وفرانسا ينتظر نوعا من التنفيذ • اما التنفيذ المتوقع في الهلال الخصيب لكل من هاتين الدولتين فانه لم يتأثر جوهريا بوعود بريطانيا للملك حسين ، أو بانشاء دولة عربية في بلاد الشام ، أو بمبدأ الانتداب الذي جعل رغبات الاهلين شرطا اساسيا في تقرير المصير • فالوعود البريطانية اصبحت تحت رحمة اهداف بريطانيا ومساوماتها مع فرانسا • والحكومة العربية في سوريا قضى عليها الفرنسيون بالقوة درءاً لما كانوا يخشونه من رجحان كفة البريطانيين في الهلال الخصيب ، وتمهيدا لتنفيذ اتفاقية سايكس ـ بيكو ولو بشيء من التحوير • فاحتلت عندئذ كل من هاتين الدولتين مكانتها في المنطقة الخاصة بها ، كما ارادت ، ولكن على اساس جديد ، ذلك هو اساس الانتداب الذي اخذت تطبقه كل منهما حسب اغراضها ، واساليبها في الحكم •

ولقد كان ظهور فكرة الانتداب لاول مرة بشكل رسمي صريح في **المادة الثانية عشرة** من المواد الاربعة عشرة التي اعلنها الرئيس ويلسون ضمن خطاب القاه في الكونكرس الامريكي في ٨ كانون الثاني ١٩١٨ ، على اعتبارها

ممثلة لسياسة امريكا فى قضية تنظيم السلم . ولقد اشترطت المادة الثانية عشرة هذه ضمان اطمئنان الحياة للقوميات التابعة فى حينه للدولة العثمانية ومنحها « الفرصة المطلقة للتقدم في سبيل الحكم الذاتى »[٦] . ولقد اصر الرئيس ويلسون بعدئذ فى مؤتمر السلم فى باريس اتباع هذا المبدأ (الذى اطلق عليه الجنرال سمطس Smuts اسم الانتداب Mandate) ، واشترط الرئيس الامريكى ان يكون ذلك اساسا فى تقرير مصير العراق وبلاد الشام . فكانت النتيجة ان دخل مبدأ الانتداب في صلب دستور عصبة الأمم ، هذا الدستور الذى كان جزء من معاهدة فرساى المنعقدة بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩١٩ . ثم كان فى بداية عام ١٩٢٠ ان تألفت عصبة الامم حسب دستورها المعلوم ، الذى ورد فى مادته **الثانية والعشرين**: « أن بعض المجتمعات التابعة سابقا للامبراطورية التركية بلغت مرحلة من التقدم يمكن معها الاعتراف باستقلال هذه المجتمعات، اعترافا مقيدا بشرط قيام دولة منتدبة بتقديم المشورة الادارية والمساعدة حتى يحين الوقت الذى تستطيع فيه [كل منها] القيام بنفسها منفردة . ويجب ان تكون رغبات هذه المجتمعات قاعدة اساسية فى اختيار الدولة المنتدبة »[٧] .

فذلك هو الاساس الذى استند اليه قيام الانتداب فى البلاد العربية ومن بينها العراق ، فكان اساسا يختلف مفهومه عن تطبيقه ، كما اتضح منذ البداية فى تعيين الدول المنتدبة . فلم تكن رغبات الاهلين اساسا فى تقرير المصير ، وانما كان الاساس فى تلك المناقشات والمفاوضات الطويلة التى جرت فى خريف عام ١٩١٩ ، بين وزارتى الخارجية البريطانية والفرنسية . وعلى هذا اصبح فى وسع لويد جورج ان يستبق الحوادث فيشير صراحة الى ما ينتظر من انتداب بريطانية على العراق ، كما صرح فى خطاب القاه فى مجلس العموم بتاريخ ٢٥ آذار ١٩٢٠ ، ورد فيه قوله عن العراقيين : « انهم حسب رأينا يجب ان

---

(٦) النص الكامل لهذه المادة الثانية عشر فى الملحق الثالث ، صفحة ٤٥٩ ، من كتاب آيرلند المذكور آنفا : Ireland, *op. cit.*, 459.

(٧) النص الكامل لهذه المادة الثانية والعشرين فى الصفحة ٦٧ من المرجع التالى :
Main, Ernest, *Iraq: From Mandate to Independence* (London, 1935), p. 67.

يحكموا انفسهم ، ونحن يجب أن نكون مسئولين بوصفنا الدولة المنتدبة عن تقديم المشورة ، والارشاد ، والمساعدة ، ولكن الحكومة يجب ان تكون عربية »[٨] • ثم بعد هذا التصريح بشهر واحد كان التوزيع بين بريطانية وفرانسا بصورة نهائية فى اتفاقية سان ريمو (٢٥ نيسان ١٩٢٠) ، ولم يبق لهذه العلاقة الواقعية (de facto) سوى ان تصبح شرعية (de jure) حسب مفهوم القانون الدولى ، وهذه الصفة تمت لبريطانيا بموجب معاهدة لوزان فى ٦ آب ١٩٢٤ حيث اعترفت تركيا بفقدانها العراق • وكان على اثر ذلك ان قدمت بريطانيا لعصبة الامم ما لزم تقديمه من تعهدات لانتدابها على العراق ، فوافقت العصبة على ذلك بتاريخ ٢٧ ايلول ١٩٢٤ • وبذا تمت صفقة الانتداب البريطانى على العراق[٩] •

الحكومة الوطنية الموقتة : لقد تبين آنفا كيف توجهت السياسة البريطانية فى ربيع ١٩٢٠ الى اقامة نوع من الحكومة الوطنية فى العراق ، خلافا لما كان يريده وكيل المندوب الادارى فى العراق (The Acting Civil Commissioner) ، آرنولد ويلسون ، من استمرار السيطرة البريطانية المباشرة باية صورة كانت[١٠] • ولم يلبث ويلسون ، على الرغم من محاولاته الاقناعية ، ان تسلم من حكومته بتاريخ ١٨ حزيران برقية تتضمن فحوى تلك السياسة الجديدة لغرض اعلانها على الشعب العراقى ، فكان اعلانها بعد ذلك بيومين • ولقد فوضت الحكومة البريطانية فى نص هذا الاعلان (Announcement) أمر التنفيذ الى السر برسى كوكس ليقوم بتأليف حكومة موقتة تشمل مجلس دولة تحت رئاسة عربية ، ومجلسا منتخبا انتخابا حرا لتمثيل السكان ، على ان يسترشد هو بآراء هذا المجلس فى انجاز دستور

---

(٨) *Ibid*, 70-71.

(٩) League of Nations, *Decisions of the Council*, Sept. 27, 1924; Foster, H. A., *The Making of Modern Iraq*, 1935, p. 199.

(١٠) راجع ما سبق فى الفصل الحاضر ، وكذلك صفحة ٢٠ أعلاه •

دائم للدولة الجديدة(١١) • غير ان هذا القرار الحاسم الذى اتخذته الحكومة البريطانية بعد عشرين شهرا من اعلان الهدنة ، تأجل تنفيذه خمسة اشهر نظرا لنشوب الثورة العراقية ، حتى اذا ما عاد السر برسى كوكس الى العراق فى اوائل تشرين الأول ١٩٢٠ ، عاد بوصفه المندوب السامى لصاحب الجلالة البريطانيـــة (His Brit. Majesty's High Commissioner) ، متمتعا بسلطة كاملة للقيام بتنفيذ ذلك القرار • ولقد عمل المندوب السامى بشيىء لا يستهان به من الروية فى سبيل التغلب على بقايا الثورة ، حتى اذا ما سمح له الوضع جمع (فى ٢١ تشرين الاول) اعوانـه من ذوى الخبرة البريطانيين فتعينت فيما بينهم الخطوط الاساسية لانشاء حكومة عراقية • ولقد تم بعد لأى ومشـاورات بين الطرفـين ، البريطـانى والعراقى ، انشـاء مجلس الدولة (Council of State) ، فكان متألفا من رئيس ، هو نقيب الاشراف السـيد عبدالرحمن الكيلانى ، وثمانية وزراء هم السيد طالب النقيب (للداخلية) ، وساسون حسقيل (للمالية) ، والسيد مصطفى الآلوسى (للعدلية) ، وجعفر العسكرى (للدفاع) ، وعزت الكركوكى (للاشـغال والمواصـلات) ، وعبداللطيف المنديل (للتجارة) ، والسيد محمد مهدى الطباطبائى (للمعارف والصحة) ، ومحمد على فاضل (للأوقاف) • وكان هناك بالاضافة الى هؤلاء اثنـا عشـر وزيرا بدون وزارة (Without Portfolio) لغرض الاسترشاد بآرائهم ودعم الحكومة الموقتة بوجودهم • ولقد روعى فى اختيار هذه الحكومة الموقتة نوع من التمثيل الطائفى والدينى ، وكذلك المدنى والعشائرى • فبعد ان استطاعت السلطة البريطانية اقناع السيد عبدالرحمن النقيب بقبول رئاسة الحكومة ، عهدت اليه (ظاهرا) باختيار الاعضاء ، وكان لها القول الفصل فى ذلك الاختيار • وكان لما ابداه السر برسى كوكس من حكمة وبعد نظر فى اتصالاته بوجوه البلد اثر كبير فى احتلاله منزلة محترمة فى نفوسهم ، وخاصة

(١١) *Compilation of Proclamations, Notices, etc. Relating to ... Mesopotamia*, 1919-1920, Announcement No. 49, dated June 17th, 1920: cited in Ireland, *op. cit.*, 220-221.

منهم اعضاء الحكومة الموقتة وعلى رأسهم النقيب الذى اصبح يثق بالمندوب السامى ويحترمه الى حد بعيد •

ولقد حدث فى الاجتماع التمهيدى الأول (فى ٢ تشرين الثانى ١٩٢٠) انه لم يكن بعض الاعضاء حاضرا ، ولم يجر التداول فى شيء يذكر سوى موضوع العلاقة بين صلاحيات كل من الوزير والمستشار • وعلى ذلك اتصل المستر فلبى بالسيد النقيب وقدم له مذكرة توضح هذه العلاقة ، كما توضح مركز المندوب السامى فى النظام الجديد ، فقبلت اسس هذه المذكرة فى الاجتماع الثانى للمجلس (فى ١٠ تشرين الثانى) ، ثم بعد الاجتماع الثالث (فى ١٣ منه) صدرت تلك المذكرة من قبل المندوب السامى بشكلها النهائى تحت عنوان تعليمـات لمجلس الـــدولة (Instructions for the Council of State). ويجدر بنا ان تتذكر بان هذا الاجتماع الثالث كان هو الاجتماع الرسمى الاول للمجلس ، ذلك لأنه كان الأول بعد صدور تصريح (Proclamation) المندوب السامى بتاريخ ١١ منه ، القاضى رسميا بتأليف مجلس الدولة • ولقد اوضح هذا التصريح بأن مشروع الحكومة العراقية الموقتـة انمـا جاء تنفيذا لقرار الحكومة البريطانية المتخذ بتأريخ ١٧ حزيران ١٩٢٠ ، وذلك لغرض ادارة شؤون البلاد الداخلية تحت « اشراف وسيطرة » المندوب السامى الى ان يتم سن دستور للبلاد ويوضع موضع التنفيذ • ولقد اكدت « التعليمات » هذه الفكرة ، واوضحت الى جانب ذلك طريقة تنظيم الادارة الجديدة مع تبيان صلاحيات الوزراء العراقين ومستشاريهم البريطانيين ، فجاءت مفصلة نوعا ما ، وكانت فى الواقع هى الدستور لتلك الحكومة العراقية الأولى[١٢] •

وكان تقسيم العراق الى وحـدات ادارية فى مقـدمة اعمال الحكومة الموقتة • فالألوية كان عددها فى بداية الامر عشرة ، يديرها المتصرفون ، وكان كل لواء مقسما كما هى الحالة الآن الى عدد من الاقضية بلغ مجموعها

---

(١٢) نص « التعليمات » فى الملحق السادس ، ص ٤٦١ ــ ٤٦٥ ، من كتاب آيرلند ، المذكور آنفا : Ireland, *op. cit.*, 461-465 تعريب النص فى كتاب السيد عبد الرزاق الحسنى ، تاريخ الوزارات العراقية (مطبعة العرفان بصيدا ، ١٩٣٣) ، ج ١ ، ص ١١ ــ ١٤ • أما نص « تصريح » المندوب السامى فانه مذكور فى كتاب آيرلند ، ص ٢٨٧ •

خمسة وثلاثين قضاء يديرها القائممقامون ، والقضاء مؤلفا من عدة نواحي بلغ مجموعها خمسا وثمانين تحت ادارة مدراء النواحي • والاداريون على اختلاف درجاتهم كانوا عراقيين ، الا انهم خاضعين لارشادات المستشارين في انجاز مهام اعمالهم وفي مقدمتها توطيد الامن • اما القضايا الاساسية الاخرى من تأليف المجلس التأسيسي ، وتشريع الدستور وقانون الانتخابات البرلمانية ، وتأليف جيش وطني ، فانها حدثت بعد تأسيس الملكية في العراق على اثر انعقاد مؤتمر بريطاني في القاهرة برئاسة وزير المستعمرات المستر شرشل • فالمؤتمر هذا انعقد في آذار ١٩٢١ ، وتم اعلان الملكية في آب ، ثم اصبح مجلس الدولة يدعى بمجلس الوزراء بموجب مرسوم ملكي صدر في ١٠ ايلول ، فكانت عندئذ نهاية الحكومة الموقتة بعد ان دامت زهاء عشرة شهور •

نشأة المشاكل المستعصية : ولقد كان عهد هذه الحكومة على قصره خطيرا في تكوين العراق الحديث لا لاعتباره الخطوة الاولى في هذا التكوين فحسب ، بل لما انطوى عليه من طبيعة مزدوجة في الحكم ، الواحدة بريطانية في يدها زمام السلطة في الدولة ، والثانية وطنية « اوليغاركية » تمتعت بما سمح لها به الجانب البريطاني من نفوذ • ومن ثم تعين اتجاه الكفاح السياسي في محاولة تقليص السيطرة الاجنبية من جهة ، واقامة نظام دمقراطي من الجهة الاخرى ، يستند فعلا الى ارادة جمهور الناخبين ، لا الى مشيئة فئة متنفذة من المواطنين•

فالنفوذ الاجنبي تستر على يد السر برسي كوكس وراء حكومة وتشكيلات ادارية وطنية ، فلم تظهر معالمه سافرة الا عند الضرورة • فلما حدث مثلا ان استحضرت لجنة عراقية مختصة قانون الانتخاب المطلوب « رأى المندوب السامي ضرورة اظهار يده المسيطرة بان طلب من المجلس ان يضع ، خلافا لرغبته ، شرطا يضمن تمثيل العشائر »[١٣] • وكان من ابرز الامثلة على مبلغ نفوذ تلك السلطة الاجنبية قيامها بازالة اقوى اعضاء مجلس الدولة ، لا من المجلس فحسب ، بل من عالم السياسة ، ومن الوطن ايضا • ذلك هو

(١٣) Foster, *op. cit.*, 229.

السيد طالب النقيب الذى لم تكد تتضح مخالفته لمقتضى السياسة البريطانية فى موضوع الملكية المنتظرة للعراق حينذاك ، حتى قبض عليه بغتة على اثر وليمة شاى اعدت لهذا الغرض ، ونقل خفية من بغداد الى البصرة ، ومنها الى سيلان (١٤) . ولقد بلغ النفوذ البريطانى اقصاه على ايام الحكومة الموقتة ، غير ان دهاء السر برسى كوكس اولا ، وتعب البلاد من اعباء الثورة ثانيا ، والتشكيلات الوطنية من وزراء وموظفين ثالثا ، جعلت الوضع الموقت مستساغا نوعا ما ، على اعتباره ممهدا فى القريب العاجل لما هو اصلح منه . فالنفوذ الاجنبى كما اتضح منذ الاحتلال والحكومة الموقتة ، وفى عهد الانتداب ، لم تخل منه بعدئذ معاهدة الاستقلال ، فكان فى مقدمة المشاكل التى لازمت تكوين الدولة فى **مختلف الادوار** (١٥) .

اما المشكلة الثانية فانها من نوع آخر ، وهى التى اتضحت فى تقوية النظام العشائرى منذ زمن الاحتلال ، كما مر بنا آنفا ، ولا زالت فى عهد الاستقلال تستدعى حلا يكفل لافراد القبائل ما يقتضى لهم من حرية اقتصادية ، ومساواة سياسية ، ويجعلهم كغيرهم من المواطنين امام القضاء (١٦) .

وهنالك مشكلة ثالثة ظهرت نواتها على ايام الحكومة الموقتة ، وذلك فى نشوء طبقة متزايدة العدد من موظفى الحكومة ، اصبحت بمرور الزمن تضم معظم مثقفى الامة ، فاصبح التوظيف الحكومى الميدان الاول لارتزاق ذوى الدراسات النظرية والعملية ، ووسيلة من وسائل الحظوة فى بعض الاحيان . ولم يقف تعقيد المشكلة عند حد طيلة زمن الانتداب ، وكذلك فى عهد الاستقلال حتى ان عددا غير قليل من مفكرى الامة اخذ يشعر بخطورتها وضرورة تلافى امرها عن طريق تقليص عدد الموظفين حسب مقتضى الادارة السليمة ، وجعل الكفاءة هى المقياس الحقيقى للاختيار والترقية دون استثناء ، واعداد النشء الى

---

(١٤) **ايام فلبى فى العراق** ، تاليف هـ . سنت جون فلبى (H. St. J. Philby) وتعريب جعفر خياط (مطبعة دار الكشاف ، بيروت ، ١٩٥٠) ، ص ٥١ ــ ٥٤ ؛ وكذلك آيرلند ، ص ٣٢٢ .

(١٥) أدناه ، ص ٨٦ ــ ٨٨ .

(١٦) أعلاه ، ص ١٤ ــ ١٦ .

غير الوظائف الحكومية من الحياة العامة • فمن ناحية الاعداد للحياة الزراعية ، والصناعية ، والتجارية ، ظهرت فى المملكة مدارس لهذه الاغراض كان من بينها كليتان الواحدة للزراعة والاخرى للاقتصاد والتجارة ، كما ظهر خلال عام ١٩٥٣ ، وخاصة فى اجتماع مدراء معارف الالوية ، ميل كبير لتوجيه معارف البلاد الى النواحى العملية التى تغنى عن الوظائف الحكومية • ومع ذلك فان استيعاب المجتمع للمثقفين فى النواحى العملية انما هو شرط اساسى لنجاح مثل هذا الاعداد • فالقضية اصعب بطبيعة الحال من فتح المدارس والكليات ، اذ انها تعتمد على بعض الاصلاحات الخطيرة المقتضية لانعاش الحياة العامة زراعية كانت أم صناعية أم تجارية •

ثم هنالك مشكلة رابعة ، وهى التى نجدها فيما يدعى احيانا بالنظام « الاوليغاركى » الذى انشأه المندوب السامى البريطانى عند تأليفه الحكومة الموقتة • فلقد اخذت الحكومة حسب ذلك تتألف من بعض افراد ذوى العوائل البارزة ، الى جانب عدد من الضباط الذين ساهموا فى حركات الاستقلال العربية خلال الحرب العالمية الاولى وعند انتهائها ، الى جانب البعض من شيوخ العشائر ، واخيرا الى جانب نفر ممن يختارهم القدماء من رجال السياسة[١٧] • ولا ننس بان الفارق الاساسى عند علماء السياسة بين النظام الارستقراطى والنظام الاوليغاركى انما هو فى اقتصار عضوية الاقلية الحاكمة على « النبلاء » فى الحالة الاولى ، وعدم اقتصارها عليهم فى الحالة الثانية • والاوليغاركية قد تكون ذات قبضة حكومية قوية ، وهى فى الواقع من انماط الحكم الرئيسة التى ترعرعت ابان العصور الوسطى والحديثة[١٨] • اما انها « لا تنفى وجود مقدار من رضى المحكومين فامر مفروغ منه ، ذلك لان نوعا من الاذعان امر لابد منه فى جميع انواع الحكم • غير انه من الواضح ايضا

---

(١٧) *Report on Iraq Administration*, *October*, 1920 — *March*, 1922, p. 5-6, Ireland, *op. cit.*, 283-285; Foster, *op. cit.*, 227.

(١٨) Lord Bryce' *Modern Democracies*, vol., II, 537 ff; Sir John Seeley's *Intraduction to Political Science*, *Lecture* VI; Pradier-Fodéré, Principes généraux de droit, de Politique, et de Legislation, 241 ff.

ان الرضى المستند الى التفكير والاختيار لا تتمتع به اكثرية افراد المجموع في ظل هذا النظام .... وانه لينطوي حتما على تلازم بين السيطرة السياسية والاقتصادية ، اكثر بكثير مما هي الحال في النظام الفردي من جهة ، أو الدمقراطي من الجهة الاخرى»[١٩].

ولقد اثار نمط الحكم الذي ترعرع بين ظهرانينا شيئا غير قليل من النقد ، جاء معظمه بطبيعة الحال من المواطنين ، وجاء بعضه من خبراء الاجانب ، كالذي كتبه في تشرين الاول ١٩٣٠ رجل « بارع الملاحظة » ، متمتع بتجارب المسئوليات الادارية في العراق طيلة اربعة عشر عاما . فكان من جملة ما ورد في نقد هذا الرجل البريطاني قوله : ان الفئة الحاكمة محدودة جدا ، وان الذين يحسب لهم حساب في جميع المملكة لا يكاد يبلغ عددهم المائتين أو الثلثمائة على أكثر تقدير[٢٠]. فاذا ما كانت الاوليغاركية ملائمة لتأليف الحكومة الموقتة قبل اكثر من ثلاثين عاما ، فانه كان متوقعا أن يتطور الحكم سراعا في اتجاه الديمقراطية التي نص عليها القانون الاساسي منذ اكثر من ربع قرن . ومهما يكن من أمر فالقضية هذه من المشاكل المستعصية ، على غرار القضايا الثلاث الاخرى ، التي ذكرت هاهنا لمجرد الاشارة الى وجودها دون الدخول في شيء من التفاصيل . ولقد كانت مكافحة النفوذ الاجنبي الذي دلت عليه المشكلة الاولى ، هي التي اشغلت جهود الملك فيصل الاول والامة العراقية طيلة زمن الانتداب .

٢ ـ تأسيس الملكية

تنصيب الملك فيصل الاول : لقد كانت مشكلة اختيار ملك على العراق

(١٩) Friedrich, C. J., in the *Encyclopedia of the Social Sciences*, vol. XI, p. 463, 462-464. See also: MacLeod, W. C., *The Origin of History and Politics* (New York, 1931), chs. XXI-XXII; Makarczyk, Z. M., *Les Oligarchies Modernes* (Lausanne, 1931).

(٢٠) راجع الهامش في الصفحة الحادية عشر من مقدمة كتاب آرنولد ويلسون عن **تصادم الولاءات فيما بين النهرين** : Wilson, Sir Arnold E., *Mesopotamia* (1917-1920) a *clash of Loyalties* (Oxford, 1936), p. XI n.
وراجع أيضا الصفحة ١١٩ من المرجع التالي : Doreen Warriner, *Land and Poverty in the Middle East* (London-New York, 1948), p. 119.

فى مقدمة المشاكل الخطيرة التى وجب حلها فى سبيل تحويل الحكومة العراقية من الوضع الموقت الى وضع مستقر تنتظم بموجبه الاحوال الداخلية والخارجية . اما فكرة الملكية هذه فانها ظهرت فى العراق منذ نهاية الحرب العالمية الاولى ، وكانت على الارجح تتعلق بأحد انجال الملك حسين[٢١] . فلما تطورت الظروف على الوجه المبين آنفا اصبح تحقيق الفكرة امرا لا بد منه ، وظهر احتمال الترشيح للعرش موزعا فى اوائل الامر بين عدد من الرجال مثل رئيس مجلس الدولة السيد عبدالرحمن النقيب ، ووزير الداخلية السيد طالب النقيب ، وكذلك شيخ المحمرة ، وحتى زعيم الاسماعيلية آغا خان ، وهؤلاء كلهم الى جانب بعض انجال الملك حسين ، ومنهم الامير فيصل الذى لم يلبث أن اصبح هو المرشح الوحيد للعرش الجديد . وكان الاساس فى استقرار هذا الاختيار مستندا الى مكانة فيصل فى نفوس أهل البلاد من جهة ، والى منزلته الفذّة فى نظر الحكومة البريطانية من جهة أخرى . فكان هو ذا مكانة اسلامية سامية ، وذا ماض عربى مجيد ، وكان الى جانب ذلك حليف حرب للبريطانيين ، حليفا انتزع منهم الاعجاب والتقدير . واذا ما كانت وطنيته الصادقة أمرا غير جذّاب للحكومة البريطانية ، فان ما تحلى به من الاعتدال وبعد النظر كان مما ترتاح له فى معالجة الوضع الجديد . وعلى هذا بدأ الاتصال بفيصل عندما كان فى لنـــدن فى نهايـــة عام ١٩٢٠ ، حيث أخـذ الكـولونيل كورنواليس (Col. Cornwallis) ، بايعاز من وزير الخارجية اللورد كرزون ، يعرض عليه عرش العراق . واستقر الامر أخيرا على اختيـاره فى مؤتمر القـاهرة الذى انعقد برئاسة وزير المستعمرات المستر شرشل ، فى آذار ١٩٢١ .

ولقد تباطأ العمل نوعا ما فى سبيل تحقيق ذلك ، حتى اذا ما كان الاسبوع الاول من حزيران ابرقت الحكومة البريطانيـة الى الملك حسين تطلب منـه السماح لفيصل بالسفر الى العراق . وعندئذ ابرق الملك حسين الى السـيد عبدالرحمن النقيب يعلمه بمقدم ابنه الى العراق ، راجيا التآزر معه فى سبيل

---

(٢١) Foster, *op. cit.*, 94; Ireland, *op. cit.*, 172, 306, 303-337.

تحقيق آمال البلاد[٢٢] . فكان سفر الامير من جدة على ظهر الطرادة البريطانية نورثبروك (Northbrook) بتاريخ ١٢ حزيران ١٩٢١ ، مع حاشيته ، ومستشاره الشخصي الكولونيل كورنواليس ، ونفر من رجال الثورة العراقية الذين لجئوا الى الحجاز (مثل يوسف السويدي ، والسيد محمد الصدر ، والسيد نور ، والسيد هادي المكوطر ، وعلي البزركان ، وعلي جودت الايوبي) . وكان وصول الركب السامي مدينة البصرة في اليوم الثالث والعشرين من حزيران ، ومن ثم أقلّهم القطار الخاص في اتجاه بغداد ، متريثا في بعض مراحل الطريق مثل الناصرية ، والسماوة ، والرميثة ، والديوانية ، والحلة ، ومن هنا انتقلوا بالسيارات لزيارة النجف ، ومن بعدها لزيارة كربلاء ، ومن ثم الى بغداد حيث كان الوصول في اليوم التاسع والعشرين منه ، فكان الاستقبال رائعا ، وحفاوة الشعب والحكومة الموقتة ، وعلى رأسها النقيب ، حفاوة تتناسب مع مقام العاهل المنتظر .

غير ان الترحاب الممتاز الذي لقيه فيصل في الحلة مثلا وكذلك في بغداد ، لم يكن دليلا على مثل هذا الموقف الملائم في مختلف المناطق العراقية وعند مختلف الجماعات ، فكان التريث لازما في سبيل التمهيد لتبوئه العرش . وما ان انتصف تموز حتى كان الوضع قد بلغ مبلغا مرضيا بالنسبة اليه ، كما صرح بذلك المستر شرشل في مجلس العموم البريطاني بتاريخ ١٤ تموز ١٩٢١ ، مضيفا الى ذلك قوله « وهذه قضية اتركها للمستر برسي كوكس الذي لي فيه منتهى الثقة »[٢٣] . فالواقع هو ان التدابير التمهيدية كانت قد بلغت شوطا بعيدا في اواسط تموز ، بعد ما حدث من ازالة السيد طالب النقيب من عالم السياسة ، وما حدث من تعاظم نفوذ اصحاب فيصل ومؤيديه ، وقيام الجرائد المحلية بالترحيب والتأييد ، واقالة المستر فلبي من وزارة الداخلية . اما قضية هذا البريطاني فانها تبلورت اخيرا بالتزامه جانبا واحدا من جانبي التصريحات

---

(٢٢) جريدة العراق ، في ١٣ و٢١ حزيران ١٩٢١ ، المشار اليها في هامش كتاب آيرلند ، المذكور آنفا ، ص ٣٢٦ .Ireland, *op. cit.*, 326

(٢٣) *Parliamentary Debates*, 1921, vol. 144, col. 1629, reported by Foster, *op. cit.*, 94 n.

البريطانية التى أكدت من جهة على التزام الحياد فى قضية اختيار العراقيين ملكا عليهم ، وأكدت من جهة اخرى على ترجيحها المطلق لترشيح الامير فيصل ، فكان هو على زعمه يرمى الى التزام جانب الحياد ، وكانت النتيجة أن اقيل[٢٤].

ولقد حدث فى اليوم الحادى عشر من تموز أن اتخذ مجلس الدولة العراقى بناء على اقتراح رئيسه قرارا باعلان « سمو الامير فيصل ملكا على العراق ، بشرط أن تكون حكومة سموه دستورية ، نيابية ، ديمقراطية ، مقيدة بالقانون »[٢٥]. فكان هذا القرار هو الذى جرى عليه الاستفتاء ، تحت اشراف وارشاد الاداريين العراقيين والمستشارين البريطانيين ، فى مختلف انحاء العراق باستثناء لواء السليمانية الذى لم يكن الاتجاه السياسى مستقرا فيه حينذاك . وتبينت الآراء فى مختلف الوحدات الادارية بواسطة المتصرفين ، أو بواسطة بعض الهيئات المحلية ، فكانت النتيجة أن تأيد القرار بأكثرية ٩٦ بالمائة ، وكانت المخالفة الضئيلة ناشئة من لواء كركوك حيث لم يكن حينذاك مستقر الاتجاه . ولم يبق بعدئذ سوى حفلة التتويج التى أقيمت فى اليوم الثالث والعشرين من آب فى ساحة برج الساعة من سراى بغداد . وما أزفت الساعة السادسة صباحا ، وهى موعد قدوم المليك ، حتى كانت الساحة غاصة على رحبها بوجوه البلد من اهل المدن والارياف . فكان الحفل رائعا ، وكانت خطبة صاحب الجلالة بمعناها ، وهيبة صاحبها ، مفخرة ذلك اليوم المجيد .

وهكذا تبوأ عرش العراق بطل عربى امتاز بشرف المحتد ، ونبل المقصد ، وكان الى جانب ذلك داهية فى السياسة كما برهنت الايام . فاذا ما لعبت السياسة البريطانية الدور الرئيس فى تنصيبه ، نظرا لمكانة فيصل وأملا فى امكان توجيهه ، فان فى ذلك كله ما كان ينطوى على مشاكل عظيمة للعاهل الجديد . واذا ما وضع معظم وجوه البلد ثقتهم فيه ، واطمأنوا اليه ، فانهم

---

(٢٤) أيام فلبى في العراق ، المذكور آنفا ، ص ٦٢ — ٦٤ ، وكذلك آيرلند ، المذكور آنفا ، ص ٣٢٦ . Ireland, *op. cit.*, 326.

(٢٥) *Parliamentary Debates*, 1921, vol. 144, col. 1630; Report of the High Commissioner, 1920-1922, p. 14.

فعلوا ما كان جديرا بهم أن يفعلوه في سبيل تحقيق الآمال الوطنية • ولقد كان رفع مستوى الامة ونيل الاستقلال هما الهدف الاسمى الذى لم يأل جهدا فى سبيل تحقيقه ، وكانت صداقته لبريطانيا هى الوسيلة التى لم يكن هنالك بد من اتخاذها فى سبيل غايته • فالوسيلة وعرة ، والغاية صعبة ، والنجاح الذى احرزه طيلة عهده الميمون فى استخدام هذه الوسيلة لتلك الغاية استنفذ منه قصارى الجهد ، والصحة ، وراحة البال •

معاهدة ١٩٢٢ ـ ١٩٢٤ : تتألف الاسس التى استندت اليها المملكة العراقية عند نشأتها ، من حيث الكيان الحكومي والتوجيه السياسى ، الى نصوص معينة كان منها (أولا) المادة الثانية والعشرون من ميثاق عصبة الامم ، وهى المذكورة آنفا فى صدد الانتداب • (ثانيا) معاهدة لوزان ، وهى التى تم التوقيع عليها فى ٢٤ تموز ١٩٢٣ وصودق عليها فى ٦ آب ١٩٢٤ ، فاعطت الصبغة النهائية لمبدأ الانتداب على البلاد المنسلخة من الدولة العثمانية ، وأشارت فى بعض موادها (من ٣٠ الى ٣٦) الى ما تعلق بشئون القوميات العراقية • وتألفت الأسس كذلك من المعاهدة البريطانية ـ العراقية ، وهى التى تم انعقادها مع ملحقاتها خلال المدة ١٩٢٢ ـ ١٩٢٤ ، ومن القانون الاساسى العراقى الذى تم اعلانه فى الحادي والعشرين من آذار ١٩٢٥ • غير ان ذينك القرارين الدوليين اندمجا عمليا فيما ضمنته المعاهدة البريطانية العراقية ، وفيما حواه القانون الاساسى ، حتى اصبح النظر فى هذه المعاهدة والقانون كافيا لادراك طبيعة الأسس التى استند اليها فى بداية الامر كيان الحكومة وتوجيه السياسة •

فالمعاهدة البريطانية ـ العراقية كانت متوقعة منذ أن تبوأ فيصل عرش العراق ، وكذلك القانون الاساسى كان متوقعا منذ ذلك الحين • ولقد بذل الجانب البريطانى قصارى الجهد فى سبيل تحقيق ذلك بأسرع وقت ، غير ان الامر لم يتم الابعد صراع سياسى عنيف استمر زهاء ثلاث سنين ، نظرا للاختلافات الجوهرية بين وجهتى النظر البريطانية والوطنية • وكان الملك فيصل ، باسلوبه اللبق ودهائه المعهود ، على رأس المعارضة الوطنية • وهو ، كما يجدر بنا أن

تتذكر ، كان منذ بداية عهده وخطاب تتويجه يشير الى مطلب الاستقلال فى شتى المناسبات ، متحاشيا التنويه بذكر الانتداب[٢٦]. ولكن على الرغم من ذلك فان المعاهدة ضمنت فى متنها أسس الانتداب ، وفى ملاحقها الاربعة ضمنت مصالح واسعة النطاق للجانب البريطانى . وكان يعود منها للجانب العراقى ما تلائم مع مقتضيات الانتداب والمصالح البريطانية ، وما استلزمه الموقف الوطنى فى العراق من عناية أوقفها المندوب السامى عند حد محدود بتدبيرات صارمة ، وانذار شديد . فاذا لم يكن فى المعاهدة برمتها أى ذكر لكلمة « الانتداب » أو أية اشارة الى المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الامم ، فان العصبة هذه مذكورة فى عدد غير قليل من مواد المعاهدة ، وان الانتداب مذكور فيها ضمنا على هذا الغرار[٢٧] :

مواد المعاهدة	مواد الانتداب	الموضوع
٣	١ (و٨)	ضرورة سن قانون اساسى يضمن حرية الدين والتعليم.
٥	٣	التمثيل الدبلوماسى بين العراق والدول الاجنبية بموافقة الحكومة البريطانية .
٨	٤ (و٦)	عدم السماح بالتخلى عن الاراضى العراقية عن طريق الايجار أو غيره . وكذلك ضرورة انشاء نظام قضائى يضمن حماية المصالح الاجنبية حسب «شروط معقولة».
٩	٥	الغاء الامتيازات الاجنبية [المعهودة فى الدولة العثمانية].
١١	١١	المساواة الاقتصادية فى العراق بين اعضاء عصبة الامم، وغيرهم [كما اضاف نص المعاهدة] ممن تتعاقد معهم بريطانيا على ذلك .

(٢٦) Ireland, *op. cit.*, 339, 355.

(٢٧) نصوص مواد الانتداب فى سجلات البرلمان البريطانى تحت رقم Cmd., 1921, No. 1500
ونصوص مواد المعاهدة ، مع الاتفاقيات التابعة لها فى سجلات عصبة الامم تحت عنوان :
League of Nations Treaty Series, XXXV, 14-151.
والمعاهدة وحدها (أى المتن فقط) فى سجلات البرلمان رقم : Cmd., 1922, No. 1757;
والملاحق الاربعة مع البروتوكول ، مجتمعة فى هذه السجلات البريطانية تحت رقم :
Cmd., 1924, No. 2120 ، وكذلك نجدها مجموعة مع البروتوكول والملاحق
فيما يلى British White Paper, Cmd. 2370 of 1925 وفى صدد بحث المعاهدة ،
مع البروتوكول والملاحق الاربعة ، راجع الصفحات التالية (٤٦٧ ــ ٤٧٠ ، ٥٢٢ ــ ٥٢٣) من
كتاب آرنولد توينبى عن العالم الاسلامى ، فى سلسلة موجز **العلاقات الدولية لعام ١٩٢٥ :**
Toynbee, A. J., *Survey of International Affairs* 1925, vol. I, (The Islamic World), London-Oxford, 1927), 467-470, 522-523.
وكذلك المراجع التالية Ireland, *op. cit.*, 341-362; Foster, *op. cit.*, 113-126; Main, *op. cit.*, 81 ff.

ولقد اشترطت المعاهدة فى اربع من موادها لزوم عقد اربع ملاحق تكون متممة للمعاهدة • فالمادة الثانية اشترطت وجود الملحق المتعلق بالموظفين البريطانيين فى العراق من حيث شروط توظيفهم وصلاحياتهم • والمادة السابعة نصت على لزوم عقد اتفاقية عسكرية تضمن مساعدة بريطانيا للعراق حسب الاقتضاء • والمادة التاسعة اشترطت وجود اتفاقية قضائية لغرض حماية مصالح الاجانب حسب « شروط معقولة » ، وذلك نظرا لالغاء الامتيازات ، وعدم وجود ما يضمن حماية الحقوق الاجنبية ، يضاف الى ذلك ايضاح على هيئة (بروتوكول) متعلق بتحديد اجل المعاهدة • وعلى هذا اصبحت المعاهدة مؤلفة بكاملها من ستة اجزاء ، واصبحت مدتها محدودة حسب البروتوكول باربع سنوات على أكثر تقدير ، ابتداء من المصادقة على السلم مع تركيا (وهذه المصادقة تمت فى ٦ آب ١٩٢٤) • فكان هذا الشرط بدلا من المدة التى تعينت فى المعاهدة اولا بما لا يزيد على عشرين عاما من تاريخ المصادقة على المعاهدة نفسها •

فاذا ما القينا نظرة على تلك الملاحق الاربعة لألفينا **اتفاقية الموظفين البريطانيين** تشترط أن تقوم الحكومة العراقية ، حسب طلب الحكومة البريطانية ، بتعيين موظفين بريطانيين الى حد ثمانية عشر موظفا ، يكون منهم مستشارون فى وزارة الداخلية ، والمالية ، والدفاع ، والعدلية ، ووزارة المواصلات والاشغال ، ومنهم مفتشون (أو مستشارون) أو مدراء عامّون فى الرى ، والاشغال ، والزراعة ، والعدلية ، والشرطة ، والبريد والمعارف ، وغيرها • واشترطت الاتفاقية كذلك وظائف للبريطانيين بدرجات أقل من ذلك ، على أن تدفع رواتبهم جميعا من الحكومة العراقية ، بمقياس عال جدا فى تلك الظروف المعاشية ، حتى بلغ اعلاه **٢٥٠** باونا استرلينيا فى الشهر وأقله زهاء **٦٠** باونا ، كما اغدقت عليهم الاجازات برواتبهم المعتادة للذهاب الى بلادهم على حساب الحكومة العراقية • ولقد نصت المادة السادسة من هذه الاتفاقية على أن يكون هؤلاء الموظفين مسئولين تجاه الحكومة العراقية • اما **الاتفاقية القضائية** فانها اشترطت وجود حاكم بريطاني واحد على الاقل فى المحاكمات التى تشمل شخصا أو اشخاص اجانب ، كما اشترطت فى المواد

الحقوقية المراد تشريعها أن تعرض على المندوب السامى لاخذ رأيه فيما يتعلق منها بالاجانب ، وذلك قبل عرضها على مجلس الامة •

ولقد نصت **الاتفاقية العسكرية** على أن يأخذ العراق على عاتقه مهمة حفظ الأمن فى الداخل ، والدفاع عن نفسه تجاه الخارج • كما اقتضت أن يكون لبريطانيا شىء من القوة العسكرية فى العراق لمساعدته كما يقال فى انجاز تلك المهمة ، وأن تكون القيادة بريطانية فى الحركات المشتركة بين الطرفين ، وان توضع محطات اللاسلكى تحت تصرف القوة البريطانية عندما يرتأى المندوب السامى ذلك ، وان تكون هنالك بعثة عسكرية بريطانية فى الجيش العراقى عند طلب الحكومة العراقية • واما **الاتفاقية المالية** فانها ضمنت الشروط المالية التى وردت فى الاتفاقيات الاخرى ، كما انها تناولت نقل ملكية المنشئات العامة الى الحكومة العراقية لقاء ثمن عيّنته الاتفاقية فى موادها (الخامسة ، والسادسة ، والسابعة) بمقدار (٩٤٠٩٥٤٠) روبية ، على اعتبار الباون الاسترلينى الواحد يساوى ١٣½ روبية • هذا مع العلم بان الحكومة البريطانية أقامت تلك المنشآت لاغراضها الحربية ، وان المبالغ التى صرفتها على ذلك كانت باهضة جدا قياسا على ما كانت تستحقه تلك المنشآت فى الظروف الاعتيادية • ووضعت الاتفاقية فى مادتيها (التاسعة والعاشرة) بعض الشروط لاستقلال ادارة ومالية السكك الحديدية والميناء ضمن كيان الحكومة العراقية ، تمهيدا لنقلها الى العراق نهائيا لقاء تعويضات معينة •

فاذا ما ضمنت المعاهدة للجانب العراقى مصالحه فى العراق ، والتزاماته الدولية فى هذه المشكلة ، فان المعارضة الوطنية اصابت شيئا لا يستهان به من النجاح على الرغم من المناوأة الاجنبية الصارمة • فلقد حلت المعاهدة محل الانتداب الذى مقته الاهلون ، واعترفت بريطانيا بتقديم المساعدة والمشورة « دون الاخلال بسيادة العراق الوطنية » • فكان ذلك اعترافا بالسيادة (Sovereignty) وان لم يكن اعترافا بالاستقلال (Independence) ثم ان مجلس القضاء الدولى فى لاهاى اصبح هو المرجع (وليست عصبة الامم) لحل ما قد يحدث من اختلاف حول المعاهدة بين الطرفين • يضاف الى

ذلك ما حدث من انقاص مدة المعاهدة كما ورد في البروتوكول • وكان قبول المعاهدة مقيدا بشرطين ، هما (اولا) الدخول مباشرة في مفاوضات تضمن اصلاح المعاهدة على ما يلائم المطالب الوطنية • (ثانيا) أن تعمل الحكومة البريطانية على صيانة حقوق العراق في ولاية الموصل بكاملها ، فاذا هي لم تفلح في هذا المسعى فان المعاهدة برمتها تصبح ملغاة[٢٨] •

القانون الاساسي وقانون الانتخاب : ولقد اشترطت المعاهدة البريطانية ـ العراقية لعام ١٩٢٢ في مادتها الثالثة لزوم تشريع قانون اساسي للمملكة على يد مجلس تأسيسي ، على أن يكون القانون متناولا حقوق الشعب الديمقراطية ، الى جانب تعيين صلاحيات السلطتين التشريعية والتنفيذية ، كما اشترطت المادة نفسها « الا يرد فيه أي شيء مناقض لشروط المعاهدة الحاضرة » • اما مراحل اعداد القانون الاساسي فانها كانت على الوجه التالي : (١) وضع مسودة القانون منذ اواخر عام ١٩٢١ على يد الميجر يونك (Major H. Young) الذي كان يمثل دائرة الشرق الاوسط في وزارة المستعمرات البريطانية بالاشتراك مع المستر دراور (Mr. M. E. Drower) الذي كان مستشار وزارة العدلية في الحكومة العراقية • (٢) احالة تلك المسودة من قبل الملك الى لجنة مؤلفة من وزير العدلية ناجي السويدي ، ووزير المالية ساسون حسقيل ، ورستم حيدر مستشار صاحب الجلالة • فاستحضرت اللجنة « المسودة البغدادية الاولى » ، واحيلت هذه الى وزارة المستعمرات في ١٦ آذار ١٩٢٢ • (٣) اعتراض دائرة المستعمرات على ذلك بتاريخ ١٦ نيسان ١٩٢٢ ، وخاصة على ما ضمنته تلك المسودة البغدادية من تقليص صلاحيات الملك في قضايا التشريع • (٤) النظر في هذا « التحوير البريطاني الاول » من قبل لجنة مؤلفة من ناجي السويدي ومن المستشار العدلي ، وممن اختاره للاستشارة من رجال القضاء ، ثم تقديم نتيجة ذلك الى دائرة المستعمرات بتاريخ ١٥ شباط ١٩٢٣ ، وهذه هي « المسودة البغدادية الثانية » التي تمادت في تقليص صلاحيات الملك الفعلية ، على غرار ما تقتضيه النظم

(٢٨) **مجموعة مذكرات المجلس التاسيسي العراقي** ، مجلدان (مطبعة دار السلام ـ بغداد ، ١٩٢٤) ، الجلسة الرابعة والعشرون ، ص ص ٤٤٠ ـ ٤٤١ : Toynbee, *op. cit.*, 469.

الديمقراطية • (٥) ورود « التحوير البريطاني الثاني » لتلك المسوّدة الثانية من وزارة المستعمرات ، فكان مقاربا النظرة البغدادية الى حد بعيد • وعلى هذه الصيغة النهائية كانت وزارة المستعمرات قد تسلمت موافقة وزارة الخارجية البريطانية في كتابها المؤرخ في ١٦ نيسان ١٩٢٣ ، المشار اليه في سجلات وزارة المستعمرات برقم (19114/23) : كما يخبرنا فيليب آيرلند في كتابه المذكور آنفا (ص ٣٨١) •

غير ان الجانب البريطاني لم يهمل في هذه المرحلة ايضا شيئا من العناية فيما يجب أن يحويه القانون الاساسي « بحيث يمكننا » ، على حد التعبير البريطاني الرسمي ، « من ضبط البرلمان العراقي عن طريق الملك لضمان تنفيذ العلاقات حسب المعاهدة »[٢٩] • فالى جانب حق الملك في أن يفتح ، ويؤجل ، ويفض ، ويحل (Open, adjourn, prorogue, dissolve) مجلس الامة ، فله الحق أيضا في أن يصدر مراسيم في اثناء عطلة المجلس تتعلق ببعض القضايا الهامة المستعجلة ، فتصبح قانونا بعد موافقة مجلس الامة عليها في اول اجتماع ، « عدا ما صدر منها لاجل القيام بواجبات المعاهدات المصدقة من قبل مجلس الامة أو المجلس التأسيسي » ، حيث تبقى مراسيمها نافذة دون الحاجة الى مثل تلك الموافقة البريطانية[٣٠]• ومهما يكن من أمر فان التحوير البريطاني الثاني (الذي جاء في ظروف مؤاتية ، كما سنلاحظ في موضوع الحركة الوطنية) كان مقاربا وجهة النظر العراقية الى حد بعيد ، وعلى هذا فانه قبل في بغداد بعد تعديلات فرعية كانت بمثابة (المرحلة السادسة) تمهيدا لعرضه على المجلس التأسيسي الذي نظر فيه ، وأقره بتاريخ ١٠ تموز ١٩٢٤ •

اما في صدد قانون الانتخاب فقد اشترطت المادة السادسة والثلاثون من القانون الاساسي ان « يتألف مجلس النواب بالانتخاب بنسبة نائب واحد عن كل عشرين ألف نسمة من الذكور » ، ونصت المادة السابعة والثلاثون

---

(٢٩) Colonial office, 10606/23, reported by Ireland, *op. cit.*, 378 n.

(٣٠) المادة السادسة والعشرون (بند ٢ ، ٣) من القانون الاساسي •

منه على أن « تعين طريقة انتخاب النواب بقانون خاص يراعى فيه اصول التصويت السرى ، ووجوب تمثيل الاقليات غير الاسلامية » . وعلى هذا فان القانون الذى شرّعه المجلس التأسيسى (بتاريخ ٢ آب ١٩٢٤) كان مستندا الى منطوق هاتين المادتين من جهة ، والى قانون الانتخاب العثمانى من حيث اقراره الانتخاب غير المباشر من جهة اخرى . وبموجب ذلك اصبح الناخبون الاولون (وهم من الذكور البالغين الحادية والعشرين من العمر) ينتخبون الناخبين الثانويين (بنسبة واحد لكل ٢٥٠) ، وهؤلاء بدورهم ينتخبون النواب ممن لا يقل عمرهم عن الثلاثين (بنسبة واحد لكل ثمانين) .

الحركة الوطنية : لقد كانت امورا متلازمة تلك التى مر ذكرها من عقد المعاهدة ، وتشريع القانون الاساسى ، وما اقتضاه ذلك من القيام بانتخاب اعضاء المجلس التأسيسى ، وما وقع على عاتق هذا المجلس من واجبات خطيرة احرجت موقفه أشد الاحراج . فكان ذلك كله مقترنا بحركة وطنية بارعة ، اليها يعزى قبول المعاهدة على شرطين مهمين (سبق ذكرهما) ، كما تعزى اليها ملائمة الموقف البريطانى للموقف العراقى فى سبيل اعداد القانون الاساسى على النحو المبين اعلاه . فالحركة الوطنية كانت عاملا مشتركا فى هذه القضايا المتلازمة جميعها ، وفاتحة لما تلا ذلك من عمل جدى فى سبيل الاستقلال .

ولقد كانت المعاهدة ، بترجيحها المعلوم للكفة الاجنبية ، هى الهدف الذى اشتدت ضده الحركة الوطنية . فلما قدّم البريطانيون متن المعاهدة الى الملك فيصل ومجلس الوزراء فى اوائل ١٩٢٢ ، رفض الملك وحكومته قبولها ، واخذ جلالته يؤيد الحركات الوطنية التى تبلورت فى اجتماعات محكمة وعرائض صريحة ، ومقالات فى بعض الجرائد (مثل الاستقلال والمفيد) . ولم يلبث أن تفاقم الامر خلال شهر آب ، عندما تألفت فى اوائل الشهر احزاب سياسية ثلاثة (هى الوطنى ، والنهضة ، والحر) ، واضطرت الوزارة النقيبية الثانية ، فى الرابع عشر منه ، على الاستقالة نزولا عند رغبة

الملك « المخالفة لنصيحة المندوب السامي »[٣١]. ثم في الثالث والعشرين منه المصادف يوم عيد التتويج وصلت مظاهرة وطنية ، بتدبير من الحزب الوطني وحزب النهضة ، قرب البلاط الملكي حيث القيت الخطب الحماسية ، وتوجهت في اثنائها عبارات جارحة ضد الانتداب والاشراف البريطاني ، فاستاء منها المندوب السامي الذي كان مقصودا بها عند مروره مع بعض اعوانه لزيارة صاحب الجلالة . فاضطر الملك لقاء احتجاج المندوب السامي الى تقديم الاعتذار ، الا انه لم يوقع أمر القبض على بعض الزعماء الوطنيين .

وفي الخامس والعشرين منه اجريت لصاحب الجلالة عملية الزائدة الدودية ، فاغتنم المندوب السامي هذه الفرصة واخذ زمام الحكومة بيده متذرعا بمرض الملك اولا ، وعدم وجود وزارة اصيلة ثانيا ، والوضع العام المضطرب ثالثا . فنفى عددا من الزعماء الى جزيرة هنجام ، واجبر (عن طريق النصح) السيد محمد الصدر ، والشيخ محمد نجل الشيخ مهدي الخالصي ، على ترك البلاد ، فذهبا الى ايران . وعندئذ اشتد الاستياء واشرفت بعض جهات العراق على الثورة ، كما في الشامية والناصرية ، والديوانية وسوق الشيوخ ، وجهات ديالى مثل اطراف دلتاوة ، ودلي عباس ، وشهربان. غير ان سياسة الشدة التي التجأ اليها المندوب السامي ، بما في ذلك القصف الجوي في بعض الحالات ، قضت على تلك الحركات ، فاستقر الوضع على شيء من الخوف والرجاء . وما ان استعاد الملك صحته حتى اعلمه المندوب السامي بعزمه على قمع الحركات المضادة للمعاهدة التي قال بلزوم تصديقها ، وتسلم كما اراد من الملك كتابا بالموافقة على ما تم من اعمال خلال فترة مرض جلالته ، ليضفي صبغة شرعية على تلك الاعمال . وكان في اليوم الثاني من تشرين الاول ١٩٢٢ أن تألفت الوزارة النقيبية الثالثة ، وفي (اليوم العاشر منه) تمت موافقة مجلس الوزراء على المعاهدة ، ولكن على شرط مهم ، ذلك انها يجب أن تنال بعدئذ مصادقة المجلس التأسيسي المنتظر .

ولقد حدث في اوائل عام ١٩٢٣ ان السياسة البريطانية وضعت نصب

(٣١) Ireland, *op. cit.*, 357-358.

عنها تقليص نفقاتها ومسئولياتها فى المملكة العراقية ، التى بذل اهلها تضحيات جسيمة فى سبيل اهدافهم الوطنية ، ولم يتوانوا عن المثابرة الصادقة فى هذا السبيل • ولقد تبنت هذه السياسة المؤاتية نوعا ما للعراق وزارة المستر بونارلو (Bonar Law) التى جاءت الحكم على أثر سقوط وزارة لويد جورج فى اواخر سنة ١٩٢٢ • فكانت هنالك دعوى فى بعض الجرائد الانكليزية (مثل الديلى ميل ، والديلى اكسبرس) للتخلى عن العراق ، وكان هنالك شيء من هذا القبيل فى بعض مناقشات مجلس العموم البريطانى ، وعندئذ كانت مجاراة السياسة البريطانية الى حد ما لموقف العراق فى قضية المعاهدة ، حيث سمحت بعقد البروتوكول بين الطرفين (بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٢٣) ، وكذلك بعدئذ فى قضية القانون الاساسى حيث وافقت عليه حسب « التحوير البغدادى الثانى » وتعديلاته الفرعية الاخيرة •

غير ان ذلك كله لم يؤثر تأثيرا جوهريا فى محتويات المعاهدة المخالفة للآمال الوطنية ، وعلى هذا ترعرعت الدعوة لمقاطعة الانتخابات المقتضية لتأليف المجلس التأسيسى ، وتذرعت السلطة البريطانية بسياسة الاكراه فى سبيل التغلب على الموقف ، فلم تنته عمليات الانتخاب حتى اوائل عام ١٩٢٤ • وكان فى اليوم السابع والعشرين من آذار افتتاح المجلس التأسيسى بخطاب صاحب الجلالة ، وكان عدد الحاضرين اربعا وثمانين من مجموع مائة نائب • وعندئذ اجتازت المقاومة الوطنية للمعاهدة مرحلتين ، الاولى فى سبيل عدم تصديقها من قبل الحكومة ، والثانية درء للانتخابات فى ظل السيطرة الاجنبية ، وكانت المرحلة الثالثة هذه على ايام المجلس التأسيسى • ولقد توقع البريطانيون أن تكون اكثرية الاعضاء فى جانب المعاهدة ، على أساس أن تكون النواة فى هذه الاكثرية من نواب العشائر البالغ عددهم زهاء الاربعين • غير أن شدة موقف البعض ضد المعاهدة فى داخل المجلس (وفى طليعتهم ياسين الهاشمى ، وناجى السويدى ، ومزاحم الباجهجى ، ورؤوف الجادرجى) ، والتهاب الرأى العام ضدها فى خارجه ، واشتداد الحركة الوطنية فى العاصمة حيث مقر المجلس نفسه ، قوى جانب المعارضة

الى حد كبير . ولقد عارض بعض الشيوخ بزعامة الشيخ سالم الخيون (من المنتفك) المعاهدة ، مشترطين لقبولها أن يتضمن القانون الاساسى بعض الامتيازات العشائرية مثل الاعتماد الزائد على نظام دعاوى العشائر ، واستقرار حقوق الشيوخ بصفة دائمة فيما لديهم من اراضى اللزمة الاميرية . فكان لهذا وذاك أثر بليغ فى الوقوف ضد المعاهدة ، حتى بلغ الحماس أشده فى اواسط نيسان ١٩٢٤ ، وكثرت التهديدات ، وحاول مجهولون اغتيال مندوبى الحلة (الشيخ عداى الجريان ، والشيخ سلمان البراك) ، وحدث من جراء تلك التهديدات عدد من الاستقالات من عضوية المجلس[٣٢].

وعلى ذلك فقد تأيدت وجهة نظر المعارضة الوطنية بوجود بعض الآراء العشائرية الخاصة ، وتوجه نقد تلك المعارضة اولا وبالذات الى الملحق المالى ، وكذلك الى الملحق المتعلق بالموظفين البريطانيين . وعندئذ ظهر كأن الامر اوشك أن يفلت من يد السلطة البريطانية ، فاتخذت لذلك وسائل الشدة فى خارج المجلس ، وكان ذلك على ايام المندوب السامى الجديد السر هنرى (Sir Henry Dobbs) الذى تعين خلفا للسر برسى كوكس فى ١٥ ايلول ١٩٢٣ . ولقد بلغ الامر منتهاه فى اليوم العاشر من حزيران ١٩٢٤ ، وهو الموعد الذي حدده المندوب السامي لقبول المعاهدة ، وطلب من صاحب الجلالة أن يأمر بحل المجلس حالا اذا لم يجتمع للمصادقة عليها . فكان ذلك يوما عصيبا ، اذ لم يوافق فيه المندوب السامي على تأخير الاجتماع يوما واحدا ، فاضطر النواب أن يجتمعوا ليلا للنظر فى الامر ، فكانت المصادقة على المعاهدة قبيل منتصف الليل على الوجه التالى : الموافقون ٣٧ ، المخالفون ٢٤ ، الممتنعون عن التصويت ٨ ، الغائبون ٣١[٣٣].

وكانت اعمال المجلس بعدئذ ، كما تقدم ذكره ، تشريع القانون

---

(٣٢) مذاكرات المجلس التأسيسي ، الجلسة الثامنة ، ص‌ص ١٤٧ ـ ١٤٨ ؛ وفي الجلسة الحادية عشر ، صفحة ١٦٧ (أسماء الذين استقالوا) ، وفي صفحة ١٧٠ علاقة ذلك بالتهديدات .

(٣٣) مذكرات المجلس التأسيسي ، الجلسة الرابعة والعشرون : في صفحة ٤٣٩ عدد النواب الحاضرين ٦٨ نائبا ، ثم (في صفحة ٤٤٥) بلغ عدد الحاضرين ٦٩ ، وذلك « بمناسبة مجيء محمود أفندى النقيب » فى أواخر الجلسة .
Iraq Report, 1923-24, p. 22; Toynbee, *op. cit.*, 469.

الاساسي (في ١٠ تموز ١٩٢٤) ، وتشريع قانون الانتخاب (في ٢ آب ١٩٢٤) ، وفي هذا اليوم نفسه انحل المجلس التأسيسي . اما نشر القانون الاساسي ووضعه موضع التنفيذ فانه حدث (في ٢١ آذار ١٩٢٥) ، وكان بعدئذ اول اجتماع لمجلس النواب حسب هذا القانون بتاريخ ١٦ تموز ١٩٢٥ . والذي يبدو جليا مما تقدم ان تلك المعاهدة لم تكن حاسمة ، وان الحركة الوطنية اصبحت على ابواب دور جديد يرمي الى الاحتفاظ بمنطقة الموصل ضمن العراق ، ويتقدم بالامة في سبيل الاستقلال .

٣ ـ في سبيل الاستقلال

قضية الموصل ومعاهدة ١٩٢٦ : لقد كان قبول المعاهدة البريطانية ـ العراقية بشرطين ، كما نعلم : الاول ضمان منطقة الموصل للعراق ، خلافا لما كانت تريده تركيا من ضم المنطقة اليها ، والثاني تحوير المعاهدة نفسها على شاكلة تكون اقرب لتحقيق الآمال الوطنية . اما قضية الموصل هذه فانها كانت من القضايا الاساسية في تكوين الدولة العراقية ، ولدينا عنها بحوث ممتازة ، يقع احدها في ستين صفحة مركزة (٤٧١ ـ ٥٣٠) من كتاب آرنولد توينبي ، الخاص بالعالم الاسلامي ، وهو الجزء الاول في سلسلة موجز العلاقات الدولية لعام ١٩٢٥ . ولدينا أيضا الفصل القيم في كتاب هنري فوستر (ص ١٤٢ ـ ١٧٧) ، وكذلك تقرير عصبة الامم الذي سنشير اليه في الفقرة التالية[٣٤].

فلقد اشترطت معاهدة لوزان (١٩٢٣) أن يتم تعيين الحدود التركية ـ العراقية بالاتفاق بين بريطانيا وتركيا اولا ، فاذا لم يحصل الاتفاق على ذلك، فان القضية تعود الى عصبة الامم . فلما لم يحصل الاتفاق المطلوب ، وأعيدت القضية الى العصبة أقر مجلسها بتاريخ ٣٠ ايلول ١٩٢٤ تعيين لجنة للنظر في الامر ، وقامت اللجنة بزيارة لواء الموصل ، واجرت تحريات تفصيلية ، واستمعت لوجهات نظر الجانبين العراقي والتركي ، وقدمت بذلك تقريرا

(٣٤) Toynbee, *op. cit.*, 471-530; Foster, *op. cit.*, 142-177; League of Nations document: C 400, M 147, VII.

مفصلا بتاريخ ١٦ تموز ١٩٢٥ ، وهو المشار اليه فى سجلات العصبة برقم (C 400, M 147, VII) فكان رأى هذه اللجنة أن تكون جميع المنطقة المتنازع عليها ضمن المملكة العراقية على شرط أن « تبقى » المنطقة ، كما ورد فى الصفحة ٨٨ من تقرير اللجنة ، « تحت الانتداب البريطانى الفعال » مدة ٢٥ عاما • وكان فى ٢١ تشرين الثانى ١٩٢٥ أن ارتأى مجلس العدل الدولى أن يكون قرار مجلس العصبة فى تعيين الحدود بين تركيا والعراق نافذا على شرط أن يكون اتخاذه باجماع الآراء باستثناء الطرفين المتنازعين• ولقد اتخذ المجلس بعدئذ قراره ، فكان مؤيدا للتقرير المشار اليه[٣٥]• وعلى أثر ذلك ، ولغرض تنفيذ ذلك ، تم عقد معاهدتين الواحـدة بين بريطانيا والعراق بتاريخ ١٣ كانون الثانى ١٩٢٦ ، والاخرى بين بريطانيا وتركيا والعراق بتاريخ ٥ حزيران ١٩٢٦ • ولقد ورد فى المادة الخامسة من هذه المعاهدة الثلاثية اعتبار الحدود « نهائية ولازمة » ، وتناولت المواد من السادسة الى الثالثة عشر تنظيم علاقات حسن الجوار بين تركيا والعراق[٣٦]•

ونظرا للشرط المتخذ فى القضية من لزوم تمـديد اجل الانتـداب ، فقد كان نصيب اول برلمان عراقى اجتمع فى ظل القانون الاساسى أن يصادق على معاهدة ١٩٢٦ ، هذه المعاهدة التى كانت بمثابة تعديل للاولى وخاصة فيما تعلق بتمديد اجل نفاذها الى خمسة وعشرين عاما • ولقد صادق البرلمان العراقى عليها فى ١٨ كانون الثانى ١٩٢٦ (اى بعد خمسة ايام من التوقيع عليها من قبل الجانبين المتعاقدين) ، فكانت الموافقة على هذه المعاهدة الثانية ارجح من الاولى ، اذ بلغ عدد المعارضين من النواب تسعة عشر (وهم تركوا المجلس احتجاجا على المعاهدة) • فصادق عليها الباقون وعددهم ثمانيـة وخمسون • مما دل الى حد ما على تقدير النجاح الذى أصابـه العـراق فى قضية الموصل من جهة ، وأثر الشروط المخففة لوطأة تمديد أجل المعاهدة من الجهة الاخرى • أما الشروط المخففـة فانهـا وردت فى نص المعـاهدة

---

(٣٥) British White Paper, Cmd., 1925, No. 2562.

(٣٦) نص المعاهدة فى الكتـاب الابيض البريطـانى (Cmd. 2679 of 1926)
والنبذة القيمة عنها فى كتاب توينبى المذكور آنفا : Tonbee, *op. cit.*, 525-528

للتلطيف من حدّة المعارضة الوطنية ، ولاستمالة المعتدلين من المعارضين • فكانت المدة بموجب المعاهدة الاولى عشرون عاما « اذا لم يصبح العراق قبل نهاية تلك المدة عضوا فى عصبة الامم » • واشترطت مادتها الثانية استمرار المفاوضات فى سبيل تحوير الاتفاقيتين العسكرية والمالية المذكورتين آنفا • وتقرر فى مادتها الثالثة النظر فى امكان دخول العراق عصبة الامم ، وذلك بعد كل أربع سنوات اعتبارا من نهاية الاربعة الاولى فى ٦ آب ١٩٢٨ (حسب التحديد الزمنى المذكور قبلا فى بروتوكول ١٩٢٣)[٣٧] •

ما بين الخيبة والرجاء : لقد اتضح باستمرار منذ المعاهدة البريطانية ـ العراقية الاولى أن السياسة الوطنية فى العراق كانت قد وضعت نصب عينيها هدفا ثابتا ، ذلك هو نيل الاستقلال ودخول عصبة الامم على هذا الاساس ، وما يقتضيه ذلك من تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية ، ومن زوال الحكم المزدوج الذى تمتع فيه البريطانيون بمشاركة العراقيين فى ادارة المملكة وكان لهم فى ذلك حصة الاسد • فاذا لم يتساهل الجانب البريطانى بقبول ذلك فان المعارضة الوطنية للحليف البريطانى لم تكن لتفتر حدتها ، باستثناء هدوء نسبى حدث خلال فترة قصيرة ابان حسم قضية الموصل على الشاكلة التى كان يبتغيها العراق (وتبتغيها بريطانيا أيضا) •

فلما حدث ان كان الملك فيصل يزور بريطانيا بصحبة رئيس وزرائه جعفر العسكرى جرت هناك محاولة لعقد معاهدة جديدة وانتهى الامر بالتوقيع عليها فى لندن بتاريخ ١٤ كانون الاول ١٩٢٧ • غير أن هذه جاءت أقل بكثير مما كان يأمله الجانب العراقى ، وكان لموقف السر هنرى دوبس الاثر الفعال فى رفض ما كان يريد الملك فيصل أن تتضمنه المعاهدة • فهى لم تأت بشىء جديد مما يستحق الذكر سوى وعد الحكومة البريطانية (فى

---

(٣٧) نص المعاهدة فى الكتاب الابيض البريطانى (Cmd. 2662 of 1926) وكذلك فى سجلات عصبة الامم تحت رقمين : أولا (C. 141, 1926, VII) ، ثانيا (C. 216, M. 77, 1926, VI)

المادة الثالثة) بتأييد دخول العراق عصبة الامم سنة **١٩٣٢** « بشرط الاحتفاظ بمعدل التقدم الحاضر فى العراق وسير الامور سيرا حسنا خلال هذه الفترة [أى فترة الانتظار] » .[٣٨] فكان هذا هو الشرط الممقوت بالدرجة الاولى، وكان الموقف الوطنى فى العراق لا يأتلف مع تلك المعاهدة على وجه الاجمال . وعلى هذا فقد اضطر رئيس الوزراء على الاستقالة فى السابع من كانون الثانى **١٩٢٨** ، بعد أن استقال من وزارته كل من ياسين الهاشمى ورشيد عالى الكيلانى .

وعندئذ قام عبدالمحسن السعدون (فى **١٤** منه) بتأليف الوزارة مشترطا لذلك حل المجلس النيابى من جهة ، وواعدا من الجهة الاخرى بتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية على شكل يأتلف والمطالب الوطنية . ولقد صدرت الارادة الملكية (فى **١٩** منه) بحل المجلس تمهيدا للانتخابات الجديدة ، غير أن السير هنرى دوبس لم يكن يرضى بتعديل الاتفاقيتين المشار اليهما ، مما اضطر الوزارة السعدونية الى الاستقالة فى العشرين من كانون الثانى **١٩٢٩** . وعلى أثر ذلك أحجم ساسة البلد عن القيام بتأليف الوزارة طيلة ثلاثة شهور ، حدث خلالها انتهاء خدمة المندوب السامى ومغادرته العراق فى **٣** شباط ، ووصول خلفه السر جيلبرت كلايتون (Sir Gilbert Clayton) الى بغداد فى **٣** آذار . فكان لابد من ابدال المعاهدة التى ظلت بدون مصادقة ، بأخرى أقرب منها الى تمثيل وجهة النظر الوطنية . وعندئذ اجتاز الوضع السياسى فى العراق أزمة شديدة من الشعور بالخيبة ، بلغت ذروتها خلال شهورها الاخيرة الثلاثة ما بين كانون الثانى

---

(٣٨) نص المعاهدة فى سجلات البرلمان البريطانى تحت رقم Cmd., 1927, No. 2998 وكذلك فى كتاب السيد عبدالرزاق الحسنى عن **تاريخ الوزارات العراقية** (مطبعة العرفان ـ بصيدا ١٩٣٤)، ٢ ج ، صص ٢٩ ـ ٣٢ . ومما يجدر بالملاحظة ان نصوص معاهدات العراق مع بريطانيا المشار اليها فى الفصل الذى بين أيدينا ، سواء منها معاهدة ١٩٢٢ مع بروتوكولها وملاحقها الاربعة ، وكذلك معاهدة ١٩٢٦ ، والمعاهدة الثلاثية (مع تركيا) ، وهذه التى نحن فى صددها ، وأخيرا معاهدة ١٩٣٠ ، موجودة نصوصها جميعا فى الاجزاء الثلاثة الاولى من كتاب السيد عبدالرزاق الحسنى ، عن **الوزارات العراقية** ، مما تمكن مراجعته بسهولة نظرا لبروز هذه القضايا فى قائمة المحتويات من كل جزء . غير أن الذى يجلب الانتباه الى جانب ذلك هو أن النصوص (باستثناء معاهدة ١٩٣٠) ليست موجودة الان فى السجلات الرسمية العراقية ، التى هى المرجع الاصل الوحيد فى اللغة العربية . فهى مثلا ليست موجودة فى سجلات وزارة الخارجية ، بما فيها المكتبة الخاصة بهذه الوزارة .

ونيسان ١٩٢٩) ، أي ما بين استقالة الوزارة السعدونية وقيام توفيق السويدى بتأليف الوزارة فى ٢٨ نيسان •

ولقد انعكست الآية الى حد ما على عهد السر جيلبرت كلايتون ، فبدأت فى العراق فترة رجاء بلغت ذروتها على أيام حكومة العمال فى بريطانيا (على عهد وزارة رامزى ماكدونالد الثانية ، التى دامت من ٥ حزيران ١٩٢٩ الى ٢٤ آب ١٩٣١) • فالموقف الوطنى الفعّال من جهة ، واستعداد الحكومة البريطانية لمعالجة الموقف بالحسنى من جهة ثانية ، وعطف المندوب السامى الجديد على أهداف العراقيين من جهة ثالثة ، أنذرت جميعها بشىء من تحسن الاحوال • وما كان أصرح **التقرير البريطانى لعام ١٩٢٨** فى تشخيص الوضع فى العراق تمهيدا لمعالجته ، فهنالك (فى الصفحة ٢٧ مثلا) نجد خلاصة قيّمة لما أصبح يعرف بعبارة **الوضع الشاذ** فى العراق ، نقلها بالحرف الواحد كل من أرنست ماين (ص ٩٣ – ٩٤) ، وهنرى فوستر (ص ٢٧٢ – ٢٧٤) •[٣٩] فكان من جملة معانى ذلك الوضع حسب التقرير المشار اليه « الشذوذ الموجود فى كون العراق متمتعا بسيادة وطنية وكونه خاضعا للانتداب • والمشكلة الموجودة فى كون الوزارة مسئولة بحكم الدستور تجاه البرلمان، ولكنها خاضعة لنفوذ المستشارين البريطانيين » ، الى غير ذلك من الامور المرتبكة العديدة التى عزاها التقرير الى نمط المعاهدة المنعقدة بين بريطانيا والعراق •

ولقد تكللت جهود السر جيلبرت كلايتون بشىء لا يستهان به من النجاح فى أخريات عهده القصير فى العراق ، اذ فاجأته المنيّة بسكتة قلبية مساء الاربعاء المصادف ١١ أيلول ١٩٢٩ (فكان لفقده أبلغ الحزن فى نفوس العراقيين اجمالا لما عرفوه فيه من صراحة وانصاف) • وكان بعد وفاته بثلاثة ايام أن ورد بغداد تصريح بسياسة بريطانية جديدة تجاه العراق ، فتسلم ذلك قائد الطيران السر روبرت بروك – بوبام (Sir Robert Brooke-Popham) بوصفه وكيل المندوب السامى ، وأبلغ به الحكومة العراقية بعد بضعة أيام •

(٣٩) Main, *op. cit.*, 93-94; Foster, *op. cit.*, 272-274.

ولقد ضمن التصريح (Declaration) النقاط التالية : (أولا) الوعد بترشيح العراق لعضوية عصبة الامم سنة ۱۹۳۲ . (ثانيا) اخبار مجلس العصبة في اجتماعه القادم بالتخلّي عن مشروع معاهدة ۱۹۲۷ . (ثالثا) اخبار مجلس العصبة في الوقت نفسه بعزم بريطانيا على ادخال العراق في عصبة الامم سنة ۱۹۳۲ . ثم أعرب وكيل المندوب السامي عن رغبة حكومته في عقد معاهدة جديدة استعدادا لتنظيم العلاقة بين الطرفين عندما يصبح العراق عضوا في عصبة الامم .

مأساة عبدالمحسن السعدون : ولم تلبث فترة الرجاء أن بلغت مرحلتها الاخيرة عندما أقدم عبدالمحسن السعدون على تأليف الوزارة بتاريخ ۱۹ أيلول ۱۹۲۹ ، مصرحا في خطبة الاستيزار بقوله : « لقد أنعمت وزملائي النظر مليا في جواب الحكومة البريطانية هذا فاقتنعنا من أنه محقق لشطر من رغائب الامة العراقية التي لا ترضى عن الاستقلال بديلا » .(٤٠) فكان على هذه الشاكلة من القناعة والامل أن أقدمت وزارة السعدون الرابعة على العمل ، ولكنها سرعان ما اصطدمت بما زعزع قناعتها بالقريب المرتقب، وأخمد جذوة أملها فيما هو بعد ذلك من استقلال منتظر . ويجدر بنا أن نتذكر في هذا الصدد المراحل الثلاث التي مر بها منصب المندوب السامي في العراق على أثر وفاة السر جيلبرت كلايتون . فقد احتل المنصب بالوكالة السر روبرت بروك - بهام مدة ناهزت تسعة عشر يوما ، ثم احتله بالوكالة أيضا الميجر هيوبرت يونك (Major Hubert Young) لأمد ناهز السبعين يوما من (۳۰ ايلول الى ۹ كانون الاول) ، وكان في العاشر من كانون الاول أن تسلم اللفتننت كولونيل السر فرانسيس همفريز (Sir Francis Humphrys) مهام وظيفته مندوبا ساميا في العراق . فاذا ما كانت أيام بروك - بوبام مكملة لعهد المندوب الراحل ومتممة في الواقع لفترة الرجاء ، فان في عهد الميجر يونك وأوائل عهد السر همفريز انتكست العلاقات بين بريطانيا والعراق

(٤٠) التقرير البريطاني عن العراق لسنة ۱۹۲۹ : *Administration Report*, 1929, p. 15 كتاب الحسني **الوزارات العراقية** ، ج۲ (طبعة ١٩٣٤) ص ص ١٤١ - ١٤٢

انتكاسا شديدا ، فاشتدت الخيبة فى نفوس العراقيين •

ولقد اكفهر الجو السياسى فى العراق ما بين أواخر أيلول ١٩٢٩ وأوائل آذار ١٩٣٠ ، مما أدى الى سقوط وزارتين عراقيتين ، وانحلال المجلس النيابى بعد أن لم يكن قد أمضى فى دورته الاعتيادية أكثر من بضعة شهور • فالوزارة السعدونية الرابعة هذه جابهت الاخفاق منذ أوائل عهدها فى محاولة التوفيق بين الامانى الوطنية وموقف الميجر يونك الذى لم ينفك يعتبر القول الفصل فى العلاقات بين الطرفين انما هو قول الجانب البريطانى • ولم يكن هذا الموقف بخاف على رجال السياسة فى العراق ، مما حدا بالمعارضة فى المجلس النيابى الى جانب البعض من حزب الحكومة أيضا ، أن يحملوا فى اليوم الثالث عشر من تشرين الثانى ، فى أثناء مناقشة خطاب العرش ، على الحكومة القائمة حملة شعواء ، أجابهم عليها رئيس الوزراء بكل رزانة وهدوء جوابا دل على اتفاقه معهم من حيث الاهداف الوطنية ، واختلافه عنهم فى اتهامهم اياه بالتغاضى عن تلك الاهداف • وكان مما ورد فى جوابه حينذاك قوله : « فان لم تنجز الحكومة الانكليزية وعدها فحينئذ على الامة العراقية أن تقوم بواجبها لتحصل على حقها واستقلالها ، لان هذا يتحصل بالقوة والقيام بالواجب بطريقة جدّية ، لا بالاقوال والاعتراضات » •[٤١]

بتلك العبارة الخطيرة صرّح رئيس الحكومة ، بعد أن مهّد لها (وهو السياسى البارع) بالتعبير عن ثقته بالوعود البريطانية الجديدة ، حتى لم يدر بخلد أحد حينذاك انه كان قد أشرف به اليأس من الموقف السياسى على الهلاك : « **الامة تنتظر الخدمة ، والانكليز لا يوافقون** » • فيا لها من معضلة كبرى هذه التى أودت بحياته • فلقد انتحر فى مساء ذلك اليوم نفسه ، وهو يوم الاربعاء ، ١٣ تشرين الثانى ١٩٢٩ ، بعد أن كتب وصية وجيزة وردت فيها العبارة هذه ، وتلخصت فيها أسمى معانى الوطنية والمروءة والاباء[٤٢] • ولقد يكون لتلك المأساة السياسية الفادحة أسباب مباشرة ودوافع آنية ، ذات

---

(٤١) الحسنى ، ج٢ ، ص ١٥١ ـ ١٥٢ •

(٤٢) كذلك ، ص‌ص ١٥٥ ـ ١٥٦ ، نص الوصية فى صفحة ١٥٤ •

علاقة بموقف دار الاعتماد البريطانية من منهج السعدون الوزارى ، وتصريحه الخطير عند مناقشته خطاب العرش • غير أن الاسباب المباشرة تستمد قوتها عادة من الاسس العامة ، والاسس العامة فى هذه القضية كانت على جانب غير قليل من الوضوح • فالرجل ذهب ضحية « تصادم الولاءات » ، على حد تعبير الميجر يونك نفسه •[٤٣] واذا ما علمنا بأن لا فرق فى الانكليزية بين صيغة الجمع وصيغة المثنى لجاز القول بأن الرجل ذهب ضحية « ولاءين » ، أحدهما وطنى عراقى والثانى أجنبى بريطانى ، اصطدما دون ما هوادة فتحطم صاحب الاول ، وانخذلت من بعده وزارة عراقية أخرى تبنت منهجه بحذافيره •

ازمة الانتداب الاخيرة : فالوزارة التى ألفها ناجى السويدى فى ١٨ تشرين الثانى ١٩٢٩ كانت مماثلة لسابقتها من حيث الاشخاص الذين تألفت منهم ، والمنهج الوزارى الذى أرادت السير بمقتضاه • وسرعان ما نشب الخلاف بينها وبين دار الاعتماد البريطانية ، نظرا لرغبة الوزارة فى أن تعمل مستقلة الى حد ما عن التوجيه البريطانى ، تمهيدا لدخول العراق عصبة الامم على أساس الاستقلال المنتظر • ولقد بلغ الخلاف أشده عندما أقرت الوزارة ضمن ميزانية الدولة انهاء خدمات خمسة مفتشين اداريين ممن « يمكن الاستغناء عن خدماتهم اما لعدم بقاء حاجة اليهم ، واما لوجود عراقيين يستطيعون أن يحلوا محلهم » • وعبثا حاول رئيس الوزراء أن يقنع السر فرنسيس همفريز بضرورة هذا القرار من وجهة مالية ، مع مراعاته التامة لقانون استخدام الاجانب ، واستعداد الحكومة العراقية لدفع ما يستحقه هؤلاء الموظفون حسب عقودهم من تعويض •

ولقد اتخذت المناقشات حول القضية دورا خطيرا بين الوزارة من جهة والمندوب السامى من جهة أخرى ، كما اتضح فى المراسلات بين الطرفين خلال النصف الثانى من شباط سنة ١٩٣٠ • وكما اتضح ذلك أيضا فى نص الاستقالة التى رفعها رئيس الوزراء الى السدة الملكية فى

---

(٤٣) Foster, *op. cit.*, 274.

التاسع من آذار ، وفي الكتاب الذى بعث به في الوقت نفسه الى جعفر العسكرى، ممثل العراق في لندن ، لايضاح الحقيقة الى الحكومة البريطانية ، وفي ارتياح المندوب السامى للاستقالة وتعليقه على الموضوع اجمالا في كتابه الى صاحب الجلالة بتاريخ ١١ آذار ، ثم في تصريح كل من ناجى السويدى وياسين الهاشمى في المجلس النيابي في الثالث عشر من الشهر •(٤٤) ومهما يكن من أمر فان القضية انتهت على الشاكلة التى أرادها المندوب السامى ، فتحصّن بذلك رأيه القائل بضرورة قيام الحكومة العراقية باستشارة دار الاعتماد قبل البت في كل قضية ترى هذه الدار لزوم استشارتها فيها • ومعنى ذلك ضرورة استمزاج رأى الجانب البريطانى في كل كبيرة أو صغيرة ، درءا للطوارىء كما يقال ، والقضية بتفاصيلها ، كما حدثت وانتهى أمرها ، لهي خير ما يمثل حقيقة الموقف البريطانى في العراق من جهة ، والنزعة الوطنية العراقية من جهة أخرى ، ابّان عهد الانتداب •

وفي هذه الازمة كما في غيرها من الازمات التى حدثت بين العراق وسلطة الانتداب لعب الملك الدور الرئيس في اصلاح ذات البين ، فأقدم عن حكمة على تأييد الجانب البريطانى ، وتوقف عن تصديق قرار مجلس الوزراء المتعلق بفصل هؤلاء البريطانيين ، وقبل استقالة الوزارة على هذا الاساس • ولكنه لم يفعل ذلك الا بعد أن وضحت الحكومة العراقية موقفها ، واشتدت في التمسك بعدالة مطلبها ، وظهر كأن الامر قد يفضى الى التحكيم في محكمة العدل الدولية « كما هو منصوص عليه في المعاهدة » • فكان للملك والحالة هذه فضل صريح على الجانب البريطانى ، وكان المندوب السامى « ممتنا جدا » من قبول جلالته استقالة الوزارة • وكان في هذه البادرة من حسن تصرف عاهل البلاد ما يقوّى بطبيعة الحال عزم الحكومة البريطانية على انهاء الانتداب ، وادخال العراق عصبة الامم على أساس نوع من الاستقلال • وفي هذا الوضع المنتظر من الاهمية ما يرجح رجحانا كبيرا بالنسبة للامانى الوطنية على أهمية القضية التى ألجأ الملك أصحابه على التنازل

---

(٤٤) نصوص تلك الوثائق الخطيرة ، في كتاب الحسنى المذكور آنفا ، ج٢ ، ص ١٨٤ — ٢٠٤ •

عنها . ولقد وثق رجال الامة باخلاص مليكهم وبعد نظره ، فنزلوا عند ارادته فى هذه المرة كما فى غيرها ، حتى أن رئيس الوزارة المستقيلة ، أنهى تصريحه البرلمانى المشار اليه آنفا بما ينم عن تلك النزعة الفيصلية حيث قال : « أن المعاهدة الجديدة التى كنا نبنى عليها الآمال أعتقد انها ستكون مساعدة لنا وهى على الابواب .... فاذا حدث خلاف بين وجهة نظرنا وبين وجهة نظر الحكومة البريطانية فلا نجعل ذلك يخرج خارج الحدود الطبيعية ، لاننا قد نختلف فنتصادم ، وقد نتفق أيضا » .

وعلى هذه الشاكلة من بعد النظر كانت سياسة الملك فى ظل الانتداب، اذ وقعت على عاتقه مسئولية الاتزان بين الجبهة الوطنية والجبهة البريطانية ، وسار فى ذلك بمنتهى الحكمة على قاعدة « خذ وطالب » ، بمعنى خذ من حقك ما تستطيع وطالب بما تبقّى منه حتى تبلغ الهدف . ولقد بلغ من الهدف خلال عقد واحد مبلغا لم يكن بالحسبان ، حتى اشتد ساعد الحكومة العراقية، وأشرف الانتداب على الانتهاء .

٤ - معاهدة الاستقلال ، ٣٠ حزيران ١٩٣٠

ابرام المعاهدة : المعاهدة المنتظرة لضمان استقلال العراق كانت عرضة لثلاثة عوامل فعّالة ، هى العامل البريطانى أولا ، والعراقى ثانيا ، والدولى المتمثل فى عصبة الامم ثالثا ، وكان العامل الثالث مستندا فى الواقع الى حكم الاول مما يؤيد رجحان الجانب البريطانى على الجانب العراقى الذى وجب عليه فى تلك المرحلة من تكوينه السياسى أن يبدى من التسامح تجاه المصلحة البريطانية ما لم يكن يتعارض صراحة مع الاستقلال المنشود. ولقد كان التسامح العراقى كبيرا ، نظرا لارشاد عاهل البلاد فى التغاضى عن موقف ناجى السويدى ، وعن موقف المعارضة فى المجلس النيابى بعد ذلك ، وعن موقف الرأى العام الذى اتضح عند سقوط الوزارة السويدية فى مظاهرات واحتجاجات واسعة النطاق .

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل تألفت هنالك بتدبير من الملك بطبيعة الحال ، وزارة برئاسة نورى السعيد (وهى الوزارة السعيدية الاولى) فى

٢٣ آذار ١٩٣٠ ، كان الغرض منها التوصل الى عقد المعاهدة المنتظرة على أحسن وجه ممكن • وتمهيدا لذلك صدرت الارادة الملكية استنادا الى طلب رئيس الوزراء بالغاء تمديد أجل اجتماع مجلس الامة اعتبارا من ٢٤ آذار ، فتعطل المجلس عند ذلك • وكانت هذه التدابير وتلك التضحيات من قبيل اظهار الصداقة والتسامح تجاه بريطانيا ، أملا فى التخلص من الانتـــداب والحصول على صفة الاستقلال وما تقتضيه هذه الصفة من مكانة بين الامم • انه لأمل عبّر عنه صاحب الجلالة فى الوليمة الوداعية لاعضاء المجلس النيابى على أثر تعطيله ، حيث قال فى أثناء خطابه : « وقد لا أكون مخطئا اذا قلت ان هذه الظروف ستكون تاريخية فى حياتنا القومية ، حيث اننا على ما أعتقد نستقبل صبحا باسما وشمسا منيرة ، فعليه أطلب اليكم أن توحدوا صفوفكم لتقوموا بواجباتكم الوطنية ، ولتبرهنوا على اننا أوفياء لاصدقائنا من الامم ، مستعدون للدفاع عن مصالحنا القومية » •

وكان فى فترة تعطيل المجلس النيابى أن بدأت المفاوضات البريطانية العراقية منذ أوائل نيسان لغرض عقد المعاهدة المنشودة ، التى تم عقدها فى ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، على أن تكون نافذة منذ دخول العراق عصبة الامم بعد ذلك بسنتين ، وتبقى كذلك مدة خمسة وعشرين عاما (الا اذا اتفق الطرفان على تعديلها أو تبديلها) • وكان فى أول تموز ان صدرت الارادة الملكية بحل المجلس المعطل (الذى لم تكن مضت من سنيه الاربع أكثر من خمسة شهور) • وأمرت الارادة الملكية نفســها باجراء الانتخابات العامــة نظرا لما يقتضيه الوضع من « استفتاء الامة فى المعاهدة ، وافساح المجال لابداء رأيها فيها على لسان نواب تنتخبهم لهـــذا الغرض » • ثم كان بشــىء من تأثير الحكومة القائمة ان أصبحت الاكثرية فى المجلس النيابى الجـديد مؤيدة لسياستها ، فكانت مصادقة المجلس على المعاهدة فى السادس عشر من تشرين الثانى ، بموافقة ٦٩ نائبا ، ومخالفة ١٢ من الاعضاء • أما فى مجلس الاعيان فكان الموافقون أحد عشر عضوا ، والمخالفون خمسة أعضاء •

ولقد تألفت المعاهدة من سبعة أجزاء ، تقدمتها اتفاقية قضائية منعقدة فى

بغداد بتاريخ ٤ آذار **١٩٢٩** • والاتفاقية هذه حلّت محل سابقتها المنعقدة في عام **١٩٢٤** ، فألغت ما اختص بغير البريطانيين من شؤون الاجانب ، وضمنت للبريطانيين بضعة مناصب خطيرة في ميدان القضاء العراقي • أما الاجزاء السبعة التي تألفت منها معاهدة **١٩٣٠** فهي (أولا) متن المعاهدة المتألف من احدى عشرة مادة • (ثانيا) الملحق المتألف من سبع فقرات • يضاف الى ذلك أربع مذكرات « (Notes) » ، تألفت كل واحدة منها من كتاب وجوابه بين الطرفين • فتناولت المذكرة الاولى قضية التمثيل الدبلوماسي بينهما ، وتعلقت الثانية بتسوية « المسائل المالية المعلقة » ، وضمنت الثالثة ترجيح البريطانيين على غيرهم من الاجانب في الوظائف العراقية اذا ما دعت حاجة العراق الى استخدام اجانب ، وضمنت الرابعة طلب العراق « بعثة استشارية عسكرية بريطانية التي يتعين عددها قبل دخول المعاهدة حيّز التنفيذ ، والتي ستكون شروط خدمتها مماثلة لشروط خدمة البعثة العسكرية الآن » • ثم كان في ١٩ آب من السنة ذاتها ان تم عقد الاتفاقية المالية التي أصبحت حسب نص المذكرة الثانية « جزء لا يتجزأ من هذه المعاهدة » ، فتناولت الاتفاقية هذه الشروط المالية المتعلقة بنقل الملكية من بريطانيا الى العراق في منشآت السكك الحديدية والميناء ، ومخلّفات الجيش البريطاني في معسكر الموصل ، وفي معسكر الهنيدي الواقع جنوبي بغداد (والمسمى اليوم بمعسكر الرشيد)[٤٥] •

وما ان ذاعت محتويات هذه المعاهدة المعقّدة حتى تناولها ساسة العراق، وصحافته كذلك بالنقد اللاذع ، كما فعلت مثلا في غضون شهر تموز كل من جريدة العالم العربي والبلاد ، وصوت العراق ، وكما صرح في هذا الصدد كل من ياسين الهاشمي ، ورشيد عالي الكيلاني ، وحكمت سليمان ، وتوفيق السويدي ، وعبدالعزيز القصاب ، وكامل الجادرجي ، والسيد

---

(٤٥) النص الكامل للمعاهدة مع ملحقاتها ، في اللغتين العربية والانكليزية ، موجود في نشرة الحكومة العراقية بهذا العنوان : **معاهدة التحالف بين العراق وبريطانيا العظمى الموقع عليها في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ ، مع الملحق وتبادل المذكرات** (مطبعة الحكومة ــ بغداد ، ١٩٤٧) ؛ الحسني ، **الوزارات العراقية** ، ج٣ (طبعة ١٩٣٩) ، صص ١٣ ــ ٢٠ ؛ الملحق الاول في كتاب ارنست ماين ، المذكور آنفا ، ٢٣٧ ــ ٢٥٠ : Main, *op. cit.*, 237-250

عبدالمهدى ، ويوسف غنيمة ، ومزاحم الباجهجى ، وناجى السويدى فى بيانه المسهب الذى نشرته العالم العربى بتاريخ ١٧و١٨ تشرين الاول ١٩٣٠[٤٦].
أما خلاصة تلك الآراء فهى ان المعاهدة قيدت العراق بشروط لا تتفق مع الاستقلال المنشود . وان العراق أصبح بموجبها مقيدا بالنفوذ والمصالح البريطانية الى حد بعيد .

قرارات عصبة الامم : وعلى هذه الشاكلة تقريبا كان موقف لجنة الانتداب الدائمة التى رأت فى بداية الامر ان مكانة بريطانية فى العراق بموجب نصوص المعاهدة تدل على ان العراق لم يكن بعد أهلا للاستقلال . وانه اذا ما كان فى وسع بريطانيا أن تراقب سياسة العراق حسب الاتفاق ، فان احتمال مراقبة العراق للسياسة البريطانية حسب ذلك كان أمرا بعيد الاحتمال . وان الجانب الضعيف بين الطرفين المتعاقدين كان هو العرضة لعدم التمتع بالاستقلال المقصود . غير ان منزلة بريطانيا فى محافل العصبة ، وعزمها على انهاء الصفقة المقترحة ، وتصريحها المهم بأنها تعتبر نفسها هى المسئولة أدبيا عن نتائج اقتراحها فى انهاء الانتداب ، دفع أخيرا بتلك اللجنة الدائمة الى الاعتراف بالمعاهدة : « فاذا ما كانت بعض شروط معاهدة تحالف حزيران ١٩٣٠ غريبة نوعا ما فى معاهدات من هذا القبيل ، فان المسئوليات التى أخذها العراق على عاتقه تجاه بريطانيا لم تخل صراحة باستقلال الدولة الجديدة[٤٧] . أما خلاصة مراحل القضية فى عصبة الامم فانها كانت على الوجه التالى :

١ ـ تسلم عصبة الامم (فى ٤ تشرين الثانى ١٩٢٩) اقتراح بريطانيا دخول العراق العصبة سنة ١٩٣٢ .

٢ ـ قرار مجلس العصبة (فى ١٣ كانون الثانى ١٩٣٠) الاسترشاد بدراسة الموضوع من قبل لجنة الانتداب الدائمة .

---

(٤٦) الحسنى ، المذكور آنفا ، ج٣ ، ص‌ص ٢١ ـ ٢٦ ؛ آيرلند ، المذكور آنفا ، ٤١٦ ـ ٤١٧ : Ireland, *op. cit.*, 416-417.

(٤٧) *Report of the Permanent Mandates Commission*, 21st Session, p. 225, as reported by Foster, *op. cit.*, 284; Main, *op. cit.*, 110.

٣ ـ نظر لجنة الانتداب الدائمة فى جلستها العشرين المنعقدة بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٣١ (P. M. C., Minutes, XX) ، فى مؤهلات العراق لانهاء الانتداب • ولم تقتنع بوجهة النظر البريطانية الا عند تصريح السر فرانسيس همفريز بأخذ المسئولية الادبية بصفة كاملة على عاتق حكومته •

٤ ـ قرار مجلس العصبة (فى ٤ أيلول ١٩٣١) بأن تقوم لجنة الانتداب الدائمة بتقديم خلاصة آرائها فى الموضوع •

٥ ـ تدوين اللجنة آراءها المطلوبة (خلال المدة ٢٦ تشرين الثانى ـ ١٣ كانون الاول ١٩٣١) فى محضر جلساتها الحادية والعشرين ، الملحق ٢٢ •

٦ ـ موافقة مجلس العصبة (فى ٢٨ كانون الثانى ١٩٣٢) على قبول العراق عضوا فى عصبة الامم على شرط « تصريح » يقدمه العراق لضمان حقوق الاقليات ، وضمان بعض الشؤون القضائية ، والحقوق الدولية[٤٨] •

٧ ـ توقيع العراق (فى ٣٠ مايس ١٩٣٢) على « التصريح » المطلوب •

٨ ـ موافقة الجمعية العمومية لعصبة الامم ، باجماع اثنتين وخمسين دولة مشتركة فى الجلسة ، على قبول العراق عضوا فى العصبة • ومن هذا التاريخ حل منصب السفير البريطانى محل المعتمد السامى[٤٩] •

نقد المعاهدة : وعند دخول العراق عصبة الامم أصبحت المعاهدة على علاتها نافذة المفعول ، ولا تزال كذلك حتى اليوم • أما كونها لا تحقق الاستقلال المنشود فذلك واضح مثلا فى (المادة الاولى) التى اشترطت أن تجرى بين الطرفين « مشاورة تامة وصريحة فى جميع شئون السياسة الخارجية مما **قد يكون** له مساس بمصالحها المشتركة » • وفى (المادة الرابعة) ، حيث يتعهد العراق أن يقدم لبريطانيا « فى حالة حرب أو

---

(٤٨) نص « التصريح » فى نشرة عصبة الامم التالية : Official Journal, 1932, pp. 1347-50. وخلاصة ذلك فى كتاب فوستر ، المذكور آنفا ، صص ٢٨٥ ـ ٢٨٦ Foster, op. cit., 285-286.

(٤٩) Foster, *op. cit.*, 292, 271-288; Main, *op. cit.*, 104-112.

خطر حرب محدق ... جميع ما في وسعه أن يقدمه من التسهيلات والمساعدات ومن ذلك استخدام السكك الحديدية والانهر والموانى والمطارات ووسائل المواصلات » . وفى (المادة الخامسة) حيث ضمنت بريطانيا لنفسها « موقعين لقاعدتين جويتين ... فى البصرة أو فى جوارها ، وموقعا واحدا لقاعدة جوية ... فى غرب نهر الفرات » . فالواحد من موقعى البصرة خاص بالطائرات المائية ، والثانى لغيرها من الطائرات . أما القاعدة الثالثة فانها واسعة النطاق ، تقع فى الحبانية على بعد خمسين ميلا غربى بغداد ، وهى فى موقعها البرّى والمائى الممتاز صالحة لمختلف أنواع الطائرات . وأخيرا نذكر (الفقرة الخامسة ، والسادسة ، من الملحق) حيث نجد لزوم توحيد الجيش العراقى مع البريطانى فى اللباس ، والعتاد ، والتدريب : « ويتعهد [ملك العراق] أيضا بأن التجهيزات الاساسية لقوات جلالته وأسلحتها لا تختلف فى نوعها عن أسلحة قوات صاحب الجلالة البريطانية وتجهيزاتها » . واذا ما احتاج العراق الى شراء الاجهزة والعتاد فان بريطانيا تبيعه ذلك « من أحدث طراز متيسّر » . ويجدر بنا أن نلاحظ هنا بأن كلمة « متيسّر » التى يقابلها فى النص الانكليزى كلمة (Available) ، تجعل أمر النوعية والكمية ، لا بل وقضية البيع بكاملها ، فى يد بريطانيا .

ومن ثم كانت دعوى بعض الوطنين فى العراق تعنى « ان بريطانيا تستخدم العراق لاغراضها ، وان عبء الضرائب الفادح الذى تقتضيه اعالة الجيش والشرطة انما هو فى صالح بريطانيا ، وانه فى الواقع ينقذ دافع الضريبة البريطانى من اعالة جنود على الارض لدعم فعل القوة الجوية الملكية (R.A.F.)[٥٠] . فاذا لم يكن ها هنا مجال تحليل المعاهدة ونقدها ، فان فيما سبق ذكره على سبيل المثال ما يكفى لايضاح الموقف السلبى الذى وقفته فى بداية الامر لجنة الانتداب الدائمة تجاه المعاهدة ، والمواقف الوطنية الشديدة ضدها ، وما أشار اليه بعض المطلعين من كتاب الغرب من أن وضع الاستقلال الجديد لم يكن يختلف كثيرا من حيث مكانة بريطانيا

(٥٠) Main, *op. cit.*, 118.

فى العراق عن وضع الانتداب السابق(٥١) .

ولكن على الرغم من ذلك كله فان المعاهدة انهت وصاية الانتداب ، وأصبح العراق فى مصاف الدول المستقلة حسب العرف والتعامل الدولى . وانتهت عندئذ مهام المعتمد السامى ، تلك المهام التى لم تكن بحكم الانتداب تقف عند حد ، فأصبح السفير البريطانى ممثل دولة أجنبية ليس له فى الشؤون الداخلية اجمالا حق التدخل ، بما فى هذه الشؤون من مجالات واسعة النطاق(٥٢) . وحتى فى الامور الخارجية ، حيث أوجبت المعاهدة (فى مادتها الاولى) أن تجرى بين الطرفين مشاورة تامة وصريحة ، فان ما تعلق بهذه الامور من النواحى الاقتصادية والتجارية البحتة كان « خارجا عن نطاق هذه المادة » ، وذلك حسب « الايضاحات » التى اتفق عليها الطرفان ، وأعلنتها الحكومة العراقية فى المجلس النيابى فى يوم ابرام المعاهدة . ولقد تناولت هذه **الايضاحات** الرسمية تحديد أمور مطلقة المعنى ، أراد الجانب العراقى أن يحدد مفاهيمها بعد ما دار بين الملك فيصل وناجى السويدى من تشاور حول الموضوع(٥٣) .

ان الوضع الجديد الذى بلغه العراق على أساس المعاهدة وعضوية عصبة الامم منذ عام ١٩٣٢ ، انه لوضع كان فى مطلعه يدعو صراحة الى التفاؤل ، ذلك نظرا لما كان يؤمل من الملك فيصل من تدبر الوضع الجديد بالحكمة المعهودة عنه ، وما امتاز به العاهل من المثابرة المحكمة فى سبيل تحقيق الاهداف الوطنية ، وما أظهره الشعب العراقى منذ ثورته الكبرى من استعداد للتضحيات الجسيمة فى سبيل تلك الاهداف . غير ان المستقبل جاء بما لم يكن بالحسبان ، كما يستبان من الفصل التالى عن « تجارب الاستقلال » .

---

(٥١) Foster, *op. cit.*, 291-292; Main, *op. cit.*, 42.

(٥٢) لا علاقة لبريطانيا حسب المعاهدة بشؤون العراق الداخلية ، الا اذا كان فى تلك الشؤون ما يمس « المصالح البريطانية » . فالقضية تتلخص (أولا) فى تحديد معنى المصالح البريطانية . (ثانيا) فى تعيين ما يمس هذه المصالح . والقضية بشقيها ، كما أوضح ارنست ماين ، لا تخضع لقاعدة ، وانما يتوقف تحديدها على نوع التفاهم بين الطرفين فى كل قضية على انفراد . ولقد تاتى الاستشارات البريطانية فى شؤون العراق الداخلية عن هذا السبيل : Main, *op. cit.*, 123.

(٥٣) الحسنى ، المذكور آنفا ، ٣ ج ، ٢٤ ـ ٢٦ .

الفصل الثالث

تجارب الاستقلال

١ ـ اوائل العهد

مكانة الجيش : عندما اصبح جعفر العسكرى وزيرا للدفاع فى كل من الوزارات العراقية الاولى الثلاث ، ما بين ١٩٢٠ و ١٩٢٢ ، لم يكن لديه من مقومات هذه الوزارة شيء يذكر • وعلى هذا فانه رأى مع غيره من رجال الدولة العراقية لزوم « تقوية القوات الوطنية على أن تكون قادرة على حفظ الامن داخلا ومنع التجاوز من الخارج » • وهذه هى العبارة التى ظهرت بعدئذ فى منهاج وزارته الاولى (٢٢ تشرين الثانى ١٩٢٣ ـ ٤ آب ١٩٢٤) ، فعبر فيها عن رغبات وطنية كانت تتفق من حيث البداية ، وان لم تكن من حيث الغاية ، مع مقتضيات السياسة البريطانية •

فالسياسة البريطانية التى اختطها مؤتمر القاهرة للشرق الاوسط

(فى آذار ١٩٢١) أقرت نزولا عند ارادة دافع الضريبة البريطانى ضرورة تقليص نفقات الجيش البريطانى فى هذه البلاد • ومن ثم نشـأت الاتفاقيـة العسكرية ، استنادا الى المادة السابعة من المعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام ١٩٢٢ • والاتفاقية العسكرية هذه انعقدت بين الطرفين فى ٢٥ آذار ١٩٢٤ ، فأخذ العراق على عاتقه (بموجب مادتها الاولى) « المسئولية التامة عن تأيد الانتظام الداخلى ، وعن الدفاع عن العراق ضد التعدى الخارجى » ، على أن يتم ذلك تدريجا « فى اقرب وقت ممكن بشرط أن لا يتجاوز اربع سنوات »• وتنفيذا لذلك تعهدت الحكومة العراقية (فى المادة الرابعة) ، « بأن تخصص ما لا يقل عن ٢٥ بالمائة من ايرادات العراق السنوية » على مقتضيات الدفاع التى يؤول الكثير من اثمانها الباهضة الى بريطانيا ، عن طريق شراء الاجهزة، والعتاد وغير ذلك من الامور المقيدة بالحليفة نفسها حسب نصوص الاتفاقية • وعلى هذا كانت الصفقة بالنسبة لغرض الاقتصاد البريطانى من قبيل اصابة عصفورين بحجر واحد ، من حيث تقليل مصروفاتهم العسكرية من جهة ، وتصريف بضائعهم العسكرية من جهة اخرى •

ومهما يكن من أمر فان الملك فيصل ومؤيديه كانوا منذ تأسيس الدولة العراقية يرون ضرورة انشاء جيش معز زالكيان ، مستند الى مبدأ التجنيد الاجبارى المنطوى على الاقتصاد فى النفقات ، والمؤدى الى اتساع الخدمة الفعلية والاحتياطية • غير أن البريطانيين لم يرق لهم تأييد هذا المبدأ ، فكانت الاتفاقية العسكرية على الشاكلة المنوه بها آنفا ، وكانت البداية على الرغم من تواضعها وكثرة نفقاتها ضامنة لشىء من رغبة العراق فى الاعتماد على جيشه عند الحاجة• ولقد سهلت تلك البداية القيمة بعدئذ على العراق تنفيذ التجنيد الاجبارى منذ اوائل عام ١٩٣٤ ، وكان للجيش قبل هذا التاريخ وبعده آثار بعيدة الغور فى شؤون الدولة العراقية ، بما فيها شؤون الجيش الحيوية :

تمرد الآثوريين : ولقد كانت مشكلة الآثوريين هى المشكلة التى امتحن بها الجيش العراقى امتحانا قاسيا فى صيف ١٩٣٣ ، فى الوقت الذى

اراد العراق أن يظهر اهلا لاستقلاله الحديث ، متعهدا فى سبيل ذلك ، وبصفة خاصة ، برعاية مصالح الاقليات • غير ان الاقلية الآثورية المسيحية التى ناهز تعدادها حينذاك ٣٧٠٠٠ نسمة كان معظمها وافدا من تركيا الى العراق منذ نهاية الحرب العالمية الاولى • فلما رفضت تركيا رجوعهم الى موطنهم ضمن حدودها فى جبال حكارى (Hakkiari) ، وافق العراق بايعاز من الدولة المنتدبة على استيطانهم ضمن حدوده ، واعدا اياهم بالحسنى ، ومنفذا وعده لهم بالحسنى وزيادة • وعلى هذا فقد اعترفت الحكومة العراقية بالشاب المدعو مار شمعون (Mar Shimun) ، ودفعت له راتبا شهريا قدره ثلاثة آلاف روبية (اى ما يزيد على ضعف راتب رئيس وزراء المملكة) ، وقدمت لهؤلاء اللاجئين مساعدات مالية ، واعفتهم من بعض الضرائب تسهيلا لاستيطانهم واغرائهم فى الاشتغال بالزراعة ، وجعلهم مواطنين صالحين[١] •

غير أن هذه الزمرة التى انتفضت على الاتراك فى أثناء حربهم ضد الروس ، فخسرت موطنها الاصلى بسبب ذلك ، انها لزمرة لم تشأ أن تخلد فى العراق الى السكينة ، أو ترعى حرمة القانون • وهى لم تشترك بكل حماس مع البريطانيين فى قمع الثورة العراقية الكبرى فحسب ، بل انها اظهرت فى مناسبات عديدة بانها لا ترغب فى الاعتراف بغير السلطة البريطانية فى العراق[٢] • ولقد دل الحادث الذى وقع فى كركوك بتاريخ ٤ ايار ١٩٢٤ على مبلغ خطرهم على الاهلين ، وخروجهم على النظام والقانون • وكان سبب الحادث « نزاع فى سوق كركوك على سعر بعض الاشياء بين

---

(١) *Progress of Iraq*, 1920-1931 (Colonial Office, No. 58,1931), pp. 267-268.
السيد عبدالرزاق الحسنى ، **تاريخ الوزارات العراقية** ج١ (طبعة ١٩٣٣) هامش صفحة ٨٩ ، وكذلك ج٣ (طبعة ١٩٣٣) ، تحت عنوان « عملية الاسكان » ص ١٤٨ ــ ١٤٩ ، وفى صفحة ١٥٤ من هذا الجزء الثالث نجد نص كتاب وزير الداخلية الموجه الى المار شمعون بتاريخ ٢٨ــ٥ــ١٩٣٣ حيث يقول : « ولادامة مقامكم الروحانى على الوجه المناسب تبحث الحكومة فى الوقت الحاضر فى كيفية ايجاد مورد لمساعدتكم بصورة مستديمة . وليس فى نيتها تقليل المخصصات الشهرية التى تدفع لكم الآن الى ان يحين الوقت الذى يتضح فيه بان لكم ايرادا كافيا من منابع أخرى » .

(٢) Main, Ernest, Iraq from mandate to Independence (London, 1935), 140; Progress of Iraq, *op. cit.*, 268.

جنديين من الليفى وبعض الباعة » ، كما اشار فى حينه بيان رئيس الوزراء[٣] .
وعلى أثر ذلك عاد بعض الجنود الآثوريين ، فدخلوا المدينة بسلاحهم ، وأقاموا مجزرة بشرية ناهزت ضحاياها من القتلى ٥٦ ، ومن الجرحى ٤٤ توفى بعضهم من أثر الجراح . وفى صدد الاضطرابات الآثورية اجمالا اشار ارنست ماين بقوله « وكان هناك اضطراب فى الموصل خلال آب ١٩٢٣ ، وآخر فى كركوك خلال ايار ١٩٢٤ ، حيث ادى حادث طفيف الى تقدم حضيرتين (Companies) من الليفى فى ارجاء المدينة وتنظيفها بانتظام ، قاتلين فى اثناء ذلك من العرب تسعا وخمسين »[٤] .

ومما زاد فى الطين بلة استخدام عدد غير قليل من أشداء الآثوريين جنودا فى القوات البريطانية المرابطة فى العراق على عهد الانتداب ، حتى اصبح هذا الجيش الآثورى المعروف محليا بكلمة ليفى الانكليزية (Levy) ممتاز التدريب ، قوى الشكيمة ، معتزا اشد الاعتزاز بخدمته لبريطانيا ، مزدر بالجيش العراقى اليافع وبحكومته الفتية . وكان الجندى من هؤلاء يرجع الى اهله عند انتهاء خدمته مزودا ببندقية الخدمة من طراز حديث (للدفاع عن نفسه عند الحاجة ضد الاكراد ، كما كان يقال) . فلما عدل البريطانيون عن استخدامهم على نطاق واسع فى الجيش نظرا لاستقلال العراق ، كان قد بلغ مجموع المحاربين لدى الاقلية الآثورية فى المملكة زهاء عشرة آلاف مقاتل ، مزود بالسلاح ، ومدرب أحسن تدريب . « وليس ذلك فحسب ، بل انهم كانوا طوال خمسة عشر عاما [حتى نكبتهم فى عام ١٩٣٣] يشعرون ضد العرب بشعور اعتدائى ، عاطفيا وسياسيا ، وكان مظهر الكبرياء فيهم يزعج المسلمين أشد الازعاج »[٥] . ومع ذلك فان موقف الحكومة العراقية ظل موقفا سمحا ، اذ لم يكن من الحكمة اغضاب بريطانيا وعصبة الامم ، أو ازعاج

---

(٣) راجع نص البيان الرسمى فى كتاب الحسنى ، المذكور آنفا ، ج١ ، ص ٨٦ .

(٤) Main, *op cit.*, 140. كلمة « تنظيفها » هنا تقابل فى الانكليزية « Cleaning it up » ، وهى من حيث المقصد تنطوى على معنى الجرف (أى من قبيل السيل الجارف) .

(٥) *Ibid.*

أقلية تحاذي مواقعها الحدود ما بين تركيا والعراق[٦].

غير ان المشكلة الآثورية لم تلبث أن بلغت ذروتها في صيف ١٩٣٣، ذلك لان المار شمعون لم يشأ أن يتنازل عن دعواه بالسلطة الزمنية على اتباعه، ولان مطلب اسكان الآثوريين في منطقة واحدة لم يكن في الامكان تحقيقه. فهم لم يرضوا أن يعيشوا في قرى متفرقة بين المناطق الكردية (كما كان وضعهم في موطنهم الاصلي)، وكما هو الحل العملي لاسكانهم في العراق. فاذا لم يكن تمتعهم بالحكم الذاتي في منطقة عراقية خاصة بهم، واذا لم يمكن ارجاعهم الى موطنهم في تركيا، «فان الآثوريين»، كما صرح ممثل المار شمعون لبعض الساسة في بغداد، «عازمون على القيام بعمل يوجهون به انتباه العالم اليهم»[٧]. هذا مع العلم بان عددا من الطائفة الآثورية كان مواليا للعراق ومؤيدا سياسة حكومته، غير ان ذلك لم يضعف من شدة خطر الناشزين.

ومهما يكن من امر فان نفرا من رجالهم اخذوا بارشاد من احد زعمائهم المدعو ياقو اسماعيل، ينزحون الى سوريا حتى بلغ عدد النازحين ما بين الثمانمائة والالف رجل، تركوا عوائلهم آمنة في العراق الى حين العودة المدبرة على مايظهر[٨]. وهم سرعان ما اضطروا الى العودة الى العراق بعد ان لم يتحقق ما اغراهم به ياقو اسماعيل من موافقة الفرنسيين على استيطانهم في سورية على افضل الشروط. فلما عادوا مثلما خرجوا اعتباطا، حاولوا أن يدخلوا العراق عنوة بكامل سلاحهم. وعلى هذا تقدمت جماعة منهم في اوائل آب الى مخفر شرطة عراقي يقع بالقرب من فيشخابور وابادت حاميته، فتدفق الآثوريون

---

(٦) راجع الحديث القيم الذي اقتبسته (روزيتا فوربز) من الملك فيصل الاول عندما تفاقم خطر المشكلة الآثورية قبيل وفاة الملك بأسابيع: *A last interview with King Feisal*, by Rosita Forbes, in the Daily *Herald*, Sept., 9, 1933, p. 8.

(٧) Main, *op. cit.*, 147.

(٨) ان سماح السلطات الفرنسية في سورية لهذا العدد من الرجال باجتياز الحدود بصورة غير مشروعة، ثم احتجاج العراق على هذا السماح المخالف لنصوص الاتفاق بين البلدين، ثم تجريد معظم النازحين من السلاح عندما أصبحوا في الاراضي السورية واعادة السلاح اليهم قبيل عودتهم الى العراق، ثم السماح لعدد غير قليل منهم بالاستيطان في سورية بعد نكبتهم في العراق بسبب تلك المؤامرة الفاشلة، يضاف الى ذلك عدم ارتياح الانتداب الفرنسي في سورية الى استقلال العراق، وما كان يؤمل من افادة الفرنسيين من الآثوريين على غرار افادة البريطانيين منهم: ان ذلك كله يشير الى تواطؤ في (عملية النزوح والرجوع) ما بين الآثوريين والسلطات الفرنسية في سورية.

من هذه الثغرة ، واخذت عندئذ حركة المار شمعون صبغة عسكرية ثورية ، كانت تنذر بخطر بليغ على سمعة العراق وكيانه • غير ان الجيش العراقى المرابط فى تلك المنطقة تمكن بعزم وبسالة من القضاء على هذا الخطر الداهم فى غضون بضعة ايام ، كان قد استعد لها بقيادة بكر صدقى استعدادا محكم النطاق • فكان القتال فضيعا بين الطرفين ، وكانت هزيمة الآثوريين منكرة ، حتى ابيد فى اثناء ذلك عدد من قراهم ، وحتى اضطر زهاء اربعمائة من هؤلاء المحاربين ان يلتجئوا الى قرية سميل (Simel) ، الواقعة على بعد بضعة اميال من دهوك ، حيث القوا السلاح أملا فى النجاة • وفى هذه القرية ، كما ذكر البعض ، قضى الجيش العراقى على هؤلاء الرجال ، ولم يقتل فى اثناء ذلك من النساء والاطفال سوى بضعة افراد ذهبوا ضحية عن غير قصد (accidentally) [٩] • هذا مع المعلم بأن بيان وزير الداخلية الذى صدر بتاريخ ٢٢ آب عزا المذبحة فى داخل القرية الى بعض العشائر ، دون الجيش، كما انه اشار الى عدم القاء هؤلاء العصاة السلاح •

فلو تذكرنا حداثة الجيش العراقى وقلة تعداده فى تلك الآونة ، وتذكرنا الشكوك التى كانت تساور الخبراء ، وحتى البعض من العراقيين انفسهم ، فى مقدرة هذا الجيش اليافع ، على دحر هؤلاء المحنكين فى القتال ، وعلمنا بان ذلك العصيان كان البادرة الاولى التى امتحنت بها القوات العراقيةفى مطلع الاستقلال ، لادركنا مبلغ خطورة الحادث بالنسبة لمعنويات الجيش من جهة ، وثقة الشعب به من الجهة الاخرى • ولقد اسفرت النتيجة عن اعجاب الشعب بجيشه وتقديره اياه ، كما اسفرت عن اعتداد الجيش بنفسه الى حد دفع به فى معمعان السياسة الداخلية حتى اصبح هو العامل الاول فى هذا الميدان الى حين انتكاسه فى عام ١٩٤١ • وكان للقضاء على الثورة الآثورية

---

(٩) Main, *op. cit.*, 150-151. راجع نص بيان وزير الداخلية الصادر فى الموصل بتاريخ ٢٢ آب ، فى كتاب الحسنى ، المذكور آنفا ، ج٣ ، ١٧٦ – ١٧٨ • ثم راجع شدة حذر الحكومة فى نشر أخبار القضية فى حينه ، وذلك فى كتاب ارنست ماين ، المذكور آنفا ، ص ١٤٥ Main, *op. cit.*, 145.

آثار اخرى ، منها تخلص البلد نهائيا من احتمال اقامة شبه دويلة آثورية ضمن حدوده ، تدين بالولاء لبريطانيا ، وتشعر بالكراهية والازدراء للعراق . وكان منها تعكر الجو الدولى تجاه العراق الذى خرج فى هذه القضية ، كما قيل ، على بعض مستلزمات عضويته فى عصبة الامم ، وعلى بعض شروط معاهدته مع بريطانيا . وان أقل ما يذكر فى هذا الصدد هو ان عمليات الجيش بدأت حينذاك دون علم بريطانيا ، واتجهت على خلاف ما كانت تريد . ومن ثم كان هجوم الصحافة البريطانية شديدا على سلوك الجيش العراقى فى ذلك الحادث(١٠). ومن ثم كانت الورطة التى فوجىء بها الملك فيصل وهو فى اثناء مرضه ، مما جعل للقضية فى نظر البعض أثرا كبيرا فى وفاته الفجائية التى حدثت على أثر ذلك .

وفاة الملك فيصل الاول : انه لينذر أن نجد فى تاريخ العالم الحديث عاهلا اعتمدت آمال مملكته على حياته مثلما اعتمدت آمال العراق على حياة فيصل الاول . وعلى هذا كان وقع وفاته شديدا على الامانى الوطنية ، وكان مما زاد فى شدة الوطأة فقدان الامة اياه فجأة وفى وقت عصيب . ففى تاريخ العراق الحديث يحتل الملك فيصل المحل الاسمى فى انشاء الدولة وتوجيه السياسة . وان فقدان المملكة اياه أوقعها فى محن واسعة النطاق ، شديدة التعقيد .

فالملك الذى كان على حد تعبير هنرى فوستر ، مدينا لبريطانيا بعرشه ، لم يلبث (على حد تعبيره ايضا) ان تبينت له قيادة ممتازة مستندة الى ما اتصف به من « شجاعة ، وكفاءة ، وذات » . ولقد اوضح السر هنرى دوبس فى خطاب القاه فى الجمعية الامبراطورية الملكية بتاريخ ١٥ شباط **١٩٣٣** ملاحظات قيمة

---

(١٠) يجدر بنا الانتباه الى ما هنالك من المراجع عن قضية الآثوريين . فهنالك ، فضلا عما مر ذكره فى هوامش بحثنا الوجيز ، الصحافة البريطانية خلال شهر آب ، ولو أنها متحيزة الى جانب الآثوريين . والاحسن منها بطبيعة الحال سجلات عصبة الامم المتعلقة بالموضوع . على أن الكتاب المستفيض عن القضية انما هو كتاب ستافورد ، عن **ماساة الآثوريين** ، وان بحثا قيما ظهر عنها فى **خلاصة العلاقات الدولية لعام ١٩٣٤** :
Staffard, R.S., *The Tragedy of the Assyrians* (London, Allen and Unwin, 1935); *Survey of International Affairs*, 1934 (H.M.S.O., 1935), pp. 135 ff.

عن مزايا فيصل ، كان منها اشارته الى كفاح الملك السياسى بقوله « وفى جميع تلك الكفاحات جعل الملك فيصل نفسه فى طليعة الحركة الشعبية . فكان دائما هو حامل العلم . وكان دائما هو الذى يعود حاملا بيديه امتيازات جديدة احرزها بفضل سياسته الخاصة ، اولا وبالذات » . وفى هذا الصدد اشار ارنست ماين الى دهاء الملك السياسى ، وجاذبيته الشخصية ، وتمكنه من الاستناد فى الحكم الى ولاء الشعب ، حتى ذكر عنه بانه « برهن مرارا ... على براعة مدهشة فى السياسة ـ وان كل ما انجزه العـراق ظهـر انجازه على يديه »(١١).

ولقد برعت الصحافة البريطانية فى نشر نبذ قيمة عن حياة الفقيد فى يوم وفاته (المصادف يوم الجمعة ، ٨ ايلول ١٩٣٣) ، أو فيما نشرته بعد هذا اليوم بقليل . فكان مما ورد فى الديلى اكسبرس بقلم « شخص يعرف فيصلا » معرفة جيدة قوله عن وفاة المليك بانها ذهبت بأحسن أمل من آمال مملكته . وقوله فى آخر المقال : « ان احتمالات الاضطرابات فى العراق غير محدودة ... وان اليد الوحيدة التى كان لها أن تقوده الى اهدافه اصبحت فى خبر كان»(١٢). وكان من ذلك ما نقلته الايفننك نيوز عن اللورد اللنبى (وهو القائد الذى تولى بالتعاون مع فيصل فتح بلاد الشام) ، حيث نجد اللنبى يقول عن فيصل : « لقد كانت له مقدرة مدهشة فى قيادة الجيوش غير النظامية ... ولقد كان من السهل جدا ان احارب معه كحليف ... انه كان دائما يقول ما يعنى ، ويفعل ما يقول »(١٣). وتقـدمت حينـذاك الديلى هرالد بخلاصة قصة حياة الملك الراحل ، فكانت الجملة التالية من ابرز ما هنالك « ولكن فيصلا لعب فى بغداد لعبة صبر ومشقة فى ظروف خارقـة

---

(١١) Foster, Henry A., *The making of modern Iraq : a product of World forces* (Oklahoma, 1935), 302; *Near East and India*, Feb., 23, 1933, pp. 148-149; Main, *op. cit.*, 101-102. أما كلمة « ذات » المعربة من كلام هنرى فوستر فانها تقابل فى الانكليزية كلمة (personality) : ففى قاموس المنجد ، « ذات الشىء ـ تعنى ـ نفسه وعينه وجوهره » .

(١٢) *Daily Express*, Sept., 9, 1933, p. 6.

(١٣) *The Evening News*, Sept., 8, 1933, p. 8.

الصعوبة . فهو لم يتخاصم يوما ما مع البريطانيين ، ومع هذا فانه استطاع رويدا رويدا أن ينال ثقة العراقيين »(١٤). وكذلك تقدمت التايمس اللندنية بمقال واسع النطاق ، شديد التركيز ، تناولت فيه حياة الملك فيصل بمختلف مراحلها ، فذكرت في المقدمة بعد شيء من التحليل : « ان القومية العربية مدينة بالشيء الكثير لمقدراته في القيادة العسكرية والسياسية . والمملكة العراقية مدينة بأكثر من ذلك لاعتداله ، ولتضحيته النفس في المثابرة على العمل »(١٥).

وليست تلك الاشارات البليغة مذكورة اعتباطا ، فهي انما جاءت على شاكلة تاريخية ، كما وان المعلومات والآراء الوطنية اجمالا تقر ذلك بشيء من الحماس الوطني بطبيعة الحال . وان ما صرح به جعفر العسكري في يوم وفاة الملك قد يمثل خلاصة الآراء الوطنية : « لقد كان الملك يعني كل شيء للعراق . ولقد كانت لنا ثقة عظيمة به ، وآمال جسام في قيامه بتحقيق اهدافنا الوطنية بحكمة واستمرار ، كما فعل طيلة السبع عشرة سنة الماضية »(١٦).

وانه ليجدر بنا ان نختتم هذه اللمحة بالاشارة الى الناحية التي كان يخرج بها في سياسته على السياسة البريطانية ، في سبيل التقدم نحو الاهداف الوطنية . فالمعروف عنه مثلا انه كان يغري المعارضة احيانا في التشدد ، واحراج موقفه هو تجاه البريطانيين ، لكي ينال عن طريق التوفيق بين الجانبين شيئا مما كان يريده للبلاد . ولقد حدث مرة عندما اشتد الخلاف بينه وبين المندوب السامي حول معاهدة ١٩٢٧ انه سمح بانتخابات برلمانية برهنت نتيجتها على ان الامة كانت شديدة الرفض لتلك المعاهدة وذيولها ، خلافا لما كان يدعيه المندوب السامي(١٧). وهو لم يثق يوما ما الثقة العمياء بصداقة اية دولة اجنبية ، حتى قيل عنه انه حاول ابان الثورة العربية الكبرى أن ينال للعرب من الاتراك ما قد يدعوا الى تخلي العرب عن جانب البريطانيين ، حيث

---

(١٤) *Daily Herald*, Sept., 9, 1933, p. 6.

(١٥) *The Times*, Sept., 9, 1933, p. 12.

(١٦) *The Evening News*, Sept., 8, 1.

(١٧) Ireland, Philip W., *Iraq : a study in political development* (New York, 1938), 423.

كانت مصائر الحرب لا تزال فى ثنايا المستقبل[١٨]. ثم بعد الحرب لم يأل جهدا فى اتخاذ السياسة التى تستخلص من البريطانيين ما يقرب العراق الى استقلاله المنشود ، حتى ولو اقتضى الامر ان يعمل من طرف خفى خلاف ما اراده منه « اصدقاؤه » البريطانيـون . ومن ثم كانت الاشـارة فى جريدة التايمس (فى مقالها المشار اليه آنفا) الى شيء من الالتواء (tortuousness) فى سياسته احيانا ، مما اعترفت الاشارة نفسها بضرورته فى ظل ما احاطت بعاهل المملكة من ظروف شديدة الخطر والتعقيد . ولقد ارتأى فيليب آيرلند ان الملك غالى فى التزامه جانب المتطرفين من الوطنيين ، اذ انهم على ما يحتمل لم يبلغوا مبلغه فى التجرد من المصالح الشخصية[١٩].

ومهما يكن من أمر ، فان ما هو متفق عليه فى تقدير مكانة فيصل الاول يجعله بحق من اعاظم الملوك ، ويجعل ترجمة حياته من المواضيع الرئيسة فى تاريخ العراق . فالى توجيه الانتباه الى هذه الناحية جاءت اللمحة هذه ، كما انها جاءت اولا وبالذات لتقدير مدى المحنة التى وقع بها العراق فى مطلع الاستقلال ، مما كان له ابعد الاثر فيما حل بعدئذ بالمملكة من نكبات .

٢ ـ انقلابات حكومية

اقحام العشائر فى السياسة : لقد تسنم الملك غازى العرش فى الثامن من ايلول سنة ١٩٣٣ ، يوم وصول خبر وفاة والده الى بغداد ، وكان فى الخامس عشر من الشهر أن وصل بغداد من سويسرة جثمان المليك الراحل ، ودفن فى احتفال مهيب فى الاعظمية ، حيث اقيم بعدئذ بناء المقبرة الملكية . ولم يكد يمضى عام واحد على العهد الجديد حتى أخذت تستفحل بين ساسة البلد حزازات ناشئة عن الرغبة فى السلطة الحكومية ، سواء أكانت لمآرب شخصية أم للقيام بخدمة الامة عن هذا السبيل . فاليد الموجهة لهؤلاء الساسة

---

(١٨) Liddel Hart, *T. E. Lawrence*, pp. 317-318, referred to in Earnest Main, *op. cit.*, p. 60; Mrs. Steuart Erskine, King Faisal of Iraq, p. 38, referred to in Main, *op. cit.*, 53.

(١٩) Ireland, *op. cit.*, 421-422.

كانت قد ذهبت بذهاب فيصل الاول ، كما وان الاحزاب السياسية التى ترعرعت على عهده اضمحلت من بعده بزمن يسير •

فالاحزاب السياسية كانت معروفة فى العراق منذ اواخر العهد العثمانى حينما كان حزب العهد ، وكذلك حرس الاستقلال ، يعملان فى سبيل القضية العربية • ثم كان منذ تأسيس الملكية سنة ١٩٢١ أن نشأت احزاب تعمل لخلع الانتداب ، ونيل الاستقلال ، تلك هى حزب (الوطنى) برئاسة جعفر ابو التمن ، و (الشعب) برئاسة ياسين الهاشمى ، و (التقدم) الذى لم يلبث ان انحل فى اواخر عام ١٩٢٩ على أثر انتحار رئيسه عبد المحسن السعدون • ثم فى سبيل ابرام معاهدة ١٩٣٠ قام نورى السعيد ، رئيس الوزراء حينذاك ، بتأليف حزب (العهد) الذى لم يلبث ان انحل عندما اصبحت المعاهدة نافذة المفعول • وكان فى اثناء المعارضة لقبول هذه المعاهدة أن تآزر حزبا الشعب والوطنى ، فاصبح الاول مع بعض اعضاء من الثانى يدعى بحزب (الاخاء الوطنى) برئاسة ياسين الهاشمى وعضوية رشيد عالى وحكمة سليمان وغيرهما، واستمر (الوطنى) مستقل الكيان برئاسة ابو التمن ، وظل يعمل متآزرا مع حزب الاخاء الى ما بعد ابرام المعاهدة بزمن يسير •

فلما تسنم الملك غازى العرش كانت وزارة الاخاء فى الحكم برئاسة رشيد عالى الكيلانى ، فاستقالت بهذه المناسبة حسب مقتضى القانون الاساسى ، وأعيد تأليفها برئاسته أيضا ، فاستمرت الى ان تعقد عليها الوضع فى داخل البرلمان (نظرا لتصريح رئيسها بالتزام جانب المعاهدة الجديدة) ، واضطرت الى الاستقالة فى الثامن والعشرين من تشرين الثانى ١٩٣٣ • ومن ثم اخذت تتألف الوزارات على اساس اختيار اعضائها دون التقيد بالانتسابات الحزبية • فكانت وزارة جميل المدفعى (٩ تشرين الثانى ١٩٣٣ - ١٠ شباط ١٩٣٤) هى الاولى من هذا القبيل ، وكذلك وزارته التى اعقبت هذه واستمرت قائمة فى وجه الانتقادات المتزايدة الى ان استقالت بناء على رغبة الملك (فى ٢٥ آب ١٩٣٤) • ولم تكن تختلف عن ذلك وزارة على جودت الايوبى التى تألفت على أثر ذلك دون مراعاة جانب حزب الاخاء ، فكان من بين اعضائها كل من

نورى السعيد وجميل المدفعى ، وكان بناء على طلبها أن صدرت الارادة الملكية بحل المجلس النيابى • فلما اجتمع المجلس الجديد لم يكن فيه من حزب الاخاء الوطنى سوى اثنى عشر عضوا ، هذا بينما ظهر فيه بعض سكان المدن نوابا عن الديوانية والمنتفك ، ولم يظهر فيه رجل مثل عبد الواحد الحاج سكر، احد مشايخ الديوانية وزعيم آل فتلة • وعلى هذا فقد اشتد النقد للوزارة القائمة ، وتوجهت اليها تهمة السيطرة الشديدة على توجيه الانتخابات لمجلس النواب ، وكذلك تهمة التحزب الطائفى ضد الشيعة •

فكان ذلك النقد الصارم موجها الى وزارة الايوبى لغرض تنحيتها عن الحكم ، ولكن دون جدوى • وعندئذ شعر قادة الاخاء الوطنى بعدم امكان اسقاط الوزارة بالطرق الدستورية ، وتولدت عندهم فكرة الاستفادة من تذمر الفرات الاوسط ، واتفق على تنفيذ هذه الفكرة كل من حكمت سليمان ورشيد عالى الكيلانى ، وكذلك ياسين الهاشمى الذى لم يكن فى بداية الامر مقتنعا بذلك • وعلى هذا استعد عبد الواحد الحاج سكر للخروج على الحكومة مدفوعا بعوامل حزبية (اذ كان هو من الاخاء) ، وعوامل شخصية (اذ لم ترع الحكومة دعواه فى نزاع حول اراض) • واتخذ فى الوقت نفسه مطلب انصاف الشيعة سببا مباشرا لذلك الاستياء الذى ايده فيه كل من السيد محسن ابو طبيخ والسيد علوان الياسرى ، فانعقد على أثر ذلك مؤتمر الشيعة فى النجف بتاريخ ١١ كانون الثانى ١٩٣٥ ، وكان فى مقدمة مطاليب هذا المؤتمر اقالة الوزارة وحل البرلمان • فلما لم تلب الحكومة ذلك الطلب ، أخذت تشتد الثورة فى الفرات الاوسط ، ونظرا لهذا من جهة ، ومقاطعة معظم اعضاء مجلس الاعيان حضور جلسات مجلسهم من الجهة الاخرى ، اضطر على جودت الايوبى الى الاستقالة (فى ٢٣ شباط ١٩٣٥) •

وعندئذ طلب الملك من حزب الاخاء تأليف الوزارة ، فاشترطوا لذلك حل البرلمان ، ولم يجابوا • فتألفت الوزارة برئاسة جميل المدفعى ، مما ادى الى اتساع نطاق الثورة ، واستمرار الاحد عشر عينا (من مجموع عشرين)

بمقاطعة المجلس معرقلين بذلك سير التشريع • فاستقالت الوزارة المدفعية بعد أن لم تبق في الحكم سوى ثلاثة عشر يوما • ومما يجدر بالملاحظة ان رئيس اركان الجيش ، طه الهاشمي (وهو اخ رئيس حزب الاخاء الوطني) لم يكن ميالا لقمع الثورة بالقوة ، كما ان بكر صدقي ، وهو ابرز القادة حينذاك ، كان صديقا لحكمة سليمان • فلم يكن هنالك بدّ والحالة هذه من أن يعهد الملك لرئيس حزب الاخاء ياسين الهاشمي بتأليف اللزارة ، فاحكم هذا تأليفها بادخاله معه كل من نوري السعيد وجعفر العسكري ، الا انه اخفق في التوفيق بين اثنين من اساطين حزبه ، وهما رشيد عالي وحكمة سليمان ، اذ كان كل منهما يريد وزارة الداخلية ، فرجح هو الاول على الثاني الذي لم يرض بأية وزارة غير الداخلية • وعلى هذا فقد ظل حكمة سليمان خارج الوزارة بما في بقائه خارجها من خطر شديد على كيانها ، كما برهنت الايام •

وما أن تألفت الوزارة الجديدة حتى سكنت ثورة عبد الواحد ، فدخل هو وحاشيته بغداد بكامل سلاحهم ضيوفا على اصدقائهم من اعضـاء الحكومة التي كانت لهم يد قوية في مجيئها الى الحكم • ولكن الهياج العشائري استمر على يد مناوئي الحكومة الجديدة واصحابها • فكانت هنالك ثورة الشيخ خوام في جهات الرميثة ، واضطرابات في المنتفك وسوق الشيوخ • الا ان الجيش في هذه المرة ايد الحكومة بحزم ، فتقدم بكر صدقي لقمع الثورة واستطاع الجيش بقيادته أن يسيطر على الموقف بعد معارك دامية ، وحركات تدميرية • فتبلور عندئذ الخطر الجديد ، خطر استخدام الجيـش للمآرب الحزبيـة ، فاضمحلت بذلك وسيلة استخدام سلاح العشائر لمثل هذه الاغراض ، ولكن الخطر الجديد لم يتضح الا بعد فترة ظهرت خلالها حكومة الاخاء وكأنها موطدة الاركان • فاتحل حسب رغبتها بارادة ملكية مجلس النواب المعروف بـ « مجلس علي جودة » ، واجتمع المجلس الجديد في ٨ آب ١٩٣٥ • وجرت في اولى مناقشاته اتهامات متقابلة بين اعضاء الحكومة السابقة والحاضرة عن مدى المؤامرات التي قام بها كل من الطرفين في اثارة العشائر لغرض اسقاط الحكومة ، حتى نجحت المحاولة الاولى واخفقت الثانية • ولم يكن لتلك

الاتهامات المتقابلة من ذيول سوى الاحتجاج المتقابل ، حتى لكأنها كانت من بسائط الامور •

ولقد استطاعت حكومة الاخاء هذه أن تقضى قضاء مبرما على ما ظهر على ايامها من ثورات وقلاقل ، ولو ان الاضطراب فى الديوانيـة لم ينقطـع دابره بالقضاء على الثورة هنـاك • فكان من ذلك فى الشـمال ثورة الاكراد البارزانيين ، وعصيان اليزيدية ، وكان فى الجنوب ثورة الرميثة التى قامت بها عشائر الازيرج والظوالم ، وثورة عشائر الاكرع فى الديوانية بزعامة الشيخ شعلان العطية • ولقد حدثت هذه الاضطرابات لاسباب كان فى مقدمتها الاستياء من التجنيد الاجبارى ، أو من محاباة الحكومة للاصحاب والاتباع • وكان الجيش فى هذه الحوادث الخطيرة هو السند لبقاء الوزارة فى الحكم ، وكانت الشدة هى السياسة التى اتبعتها الحكومة تجاه المعارضة فى الصحافة وغيرها • ولم يعد فى الامكان بعد ذلك تغلب المعارضـة على الحكومـة دون الالتجاء الى اساليب غير مشروعة ، وخاصة بعد ما قام به كل من ياسين الهاشمى ورشيد عالى من دعاوة للحكومة القائمة فى داخل البلاد وخارجها ، وزيارات لمختلف انحاء القطر اجتذبا فيها الى جانبهما عددا غير قليـل من الشـيوخ والزعماء ، واكد خلالها رئيس الوزارة ضرورة استقرار الحكومـة بعبـارة اعتبرها البعض دليلا على عزمه على البقاء فى الحكم طيلة « عشر سنوات » ليقوم على حد قوله بما تنتظره البلاد من الاصلاحات • فكان فى هذا القول من جهة ، وفى رغبة صاحبه من الجهة الاخرى فى أن لا يطيل البرلمان مناقشة اللوائح ، بل يعتمد فيها على الثقة بالوزارة ، وتدخله احيانا فى الشـؤون الخاصة ببعض الوزارات ، دليلا كافيا فى نظر المعارضة على خطة دكتاتورية مقصودة • وعلى هذا وغيره مما مر ذكره ، تفاقم الاستياء حتى ان الملك نفسه اصبح يرغب فى تبديل الوزارة •

الانقلاب العسـكرى الأول (المعـروف بانقـلاب بكر صـدقى) :

لم يكن ياسين الهاشـمى مستعدا للتخلى عن الحكـم ، وعلى هـذا فانـه عزم على تقوية مركز الوزارة باستمالة اشداء المعارضين ، وفى مقدمتهم حكمـة

سليمان • غير ان حكمة رفض هذه المحاولة من جانب رئيس الوزراء ، ولم يكد يمضى اسبوع واحد على ذلك حتى انقلبت الحكومة على يد الجيش فجأة ، وعلى غير انتظار ، ولقد يعزى نجاح المؤامرة فى هذا الانقلاب العسكرى الاول الى ما تم من تآزر بين حكمة سليمان وبكر صدقى ، استنادا الى الصداقة التى اخذت تتوثق اواصرها بينهما منذ قيام الثانى بالقضاء على تمرد الآثوريين سنة ١٩٣٣ ، عندما كان الاول وزيرا للداخلية • اما الدوافع فانها ترجع على ما يظهر الى طموح كلا الرجلين ، والى استياء حكمة سليمان من بقائه خارج الوزارة الاخائية (وهو من اساطين حزب الاخاء) ، واشتداد هذا الاستياء بعدما أخذت الوزارة تعمل على تعزيز مكانتها بوسائل القوة ، والدعاية ، وكبت اصوات المعارضة ، واستمالة بعض شيوخ العشائر بالمنح والمساعدات • وعلى هذا ايضا نقم بعض المشتغلين بالسياسة ، كما وان الجيش لم يكن مرتاحا من انقاص مخصصاته • ثم ان بكر صدقى وهو الذى كانت له اليد الطولى فى تعزيز مكانة الحكومة فى وجه الثورات العشائرية ، والذى تعاظمت سمعته منذ أن خضد شوكة الآثوريين لم يحرز نتيجة لذلك ما توقعه لنفسه ، وما توقعه له اصحابه من مكانة فذة فى الجيش • ففى الجيش الذى تمثل فى موقف بكر صدقى ، وفى المعارضة التى تمثلت بموقف حكمة سليمان ، كان منشأ المؤامرة ، والى التآزر بين الرجلين يعزى وضعها موضع التنفيذ •

اما تفاصيل تلك الحركات التى قلبت حكومة وجاءت بأخرى ، فانها لا تتعلق بهذه « المقدمة » الوجيزة الا بقدر محدود[٢٠]• فقد حدث فى

---

(٢٠) الحقائق الاساسية مدونة بشيء لا يستهان به من التفصيل فى كتاب السيد عبدالرزاق الحسنى ، **تاريخ الوزارات العراقية** ، ج٤ (طبعة ١٩٤٠) ، حيث تجد ما يربو على ثلث الكتاب خاصا بهذا الموضوع ، ص ١٨١ ــ ٣٢٢ • وكذلك فى كتاب الدكتور مجيد خدورى الذى ظهر فى الانكليزية سنة ١٩٥١ بعنوان **العراق المستقل : دراسة فى السياسة العراقية منذ سنة ١٩٣٢**، حيث نجد خمس الكتاب خاصا بالموضوع ، ص ٧١ ــ ١٢٦ :
Majid Khadduri, *Independent Iraq : a study in Iraqi politics since 1932* (London, New York, 1951), 71-126.
ويشير الحسنى فى كتابه المذكور الآن ، ص ٢٦٥ الى ثلاثة مراجع : (أولا) **العراق بين انقلابين** ، تاليف محمد عبدالفتاح اليافى الذى تناول شيئا غير قليل من أسرار تلك الحركة • (ثانيا) رسالة بعنوان **الأكراد والعرب** ، وضعها على أيام بكر صدقى لفيف من شباب الأكراد المتصلين به • (ثالثا) رسالة بعنوان **المبادىء والرجال** بقلم السيد محسن أبو طبيخ • وهنالك المرجع الذى

تشرين الاول ١٩٣٦ ان كان رئيس اركان الجيش ، طه الهاشمي ، متمتعا باجازة خارج العراق ، وكان بكر صدقي وكيلا عنه في رئاسة الاركان ، فاغتنم الوكيل هذه الفرصة وعدل عما كان مقررا من قيام الجيش في تلك الآونة بمناورات واسعة النطاق ما بين خانقين وبغداد ، وعزم على التقدم على رأس الفرقة الثانية الى بغداد لاجبار الحكومة على الاستقالة ، وأسر الخبر الى قائد الفرقة الاولى عبداللطيف نوري الذي اوكل اليه حفظ مؤخرة الجيش ، واحكم القائدان الخطة ، وأسرا الخبر أيضا للمقربين اليهما من رجال الجيش . ثم كتب القائدان بتاريخ ٢٧ تشرين الاول كتابا موقعا بامضائيهما موجها الى صاحب الجلالة ، يرجوانه فيه أن يقيل وزارة ياسين الهاشمي ، التي اتبعت ، حسب دعوى الرسالة « سياسة التخريب ، والمحاباة والاستغلال والاسرافات التي لا مبرر لها ، وتقديمها المصالح الشخصية والمنافع الذاتية على المصالح والمنافع العامة ، واستهتارها بدماء ابناء بلادكم لا لسبب غير الاغراض الشخصية ، وتطمين رغبات المحسوبين والمنسوبين لهذه الحكومة »[٢١]. ويرجوان صاحب الجلالة في الرسالة نفسها أن يأمر بتنفيذ الاقالة خلال ثلاث ساعات ، على اعتبار ان الجيش مستعد لارغام الوزارة على ذلك اذا هي لم تمتثل الامر ، ويرجوانه أيضا أن يعهد بتأليف الوزارة الى حكمة سليمان .

وردت خفية تلك الرسالة الخطيرة الى حكمة سليمان (بواسطة المقدم شاكر الوادي) ، لغرض تقديمها الى الملك عندما يصبح الجيش على مقربة من بغداد ، فكانت الاشارة لهذا الاقتراب ظهور بعض طائرات القوة الجوية الملكية العراقية في سماء بغداد ، هذه الاشارة التي اخذ يترقبها حكمة سليمان بفارغ الصبر صباح يوم الخميس ، ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ ، حتى اذا ما

دونه « للعبرة والذكرى » ، ونشره تحت عنوان : **أيام النكبة ، ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٦ ــ ١٧ آب ١٩٣٧** ، « من مذكرات دونها عراقي في بغداد أثناء قيام حكومة السيد حكمة سليمان فيها » ، (بيروت ، ١٩٣٧) . وهنالك ملاحظات قيمة دونها فيليب آيرلند ، في كتابه المذكور آنفا ، عن انقلاب بكر صدقي في الوقت الذي كانت حكومة الانقلاب لا تزال قائمة
Ireland, *op. cit.*, 426-428.

(٢١) نص الرسالة في كتاب الحسني ، **الوزارات العراقية** ، ج٤ (طبعة ١٩٤٠) ، ص١٨٦.

ظهرت الطائرات [٢٢] فى الثامنة والنصف ، والقت مناشيرها على الاهلين تدعوهم الى السكينة ، وتخبرهم بواقع الحال ، توجه عندئذ حكمة سليمان الى قصر الزهور وسلم الرسالة الى رستم حيدر ، رئيس الديوان الملكى ، مؤكدا عليه ضرورة تسليمها حالا الى صاحب الجلالة ، وسرعان ما اطلعت الوزارة على تلك المناشير ، وعلى منطوق الرسالة التى تسلمها الملك ، وما حدث قبيل الظهر من القاء الطائرات اربع قنابل على مقربة من دوائر الحكومة والبرلمان ، فادركت حراجة الموقف ولم تتأخر عندئذ عن تقديم الاستقالة • وعلى أثر ذلك عهد صاحب الجلالة بتأليف الوزارة الى حكمة سليمان ، حتى اذا ما أزفت الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه كانت الحكومة الجديدة قد تألفت برئاسته •

ولقد حاولت حكومة الانقلاب هذه ان تقبض على زمام الامور بيد من حديد ، وكان بكر صدقى يرمى أن يفتتح العهد بالقضاء على من يرى فى وجودهم خطرا على هذا العهد ، مثل ياسين الهاشمى ، ورشيد عالى الكيلانى ، ونورى السعيد ، غير انه عدل عن هذه الفكرة نزولا عند رأى رئيس الوزراء ، ورعاية لما ظهر من استنكار السفارة البريطانية لهذا الاتجاه ، واقتصر الامر على ابعادهم عن العراق • هذا بعد ما حدث من قتل جعفر العسكرى (وزير الدفاع فى الحكومة المستقيلة) بايعاز من بكر صدقى فى صباح يوم الانقلاب ، عندما كان خارجا من بغداد ومتوجها اليه للتحدث معه فى الامر • وكان بعدئذ من هذا القبيل اغتيال ضياء يونس الذى شغل منصب سكرتير مجلس الوزراء على ايام وزارة ياسين الهاشمى الاخيرة • وظهرت سياسة الشدة تجاه مشايخ الديوانية لعدم انصياعهم للسلطة القائمة • ولم يلبث ان اتضح ما كان لزعيم الانقلاب من هيمنة على شؤون الدولة ، هذا على الرغم من اكتفائه ظاهرا

---

(٢٢) كان عدد الطائرات التى القت المناشير **سبعا** ، والتى القت القنابل بعدئذ قبيل الظهر **خمسا** ، كما اشار الحسنى فى كتابه المذكور آنفا ، ص ١٨٦ ، ١٩٠ • وذلك يختلف قليلا عما ذكره خدورى فى **العراق المستقل** من أن العدد كان خمسا فى الحالتين :

Khadduri, *op. cit.*, 85, 89 n.

ومن هذا القبيل اشارة خدورى (ص ١٢٨) الى أن محمد على محمود كان وزيرا للعدلية فى وزارة حكمة سليمان التى تالفت على اثر الانقلاب ، والصواب أنه كان وزيرا للمالية •

بمنصب رئيس اركان الجيش ، واحتلال زميله عبداللطيف نورى منصب وزير الدفاع[٢٣] • فنظرا لتلك الدكتاتورية العسكرية المقنعة ، وما نجم عنها من حظوة الاصحاب واضطهاد المناوئين ، فقد تصدعت الوزارة فاستقال منها ، وأصر على الاستقالة اربعة اعضاء ، وهم وزير المالية (محمد جعفر ابو التمن)، ووزير العدلية (صالح جبر) ، ووزير الاقتصاد والمواصلات (كامل الجادرجى) ، ووزير المعارف (يوسف عز الدين) ، فقبلت الاستقالة بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٣٧ ، وصدرت الارادة الملكية فى اليوم نفسه بتنصيب اربعة وزراء ، وهم محمد على محمود (للمالية) ، وعلى محمود الشيخ على (للعدلية) ، وعباس مهدى (للاقتصاد والمواصلات) ، وجعفر حمندى (للمعارف) ، فكان قبول البعض من هؤلاء لمناصبهم الوزارية بعد لأى ، ونوع من الشروط •

ذلك كله من جهة ، وكان من الجهة الاخرى استياء عناصر قوية فى الجيش من عهد بكر صدقى ، للاسباب المذكورة آنفا ، ولما صحب ذلك العهد من التنكيل بالبعض من رجالات الدولة البارزين ، ومن التغاضى عن السياسة العربية التى نشأ عليها العراق الحديث • فكانت المؤامرات العسكرية لاغتيال بكر صدقى قائمة على قدم وساق ، وكان هو يشعر بهذا الخطر ، ويحاول جاهدا أن يتقيه • واخيرا نجحت احدى الخطط المدبرة لاغتياله ، وذلك فى

---

(٢٣) لقد كان من الواضح أنه لم تكن فى استطاعة البرلمان أو الوزارة أن تقوم بأى عمل مهم من أعمال الدولة مخالف لرغبة بكر صدقى • فاذا لم يتدخل هو تدخلا سافرا فى شؤون البرلمان او الوزارة فان ذلك كان من قبيل الحكمة السياسية التى اقتضاها تركيز دعائم العهد ، وكان فى الوقت ذاته من قبيل « الدكتاتورية المقنعة » ، كما أطلقنا عليها فى بحثنا الحاضر • ولم تكن تلك الدكتاتورية العسكرية بخافية على أعوانه العسكريين ، حتى أن عبداللطيف نورى (وهو وزير الدفاع) لم يجد بأسا فى أن يبعث **كتابا رسميا** الى رئيس الوزراء يطلب فيه أن يوجه الرئيس منشورا الى الموظفين ليعاملوا مراجعيهم بالحسنى (راجع النص فى كتاب الحسنى ، ج٤ ، ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥) • فطبيعة ذلك الحكم واضحة للمعنيين بدراسة الموضوع ، ممن أشير اليهم آنفا ، فى هامش (رقم ٢٠) • وليس من الصواب فى شىء أن يقال ، كما فى كتاب الدكتور خدورى (ص ١٢١) من أن بكر صدقى « لم تكن له رغبة فى المساهمة فى السياسة الفعلية » ، مما لا يأتلف وقوله فى الصفحة نفسها : « ان ميل التطور السياسى فى المملكة كان واضحا فى اتجاه الدكتاتورية » • ويكفى أن نشير فى هذا الصدد الى أن البرلمان الذى كان انتخابه على أيام الانقلاب لم يكن فيه لجمعية الاصلاح (وهى الكتلة السياسية الوحيدة التى كانت فى بداية الامر متآلفة مع الانقلاب) سوى ١٢ عضوا من مجموع ١٠٨ أعضاء ، هذا بينما زاد عدد مرشحى بكر صدقى فى ذلك البرلمان نفسه على الثلاثين : راجع كتاب الدكتور خدورى أيضا (ص ١٠٤) •

عصر يوم ١١ آب ١٩٣٧ ، عندما كان جالسا مع زميله محمد على جواد (آمر القوة الجوية) فى مطار الموصل ، فاطلق عليه الجندى (محمد على تلعفرى) عيارين من مسدسه وارداه قتيلا ، واردى الى جانبه آمر القوة الجوية[٢٤] . فكان الحادث هذا بداية انقلاب عسكرى جديد ، اذ تم الاتفاق بين المتآمرين وبين قائد الجيش فى لواء الموصل (محمد أمين العمرى) على عدم تسليم المتهمين للمحاكمة فى بغداد ، واعلن القائد فى ١٤ آب الخروج على الحكومة القائمة . ولقد ارادت الوزارة السليمانية أن تستعمل القوة ، على ما يظهر ، للتغلب على الازمة غير انها لم تحصل على المؤازرة اللازمة من وحدات الجيش الاخرى ، كما يستدل مثلا من حديث سعيد التكريتى آمر معسكر الوشاش (المجاور لمدينة بغداد)[٢٥] . ولما لم يبق للوزارة ما تستند اليه فى بقائها فى الحكم ، استقالت فى ١٧ آب ١٩٣٧ ، وفى اليوم نفسه عهد الملك بتأليف الوزارة الى جميل المدفعى المعروف باعتداله السياسى وعلاقاته الحسنة مع مختلف رجال السياسة . وفى اليوم نفسه أيضا اعلن أمين العمرى انتهاء خروجه على الحكومة ، كما اعلن سعيد التكريتى وغيره من رجال الجيش طاعتهم للحكومة الجديدة . وهكذا انتهى الانقلاب العسكرى الاول بانقلاب عسكرى جديد .

انغماس الجيش فى السياسة : ولقد اراد جميل المدفعى بوصفه رئيس الوزراء أن يتبع سياسة « اسدال الستار » على الحوادث الماضية ليحول دون التنكيل بانصار الانقلاب الاول ، ويقطع بذلك دابر الحزازات ، فنجح الى حد ما فى وجه معارضة برلمانية قوية . فلما وقف مثلا رشيد عالى الكيلانى مصرحا فى مجلس الاعيان بأن السكوت على الجرائم السياسية لا يتلائم وسلامة الدولة ، اجابه رئيس الوزراء بالاشارة الى ما قام به الكيلانى واصحابه من التآمر مع العشائر لقلب الحكومة . فاذا ما كان موقف المدفعى قويا تجاه

---

(٢٤) Khadduri, *op. cit.*, 120-123; الحسنى ، المذكور آنفا ، ٣٠٧ ـ ٣٠٩

(٢٥) Khadduri, *op. cit.*, 123-126; الحسنى ، المذكور آنفا ، ٣١٣ ـ ٣١٨

المعارضة البرلمانية ، فان موقفه كان خلاف ذلك تجاه رجال الجيش الذين قضوا على بكر صدقي وعلى عهده ، وكانوا في الواقع هم السبب في مجيئه الى الحكم • على ان هذه الزمرة العسكرية اصبحت على نوعين ، نوع ظل مواليا للمدفعي ، مثل سعيد التكريتي ونظيف الشاوي ، والآخر لم ترق له نزعة الحياد التي حاول المدفعي ان يتمسك بها ، فكان منها اسناده وزارة الدفاع الى صبيح نجيب • والجماعة المستاءة هذه تألفت بالدرجة الاولى من الضباط الخمسة الذين كانوا قبلا نواة المؤامرة في القضاء على بكر صدقي ، وكان يؤيدهم في تكتلتهم الى حد ما كل من رئيس اركان الجيش حسين فوزي ، وكذلك أمين العمري زعيم الانقلاب الجديد • فلما بلغ الاستياء أشده لعدم ممالاة صبيح نجيب اياهم بوجه من الوجوه ، تآمر الخمسة ظهر يوم ٢٤ كانون الاول ١٩٣٨ على اقالة الحكومة ، فاتموا الاستعداد لذلك في معسكر الرشيد ، وفي مساء اليوم نفسه اتصل عزيز ياملكي برئيس الوزراء في بغداد واخبره ما تم من العزم على اقالة الحكومة • وفي هذه المقابلة القصيرة اذعن المدفعي لذلك الانذار الشفوي ، حقنا للدماء • فاستقالت الوزارة في صباح اليوم التالي المصادف ٢٥ كانون الاول ، واسند الملك رئاسة الوزارة الجديدة الى نوري السعيد ، اذ كان الاختيار لهذا المنصب محصورا (حسب رغبة ذوي الانقلاب) بينه وبين طه الهاشمي • وبتسنم نوري السعيد رئاسة الوزارة تم الانقلاب العسكري الثالث •

ولقد حفلت وزارة نوري السعيد (٢٥ كانون الاول ١٩٣٨ ـ ٢٠ شباط ١٩٤٠) بالحوادث الجسام : ففي مساء اليوم الثالث من نيسان عام ١٩٣٩ ، توفي صاحب الجلالة الملك غازي من جراء اصطدام سيارته التي كان يقودها بنفسه ، ففوجئت المملكة وفجعت بفقده ، ملكا شابا ، ووطنيا طموحا عقدت الامة على المستقبل من عهده اسمى الآمال • فاصبح ابنه الطفل فيصل الثاني وهو في الرابعة من العمر ملكا على العراق ، واصبحت الوصاية عليه لخاله عبدالاله الذي تولى الامانة بكل اخلاص • وكان في تلك الآونة أيضا ان اندلعت الحرب العالمية الثانية ، (اذ اعلنت بريطانيا الحرب على المانيا بتاريخ ٣

ايلول ١٩٣٩) ، فاعلن العراق على أثر ذلك التزامه بنصوص معاهدة تحالفه لعام ١٩٣٠ مع بريطانيا ، بما فيها من تسهيلات واسعة النطاق للقوات البريطانية عند مكوثها أو مرورها في العراق ، وبما في ذلك من قطع العلاقات مع الاعداء • ثم كان في اليوم ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٤٠ ، ان اقدم المدعو حسين فوزي توفيق ، مدفوعا بعوامل شخصية ، على قتل وزير المالية رستم حيدر ، فخسرت المملكة سياسيا قديرا ، وخسر نوري السعيد سندا قويا ، حتى نشأ الاعتقاد بوجود عوامل تحزبية في هذه الجريمة ، غير ان التحقيق لم يؤيد هذا الاعتقاد • فكان زوال رستم من الوزارة العامل الاخير في سقوطها، وذلك بالاضافة الى الاستياء الذي احدثته مقاومة نوري السعيد لمناوئيه منذ اوائل عهد الوزارة في الاحكام العرفية التي جرت في معسكر الرشيد ، لغرض التحقيق في تهمة التآمر على سلامة الدولة مع سبعة اشخاص كان اهمهم حكمة سليمان ، وكان الحكم عليهم (في ٥ آذار ١٩٣٩) باحكام متفاوتة وقع أشدها على ضابطين منهم ، كانت قد ثبتت عليهما التهمة دون الباقين الذين حكم عليهم أيضا باحكام مختلفة[٢٦] • ومن ثم نشأ الاعتقاد بان نوري السعيد يريد الايقاع بحكمة سليمان ، ونشأ عندئذ تصدع في الوزارة حتى سقطت اخيرا بعد مقتل رستم حيدر بقليل •

فلقد اضطر نوري السعيد الى تقديم استقالة الوزارة في ١٨ شباط ١٩٤٠ ، وقبلت بعد ذلك بيومين • وفي اليوم التالي اخذ هو على عاتقه تأليف الوزارة مستندا الى قيام بعض الضباط بما يعرف بالانقلاب العسكري الرابع • وخلاصة الخبر ان الضباط السبعة الذين تكاتفوا في الانقلاب الثالث اجتمعوا للنظر في الازمة الوزارية ، فانشقوا على انفسهم ، فكان ثلاثة منهم في جهة (وهم رئيس اركان الجيش القائد حسين فوزي ، والقائد امين العمري ، والعقيد عزيز ياملكي) ، واربعة في الجهة الاخرى (العقداء صلاح الدين الصباغ ، ومحمود سلمان ، وفهمي سعيد ، وكامل شبيب) • اما الثلاثة فانهم رأوا الكف عن التدخل في السياسة ، فخالفهم الاربعة وظنوا ان اصحابهم

(٢٦) *Ibid*, 135-137.

قد تخلوا عنهم • وعلى هذا فان الاربعة استعدوا للامر فى معسكر الرشيد ، فقابلهم الآخرون بالاستعداد فى معسكر الوشاش الا انهم امتثلوا اشارة الوصى على العرش اذ رأى فى هذا الموقف الحرج أن يوافق على رغبة الطرف الاول فى اسناد الوزارة الى نورى السعيد • وكان على أثر قيامه بتأليف الوزارة الجديدة ان اجاب مطلب الضباط الاربعة بان احال هؤلاء الثلاثة على التقاعد ، فتأيد مرة اخرى تدخل رجال الجيش فى السياسة •

ولم تلبث الوزارة السعيدية هذه فى الحكم اربعين يوما حتى اضطرت الى الاستقالة بسبب ما احدثته ملابسات التحقيق فى قضية مقتل رستم حيدر من استياء بين ساسة البلد اولا ، وبسبب ضعف مكانة الحكومة فى نظر الجيش ثانيا • فالجيش الذى تمثل موقفه فى السياسة بموقف اصحاب الانقلاب الرابع كان ميالا لدول المحور ، وكان يخشى دخول العراق الحرب الى جانب بريطانيا، وعلى هذا فانه لم يعد متحمسا لبقاء نورى السعيد فى الحكم • وهذه هى الفرصة التى مهد لها رشيد عالى الكيلانى بوصفه رئيس الديوان الملكى • واليه عهد الوصى على العرش بتأليف الوزارة فى اليوم الذى استقالت فيه الوزارة السعيدية (٣١ آذار ١٩٤٠) ، فكانت هذه هى المرة الوحيدة التى حدثت فيها الاستقالة والاستيزار بدون انقلاب عسكرى طيلة فترة الانقلابات العسكرية (١٩٣٦ – ١٩٤١) •

الانقلاب العسكرى الاخير (المعروف بانقلاب رشيد عالى) :

وما ان تسلمت وزارة رشيد عالى الكيلانى مقاليد الحكم حتى اخذت تتعقد عليها الامور لاسباب خارجية وداخلية • فلقد أخذت دعاوة دول المحور تستميل دعاة القومية والوحدة العربية ، هذا بينما أخذت بريطانيا تؤكد ضرورة التزام العراق بمبدأ الصداقة والتحالف تجاه بريطانيا ، حسب معاهدة ١٩٣٠ • وكان فى الوزارة نفسها انشقاق فى هذا الصدد ، فمن جهة كان وزير الخارجية نورى السعيد يبتغى التزام الجانب البريطانى قولا وفعلا ، ومن الجهة الاخرى كان وزير العدلية ناجى شوكت يريد أن يبقى الباب مفتوحا للاستفادة من دول المحور فى سبيل الاهداف الوطنية • اما رئيس الوزارة فانه كان فى بداية

الامر ميالا الى الاحتفاظ بالصداقة البريطانية ، غير انه لم يلبث أن وقع تحت تأثير الضباط الاربعة وغيرهم ممن كان يرى الفرصة سانحة للتخلص من نفوذ بريطانيا ، والقيام بتحقيق الاهداف الوطنية . ولقد تفاقم الاستياء بين الوزارة من جهة والحكومة البريطانية من جهة اخرى حول تنفيذ معاهدة ١٩٣٠ ، وخاصة ما تعلق منها بمرور القوات البريطانية فى الاراضى العراقية ، وما كانت تقتضيه من القيام بكبح فعاليات وزير ايطاليا المفوض فى العراق ، ان لم يكن القيام بقطع العلاقة بالدولة الايطالية ، عدوة بريطانيا حينذاك .

وعندئذ اشارت الحكومة البريطانية على الوصى باقالة الوزارة درأ لما يخشى من اشتداد الازمة بين الدولتين العراقية والبريطانية . غير انه لم يلبث أن اتضح عزم رشيد عالى على البقاء فى رأس الحكومة ، مستندا الى ما تم بينه وبين الضباط الاربعة من تفاهم فى هذا الصدد . وما ان ادرك صاحب السمو الملكى حراجة الموقف حتى عدل عن اقالة الوزارة ، واصدر بتاريخ ٢٨ كانون الثانى ١٩٤١ مرسوما يقضى بتعيين يونس السبعاوى ، وعلى محمود ، بدلا من الوزيرين الذين استقالا لتخفيف الانشقاق ضمن الوزارة نفسها ، وهما نورى السعيد وناجى شوكت . غير ان هذا الوضع لم يكن خلافا لرغبة رئيس الدولة فحسب ، وانما كان ذلك أيضا خلافا لمعارضة برلمانية قوية اضطرت رئيس الوزارة (فى ٣٠ كانون الثانى) ان يطلب من رئيس الدولة نفسه أن يأمر بحل البرلمان[٢٧]. فما كان من سمو الوصى الا ان يترك العاصمة سرا فى اليوم نفسه ، ويستقر فى الديوانية حيث مقر صاحبه القائد ابراهيم الراوى . فاصبح هاهنا بعيدا عن الاحراج والتهديد ، وظلت الوزارة فى

---

(٢٧) راجع خلاصة الحوادث التى أدت الى الانقلاب العسكرى الأخير فى الوثيقة الخطيرة بعنوان : **خطاب صاحب السمو الامير عبدالاله المعظم ، الوصى على عرش العراق** (مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤١) . فلقد تناولت الوثيقة هذه (كما أشارت فى صفحتها الثالثة) مجمل الحوادث منذ أيلول سنة ١٩٤٠ ، أى منذ وزارة رشيد عالى التى اضطرها الوصى الى الاستقالة ، ومن بعدها وزارة طه الهاشمى التى اضطرها الجيش الى الاستقالة تمهيدا لذلك الانقلاب . ثم راجع عن حوادث الانقلاب نفسه كتاب عثمان كمال حداد ، بعنوان :

حركة رشيد عالى الكيلانى سنة ١٩٤١ ، المطبعة العصرية بصيدا (لم تذكر سنة التاليف) . اكذلك كتاب خدورى ، المذكور آنفا ، ص ١٨٢ ـ ٢٠٥

ولقد ذكرت جريدة الدفاع بتاريخ ٣١ آب ١٩٥٣ نبأ قيام « سعادة السيد أحمد رمزى ، أحد رجال السلك الدبلوماسى المصرى » بتاليف كتاب وردت فيه حركة رشيد عالى الكيلانى ، « فخصها بدراسة مسهبة ، وتحدث عن الاثر الذى تركته على مركز العراق السياسى » .

موقف حرج تجاه ما ينتظرها في البرلمان • وعلى هذا فقد اضطر رشيد عالى الى الاستقالة التى بعثها برقيا فى اليوم التالى (٣١ منه) الى الوصى فى الديوانية• وعندئذ شعر الضباط المتآمرون بالخطر على مراكزهم اذا ما اسندت رئاسة الحكومة الى من لا يثقون به • وعلى هذا فانهم اقترحوا لمنصب الرئاسة طه الهاشمى ، وعزموا على تنفيذ الاقتراح مهما كلفهم الامر • فلما علم الوصى بالامر وهو فى الديوانية وافق على ذلك بعد تردد ، وقام طه الهاشمى بتأليف الوزارة فى ١ شباط ١٩٤١ • وبذا تم الانقلاب العسكرى الخامس الذى أمل منه رئيس الحكومة الجديد أن يطلب عطف الوصى على هؤلاء الضباط الاربعة نظرا لتعهدهم بالكف عن التدخل فى السياسة •

غير انه سرعان ما اتضح تآمر هؤلاء الضباط مع رشيد عالى ومؤيديه ، وعزمهم على الاحتفاظ بتكتلهم ونفوذهم فى الدولة • ومن ثم نشأ نوع من الخلاف بينهم وبين طه الهاشمى ، وسنحت الفرصة لرشيد عالى عندما تعطل البرلمان ابتداء من ٣١ آذار • وكان فى اليوم التالى تنفيذ المؤامرة التى قام بها الضباط الاربعة ومعهم وكيل رئيس اركان الجيش أمين زكى ، وعلى رأسهم رشيد عالى • ففى مساء ذلك اليوم اضطروا طه الهاشمى الى الاستقالة بعد أن رفض التعاون مع رشيد عالى فى تلك الظروف • وفى صباح اليوم التالى تخلص الوصى سرا من هذا المأزق الحرج ، اذ ساعدته المفوضية الامريكية فى الانتقال خفية الى الحبانية ، ومنها انتقل بطائرة بريطانية الى البصرة ، ومن ثم ذهب الى شرقى الاردن حيث التحق به نورى السعيد ، وجميل المدفعى ، وعلى جودت الايوبى • وعلى أثر ذلك ألف رجال الانقلاب حكومة موقتة ، هى **حكومة الدفاع الوطنى** ، تمهيدا لاستقرار الوضع السياسى فى البلاد • وفى اليوم (١٠ نيسان) اجتمع مجلس النواب بناء على دعوة رئيس المجلس (بدلا من الارادة الملكية المقتضية بحكم الدستور) ، فكان الحاضرون اربعا وتسعين ، والغائبون اربعة عشر عضوا • وفى تلك الظروف الحرجة وافق الحاضرون بالاجماع على اقتراح رشيد عالى تنصيب شريف شرف (وهو أحد اقرباء العائلة المالكة) ، وصيا على العرش

بدلامن الوصي الشرعي عبدالاله • فأقسم شريف شرف امام المجلس اليمين المطلوبة لذلك ، واخذ على الاثر يمارس مهام الوصاية ، فكان اول ما قام به قبول استقالة طه الهاشمي (الصادرة بتوقيعه والمعلقة منذ بداية الشهر) ، وتكليف رشيد عالى بتأليف الوزارة • وعندئذ انتهى اجل حكومة الدفاع الوطني بعد تأليفها بتسعة ايام (٢٨) •

ولقد استمرت حكومة رشيد عالى الكيلانى فى الحكم زهاء خمسين يوما (١٠ نيسان ١٩٤١ ، ٢٩ مايس ١٩٤١) ، احرزت خلالها ما لا يستهان به من مؤازرة الرأى العام ، الا انها اخفقت فى علاقتها بالدولة البريطانية • فالرأى العام العراقى الذى لم ينس فلسطين ، والذى لم يرتح لسياسة بريطانيا تجاه القضايا العربية الاخرى ، كان يتوقع الاستقلال التام للعراق ، ويرمى الى تحقيق الوحدة العربية • وكان يرى فى حكومة رشيد عالى وسيلة لاصلاح ما فات وازدهارا للامانى القومية فيما هو آت • ولقد بلغ الحماس القومى العربى أشده فى هذه الفترة كما اتضح مثلا فى نادى المثنى ، وفى نظام الفتوة الذى كان نظاما عسكريا انخرط فيه طلاب المدارس مع المدرسين وغيرهم من رجال المعارف • والقومية كما نعلم فى استطاعتها ان تبلغ بالناس الى اقصى حدود الحماس • غير ان الحماس وسيلة لا غاية ، والغاية لا تدرك الا بالتبصر والحكمة • ولم يكن هنالك فى تلك القيادة العسكرية شيء من القيادة « الفيصلية » التى تدرك حقيقة الامر الواقع مهما كان سيئا فتحاول التملص منه والتغلب عليه بالاخلاص ، والمثابرة ، وبعد النظر •

فالواقع هو ان العراق فى تلك الظروف لم يكن كفؤا لتقليم اظفار الاسد البريطانى ، وان المماحكات بين الطرفين حول تنفيذ معاهدة ١٩٣٠ اظهرت البون الشاسع بينهما فيما تعلق بمدى المؤازرة والتسهيلات المنتظرة من العراق تجاه حليفته بريطانيا • فلما رفضت حكومة رشيد عالى السماح بانزال قوات

---

(٢٨) وبذا تم الانقلاب العسكرى السادس (بزوال حكومة طه الهاشمى ، وتأليف الحكومة الموقتة) ، وكذلك الانقلاب العسكرى السابع (وما نجم عنه من تبديل الوصاية على العرش) • غير أن الحادثين يمكن اعتبارهما انقلابا واحدا مستندا فى كلا الحادثين الى قرارات برلمان لم يكن مجتمعا بارادة ملكية ، مما أدى الى اعتبار ذلك الاجتماع البرلمانى مخالفا للدستور •

بريطانية جديدة الا بعد أن تجتاز الاراضى العراقية تلك القوات التى نزلت اولا (فى **١٧** و **١٨** نيسان) ، لم يوافق السفير البريطانى السر كنهان كورنواليس على ذلك ، لا بل واخبر الحكومة العراقية (فى **٢٨** منه) بان قوة بريطانية لا يزيد تعدادها على **٣٥٠٠** ستنزل غدا البصرة ، كما حدث فعلا فى اليوم التالى • وعلى هذا احتج رشيد عالى فى اليوم نفسه ، وفى اليوم نفسه أيضا توجه الجيش العراقى من معسكر الرشيد الى المطار البريطانى فى الحبانية ، ورابط فى المواقع المشرفة عليه • وفى **١** ايار اخبرت القيادة العراقية القيادة البريطانية بلزوم الكف عن الطيران ، والا فان النار سوف تطلق على الطائرة المخالفة لذلك • ولقد رفض البريطانيون هذا الانذار ، ووجهوا انذارا الى الجيش العراقى طالبين فيه ترك المواقع المشرفة على المطار قبل صباح اليوم التالى ، والا فان الحرب واقعة بين الطرفين • ولما لم يتخل العراقيون عن مراكزهم خلال الفترة المحدودة ، اخذت الطائرات البريطانية تقصفهم فى تمام الساعة الخامسة من صباح **٢** ايار •

وعندئذ كانت بداية حرب بين العراق وبريطانيا دامت بالفعل اربعة اسابيع (من **٢** الى **٢٩** ايار) ، اصبح فيها امل الجانب العراقى فى النجاح معلقا بمساعدة المانيا وايطاليا لحركة رشيد عالى • غير ان هاتين الدولتين لم تكونا فى ذلك الوقت على استعداد لتقديم المساعدات اللازمة للتغلب على بريطانيا فى هذا الميدان • وان ما قاما بتقديمه فى هذا الصدد لم يف بالمرام • اما الجانب البريطانى فانه استطاع بعد بضعة ايام من بداية الحرب أن يفك الحصار المضروب عليه ويتقدم نحو الفلوجة التى تداولتها ايدى الطرفين حتى تخلى عنها الجيش العراقى أخيرا فى اليوم العشرين من الشهر ، متراجعا الى بغداد للدفاع عنها بعد أن اغرق الطرق المؤدية اليها من الغرب • ولقد اتضح رجحان كفة الجانب البريطانى منذ ان وصلته فى اليوم الثامن عشر من الشهر نجدة عسكرية مهمة قادمة من شمالى افريقيا ومعها الجيش الاردنى بقيادة رئيسه البريطانى **كلوب باشا** Brig Glubb Pasha • ولم تلبث هذه القوات ان اجتازت المياه الواقية وعبرت نهر دجلة ، فاشتبكت مع الجيش العراقى

بمعركة الكاظمية الحاسمة التى لم تدم سوى بضع ساعات • وكان قبيل هذه المعركة ان فر رجال الانقلاب غربا الى ايران بعد ان انسد عليهم طريق الجنوب عندما سقطت البصرة فى ايدى الجيش البريطانى العامل هناك[٢٩] • ولم يبق من هؤلاء المسئولين سوى وزير الاقتصاد يونس السبعاوى ، الذى اعلن نفسه الحاكم العسكرى فى بغداد ، حتى اندثرت هذه الحكومة العسكرية على أثر معركة الكاظمية الحاسمة • وتألفت عندئذ لجنة الامن الداخلى برئاسة أمين العاصمة ارشد العمرى لغرض الاتفاق على شروط الهدنة التى تم الاتفاق عليها بعدئذ فى الثلاثين من الشهر • وكان السفير البريطانى كورنواليس نائبا عن حكومته فى هذا الاتفاق الذى ضمن للعراق استقلاله ، وجيشه مع ذخيرته ومعداته ، كماضمن لبريطانيا جميع التسهيلات المقتضية لها بموجب معاهدة التحالف المعهودة •

ولم يكن الوصى الشرعى خلال تلك الاسابيع العصيبة منقطع الصلة بالعراق • ففى اليوم الرابع من ايار وجه بيانا الى الشعب العراقى منددا بالدعاوات الخارجية المضللة ، والنزوات الداخلية المنافية لمصلحة الدولة ودستورها ، طالبا مقاومة تلك الاضاليل والحركات ، ومعلنا العزم على توفير كرامة الامة باعادة الحياة الدستورية اليها فى ظل صاحب الجلالة الملك فيصل الثانى • ولم يلبث صاحب السمو الملكى ان عاد مع رفاقه الى العراق عن طريق الصحراء ، وذلك قبل نهاية الحرب بسبعة ايام قضوها فى الجبانية انتظارا للوقت الحاسم • ومن هنا اعلن الوصى على العرش بيانا آخر الى الشعب العراقى ، مؤكدا فيه البيان الاول ، ومصرحا بعزمه على الاستناد الى ارادة الامة فى تمشية امور الدولة • ثم دخل سموه العاصمة على أثر الهدنة المشار اليها آنفا ، فاوشكت الامور أن تعود الى نصابها لولا ما حدث من قيام البعض بنهب حوانيت اليهود فى اليوم الثانى من حزيران • وفى هذا اليوم نفسه عهد الوصى برئاسة الوزارة الى جميل المدفعى ، ومن ثم اخذت الامور ترجع الى مجراها المعتاد الاما تعلق منها بمقتضيات الحرب العالمية ، ومعاقبة رجال الانقلاب •

---

(٢٩) **خطاب صاحب السمو الملكى** ، المذكور آنفا ، ص ١٧ •

٣ – فى سبيل الاستقرار

عودة المعاهدة : لقد تحطم الانقلاب العسكرى الاخير (المعروف بانقلاب رشيد عالى) عندما اصطدم بالمصالح البريطانية المتمثلة فى معاهدة ١٩٣٠ بين بريطانيا والعراق • وعندئذ تأيدت هذه المصالح تأيدا مستندا الى النصر الحربى من جهة ، والى التزام الجانب الشرعى فى الدولة العراقية من جهة اخرى • وعندئذ اصبح تطبيق المعاهدة بنصوصها الفضفاضة ، امرا نافذاحسب حاجات القوات البريطانية فى ظروف تلك الحرب العالمية • فكان التآلف حينذاك كبيرا بين سياسة الحكومة العراقية وبين مقتضيات السياسة البريطانية فيما تعلق بالشؤون الخارجية ، والداخلية من حيث السيطرة الاقتصادية والاستشارة الادارية • وكذلك اصبحت الحال فيما تعلق بالجيش الذى استاءت الحكومة العراقية من تدخله فى السياسة ، واخذت عليه الحكومة البريطانية عدم التزامه بالتحالف المعقود • فتم عندئذ اخراج العناصر الفعالة فى هذا المضمار ، واستقرت بعدئذ بين ظهرانيه بعثة عسكرية بريطانية استخدمتها الحكومة العراقية لبضع سنوات ، وخولتها صلاحيات استشارية وتفتيشية •

تعديل القانون الاساسى : ثم كان الى جانب رعاية المعاهدة ، والانتباه الى شؤون الجيش ، أن توجه الانتباه الى القانون الاساسى لجعله اضمن للاستقرار الحكومى المنشود • فلما استقالت وزارة جميل المدفعى الممهدة للاستقرار (٢ حزيران – ٧ تشرين الاول ١٩٤١) تسلمت على أثرها مقاليد الحكم ثلاث وزارات متتالية كانت جميعها برئاسة نورى السعيد (٩ تشرين الاول ١٩٤١ – ٣ حزيران ١٩٤٤) ، فكانت هذه فى الواقع بمثابة وزارة واحدة قبضت على زمام الامور طيلة زمن ناهز الاثنين وثلاثين شهرا ، فانجزت خلالها تعديل القانون الاساسى تعديلا بعيد الاثر فى مفهوم الحياة الديمقراطية • وعلى هذا فقد اصبح (بموجب المادة ٢٦ بند ٦) يحق « للملك عند الضرورة التى تقتضيها المصلحة العامة أن يقيل رئيس الوزراء » • فكانت هذه العبارة الدستورية الجديدة أهم ما طرأ على القانون الاساسى من تعديلات تناولت الى جانب

ذلك : (اولا) تعيين ولاية العهد مدة شغورها ، فاصبحت لسمو الوصي على اعتباره « أرشد رجل عراقي من ابناء أكبر ابناء الملك حسين بن علي » ، (ثانيا) تحديد عدد اعضاء مجلس الاعيان بما « لا يتجاوز ربع مجموع النواب » ، بعد أن كان عددهم محدودا بما لا يتجاوز العشرين • (ثالثا) امكان انتداب العين أو النائب للقيام بمهمة خاصة في خدمة الدولة لمدة لا تتجاوز السنتين • (رابعا) حق اعضاء مجلس النواب في تقاضي رواتب كاملة اذا ما انحل مجلسهم في أي يوم من ايام الاجتماع السنوي المعتاد • (خامسا) تحديد عدد اعضاء الوزارة بما لا يقل عن السبعة اعضاء • (سادسا) منع مجلس الامة من عفو الاشخاص « الذين ارتكبوا جرما من شأنه المساس بتبديل شكل الدولة أو تبديل الحكومة او ارغام الملك او الحكومة او تهديدهما على اجراء عمل ما» • (سابعا) جواز اقتباس التقاليد الدستورية بقرار مجلس الامة في جلسة مشتركة ، اذا لم يكن في ذلك ما يناقض نصوص القانون الاساسي [٣٠] •

وكان طبيعيا أن ينال اعطاء الملك حق اقالة رئيس الوزراء النصيب الاوفر في المناقشات الممهدة لتلك التعديلات الدستورية • هذا مع العلم بان معظم المناقشات جرى في لجنة مؤلفة من بعض اعلام العراقيين في السياسة والقانون ومعهم مستشارون من أبرز خبراء البريطانيين في الشؤون العراقية ، وهما السر ادوين دراور ، والمستر ادموندس Sir Edwin Drower and Mr. C. J. Edmonds فالاول معروف بالكفاءة مستشارا لوزارة العدلية والثاني معروف كذلك مستشارا لوزارة الداخلية • غير ان مجال المناقشة في البرلمان كان محدودا جدا نظرا لقرب انتهاء الدورة البرلمانية التي لم يبق من سنيها الاربع سوى بضعة ايام تنتهي اعتياديا بانتهاء مايس ١٩٤٢ • ففي اليوم ٢٧ من هذا الشهر عرضت لائحة تعديل القانون الاساسي على مجلس النواب ، وتمت الموافقة عليها في تلك الجلسة نفسها بعد مناقشة دامت خمس ساعات • ثم كان

---

(٣٠) راجع نصوص هذه التعديلات السبعة في **القانون الاساسي مع تعديلاته** (مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٤) ، حيث نجدها على التوالي في هذه المواد : (١) المادة ٢٠ بند ٢ ، (٢) المادة ٣١ بند ١ ، (٣) المادة ٣١ بند ٢ ، (٤) المادة ٥٠ بند ٢ ، (٥) المادة ٦٤ بند ١ ، (٦) المادة ١٢٣ ، (٧) المادة ١٢٤ •

تقديم اللائحة رسميا فى مجلس الاعيان بتأريخ ٩ حزيران ، وكانت الموافقة عليها فى جلسة واحدة ايضا ، بعد مناقشة حضرها الوصى على العرش لاهتمامه الخاص بالموضوع . وها هنا كان الموافقون اثنى عشر والمخالفون اثنان . بينما كانت الموافقة فى مجلس النواب باجماع الحاضرين البالغ عددهم ٧٨ من المجموع الكامل البالغ ١٠٨ اعضاء .

وعندئذ تمت اضافة حق جديد الى حقوق الملك الدستورية بعد مراحل اساسية وردت فى قرار المحكمة العليا ، وفى آراء اللجنة التمهيدية (برئاسة جميل المدفعى وعضوية بعض البارزين من الاعيان والنواب ورجال القانون واستشارة البريطانيين المذكورين آنفا ، ثم فى مذكرات مجلس النواب (الجلسة الثانية والاربعون ، سنة ١٩٤٣)، ومذكرات مجلس الاعيان (الجلسة الثانية والعشرون ، سنة ١٩٤٣) . فاذا ما ظهرت فى هذه المذكرات البرلمانية (المنطوية على آراء اللجنة التمهيدية) خلاصة الاراء المؤيدة والمخالفة للتعديل ، فأن قرار المحكمة العليا اختص مبدئيا فى تبيان امكان تعديل حقوق الملك فى دور الوصاية نظرا لمنطوق (المادة ٢٢) من القانون الاساسى ، فكان الموافقون على امكان التعديل خمسة اعضاء والمخالفون ثلاثة، ومن ثم اصبح المجال مفتوحا للتشريع المقصود [٣١] .

فاذا ما نظرنا الى نص الفقرة الدستورية بعد تشريعها لوجدنا حق الملك فى اقالة الوزارة مقيدا بشرط « الضرورة التى تقتضيها المصلحة العامة » ، وقد اتضح فى مذكرات مجلس الاعيان (ص ٥١١) بان الملك نفسه هو الذى يعين توفر هذه الضرورة . اما مبلغ الاهمية الكامنة فى منطوق الفقرة نفسها فانه يعود الى علاقتها بمفهوم الديمقراطية من جهة وبالحاجة الواقعية من جهة اخرى ، من حيث مفهوم الديمقراطية ينطوى النص على شىء من التراجع ، مما نجد مآله فى بيان مصطفى التكرلى ، عضو المحكمة الكبرى المذكورة آنفا ، عند مخالفته مبدأ التعديل المقصود حيث قال : " اختلف مع الاكثرية بانى ارى ان تكون هذه الحقوق الجديدة المراد ادخالها غير منقصة

(٣١) راجع آراء المحكمة العليا فى **القانون الاساسى مع تعديلاته** ، صفحة ١١٨ وما بعدها .

من حقوق الشعب وحقوق مجلس الامة الواردة فى الدستور » . [٣٢] .
ومع هذا فان الحاجة الواقعية الى درء اخطار الانقلابات الحكومية المتكررة كانت فى مقدمة الاسباب التى تذرعت بها حكومة نورى السعيد والاكثرية البرلمانية المؤيدة لها فى سبيل اقرار النص الدستورى الجديد ، كما نجده فى المادة ٢٦ ، بند ٦ . وكان لهذا التعديل الدستورى طيلة ما تبقى من زمن الوصاية أثر فى سقوط بعض الوزارات ، مثل وزارة توفيق السويدى عندما تعصب مجلس الاعيان ضدها سنة ١٩٤٦ ، ثم وزارة ارشد العمرى لاخفاقها فى معالجة الوضع السياسى فى اواخر السنة نفسها ، وكذلك وزارة صالح جبر عندما تعصب الرأى العام ضدها سنة ١٩٤٨ . فلقد يبدو ان رئيس أية وزارة كانت قد يجد نفسه مضطرا الى الاستقالة اذا ما شعر بان عاهل البلاد يرى بان « المصلحة العامة » تقتضى تخليه عن الحكم .

اصلاح قانون الانتخاب : ثم بعد تعديل الدستور اخذت وزارة نورى السعيد تبدى استعدادها لاصلاح قانون الانتخاب لسنة ١٩٢٤ ، فشكلت لذلك لجنة برئاسة توفيق السويدى وعضوية كل من نصرت الفارسى ، ومحمد رضا الشبيبى ، وكامل الجادرجى ، ومصطفى العمرى ، وصادق البصام ، ومعهم البريطانيان دراور ، وادموندس . فعقدت اللجنة لذلك اربعة عشر اجتماعا ما بين ٢٠ تشرين الثانى ١٩٤٣ و ٣٠ نيسان ١٩٤٤ ، وامعنت النظر فى القانون المراد اصلاحه ، وتباينت آراء الاعضاء حتى لم يستقر منها

---

(٣٢) **القانون الاساسى مع تعديلاته** ، شرح أسباب المخالفة ، ص ١٢٢ ، وكذلك **الوقائع العراقية** (عدد ١٩٨٥ ، وتاريخ ١٢-١-١٩٤٢) . ولقد تبدو خلاصة آراء المعارضة لهذا التعديل الدستورى ، فى كلام صادق البصام فى مجلس الاعيان حيث قال : « ان هذا المبدأ يجعل من صاحب العرش مسؤولا عن نتائج استعماله لهذا الحق ... ، كما وان مثل هذا الحق يجعله تحت ضغط داخلى وخارجى - كما تفضل وصرح معالى الاخ السيد عبدالمهدى » : **محضر الجلسة الثانية والعشرين** لسنة ١٩٤٢ - ١٩٤٣ ، ص ٥٠٦ - ٥٠٧ .

أما خلاصة آراء الحكومة والاكثرية الساحقة من مؤيدى ذلك التعديل ، فانها اتضحت فى كلام رئيس الوزراء فى مجلس النواب حيث قال : « اذا شعر رئيس الوزراء بأن الملك لا يرغب ببقائه فى الحكم فيتحتم عليه أن يستقيل ولا يستمر فى تحمل مسؤولياته . أما اذا ادعى بأنه يقوم بخدمة للبلاد ويسعى للصالح العام ويريد البقاء فى الحكم لهذا السبب فيجب ايضا أن يتنحى ولو كان على حق ٩٩ بالمائة ، اذ ليس من مصلحة البلاد أن نجعل رئيس الوزراء المختلف مع الملك باقيا فى الحكم مهما كان رأيه مصيبا ، لأن الضرر الذى ينجم عن هذا هو أكثر بكثير من المصلحة التى يحب تمشيتها رئيس الوزراء المختلف » : **محضر الجلسة الثانية والاربعين** لسنة ١٩٤٢ - ١٩٤٣ ، ص ٣٩٨ .

فى النهاية سوى ثلاثة امور يراد بها توفير العلم سلفا بموعد الانتخاب اولا ، وبأسماء المرشحين للنيابة ثانيا ، وذلك درء لما كان يكتنف هاتين القضيتين من غموض او كتمان يستمر الى يوم الانتخاب ، مما يفسح مجال التدخل الحكومى فى المشروع • وكان يراد بالقضية الثالثة تصغير الدوائر الانتخابية على قدر يجعل كلا منها تستحق نائبا واحدا أو نائبين ، بدلا مما كان يجرى من اعتبار كل لواء دائرة انتخابية تستحق حسب تعداد ناخبيها ما بين الاثنين والخمسة عشر نائبا •

وما ان اعدت وزارة نورى السعيد لائحة القانون الجديد على هذا النمط حتى تنحت عن الحكم ، وخلفتها وزارتا حمدى الباجهجى الواحدة بعد الاخرى (٤ حزيران ١٩٤٤ ـ ٣١ كانون الثانى ١٩٤٦) ، فاهملت اللائحة طيلة هذا العهد ولم تعرض على البرلمان الا فى الوزارة التالية برئاسة توفيق السويدى ، حيث تمت الموافقة عليها فى كل من مجلسى النواب والاعيان واقترنت بالارادة الملكية السامية ، وكان ذلك كله خلال شهر ايار ١٩٤٦[٣٣] • ومما يجدر بالذكر فى صدد المناقشات المؤدية لسن القانون الجديد هو تكرار المطلب القاضى بجعل الانتخاب على درجة واحدة بدلا من بقائه على درجتين ، على اعتبار الانتخاب المباشر اضمن للتمثيل النيابى الصحيح ، غير ان هذا المطلب رفض فى لجنة اعداد اللائحة ، وكذلك فى البرلمان • ومما يجدر بالذكر أيضا تأكيد عدد من النواب على ان المشكلة فى القانون ليست فى نصوصه وانما فى اساليب تطبيقه ، حتى ذهب البعض الى صلاح القانون القديم نفسه لو انه سلم من سوء التطبيق •

تجربة ديمقراطية : ولقد كان على ايام الوزارة السويدية هذه (٢٣ شباط ١٩٤٦ ـ ٣٠ ايار ١٩٤٦) ، وهى التى سنت قانون الانتخاب الجديد ، ان حدثت تجربة ديمقراطية بارزة فيما تعلق بالحياة الحزبية وحرية الصحافة • فالواقع هو ان الوزارة هذه انما جيىء بها على أساس القيام بشىء من اصلاح الحياة النيابية التى هيمنت فيها السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، والتى

(٣٣) راجع النص فى **الوقائع العراقية** ، بتاريخ ٨ حزيران ١٩٤٦ •

لم يعد فيها للحزبية السياسية أثر يذكر منذ تأليف وزارة جميل المدفعي فى التاسع من تشرين الثانى سنة ١٩٣٣ • فلم يكن ممكنا والحالة هذه اسقاط الوزارة حسب الأساليب الدستورية عن طريق الضغط الحزبى مثلا ، أو انتزاع الثقة منها فى مجلس النواب • وعلى هذا كان تعديل الدستور على الوجه المذكور آنفا ، وكانت الحاجة ملحة للتقدم بعض الشيء فى سبيل الديمقراطية• ولقد ايد الشعور بهذه الحاجة دعاوات الدول الديمقراطية ابان الحرب العالمية الثانية ، تلك الدعاوات التى بشرت بمستقبل زاهر مستند الى ارادات الشعوب ومحقق لمصالح الاكثرية من الناس • فاذا ما وضع الدستور فى يد الملك حق اقالة الوزارة عند اقتضاء المصلحة العامة ، فان هذا التدبير يعتبر من قبيل العلاج المسكن palliative • اما العلاج الواقى curative ضد عدم استئثار البعض بالحكم ، فانه يكون فى تمثيل البرلمان لارادة الامة ، وفى مقدرته على انتزاع الثقة من الوزارة عند الاقتضاء • وفى مثل هذا تتوفر الديمقراطية التى توقع الكثير من المواطنين أن يتحول اسلوب الحكم اليها عند انتهاء الحرب • ولكن وزارة حمدى الباجهجى لم تشأ أن تتحول عند ابتداء السلم عما كانت قد اتبعته فى ظروف الحرب من احكام عرفية يلازمها بطبيعة الحال تعطيل بعض الحريات المضمونة فى الدستور •

وعندئذ كانت البادرة المرموقة التى ابداها سمو الوصى فى سبيل انشاء حياة ديمقراطية حقة ، تهدف الى رفع مستوى الامة عن طريق تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية • فبهذا المعنى القى سموه بيانا على جمع من النواب والاعيان ، كان قد دعاهم للغرض نفسه فى ٢٧ كانون الاول سنة ١٩٤٥ ، وكان فى هذا الاجتماع أن نبه سموه الحاضرين الى ان سبب الانقلابات الحكومية السابقة يرجع فى الحقيقة الى عدم توفر الحياة الديمقراطية • وعلى أثر ذلك استقالت وزارة الباجهجى ، وفسحت المجال لحكومة جديدة تكون مهمتها العمل على تحقيق تلك الرغبة السامية • فكانت الصعوبة كبيرة فى اغراء رجال الدولة البارزين فى الاشتراك بوزارة تهدف الى هذا الغرض الجديد ، وكانت هنالك أزمة وزارية دامت ثلاثة وعشرين يوما ، قام خلالها سمو الوصى بجمع أكابر

هؤلاء الرجال لاستشارتهم في الامر • غير ان تأليف الوزارة للغرض المشار اليه كان على ما يظهر امرا ضروريا لا بسبب رغبة عاهل البلاد الممثلة لرغبة الجمهرة الواعية من المواطنين فحسب ، وانما مجاراة للدعاوات الديمقراطية العالمية من جهة ، ودرء للدعاوات الشيوعية التى تستغل تبلبل الاحوال من الجهة الاخرى •

ولقد تألفت الوزارة المنشودة برئاسة توفيق السويدى الذى تولى وكالة وزارة الخارجية أيضا ، وعهدت فيها وزارة الداخلية الى سعد صالح المعروف بالنزاهة وصدق الوطنية ، ودامت هذه الحكومة زهاء تسعين يوما (٢٣ شباط الى ٣٠ ايار ١٩٤٦) ، اطلقت خلالها حرية الصحافة واشتدت سواعد الاحزاب• فكان فى العشرين من نيسان أن تألفت رسميا جميع الاحزاب السياسية التى بلغ تعدادها الخمسة ، وهى (الاستقلال) برئاسة محمد مهدى كبة ، و (الاحرار) برئاسة توفيق السويدى ، و (الوطنى الديمقراطى) برئاسة كامل الجادرجى ، و (الاتحاد الوطنى) برئاسة عبدالفتاح ابراهيم ، و (الشعب) برئاسة عزيز شريف • وكانت لكل منها جريدة حزبية هى على التوالى : لواء الاستقلال ، وصوت الاحرار ، وصوت الاهالى ، والسياسة ، والوطن • ولقد ذهب بعض الكتاب الى ترتيب هذه الاحزاب حسب علاقتها بالمبادىء الاشتراكية من اليمين الى اليسار مبتدئا بالاستقلال ومنتهيا بالشعب، على النحو المذكور الآن • غير ان هذا الترتيب ينم عن تقليد لما شاع فى بلاد الغرب فى تصنيف الاحزاب ، مما لا يبرره عندنا واقع الحال • فحزب الاستقلال ، وهو الموضوع فى اقصى اليمين يدين بتأميم بعض المرافق العامة وبمبادىء اشتراكية اخرى اقتضتها فى نظر الحزب مصلحة الامة ، وخاصة ما تعلق منها بمشكلة الاراضى التى تقع فى حياتنا الاقتصادية موقع الاساس • فاذا ما قيس الترتيب المقصود بمقياس الامانى القومية العربية فان الحزب الوطنى الديمقراطى لا يختلف جوهريا عن حزب الاستقلال ، وان هما اختلفا احيانا فى اسلوب العمل وفى بعض التفاصيل • ولا ننس العامل الشخصى فى تأليف جميع هذه الاحزاب التى استند كيان كل واحد منها الى بضعة اشخاص

التف حولهم الاعضاء عن ثقة بهم وتقدير لمبادئهم الحزبية • فالعامل الشخصى بالاضافة الى جهل الكثير من اعضاء الاحزاب بالاهمية النسبية للقضايا العامة ولد نوعا من النفرة والتنافس بين بعض المنتسبين لتلك الاحزاب ، المتفقة عمليا فى أهم الاهداف •

ومهما يكن من أمر فان الاحزاب والصحافة أخـذت تعمل بحريـة لا يستهان بها ، فامعنت في نقد السياسة الداخلية والخارجية ، وتشعبت مطاليبها حتى لكأنها اتفقت فى الدعوة الى ثورة اصلاحية تتناول شتى ميادين السياسة والاقتصاد والاجتماع • ومن ثم قويت جبهة منكرى هذه التجربة الديمقراطية من قدماء الساسة ، واصبح في استطاعتهم الآن أن يصموها بالتهور ، أو بانها سابقة لاوانها على أقل تقدير • ولا يبعد أن يكون سمو الوصى نفسه أخذ يشك تدريجيا فى صواب تلك السياسات الحزبية ، مما جعله يعير اذنا صاغية لقدامى السياسيين من دعاة الضبط والنظام على النمط المألوف • ومما زاد فى الطين بلة تلكؤ وزارة السويدى فى عقد معاهدة مع تركيا كان قد رغب فى عقدها سمو الوصى ، ومهد لها نورى السعيد • ومن ثم اقتربت هذه الوزارة من نهايتها فكان سقوطها عن طريق مجلس الاعيان الذى تألب ضدها ، فعرقل تشريع الميزانية الموقتة على الرغم من ضرورتها الملحة • وكان على أثر ذلك ان ضعف موقف السويدى ، فاضطر الى تقديم الاستقالة فى اليوم الثلاثين من ايار ، وتألفت الوزارة الجديدة برئاسة ارشد العمرى بعد فترة يوم واحد •

٤ – استمرار المشكلة

معنى المشكلة : وعندئذ رجعت المشكلة كما كانت عليه منذ بداية عهد الاستقلال ، واستمرت كذلك حتى اليوم • وهى تتلخص فى الحاجة الى جعل الحكومة مستقرة على أساس ثقة مجلس الامة الممثل لارادة الشعب عن طريق حرية الانتخابات ، وحرية الصحافة والاحزاب • اما التذرع فى عدم تحقيق هذه الامنية السامية على الوجه المطلوب ، فانه يعود كما يقال الى حراجة الوضع

العالمى وما يهدد المملكة من اخطار خارجية ، والى الوضع الداخلى وما فيه من بعض العناصر « الهدامة » ، والى مرحلة الامة الثقافية وما تحتاجه من زمن لامكان تطبيق الديمقراطية على ما يرام ، على اعتبار ذلك كله مما يبرر الاعراض عن الاساليب الديمقراطية الى أن « يحين الوقت الملائم » للاخذ بهذه الاساليب. غير ان مثل هذه الحجة تبدو غير مقبولة لدى الكثير من مفكرى الامة ، على اعتبارهم العلاج الناجع لمقاومة الاخطار الخارجية والداخلية انما يأتى عن التمسك بالقانون الاساسى ، وعن مستلزمات الديمقراطية من عدل فى رعاية مصالح الناس ، ومن تكاتف حقيقى بين الشعب والحكومة الممثلة له . فهذه وتلك هما خلاصة رأى ارباب الحكم من جهة ، وخلاصة رأى المعارضات من جهة اخرى .

والذى يبدو هو ان طريقة الحكم المتبعة اخذت تولد شيئا غير قليل من الاستياء بين الناس ، وانه درء لما قد يكمن فى هذا الاستياء من خطر على الامن والنظام اخذت الحكومة تركن الى شىء من اساليب الشدة والسلطة المطلقة ، متذرعة بما تقتضيه الحال . وعلى هذا كان الوضع اشبه بالحلقة المفرغة ، وكان العلاج المتخذ له بين حين وآخر علاجا وقتيا وان هو اختلف من حيث اللباقة السياسية باختلاف الوزارات ، كما نلاحظ فى الوزارتين اللتين اعقبتا حكومة السويدى ، الواحدة برئاسة ارشد العمرى والاخرى برئاسة نورى السعيد . فلقد كانت سياسة العمرى (١ حزيران – ١٤ تشرين الثانى ١٩٤٦) بمثابة رد الفعل لتجربة السويدى الديمقراطية ، فاخذت تضيق ذرعا بحرية الاحزاب والصحافة حتى انها وجهت خلال الشهر الاول من حكمها ستة انذارات للصحافة ، وعطلت ست جرائد بما فيها لسان بعض الاحزاب[٣٤]. فاشتدت لذلك الاحتجاجات وقامت المظاهرات والاضرابات ، فقابلتها الحكومة باستمرار الشدة حتى تفاقم الامر وتعقد تدبيره عليها ، مما دعا سمو الوصى أن يبدى الرغبة فى تنحيتها عن الحكم ، فكان ذلك ، وكانت الوزارة الجديدة برئاسة نورى السعيد . ولقد استطاعت الحكومة الجديدة (٢١ تشرين ثانى

(٣٤) Khadduri, *op. cit.*, 267.

١٩٤٦ – ١١ آذار ١٩٤٧) ان تضعف الاحزاب باشراك اثنين منها في الوزارة بناء على وعود ، فكان فيها واحد من الوطني الديمقراطي وآخر من الاحرار، مما لم يرق للثلاثة الباقية ، وهي الاستقلال والاتحاد الوطني والشعب • وعندئذ تقدم السعيد باجراء الانتخابات العامة حسب القانون الجديد ، فكانت (خلافا لما فهمه عضوا الحزبين من تلك الوعود) على شاكلة تضمن الاكثرية لمؤيديه • وعلى هذا استقال العضوان من الوزارة بعد ان قدما لرئيسها عن غير قصد منهما مساعدة جلى في اضعاف جبهة المعارضة ، وفي تسهيل مهمة القيام بالانتخابات في تلك الظروف •

انقلاب حكومي جديد : وعندئذ ظهر كأن الوضع السياسي انتظم نوعا ما وانتهت بذلك على ما يبدو مهمة نوري السعيد ، فتنحى عن الحكم ، وتألفت من بعده وزارة صالح جبر (٢٩ آذار ١٩٤٧ – ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٨) ، وكان في اواخر عهد هذه الوزارة أن اكفهر الجو السياسي بسبب اقدامها على عقد معاهدة بورتسموث التي لم يؤخذ بشأنها رأي أحد من الاحزاب ، والتي اريد بها ان تحل محل معاهدة ١٩٣٠ بين بريطانيا والعراق • ففي اواخر عام ١٩٤٧ جرت المفاوضات حول المعاهدة الجديدة ، وفي الثالث من كانون الثاني ١٩٤٨ اعلن الدكتور محمد فاضل الجمالي بوصفه وزيرا للخارجية نبأ المفاوضات الجارية في هذا السبيل ، وفي الخامس من الشهر توجه رئيس الوزراء الى لندن فوصلها في اليوم التالي ، وكان في الخامس عشر منه التوقيع على المعاهدة في بورتسموث من قبل وزير خارجية بريطانيا المستر بيفن Mr. Bevin ورئيس وزراء العراق • وعندئذ كان التفاؤل عظيما في تصريح كل من هذين الممثلين ، كما كان في رسالة الملك جورج السادس الى سمو الوصي ، وفي جواب هذه الرسالة أيضا ، حتى لكأن القضية اصبحت مضمونة القبول[٣٥]•

اما في بغداد فقد ابتدأت المظاهرات ضد المعاهدة منذ اعلان نبأ مفاوضاتها

---

(٣٥) *The London Times*, January, 16 and 22, 1948, quoted in Khadduri, *op. cit.*, 269-270.

فى الثالث من الشهر ، واخذت المظاهرات تتسع منذ نشر نصوص المعاهدة فى الجرائد اليومية بتاريخ ١٦ منه • وكان لطلاب وطالبات المعاهد العالية النصيب الاوفر فى تلك الاحتجاجات الصاخبة التى انضم اليها غيرهم من المواطنين ، وتمثلت فيها سياسات الاحزاب • وما ان حل اليوم الحادى والعشرين من الشهر حتى بلغت المطالبة باسقاط الوزارة والغاء المعاهدة ذروتها ، وافلت الوضع من يد الشرطة ، فانعقد فى مساء اليوم نفسه حسب طلب سمو الوصى وباشرافه اجتماع خطير حضره ممثلوا الاحزاب الى جانب البارزين من رجال الحكومات السابقة ، واعضاء الوزارة الحاضرة ، فتداولوا فى الامر وأقروا بالاجماع ان المعاهدة لا تضمن حقوق العراق ، وانها ليست اداة صالحة لتوطيد اواصر الصداقة بين المملكتين • وبهذا المآل اصدر سمو الوصى بيانا يشير الى رفض اية معاهدة لا تضمن الامانى الوطنية •

فلما علم رئيس الوزراء بالامر وهو لا يزال فى بريطانيا صرح بان سبب المشكلة يعود الى خصومه السياسيين الذين خدعوا نفرا من ابرياء الطلاب فاحدثوا الشغب ، وذكر بان الشعب العراقى سيوافق على معاهدة بورتسموث بعد أن يطلعه هو على حقيقتها • غير انه لم يلبث أن وصل بغداد فى ٢٦ منه حتى تبينت له خطورة الموقف الذى حاول أن يسيطر عليه بالقوة ، فاخفقت المحاولة هذه بعد ان ادت الى سقوط عدد من القتلى والجرحى ، مما وسع نطاق الاستياء وقوى العزم على اسقاط الوزارة ، فاضطر رئيسها الى الاستقالة فى السابع والعشرين منه ، وتم عندئذ انقلاب حكومى جديد كان فى مقدمة نتائجه رفض معاهدة بورتسموث •

اما رفض هذه المعاهدة فانه كان صدمة للسياسة البريطانية التى هدفت الى استمالة العراق باقتراحها الغاء معاهدة ١٩٣٠ ، وتسليم مطارى الحبانية والشعيبة اليه ، فتجعل العلاقة ملائمة لميثاق هيئة الامم المتحدة ، وتجعل منها أيضا ، حسب تصريح وزير الخارجية البريطانية نفسه ، « بداية لسلسلة جديدة من المعاهدات ، لتنظيم الصداقة والاعراب عنها ما بين هذا البلد

[بريطانيا] والعالم العربى »[٣٦]. ولقد رفض العراق ذلك نظرا لما اشترطته المعاهدة المقترحة من انشاء لجنة دفاع مشتركة (Joint Defense Board) يكون أعضاء الطرف الواحد فيها مساويا لعدد اعضاء الطرف الآخر . فكان معنى هذا الشرط وما كان يقتضيه من التوحيد بين الطرفين فى كثير من القضايا العسكرية كانواع السلاح والعتاد والتدريب ما يضمن لبريطانيا (لو تحقق) مكانة عسكرية ممتازة فى ربوع العراق ، وغير العراق مما كان يراد من « العالم العربى » . فذلك هو أثر الانقلاب الجديد من الناحية الخارجية ، واما من الناحية الداخلية فالذى يبدو جديدا فيه اعتماده بالدرجة الاولى على « اتحاد الطلبة » ، ومؤازرة الكثير منهم للاحزاب السياسية حتى كان من بينهم نفر ينتسب سرا الى الشيوعية المحرمة حسب العرف والقانون . والظاهر ان المعارضات السياسية التى جربت الاستناد الى العشائر قبلا ، والى الجيش بعدا ، فى سبيل تحقيق مآربها الحزبية التى لم تستطع تحقيقها عن طريق التمثيل النيابى الصحيح ، اخذت بعدئذ تستعين بطلاب وطالبات المعاهد العالية فى بعض مناوراتها السياسية ، على الرغم مما فى ذلك من خروج على الانظمة المرعية فى مختلف المراحل المدرسية .

خيبتنا فى فلسطين : ولقد اصبح اهتمام العراق حكومة وشعبا موجها فى تلك الآونة بصفة خاصة الى قضية فلسطين ، كما اصبح اهتمام باقى الحكومات والشعوب العربية موجها اليها ايضا . وكان ذلك فى سبيل الحيلولة دون انشاء دولة صهيونية فى الارض المقدسة ، فلما انشأ الصهاينة دولتهم فى عام ١٩٤٨ ، توجه الانتباه الى عدم الاعتراف بها مع محاولة تقليص ظلها والقضاء عليها . فلما لم يجد شيء من هذا نفعا ، توجه الانتباه الى طلب المعونة من هيئة الامم المتحدة فى سبيل ايقاف دولة الصهاينة عند قرارات الهيئة نفسها ، وكذلك فى سبيل ارجاع حقوق ما يناهز المليون نسمة من عرب فلسطين الذين تشردوا من ديارهم بسبب ذلك . فلا المشردون استعادوا شيئا من حقوقهم ، ولا الدولة

---

(٣٦) *Ibid.*

العارمة أصيبت بسوء ، فكان لذلك كله أثر سيء في موقف الشعوب العربية من حكوماتها التي منيت في ذلك كله بالفشل الذريع [37].

فالقضية الفلسطينية التي اعتبرها العراق من قضاياه الخاصة الاساسية اصبحت عاملا من عوامل القلق السياسي في البلاد . وعلى هذا كانت الوعود الحكومية قبيل نكبة ١٩٤٨ ، وفي اثناء حلولها ، وعودا خطيرة واسعة النطاق ، سواء منها ما كان علنيا ، وما قيل عنه انه لمبلغ خطورته يجب أن يبقى في طي الكتمان كالذي تمخض عنه مثلا مؤتمر بلودان . وكانت الحال على هذا المنوال العنيف والآمال الجسام خلال وزارة صالح جبر قبيل مغامرة بورتسموث ، وكذلك كانت الحال على ايام وزارة السيد محمد الصدر (٢٩ كانون الثاني ـ ٦ حزيران ١٩٤٨) ، وعلى ايام وزارة مزاحم الباجهجي (٢٦ حزيران ١٩٤٨ ـ ٦ كانون الثاني ١٩٤٩) . فلما حلت النكبة توجهت الاذهان الى شيء من التعليل والتماس الاعذار ، ونوع جديد من الوعود الحكومية القاضية بالعمل في سبيل تحديد نطاق الخطر الماثل ، والحد من نتائجه المريعة ، وخاصة ما تعلق منها بتشريد عرب فلسطين .

ولما كانت وزارة نوري السعيد (٦ كانون الثاني ـ ٦ كانون الاول ١٩٤٩) هي الاولى على أثر حلول النكبة ، فقد بدأ على عهدها الاتجاه الجديد في معالجة مأساة المشردين العرب من جهة ، ومكافحة الخطر الصهيوني الجاثم من الجهة الاخرى . غير انها لم تفلح في شيء من هذا ، كما لم تفلح من بعدها في شيء من هذا باقي الوزارات العراقية . ولكن باب الاعذار في تلك السلسلة من الفشل الذريع كان مفتوحا على مصراعيه للحكومة العراقية ولغيرها من الحكومات العربية ، التي الفت بمجموعها كتلة تضم سبع دول عقدت العزم كما زعموا على درء ذلك الخطر الصهيوني . فلما اخفقوا جميعا أخذ البعض منهم يلقي اللوم صراحة أم ضمنا على البعض الآخر ، حتى ظهر كل منهم وكأنه لم يقصر فيما

---

(٣٧) راجع خلاصة القضية الفلسطينية مع ملابساتها الدولية حتى سنة ١٩٤٧ في كتاب **فلسطين والتقرير الانكليزي الأمريكي لعام ١٩٤٦ : نقد وتعريب** ، بقلم الدكتور زكي صالح (دار الفكر العربي ، مصر ، ١٩٤٧) .

وعد القيام به من الواجب « المقدس » ، وحتى ظهر اخذ تلك المسئولية العظمى على عواتقهم جميعا وكأنه يعنى فى الواقع عدم أخذها على عاتق أى واحد منهم على انفراد .

استمرار التذمر : ولقد كان شعور الطلاب متقدا فيما تعلق بنصرة عرب فلسطين ، حتى تطوع البعض منهم للقتال فى الارض المقدسة عندما نشبت الحرب هنالك بين الصهاينة والعرب فى منتصف شهر ايار **١٩٤٨** . فاذا ما استسيغ منهم هذا الحماس فان تدخلهم فى السياسة على النحو الذى بدأ منذ معاهدة بورتسموث لم يكن بالمستساغ ، لا بل انه اصبح فى مقدمة المشاكل الداخلية . وكان فى تسرب المبادىء الشيوعية الى افكار البعض من الطلاب بادرة شديدة الخطر ، ودليل على اتساع فعل التنظيم الشيوعى السرى فى البلاد . فلما وجهت حكومة نورى السعيد ضربتها القاصمة الى ذلك التنظيم باكتشافها اصحابه ، وتنفيذها احكام السجن فيهم ، واحكام الاعدام فى اربعة من زعمائهم (فى **١٤** شباط **١٩٤٩**) ، ضعفت تلك الحركة السرية الى حد بعيد . غير ان ذلك لم يؤثر كثيرا فى علاقة الطلاب بالسياسة ، نظرا الى ان ميولهم كانت متأثرة باتجاهات الاحزاب العلنية اولا وبالذات .

فالاحزاب الخمسة التى تألفت كما مر معنا فى يوم واحد من شهر نيسان **١٩٤٦** ، الغى اثنان منها رسميا فى السنة التالية ، وهما الاتحاد الوطنى ، والشعب ، ثم اوقف حزب الاحرار اعماله فى اواخر عام **١٩٤٨** ، ولم يبق فى الميدان سوى الاستقلال ، والوطنى الديمقراطى . ثم كان فى اواخر عام **١٩٤٩** أن تألف حزب الاتحاد الدستورى برئاسة نورى السعيد ، رئيس الوزراء حينذاك ، وكان بعدئذ أن تألف خلال عام **١٩٥١** كل من الجبهة الشعبية برئاسة طه الهاشمى ، وحزب الامة الاشتراكى برئاسة صالح جبر ، وعلى هذا اصبح المجموع خمسة احزاب . ولقد اخذ التماثل فى الاهداف يبدو جليا بين ثلاثة منها ، وهى الاستقلال ، والوطنى الديمقراطى ، والجبهة الشعبية ، حتى اصبح لها جميعا أثر لا يستهان به فى الرأى العام . غير انها احست بان مجال الانتاج فى الحقل السياسى كان مقيدا باوضاع واساليب تقتضى

الأصلاح العاجل ، وخاصة منها ما تعلق بحرية الانتخاب ، وجعله على درجة واحدة بدلا من درجتين • وكان حزب الامة الاشتراكي يماثل هذه الاحزاب الثلاثة فى بعض مبادئه الاساسية ، وان لم يكن بينه وبينها تآلف • اما حزب الاتحاد الدستورى فانه اصبح على وجه الاجمال حزب الوضع القائم مع ميل الى الاصلاح التدريجي حسبما تسمح به الظروف •

ولقد عاد نورى السعيد الى رئاسة الوزارة بعد حكومتين كانت الاولى برئاسة على جودت الايوبى (١٠ كانون الاول ١٩٤٩ ـ ٥ شباط ١٩٥٠) ، والثانية برئاسة توفيق السويدى (٥ شباط ـ ١٦ ايلول ١٩٥٠) ، فاستمرت الوزارة السعيدية الحادية عشر (من ١٦ ايلول ١٩٥٠ الى ١٢ تموز ١٩٥٢) حيث تألفت على أثرها وزارة مصطفى العمرى (١٢ تموز ـ ٢٢ تشرين الثانى ١٩٥٢) • فلما شعرت اكثرية الاحزاب بان السياسة العامة لم تختلف جوهريا طيلة هذه الفترة المتأخرة عما كانت عليه قبلا ، اشتد التذمر الحزبى واتسع نقده للاوضاع القائمة حتى لجأ مصطفى العمرى بوصفه رئيس الوزراء الى الاعلان عن تأييده لمطلب الانتخاب المباشر ، ووعده « بان الانتخابات التى سوف يعلن عن بدئها قريبا سوف تكون حرة ومصونة من التدخل »[٣٨] • غير ان الوضع الحزبى لم يكن حينذاك مما يدبره مثل هذا البيان • فلقد اتضحت مطالب الاحزاب الثلاثة منذ اواخر تشرين الاول فى مذكرات ثلاث تناولت الاوضاع العامة وما تقتضيه من اصلاحات جذرية عاجلة ، ورفعت كل واحدة منها الى سمو الوصى باسم واحد من هذه الاحزاب • فكان جواب صاحب السمو الملكى معربا عن رغبته فى الاصلاح حسب مقتضى الدستور والاساليب الديمقراطية ، وملقيا فى الوقت ذاته نتائج الوضع بما فيه من محاسن ومساوىء على عواتق رجال الحكومات المتعاقبة وغيرهم من رجال السياسة على وجه الاجمال[٣٩] • اما العبرة فى تلك المذكرات الثلاث فانها اتضحت فى اجماعها على ان الوضع العام اصبح شاذا فى مساوئه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مما قد يفضى

---

(٣٨) راجع نص البيان الرسمى فى جريدة **الزمان** ، بتاريخ ١٧ تشرين الثانى ١٩٥٢ •

(٣٩) راجع نصوص المذكرات الحزبية ، وكذلك نص الجواب السامى ، فى جرائد الاحزاب ، مثلا فى **الجبهة الشعبية** بتاريخ ٢٩ و٣٠ تشرين الاول سنة ١٩٥٢ •

الى اتخاذ بعض الاساليب الشاذة تمهيدا للقيام بما تقتضيه مطالب الاصلاح العاجل • وكان في مقدمة هذه الاساليب اغتنام الفرص لدعم المعارضة بالمظاهرات المعتمدة بالدرجة الاولى على طلاب وطالبات المعاهد العالية •

الدور الحاضر : ولقد اصبح وضع الطلاب قلقا منذ بداية تشرين الثاني سنة **١٩٥٢** ، فكانت هنالك اضرابات موضعية عن الدراسة ، حتى اذا ما كان يوم السبت المصادف (**٢٢** منه) بدأ الاضراب العام واستفحلت المظاهرات ، فادى الحال الى الاصطدام بالشرطة ووقوع عدد من الجرحى والقتلى من كلا الطرفين ، وقام المتظاهرون باحراق مكتب الاستعلامات الامريكي ، كما احرقوا مطبعة الاوقات العراقية ، وكذلك مخفر شرطة باب الشيخ • وكان في مساء اليوم نفسه أن استقالت وزارة مصطفى العمري ، واعتذر من بعدها جميل المدفعي عن تأليف الوزارة ، فعهد سمو الوصي بتأليفها الى رئيس اركان الجيش نورالدين محمود ، فقبل بذلك في مساء الثالث والعشرين من الشهر ، في اليوم الذي أعلنت فيه الاحكام العرفية ، وأخذ الرئيس على عاتقه أيضا وزارة الدفاع ووكالة وزارة الداخلية • وفي اليوم التالي هيمنت وحدات من الجيش بكامل سلاحها على مختلف مناطق العاصمة ، فخضعت الحركة للقوة ، وكان الى جانب هذه القوة ان اعلنت الحكومة عن انها « عازمة عزما اكيدا على القيام بالاصلاحات النافعة وتيسير الطعام واللباس والسكنى للطبقات الفقيرة ، والتنفيس عن دافع الضريبة العراقي بجميع المملكة » • هذا ما ورد في بيان رئيس الوزراء الذي تضمن منهجا اصلاحيا مهما متألفا من ثمان مواد ، نصت المادة الخامسة منه على : « تأليف لجنة من كبار علماء القانون والادارة لاعداد لائحة قانون الانتخاب على أساس مبدأ الانتخاب المباشر بسرعة بحيث يتم بموجبه عملية الانتخاب التي ستقوم بها هذه الحكومة • ولما كانت الاحكام العرفية قد اعلنت لغرض اعادة الامور الى نصابها فان الحكومة ستبادر الى الغائها حالما يتحقق الغرض المطلوب ، وستباشر باجراء الانتخابات في جو مشبع بالحرية »[٤٠].

---

(٤٠) راجع بيان رئيس الوزراء مع منهجه الاصلاحي في جريدة **الزمان** ، ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٥٢ •

ولقد كان فى وزارة نور الدين محمود أن صدر مرسوم الانتخاب المباشر، وكان فى اواخر عهده ان جرى بموجب هذا المرسوم انتخاب المجلس النيابى الجديد بتاريخ ١٧ كانون الثانى ١٩٥٣ ، حيث كانت الاحكام العرفية لا تزال قائمة ، والاحزاب السياسية لا تزال جميعها منحلة • فكان مما يجلب الانتباه فى المجلس النيابى الجديد المتألف من ١٣٨ عضوا ، ان ما يناهز الثمانين من اعضائه فازوا بالتزكية (أى بدون انتخاب) نظرا لعدم ظهور منافس لهم فى مناطقهم الانتخابية • وكان مما يجلب الانتباه أيضا ان اعضاء بعض الاحزاب المنحلة اشتركوا فى تلك الانتخابات فكان عدد الفائزين فيها على وجه التقريب : ٧٧ من حزب الاتحاد الدستورى ، و ١١ من حزب الجبهة الشعبية ، و ٨ من حزب الامة الاشتراكى[٤١]• وعلى هذا اصبحت فى جانب نورى السعيد اكثرية المجلس الجديد الذى تم افتتاحه يوم السبت ٢٤ كانون الثانى ، وتمت بذلك على ما يظهر مهمة نور الدين محمود الذى قدم استقالة وزارته فى غضون بضعة ايام • وتألفت من بعد ذلك وزارتا جميل المدفعى ، فكانت الاولى بتاريخ ٢٩ كانون الثانى ١٩٥٣ ، ثم استقالت فى ٧ ايار من السنة نفسها وأعيد تأليفها فى اليوم نفسه بابدال عضو واحد ، واضافة عضوين • فكانت الثانية هذه فى الواقع استمرارا للاولى التى قدمت استقالتها على أثر تسلم صاحب الجلالة الملك فيصل الثانى سلطاته الدستورية فى اليوم الثانى من ايار ، وذلك لكى يكون اختيار رئيس الوزراء مستندا الى ارادة الملك حسب مقتضى (المادة ٢٦ بند ٥) من القانون الاساسى • ولقد كان الاحتفال بذلك اليوم الثانى من ايار احتفالا رائعا ، حضره عدد غير قليل من اكابر رجالات الدول المجاورة وغير المجاورة، وابتسمت فيه آمال الامة مستبشرة بعهد جديد •

والذى يبدو فى وزارتى المدفعى هو انهما فى بعض الاوصاف الاساسية استمرار لحكومة نور الدين محمود التى جاءت للتغلب على وضع طارىء ، مستندة فى ذلك الى وسائل طارئة ايضا • فالاحكام العرفية لا تزال مستمرة بعد اعلانها بما يناهز العشرة شهور ، والاحزاب السياسية الخمسة لا تزال

---

(٤١) **الزمـان** ، بتاريخ ١٨ و١٩ كانون الثانى ١٩٥٣ •

منحلة ، مع تعطيل جرائدها واخضاع الصحافة اجمالا الى الرقابة ، وان لم تكن رقابة شديدة . اما فيما تعلق بالطلاب فقد حدث منذ بداية وزارة نور الدين محمود أن امرت الحكومة بتعطيل جميع المدارس والكليات حفظا للامن والنظام ، واستمر التعطيل زهاء تسعة اسابيع (٢٣ تشرين الثانى ١٩٥٢ – ١ شباط ١٩٥٣) . فلم يكد يمضى على استئناف الدراسة شهر واحد حتى ظهرت بوادر الاضطراب فى بعض المعاهد العلمية مبتدئة فى دار المعلمين الابتدائية ، فتغلبت الحكومة على هذه الحركة بسرعة وعقاب . ثم تقرر أن يقضى طلاب المعاهد العالية عطلهم الصيفية ، ابتداء من صيف ١٩٥٣ ، فى دورة الاحتياط العسكرية لغرض اكمالهم مدة السنة التدريبية التى يفرضها عليهم قانون خدمة الاحتياط . فكان المكلفون منهم فى هـذه الدورة الاولى (التى تدربت فى سكرين ، بجوار مصيف سرسنك) زهاء ٢٧٠٠ طالبا من مختلف الكليات ، وكانت ظروف التدريب ملائمة لمصالح الطلاب[٤٢].

فالعمل الايجابى هذا كان واحدا من بين اعمال اخرى ارادت الوزارة من ورائها معالجة بعض المشاكل العامة لا لغرض الاصلاح فحسب ، بل تمهيدا لرفع الاحكام العرفية ورجوع الاحزاب والصحافة الى الاشتغال حسب قوانين جديدة يؤمل منها ان تكون اضمن للصالح العام . ومن هذا القبيل كان قيامها بتشريع قوانين جديدة للمطبوعات ، والجمعيات ، والضمان الاجتماعى ، وانشاء وزارة الاعمار ، وتوجيه العناية الى اصلاح شؤون الضرائب . وكان من قبيل العناية بالطبقات الفقيرة انقاص سعر الخبز ، ومنع تصدير الرز ، وتسهيل معاملة المصرف العقارى لبناء دور ذوى الدخل المحدود . فالوزارة هذه ، وهى تضم من قدماء رجال الدولة الى جانب رئيسها كلا من على جودت الايوبى ونورى السعيد ، ظهرت مجدة فى أن تجعل الوضع العام اصلح حالا وادعا للطمأنينة من ذى قبل . وذلك (اجمالا) على غرار المنهج الذى أعلنه نور الدين محمود ، باستثناء ماتعلق منه بالغاء الاحكام العرفية ، وعودة الاحزاب السياسية .

---

(٤٢) راجع الايضاح فى بيان وزارة الدفاع المنشور فى جريدة **الزمان** ، بتاريخ ٢٧ حزيران سنة ١٩٥٣ .

الباب الثاني

المحيط الطبيعي

الفصل الرابع : البيئة والحضارة

الفصل الخامس : سطح العراق

PART II.

Physical Environment

Chapter four : Land an Civilization

Chapter five : The Surface of Iraq

الفصل الرابع

البيئة والحضارة

١ ـ التفسير الجغرافي للتاريخ

آراء القدماء : التفسير الجغرافي هو الذي يعتبر العوامل الجغرافية من أهم المؤثرات في تاريخ الانسان . والآراء المتكاملة المتعلقة بهذا التفسير وان كانت هي حديثة العهد ، فان المفكرين كانوا قد انتبهوا منذ قديم الزمان الى ما للعوامل الجغرافية من علاقة وثيقة بشؤون الانسان . فلقد كتب في هذا الصدد بعض فلاسفة الاغريق ومنهم بارمنيدس Parmenides حوالي سنة ٥٠٠ قبل الميلاد ، ومن بعده ارسطو Aristotle في اواسط القرن الرابع قبل الميلاد ، ومن بعدهما بزمن غير يسير ذلك الجغرافي المؤرخ سترابو Strabo الذي توفي حوالي عام ٢٤ بعد الميلاد . ولقد أيد سترابو ما كان قد ارتآه من قبله كل من بارمنيدس وارسطو من أن الارض كروية الشكل وانها تتألف من خمس مناطق ، واحدة حارة لا تلائم العمل المثمر لشدة حرارتها ، واثنتان

باردتان لا تلائمان العمل المثمر لشدة برودتهما ، واثنتان معتدلتان صالحتان للتقدم والعيش الرغيد •

ومن هذا القبيل كانت آراء المسعودى خلال النصف الاول من القرن العاشر الميلادى • فهو مثلا يذكر لنا (فى ذكر ارباع العالم والطبائع) علتين لخلو بعض المناطق من السكان : « احداهما افراط الحر واحراق الشمس لكثرة تواتر شعاعها على الارضين جعلتها يابسة ، وأغاضت مياهها لكثرة التنشيف • والعلة الاخرى بعد الشمس عن الاقليم وارتفاعها عن حوازته ، فاكتنف تلك الارضين البرد ، واستولى عليها القر والجهد ••• فصارت تلك البلاد قاعا صفصفا من الحيوان والنبات » • ويروى المسعودى بشيء من التفصيل عن ابقراط انه قال بان قوى النفس تابعة لمزاجات الابدان ، ومزاجات الابدان تابعة لتصرف الهواء ، وان للمناخ أثرا بليغا فى تكوين الاخلاق والاجسام • وكذلك أوضح بن خلدون خلال النصف الثانى من القرن الرابع عشر الميلادى، فاسهب فى مقدمته الشهيرة عما للموقع الجغرافى ، والمناخ ، وما للتغذية أيضا، من الاثر الفعال فى حياة البشر العقلية والجسمية • وله فى هذا الصدد آراء طريفة وملاحظات قيمة نجدها فى المقدمة الثانية وتكملتها ، والمقدمة الثالثة والرابعة والخامسة •

ثم كان بعد ما حدث ابان العصور الوسطى فى بلاد الغرب من اهمال الدراسات الدنيوية ، ان عاد الاهتمام بهذه الدراسات منذ فجر العصور الحديثة، وعندئذ اخذ رجال الفكر يعنون بالمواضيع الجغرافية والتاريخية ، وما بينهما من ترابط وثيق • فكتب فى هذا الصدد نفر من مشاهير المؤلفين مثل ريشارد هكلايت R. Hakluyt ١٥٥٣-١٦١٦ ، الذى شبه العلاقة بين الموضوعين بالعلاقة بين الشمس والقمر ، وبالعلاقة بين العين اليمنى واليسرى المتممة الواحدة للاخرى • وذكر من بعده بطرس هايلين Peter Heylyn (١٦٠٠ - ١٦٦٢) بان التاريخ المجرد عن الجغرافية انما هو بمثابة جسم تعوزه الحياة • ثم جاء فرنسيس بيكون Francis Bacon (١٥٦١ - ١٦٢٦) بما يؤيد ذلك من الآراء •

آراء المحدثين : وما أن ترعرعت النزعة العلمية ابان القرن الثامن عشر حتى تناولت العلوم الاجتماعية ، فجردت الجغرافية والتاريخ عن الكثير مما كان يشوبهما من تقاليد وخرافات • وظهرت العلاقة بين هذين الموضوعين على شاكلة مفصلة حديثة ، في محاضرات الفيلسوف كانت Kant التي القاها في جامعة كونيكزبرغ حوالى سنة ١٧٦٥ • وكان من جملة ما جاء به في هذا الصدد تأكيده على ان للمناخ والتربة والموارد الطبيعية أثرا بليغا في حياة الانسان الاقتصادية ، وحتى في شؤونه الاخلاقية والدينية • ثم اتسع نطاق هذه الابحاث خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر اتساعا كبيرا ، وذلك على يد العالمين الالمانيين الكسندر همبولت Alexander von Humbolt ، ومعاصره كارل ريتر Karl Ritter • فلقد عرض الاول منهما آراءه القيمة في كتابه المسمى الكون Kosmos ، وعرضها الثاني في كتابه علم الارض Die Erdkunde

فالتفسير الجغرافي الذي كان قد ترعرع على ايدي هؤلاء العلماء الثلاثة رسخت جذوره حوالى منتصف القرن التاسع عشر حتى لم يكد يحيد عنه بعدئذ باحث متعمق من المؤرخين • وكان من ابرز من كتب على هذا المنوال خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر المؤرخ الانكليزي باكل H. T. Buckle كما اتضح في الجزء الاول من كتابه عن تأريخ الحضارة في انكلترة، والمؤرخ الفرنسي ميشيلي J. Michelet في كتابه عن تاريخ فرنسا ، والمؤرخ الانكليزي كرين J. R. Green ، في كتابه عن نشأة انكلترة •

ثم حدث خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر أن نشأت الجغرافية البشرية على يد العالم الالماني فردريك راتزل F. Ratzel الذي ظهر الجزء الاول من كتابه عن الجغرافية البشرية سنة ١٨٨٢ ، وبعد ذلك بتسع سنين كان ظهور المجلد الثاني من الكتاب • ولقد احتذى حذوه نفر من المؤلفين امثال جان برونيه Jean Bruhes في فرنسا ، وألن سمبل Elen Semple في أمريكا ، وهلفورد مكيندر H. J. Mackinder في انكلترا • والجغرافية البشرية هي ، كما نعلم ، الموضوع الذي يعنى خاصة بتأثير التضاريس والتربة والمياه والمناخ في نمو الجنس البشري وتوزيعه على وجه الارض • واذا ما كان هذا الموضوع

يؤلف فرعا واحدا من فروع الجغرافية العامة فان التوسع فى البحث ادى الى التوسع فى بعض نواحى الجغرافية البشرية نفسها ، كما فعل هنتنكتون E. Huntington فى تأكيده على أهمية المناخ فى ازدهار المدنيات واضمحلالها ، وذلك مثلا فى كتابه عن الحضارة والمناخ

فلا غرو بعد ذلك كله أن يتوهم المبتدىء بان مفاتيح الشؤون البشرية انما هى موجودة فى التعليلات الجغرافية ، أو فيما يدعى بالتفسير الجغرافى للتاريخ • فللعلماء الذين اشتغلوا بهذه الناحية الحيوية مكانة علمية ممتازة ومؤلفات جسيمة قيمة ، لا غنى للمتعلم عن مراجعة الكثير منها • غير ان ذلك لا يبرر التقليد الاعمى الذى يميل اليه محدودوا الخبرة والاطلاع • فالواقع هو ان المرء اذا ما وجد كثيرا من الآراء القيمة لهؤلاء العلماء فانه لواجد الى جانب ذلك عددا غير قليل من آرائهم التى لا تقوى على التمحيص • مثال ذلك ما يقول به هنتنكتون من ان المناخ « المنعش » Stimulating ، المعتدل والمتقلب فى درجة الحرارة وفى نسبة الرطوبة والجفاف ، انما هو شرط اساسى من شروط المدنية الراقية ، واعتباره على هذا الاساس ، مناخ الدولة الالمانية عاملا اساسيا فى قيامها بالاعمال الجبارة خلال الحرب العالمية الاولى • غير اننا نعلم بان المناخ الذى لم يتبدل هنالك خلال ألف عام لم يكسب الامة الالمانية قبلا مثل هذه الارجحية على غيرها من الامم • ثم ان ما ذكره هنتنكتون نفسه فى كتابه المسمى غربى المحيط الهادى عن التقدم الحضارى فى شمالى كوينزلاند الاسترالية ، لما يناقض ما ذهب اليه من « ضرورة » المناخ المعتدل لمثل هذا التقدم • وهنالك نفر من الباحثين اصبح لا يستبعد نشوء مدنيات راقية فى البلاد الحارة التى لا تتمتع بمناخات متقلبة • وان من المحاولات البارزة فى هذا المضمار ما تقوم به حكومة استرالية من العمل على رقى مناطقها الاستوائية ، والدلائل تشير الى انها بالغة ما ترمى اليه • فاذا ما التفتنا الى الجغرافية البشرية اجمالا لوجدنا جزءا مهما من آراء فردريك راتزل مثلا بعيدة عن الصواب ، وذلك مثل قوله بان المجتمعات البشرية انما هى « عضويات » organisms ، لا تختلف فى تأثرها بالظروف الطبيعية عن تأثر افراد الحيوان • والتفسير الجغرافى على وجه

الاجمال لا يكفى مثلا لتفسير خسران المانيا واليابان الحرب العالمية الثانية وما كان لهذا الخسران من نتائج اقتصادية وسياسية ودولية خطيرة .

مجمل النظريات والمراجع : ومهما يكن من أمر فان المطاعن كثيرة فى آراء الذين لا يحفظون التوازن بين أثر العوامل الجغرافية والعوامل الاخرى فى مجرى التاريخ . فللنوابغ من الناس أثرهم البليغ فى شؤون الانسان كما يخبرنا كارلايل T. Carlyle واتباعه من انصار نظرية « عظماء الرجال » great men theory ، وهم يأتون لنا بأمثلة لا يستهان بها من قبيل فردريك الكبير ، ونابليون ، أو من قبيل هتلر وموسليني ، وغيرهم من أساطين الحرب أو العلوم والديانات والآداب ، وما كان لهؤلاء الرجال من الاثر الفعال فى مجرى التاريخ . وللمصالح الاقتصادية أيضا فعلها البليغ ، كما يخبرنا كارل ماركس Karl Marx واتباعه من انصار النظرية الاقتصادية Economic theory ، وهم يشيرون الى ما كان قديما وحديثا من انهماك المرء فى أمر معاشه ، وما كان هنالك من صراع عنيف بين مختلف طبقات المجتمع لا بل وبين شتى الدول فى سبيل الاستئثار بموارد الثراء . وهنالك غير هؤلاء ممن لهم آراء فى الموضوع لا تخلو من الصواب ، مثل الاعتداد بالعوامل النفسية ، باعتبار العواطف والغرائز وما اليها من القوى الكامنة فى الانسان انما هى ذات أثر فعال فى حياة الافراد والجماعات .

فاذا ما كان الاتزان ضروريا فى تقدير العوامل المؤثرة فى حياة البشر ، فان لبعض العوامل ارجحية على البعض الآخر فى عصر من العصور أو فى قطر من الاقطار . ولنلاحظ مثلا ما اشار اليه فينسنت فى كتابه المذكور ادناه Vincent, 273 ، حيث يقول : « لقد مضى الوقت الذى قد يكون فيه ضروريا أن تستحث الاهتمام بالشؤون الاقتصادية ، فالبحث العلمى الحديث اصبح معنيا كل العناية بأهمية الموضوع » . فاذا ما كانت الاشارة هذه صحيحة بالنسبة الى الولايات المتحدة ، فانها ليست كذلك بالنسبة الى العراق والبلاد العربية على وجه الاجمال . ولنا فى هذا الصدد فائدة قيمة فى رسالتين الواحدة بقلم وليم جيمس عن أهمية الرجال العظام ، والافكار العظيمة ، والمحيط ، نجدها

فى عدد تشرين الاول سنة ١٨٨٠ من مجلة الاتلنتيك الشهرية *Atlantic monthly* • اما الثانية فهى عن علم الاجتماع وتقديس الابطال، بقلم جون فيسك John Fiske ، تجدها فى كتابه المسمى *Excursions of an Evolutionist* • ويجدر بنا الى جانب ذلك أن نستفيد من كتاب روبرت فانس Rupert Vance عن الجغرافية البشرية لمناطق جنوبى الولايات المتحدة *Human Geography of the South* ، حيث يتضح خطأ من يعتبر الخمول من مستلزمات سكان المناطق الحارة ، مهملا العوامل الاخرى التى يعود القسم المهم منها الى نمط التغذية عند السكان •

واذا ما كانت فى هذه المراجع الثلاثة فائدة قيمة ، فان المتتبع يحتاج الى أكثر منها فى سبيل الاطلاع على ما توصل اليه مختلف العلماء فى شتى مناحى الاسلوب التاريخى من تفاسير وآراء • والاسلوب التاريخى historical method ، وهو المهمل بين ظهرانينا ، يقع موقع الاساس من دراسة شؤون المجتمع الحاضرة والغابرة • وانه لمن السهل ، نظرا لغزارة الانتاج فى هذا الباب ، أن تظهر اسماء مراجعه لا فى عشرة اسطر بل فى عشرات الصفحات • غير اننا نكتفى هنا بذكر بضعة مراجع هى من قبيل البداية الوافية والمرشد الممتاز :

(1) Scott, Ernest, *History and Historical Problems*, (London, New York, 1925), pp. 219.

(2) Nevins, Allan, *The Gateway to History* (New York, London, 1938), pp. 412.

(3) Vincent, John M., *Historical Research* (New York, 1929), pp. 350.

(4) Langlois, Ch.v., and Seignobos, Ch., *Introduction to the Study of History*: good translation from French into English by G. G. Berry (Henry Holt and Co., New York, c. 1898), pp. 350.

(5) Gooch, G. P., *History and Historians in the Nineteenth century* (London, New York, 1935), pp. 604.

فالاول من هذه الكتب يتناول شتى النظريات والآراء المتعلقة بموضوع

التاريخ • والثاني يمتاز بشموله جميع النواحي العلمية المتعلقة بالدراسات التاريخية ، ويحوي قوائم لمختلف المراجع المتعلقة بالموضوع ، فتشغل اسماؤها ثماني عشرة صفحة في اواخر الكتاب • والثالث يتناول الاسلوب التاريخي اولا وبالذات ، ويحوي « نخبة » المراجع المتعلقة بموضوعه ، فتشغل اسماؤها مع تعليقات وجيزة ثلاث عشرة صفحة في اواخر الكتاب • والرابع يقتصر على الاسلوب التاريخي ، وهو ممتاز على الرغم من تقادم عهده • والخامس من ارجح المؤلفات في موضوع تاريخ التاريخ history of history وفي هوامشه عيون المراجع المتعلقة بابحاثه •

٢- المرافق الطبيعية

ملاحظات عامة : والذي يجدر بنا الانتباه اليه في صدد المرافق الطبيعية بوجه عام ، انما هو العلاقة بين هذه المرافق وما يبذله الانسان من جهد للسيطرة عليها والافادة منها • فللانسان يد فعالة حتى في اصلاح البيئات التي كانت تعتبر غير صالحة للاستيطان ، كما تدل النبذة التالية التي نقتطفها تعريبا من كتاب آلن نفنز المذكور في القائمة السابقة Nevins, 288-289 :

> ان احد الاسباب التي تجعل المرء يقف موقف الشك من القواعد العامة التي يقول بها الدكتور هنتكتون هو ان المناخات الرديئة ، أي غير الملائمة للحضارة ، كانت في الغالب مفعمة بالامراض ، وان سقوط بعض المدنيات وتأخر البعض الآخر كان على الارجح ، والى حد ما ، ناجما عن الامراض الوافدة والمستوطنة • فالملاريا كانت من أهم العوامل في التاريخ • وانه لا يبعد أن يكون تدهور المدنية في وادي دجلة والفرات قد نجم عن اجتياح القطر بمرض الملاريا أكثر من تأثر القطر بتبدل المناخ • ولقد اجتاحت الملاريا معظم بلاد اليونان قرونا عديدة ، كما ترعرعت من الجهة الاخرى قرونا عديدة في منطقة كامبانيا [السهل المحدق بمدينة روما] ، والى هذا المرض الاجنبي الذي استوطن هذين القطرين أخذ الباحثون يعزون الى حد لا يستهان به سقوط المدنية اليونانية والرومانية • اما فعل الدودة الشصية hook-worm

في مستوى ثقافة ولاياتنا الجنوبية [أى الولايات المتحدة] فانه كان خطيرا على وجه التأكيد ، ولكن الدكتور شارل ستايلز Dr. Charles Stiles أوضح كيفية التغلب عليه فأصبحت هذه العقبة فى طريق الزوال • واما البلهارزيا التى استوطنت مصر منذ قديم الزمان - كما يدل فحص الجثث المحنطة - فانها أيضا أصبحت تحت سيطرة الانسان • والبلهارزيا تنقل بواسطة طفيليات مجهرية سريعة التكاثر ، تخترق بشرة الانسان عند ملامستها المياه الملوثة ، فتؤدى الى الوهن والخور والموت • ولا يبعد أن يكون هذا المرض قد فعل بالمدنية فى مصر أكثر بكثير مما فعله أى تبدل فى المناخ ، فليس ثمة ما يدل على ان المناخ قد تبدل تبدلا جوهريا خلال القرون التى شهدت تدهور المدنية هناك • ثم كان خلال الحرب العالمية الاولى أن قام اطباء الجيش البريطانى فى مصر بالبحث عن اسباب وفاة الكثير من افراد الجيش بمرض البلهارزيا ، فاستطاعو عندئذ عزل طفيليات المرض ، وانجزوا له العلاج الواقى • وها هنا أيضا أصبحت عقبة أخرى [من عقبات التقدم] فى طريق الزوال •

يتضح من ذلك ان قسطا لا يستهان به مما كان يعزى الى تأثير المناخ فى حياة الانسان انما كان يعود فى الحقيقة الى ما ترعرع فى البيئة نفسها من احياء مجهرية ذات فعل خطير فى تحطيم قوى الانسان • فالملاريا حيثما انتشرت يكون فعلها شديدا فى اضعاف الطاقة البشرية ، والمصابون بالملاريا فى العراق يؤلفون نسبة عالية من مجموع السكان ، حتى ليبلغ عدد الذين يتوفون بهذا المرض سنويا زهاء خمسين ألف نسمة • اما الباقون منهم على قيد الحياة فانهم بطبيعة الحال ضعفاء الحيوية والنشاط • « وعلى هذا فان للملاريا أثرا بليغا فى حياة العراق الاقتصادية » ، كما اشار تقرير بعثة بنك الاعمار الدولى (فى نصه الانكليزى ، ص ٣٥٤) ، هذا التقرير الذى سنتعرف عليه فيما يلى عند البحث فى مهمة الاعمار • ومن هذا القبيل ما يعزى احيانا من طبيعة الكسل والاتكال الى الاكثرية الساحقة من فلاحى العراق ، هذا بينما يكون ذلك عندهم ناجما عن سوء التغذية من جهة ، وعن الامراض المعلومة (كالملاريا ، والانكليستوما ، والبلهارزيا ، والسل) من الجهة الاخرى •

على ان التقدم الذى احرزه الانسان فى سبيل صيانة الطاقة البشرية man power من فتك تلك الحوينات المجهرية ، احرز ما يماثله فى سبيل السيطرة على مختلف المرافق الطبيعية • فالبحار والمحيطات كانت الى عهد قريب حواجز منيعة بين الامم ، وهى لم تعد كذلك بعد تحسين صنع البواخر وانتشار استعمالها • وكذلك لم تعد الفيافى والقفار حواجز منيعة بعدما تم من تحسين وسائل النقل البرى على اختلاف انواعه • ولم يقتصر تغلب الانسان على اليابسة والماء ، بل تعدى ذلك الى السيطرة على الاجواء • فلقد اكتسب الانسان منذ عهد الثورة الصناعية وسائل فعالة للسيطرة على مرافق الطبيعة ، وأخذت السيطرة هذه تتسع منذ اواسط القرن التاسع عشر حتى وقتنا الحاضر الذى يؤمل فيه استخدام الطاقة الذرية لا لاغراض الحرب فحسب ، بل لاغراض السلم ايضا • وعلى هذه الشاكلة قد تستخدم طاقة الاشعة الكونية ، والطاقة الهائلة المتولدة من حركة المد والجزر (كالمتولدة عندنا يوميا فى شط العرب لاتصاله بالخليج) • وسنلاحظ مثلا فى اواخر الفصل الذى بين ايدينا قيام نيوزيلند باستخراج الابخرة البركانية الكامنة فى باطن الارض لغرض استخدامها فى الصناعة وغير ذلك •

وان ننس لا ننس ان المحيط الطبيعى من جهة والانسان من الجهة الاخرى يؤثر الواحد منهما فى الآخر وان هذا الفعل المتقابل تتبدل اساليبه ونتائجه تبعا لما يبذله الانسان من جهد ، وما يستخدمه من الوسائل العلمية والعملية • وان من احسن الامثلة على ذلك هو ما فعلته يد الانسان فى تلك الفيافى الشاسعة الجرداء الواقعة فى الولايات المتحدة ما بين نهر ميزورى وجبال روكى • فان الطبيعة هاهنا تمثلت فى اراض منبسطة مترامية الاطراف ، تسفى بها الرياح القارصة شتاء والمحرقة صيفا ، حتى كأنها لذلك ، ولبعدها الشاسع عن المناطق الآهلة بالسكان ، لم تكن تصلح الا لحياة البداوة وشظف العيش • ولكن العلم والمثابرة على العمل حولت هذه المنطقة نفسها الى مراع نضرة ، تتربى فيها ملايين الماشية فتدر على اصحابها ثروة طائلة وتعود على الامة بالخير العميم • وقصة هذا الفتح المدهش فى ميدان السيطرة على الطبيعة مذكورة فى

كتاب والترويب Walter P. Webb عن السهول العظيمة *The Great plains*

ولنلاحظ على سبيل المثال أيضا بلدا من صميم الشرق • فالهند بلد الخضرة والاشجار لم تلبث أن ادركت فى مستهل نهضتها ضرورة العناية بالتشجير ، حتى أخذت دعاوتها تشيد (لا بالمشاريع الاستهلاكية) ، وانما بهذه الناحية الاقتصادية الحيوية ،فكان عندهم « اسبوع الشجرة » ، ذلك الاسبوع الرائع فى بداية شهر تموز سنة ١٩٥٠ • وفى هذا الصدد ذكرت صوت الهند الصادرة فى القاهرة (فى عددها السابع والعشرين من السنة الثانية) بأن رئيس الجمهورية راجندرا براساد افتتح ذلك « بان غرس بيديه شجرة بالقرب من ضريح المهاتما غاندى فى راجكات ، كما غرس الbandيت نهرو شجرة اخرى • وبلغ عدد الاشجار التى تم غرسها فى هذا الاسبوع فى جميع انحاء الهند عشرين مليون شجرة » • وظهر بعدئذ مقال ممتاز فى العدد السنوى لمجلة مسير الهند The March of India, vol. III, No. 6, 1951 ، لم يقتصر فيه كاتبه M. D. Ghaturvedi على تبيان خطورة ذلك الاسبوع، بل تناول ما يجدر بنا الانتباه اليه من فوائد الغابات فى شتى مناحى الحياة •

ملاحظات خاصة : وانه ليؤمل أن يكون فيما قامت به الامم الناهضة من استخدام مرافقها الطبيعية نماذج لقيامنا باستخدام مرافقنا الطبيعية العديدة ، التى نجد فى طليعتها التربة والمياه • فالاستفادة من مرافقنا المائية ومن اراضينا الزراعية تأتى بطبيعة الحال فى مقدمة ما يجدر بنا الانتباه اليه • اما المياه الغزيرة التى يحملها دجلة والفرات ، والتى يقدر معدلها بما يناهز سبعين بليون متر مكعب (٧٠٫٠٠٠٫٠٠٠٫٠٠٠) فى كل عام ، حسب ملاحظة بعثة بنك الاعمار الدولى (النص الانكليزى ، ص ١٨٣) ، فانها ظلت حتى اليوم مطلقة العنان ، يذهب معظمها سدى ، لا بل ويوقع بالبلاد اضرارا جسيمة فى مواسم الفيضان • فالسيطرة على المياه تأتى عن طريق العناية بمجارى الانهار بوسائل منها استخدام الحفارات ، واقامة السداد • وكذلك تأتى عن طريق انشاء الخزانات العديد ، هذه العملية التى ظلت مهملة

بين ظهرانيا منذ نشأة الدولة العراقية حتى توجهت اليها العناية بصفة جدية منذ منتصف القرن ، كما سنلاحظ فيما يلى عند البحث فى مهمة الاعمار .

هذا مع العلم بان خزن المياه لا تقتصر فوائده على درء اخطار الفيضانات ، وتوفير المياه للزراعة فحسب ، بل تتعدى ذلك الى جعل الانهار اصلح للملاحة مما هى عليه . فاذا ما استفادت المصالح الاجنبية (كما فعلت شركة بيت اللنج مثلا) من النقل النهرى فى بلادنا على الرغم من التسيب الذى عليه مجرى النهر ، فكم بالاحرى أن يستفيد اقتصادنا الوطنى من استحواذه على النقل النهرى فى الحال ، تمهيدا لازدياد الفائدة منه فى الاستقبال . وكذلك يجدر بنا الاستفادة من مواردنا المائية عن طريق توليد الطاقة الكهربائية لشتى الاغراض الصناعية وغيرها . ويجب الا يكون ما يقال من بعد الخزانات عن مراكز المدن سببا فى عدم العناية بهذه الناحية المهمة . فليست اماكن الخزانات المقترحة عندنا بعيدة عن الموصل ، أو عن بغداد ، أو عن مراكز الالوية الشمالية أو الوسطى . وليس من الصواب الا تقام مراكز مدنية جديدة على مقربة من الخزانات . وعلى سبيل المثال نذكر ما تعلق بمشروع خزان دامودار الذى تم انشاؤه حديثا فى شرقى الهند ، حيث نقرأ عنه (فى الصفحة ١٩ من نشرة حقائق عن الهند ، حزيران ١٩٥٣) الفقرة التالية : « وقد سبق قيام المشروع بتزويد القوة الكهربائية للمناطق الصناعية فى بيهار وغربى البنغال فى اسلاك تحويل طولها ١٥٠ ميلا . والانجاز المهم لمشروع وادى دامودار هو بناء ست مدن عصرية ، اربع منها على مقربة من موقع السد ، وواحدة فى الموقع الذى تشيد عليه القناطر ، والمدينة السادسة فى بوكارو » .

ولكم حفلت بعض المؤلفات بملاحظات كانت جديرة بالانتباه منذ زمن بعيد . فلقد ورد مشروع خزان بخمة مثلا فى كتاب احد المهندسين الاجانب منذ سنة ١٩٣٧ ، وهذا هو المهندس هاملتون A. M. Hamilton الذى انشأ طريق راوندوز رايات ، وألف عنه كتابا بعنوان طريق فى كردستان *Road Through Kurdistan* فذكر القضية فى الصفحتين ١١٠ - ١١١ ،

مؤكدا فيهما على المقدار الهائل من المياه التى تتدفق من هذا المضيق الصخرى الهائل فى مواسم الفيضان • ولقد اشار طه الهاشمى منذ سنة ١٩٣٠ الى مشاريع الرى فى العراق ، وذلك فى الفصل السادس من كتابه مفصل جغرافية العـراق (ص ٢٤٧ ـ ٢٧٠) ، فذكر فى آخر الفصل مثلا مشروع خزان يقام على نهر ديالى حيث يقطع جبل حمرين ، وقال بان هذا « هو المشروع الذى بحثت فيه شركة اصفر للاستفادة من مياه ديالى الطاغية وذلك بخزنها فى ارض قزلرباط [السعدية] » • غير ان الامر لا يقف عند هذا الحد ، بل يتعدى ذلك الى دراسات اقدم زمنا واوسع نطاقا • فالدراسات الشهيرة التى قام بها ويلكوكس Sir W. Willcocks قبيل الحرب العالمية الاولى كانت تحوى الكثير من الارشادات القيمة فى شؤون الرى • وذلك مثل مقاله المنشور فى مجلة بلاكوود *Blackwood magazine* ، فى كانون الثانى ١٩٠٣ ، بعنوان اقتراح لارواء ما بين النهرين *a proposal for the Irrigation of Mesopotamia* وكتابه الصادر فى القاهرة سنة ١٩٠٣ عن احياء مشاريع الرى القديمة على نهر دجلة *The Restoration of Ancient Irrigation works on the Tigris* وكتابه الصادر سنة ١٩١١ عن رى ما بين النهرين *The Irrigation of Mesopotamia*

ثم ان البريطانيين قاموا خلال فترة تناهز الثلاثة اعوام (١٩١٧ - ١٩٢٠) بدراسات عديدة لمختلف شؤون العراق الحيوية ، فوضعوا عنها تقارير متقنة ، وكان ذلك على ايام الاحتلال العصيبة ، تمهيدا لاستفادتهم من خيرات البلاد اذا ما استمر عهد الاحتلال • ولكن العهد قطع دابره ، فكان حريا بنا أن نتخذ من تلك الدراسات الاجنبية عبرة ، ونستمد منها خططا عملية • وفى صدد تقاريرهم المتعلقة باصلاح الرى والعناية بمجرى الرافدين نذكر ما يلى مستعملين كلمة (العراق) تعريبا للكلمة Mesopotamia : (١) اعمار العراق ، وخاصة ما تعلق منه بالانظمة النهرية • (٢) صلاحية نهر الفرات للملاحة ما بين السماوة والمسيب • (٣) مراسلات عن سياسة ما بعد الحرب فى رى العراق • (٤) تقرير ادارى لغاية ٣١ آذار

١٩١٩ • (٥) ملاحظات عن الرى فى العراق • (٦) تقرير عن صيانة شط العرب • (٧) تقرير عن اعمار ميناء البصرة • وفيما يلى عناوين هذه التقارير بلغتها الاصلية :

(1) Report on the Development of Mesopotamia, with special reference to the river system (Simla, Gov. press, 1917).

(2) The Euphrates as a Navigable Waterway, Samawa to Musaiyib (Basra, 1917).

(3) Correspondence regarding post-war irrigation policy in Mesopotamia (Baghdad, 1919).

(4) Administration Report to 31st March, 1919, by Brig. Gen., L. W. Lewis (Baghdad, 1919).

(5) Notes on Irrigation in Mesopotamia, by A. B. Buckley, 1919.

(6) Report on the Conservancy of the Shat-al-Arab, by Sir G. Buchanan, 1917.

(7) Report on the Development of the Port of Basra, by Sir G. Buchanan, 1917.

فاذا ما التفتنا الى اراضينا الزراعية لالفينا الموضوع كذلك متشعبا طويلا • فمنه ما تعلق بنظام ملكية الاراضى ، ومنه ما تعلق بمصير الاراضى الاميرية ، وبالجهل الذى عليه الفلاح ، وبالوسائل والاساليب الزراعية ، وبغير ذلك من الامور • غير اننا نكتفى هنا بمجرد الاشارة الى ما يوضح مبلغ تفريطنا بالتربة، بهذا الكنز الآخر من كنوزنا الطبيعية الحيوية • فالاراضى الصالحة للزراعة تقدر مساحتها بثلاثين مليون فدان ، وان ما يزرع منها زراعة شتوية كانت أم صيفية فانه لا يكاد يبلغ ستة ملايين فدان • هـذا ما ذكرتـه دروين ورينر Doreen Warriner فى الصفحة ١٠١من كتابها القيم عن الارض والفقر فى الشرق الاوسط *Land and Poverty in the Middle East* ومعنى ذلك اننا مهملون اربعة اخماس اراضينا الصالحة للزراعة ، وهذا ما لا يكاد يصدقه العقل • ثم ان استغلال الخمس الباقى ضعيف جدا ، اذ انه لا يجرى حسبما

يقتضيه الاقتصاد في الماء ، والعناية بالتربة ، وشيء من اساليب الزراعة الكثيفة.

ولنعلم بان مياه دجلة والفرات لا تكفي بوضعها الحاضر لارواء جميع الاراضي الصالحة للزراعة في شتى المواسم ، فالكمية من الماء تكون أكثر من اللازم في موسم الفيضان ، ثم تكون أقل من اللازم في زمن النقصان . وعلى هذا فان انشاء الخزانات والسداد لا يدرء عنا خطر الفيضان وضرره فحسب ، بل يؤدي في الوقت ذاته الى تنظيم الارواء وتوسيع نطاقه . فاذا ما قيل بأن مساحة الاراضي الصالحة للزراعة تناهز الثلاثين مليون فدان فان ذلك يعني القسم الاعظم من العراق غير صالح للزراعة باعتباره من قبيل الصحاري ، أو الاهوار ، أو الجبال الجرداء . واذا ما علمنا بان مساحة العراق تناهز مائة واثني عشر مليون فدان ، فان مساحة الاراضي التي لا تصلح للزراعة تبلغ حسب هذا التقدير اثنين وثمانين مليون فدان ، يتألف معظمها من البادية الشمالية والجنوبية ، ويقع بعضها ما بين دجلة والفرات .

وها هنا يجدر بنا أن نلاحظ بأن الفدان المذكور في هذه المقاييس يعني الايكر acre ، المعادل تقريبا للفدان المصري (بنسبة واحد الى ١٫٠٣٨).
هذا بينما الفدان المصري يساوي (٤٢٠١) مترا مربعا ، والدونم العراقي (اي المشارة) يساوي (٢٥٠٠) مترا مربعا . وعلى هذا فان الكيلو المتر المربع الواحد يساوي (٤٠٠) دونما عراقيا ، ويساوي (٢٤٧٫١) فدانا (بمعنى الايكر) ، ويساوي (٠٫٣٨٦) من الميل المربع .

٣ ـ مهمة الاعمار

مجلس الاعمار : المهمة التي خصص العراق للقيام بها خلال ست سنوات (١٩٥١ ـ ١٩٥٦) مبلغا لا يقل عن (١٥٥ مليون) دينار ، انها لمهمة خطيرة في تاريخ العراق الحديث لا بسبب المبلغ الجسيم المخصص لها فحسب ، وانما نظرا للاهداف المقصودة من وراء ذلك على سبيل انماء واستثمار مرافقنا الطبيعية لغرض رفع مستوى الامة في شتى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وما يستلزمه ذلك من تقدم في الصحة والثقافة والعمران . ولقد رست هذه المهمة

العظمى فى بداية امرها على كاهل مجلس الاعمار الذى تألف بموجب قانون مجلس الاعمار (رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠) ، وتأيد بعدئذ بقانون ذيل قانون مجلس الاعمار (رقم ٢٢ لسنة ١٩٥١) ، وكذلك بقانون التعديل الاول لقانون مجلس الاعمار (رقم ٦ لسنة ١٩٥٢) ، واستقر له « المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار » بموجب القانون (رقم ٣٥ لسنة ١٩٥١) ، ثم فى قانون تعديل المنهاج العام (رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢) • وأخيرا اصبح المجلس جزء من وزارة الاعمار التى تقرر انشاؤها بموجب القانون (رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣) ، المنشور فى الوقائع العراقيه بتاريخ ١٣ تموز من السنة نفسها •

ولقد اصبحت اعمال مجلس الاعمار خلال سنيه الثلاثة الاولى عرضة للنقد الشديد فى الصحافة والاندية ، وعلى لسان نواب المعارضة وغيرهم فى المجلس النيابى عند مناقشة لائحة قانون وزارة الاعمار فى اوائل صيف ١٩٥٣ • فكان مجمل النقد موجها الى ما قيل من الاسراف فى الصرف على مشاريع لم يراع فيها جانب الاتزان بين مختلف المشاريع المقتضية لرفع مستوى الامة على الوجه المقصود • فالذى يبدو هو ان المجلس لم يكن مستندا فى اعماله الى استشارة فنية كافية ، وان ابرز ما كان لديه فى هذا الصدد انما هو التقرير الذى نشرته بعثة البنك الدولى للانماء والاعمار ، وهى التى زارت العراق خلال ربيع ١٩٥١ ، ودرست شؤونه المتعلقة بالهدف الذى تألف من اجله مجلس الاعمار ، وقدمت عن ذلك تقريرا فى اللغة الانكليزية يقع فى ٤٦٣ صفحة ، بهذا العنوان : *The Economic Development of Iraq*, report of a mission, etc. (The Johns Hopkins press, U.S.A., 1952) ولقد ظهر القسم الاول من هذا التقرير فى اللغة العربية بمقدار ١٢٢ صفحة ، بهذا العنوان : **تقدم العراق الاقتصادى : تقرير البعثة التى نظمها البنك الدولى للانماء والاعمار ، بناء على طلب الحكومة العراقية** (واشنطن ـ العاصمة ـ ١٩٥٢) • غير ان هذا التقرير الممتاز فى دراسته شؤون العراق الحيوية لم يكن الا تمهيدا لادراك طبيعة مهمة الاعمار ، مع ما تقتضيه هذه المهمة من توصيات اساسية كان من بينها التأكيد على ضرورة الاستشارة الفنية على

اعتبارها جزءا متمما لكيان مجلس الاعمار (كما نلاحظ فى النسخة العربية ص ٨٠ ، ٨٥ - ٨٦) . فاذا ما القينا نظرة على ادارة الاعمار فى الهند مثلا لالفينا هنالك « الحاجة لتأليف لجنة تتولى توحيد جهود التنظيم ووضع المشاريع الشاملة لذلك ، فكان من ذلك تأسيس مجلس التنظيم الاقتصادى الذى تم فى ٢٨ شباط ١٩٥٠ ... [وكان المجلس ينقسم] من ناحية اعماله الى ست شعب : (١) شعبة الموارد والتقارير الاقتصادية . (٢) شعبة المالية . (٣) شعبة التجارة والصناعة والمواصلات . (٤) شعبة الشؤون الزراعية والغذائية . (٥) شعبة التعمير والاسكان والموارد الطبيعية . (٦) شعبة العمل والخدمات الاجتماعية » . هذا مع العلم بان مهمة هذا المجلس انما هى استشارية بحتة ، لا تتعدى تقديم التوصيات للمسؤولين عن التنفيذ ، كما نلاحظ فى المقال القيم بعنوان مجلس التنظيم الاقتصادى الهندى ، فى مجلة صوت الشرق ، العدد ٦ ، بومبى ١٩٥٢.

ولقد اوصت « البعثة » أيضا بلزوم تنسيق المشاريع ، وتقرير الاسبقية فيما بينها على هذا الاساس حسب ما تقتضيه مصالح السكان ، « فيجب أن تكون هنالك صلة مناسبة بين تقدم الصناعة والزراعة ، وبين الزراعة والرى ... وكذلك يجب حفظ التوازن بين المشاريع والتدابير العاملة على رفع مستوى المعيشة آجلا ، وبين تلك المشاريع التى يرجى منها الخير فى القريب العاجل » ، وذلك حسب ما نلاحظ فى النسخة العربية من التقرير (ص ٣) . فلو القينا نظرة على المنهاج العام فى مجموعة قوانين مجلس الاعمار (مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٢)، ص ٨ - ٩ ، لما وجدنا فيه رعاية كافية لمبدأ التنسيق والاسبقية حسب حاجات السكان العاجلة والآجلة ، كما وان الاعمال القائمة بارشاده لا تدل على مثل تلك الرعاية . اما الفصول الرئيسة التى يتألف منها المنهاج العام الموضوع لست سنوات ، مع مجموع المبالغ المخصصة لها طوال هذه المدة (١٩٥١ - ١٩٥٦) فانها كما يلى :

١ - نفقات الادارة والدراسات والتنظيم	٣٫١٨٠٫٠٠٠ دينار
٢ - مشاريع الرى	٥٣٫٣٧٤٫٠٠٠ »
٣ - الطرق والجسور	٢٦٫٧٦٦٫٠٠٠ »

٤ ـ المبانى والمؤسسات ١٨٫٠١٨٫٠٠٠ »

٥ ـ احياء اراضى ومشاريع أخرى ٢٢٫٩٨٦٫٠٠٠ »

٦ ـ المشاريع الصناعية والتعدين ٣١٫٠٥٠٫٠٠٠ »

مهمة التصنيع : ومما يجلب الانتباه فى هذه الفصول هو احتواؤها جميعا على ايضاحات فرعية باستثناء المادة الاخيرة المتعلقة بالصناعة . والمادة هذه على الرغم من جسامة مخصصاتها ، وضرورتها القصوى للتقدم الاقتصادى ، وانتصاف مدة مشروع السنوات الست ، فانها لا تزال من حيث التنفيذ مهملة الجانب على ما يبدو الى حد كبير . وانه لمما يوضح هذه القضية الخطيرة تلك التوصيات والبيانات المهمة التى نجدها فى النص الانكليزى من تقرير بعثة البنك الدولى (ص ٢٧٧ ـ ٣٠٣) ، حيث ندرك هاهنا ما يقتضيه تطور الصناعات القائمة بين ظهرانينا ، وما يجدر بنا القيام به من انشاء صناعات جديدة ، الى غير ذلك من الشؤون الصناعية التى تفتقر اليها البلاد . فعظام الذبائح مثلا ، وهى التى يصدر منها العراق الى اوربا زهاء (١٥٫٠٠٠) طن سنويا ، يجدر بها أن تتحول صناعيا فى داخل القطر الى اسمدة كيمياوية نحن فى اشد الحاجة اليها . والانقاض الفولاذية مثلا ، وهى التى يصدر منها العراق سنويا زهاء ٥٫٠٠٠ طن ، يمكن تحويلها محليا الى ما يعادلها بالوزن تقريبا من القضبان واطارات الشبابيك . فاذا ما كان رأس المال المقتضى فى الحالة الاولى خمسين ألف دينار ، وفى الثانية ثلثمائة ألف دينار ، فهنالك بعض المشاريع الضخمة التى يجدر بالعراق أن يقوم بها ، وفى مقدمة ذلك مشروع الاستفادة من الغازات الطبيعية التى تخرج من تلقاء نفسها مع النفط المستخرج من حقول كركوك ، فتذهب دون أية فائدة . فالكلفة لهذا المشروع تقدر بخمسة وعشرين مليون دينار (يمكن صرفها مثلا خلال عشر سنوات) ، والفائدة الصافية المتوخاة من وراء ذلك تقدر بما يناهز الستة ملايين دينار سنويا (كما نلاحظ فى النص الانكليزى من تقرير البعثة ، ص ٢٨٧ ـ ٢٩٠) .

فاذا ما توهم البعض ان مطلب الافادة من هذه الغازات الثمينة انما هو مطلب عسير المنال ، فانه ليجدر بنا أن نتذكر العصر الذى نحن نعيش فيه ،

وان نخرج فى التفكير الى اوسع مما اعتدناه ، فنلاحظ على سبيل المقارنة والمثال ما حدث فى دولة هى ليست من الدول العظمى ، تقع فى زاوية من العالم ، ذات نفوس لا يتجاوز تعدادها المليونى نسمة • تلك هى نيوزيلند ، التى لم يتضح كيانها للعالم الا منذ اوائل القرن التاسع عشر ، ولم تتمتع بالاستقلال الا منذ ان اصبحت دومنيون فى سنة ١٩٠٧ م • فهذه الدولة التى تقدمت خلال الجيل الحاضر تقدما سريعا فى ميادين الانماء الاقتصادى نجدها اليوم تعمل على الاستفادة من الابخرة الكامنة فى ارضها للحصول على طاقة بخارية عظيمة • ولكن ما عندهم ليست كالغازات الخارجة من حقول النفط عندنا دون أية كلفة خاصة باستخراجها من باطن الارض • انها عندهم غازات كامنة فى الاراضى البركانية التى يثقبونها لهذا الغرض فى اماكن عديدة ، فيندفع البخار من كل واحدة منها بشدة هائلة الى ارتفاع يناهز الالف قدم فى الفضاء ، قاذفا بالصخور والاوحال مسافات بعيدة ، حتى تتنضف القناة ويستمر البخار مندفعا منها بشدة فتقبض على ناصيته وتستخدمه يد الانسان ، مما جعل نيوزيلند اليوم على عتبة تطور صناعى مدهش نظرا لما يؤمل من استخدام ابخرة تلك المراجل الارضية الهائلة فى مختلف انحاء البلاد الى اجل غير محدود (راجع تفصيل الخبر فيما يلى : Continental *Daily mail*, December 31, 1952).

ان الثقة بالنفس ، الثقة التى تعتمد على الواقع البين والعلم الصحيح ، انما هى فى طليعة مستلزمات تقدم الامة • فليس هنالك ما يمنع تثقيف ذوى المواهب الممتازة من العراقيين ، لا ليكونوا مساعدين لذوى الاختصاص من الاجانب فحسب ، بل ليبلغوا هم انفسهم اعلى درجات الاختصاص فى مختلف الشؤون التى نحتاج فيها الآن الى المساعدات الفنية الاجنبية • والى مثل هذا اشارت بعثة البنك الدولى بقولها (فى النص العربى ، ص ٨٤ ـ ٨٥) : « والادارة الحكومية تنقصها بلا شك المواهب الفنية فى الوقت الحاضر ، وهذا النقص لا يمكن التغلب عليه ـ على مدى الزمن ـ الا بتدريب العراقيين • اما فى الفترة العاجلة فيمكن تلافيه باستخدام الخبراء الاجانب لمدد مختلفة ••• ويمكن اسناد مساعد عراقى الى كل خبير اجنبى يجرى تدريبه ليحل محله بأسرع

فرصة ممكنة » • اما فى صدد المهارة العمالية التى نجد العراق فى أشد الحاجة اليها ، فيكفى هنا ان نستشهد بالعبارة التالية (من النص العربى أيضا ، ص ٨٦ ـ ٨٧) : « والبعثة تشعر بان هناك من القرائن الكافية ما يدل على ان امكانية العراق فى المهارة العمالية لن تكون عثرة • وقد شاهد اعضاء البعثة فى بعض المناسبات ان العمال رغم قلة تدريبهم ونقص ادواتهم قد ابدوا مهارة ميكانيكية عجيبة • وقد ايد هذه المشاهدة من لهم اختبار بالعراق وبشؤونه• ومن الاجحاف بالعامل العراقى الا تشجع مواهبه الغريزية على النمو فى الاتجاهات التى يحتاج اليها أشد الاحتياج » •

الاختصاص والاستشارة الفنية : ففى مثل هذه الاشارات فائدة لمجلس الاعمار ، ولغيره من دوائر الحكومة التى تقع على عواتقها مسؤولية اعداد العراقيين لخدمة بلادهم فى شتى الميادين التى تتعلق بها خدمات تلك الدوائر • وانه لمن الغريب مثلا أن يمر أكثر من ربع قرن على قيام الدولة باعباء الرى فلا يكون لديها بضعة مهندسين من الطراز الاول فى هذا المضمار • فلما عهدت الحكومة العراقية اصلاح شؤون الرى الى هيئة فنية برئاسة (المستر هيغ) F. F. Hague، خلال المدة ١٩٤٦ ـ ١٩٤٩ ، كان من جملة اقتراحات رئيسها أن تتألف « الهيئة الفنية من ستة مهندسين ، وعشرين مساحا ، وخمسة رسامين ، كلهم اجانب لانه ارتؤى استحالة توفر هذا العدد من الموظفين العراقيين ممن لهم المؤهلات الضرورية • ومع ذلك فقد اشتمل ملاك الهيئة على ثلاث وظائف لمهندسين عراقيين ووظيفتين لرسامين عراقيين وعدد من الكتبة » ، فكانت هذه الوظائف العراقية جميعها ذات أهمية ثانوية فى كيان تلك الهيئة الفنية : (راجع **تقرير عن اعمال مديرية الرى العامة ، ١٩٤٦ ـ ١٩٤٩** ، بغداد ، ١٩٥٠ ، ص ٥٢ ، وخاصة مرفق رقم ٣ عن تشكيلات المديرية لعام ١٩٤٩) • وصفوة القول ان الاعداد الفنى لمختلف مصالح الانماء الاقتصادى ، وكذلك الاعداد المهنى لمختلف صنوف العمال ، انما هو أمر يقع من مشاريع الانماء جميعها موقع الاساس ، ذلك لان التأخر فى تدبير أمر هذه الناحية يجعل الافادة من مشاريعها مشلولة من جهة ، وتحت رحمة المعونة

الاجنبية من الجهة الاخرى ، فيكون الوضع عندئذ من المشاكل المستعصية فى حياة العراق المقبلة ، كما نجده اليوم معقدا الى حد بعيد •

فاذا ما رجعنا الى موضوع الرى الذى يحتل المكانة الاولى فى المنهاج العام لمجلس الاعمار ، وجدناه يستند اولا وبالذات الى تقرير اللجنة الفنية المشار اليها برئاسة البريطانى المستر هيغ ، الذى هو احد الخبراء « من مصلحة المهندسين الهندية » • ويجدر بنا أن نرجع فى صدد مقترحات هذه اللجنة ، الى الفصل الخامس من تقرير مديرية الرى العامة المشار اليه آنفا ، ص ٥١ ــ ٦٦ ، تحت عنوان « مشاريع الرى الكبرى » • ولقد لوحظ على ايام تلك الهيئة بان مشاريعها سوف تساعد على زيادة الاراضى التى يمكن ارواؤها حتى تبلغ ضعف مساحتها الحاضرة ، أى (٢٥٫٦٠٠٫٠٠٠) مشارة ، أو كما قيل فى محل آخر من التقرير ، بشىء من الاختلاف ، (٢٣٫٦٠٠٫٠٠٠) ، وذلك بدلا من مساحتها الحاضرة البالغة (١٢٫٧٠٠٫٠٠٠) • فاذا ضربنا صفحا عن هذا الاختلاف فى تقدير الزيادة (كما نجدها فى الصفحتين ٥٨ و ٦٦ من التقرير) ، فانه لا بد لنا من ملاحظة العبارة النابية التى وردت فى هذه الصفحة الاخيرة حيث تقول : « الا ان هذه المساحة الاخيرة [التى سوف يمكن ارواؤها] لا يمكن زراعتها بواسطة السكان الحاليين للقطر • حتى لو استعملت المكائن الزراعية بصورة كبيرة وزاد عدد السكان بواسطة الهجرة فانه ليس من المأمول أن يتم التوسع فى زراعة هذه المساحات الجديدة قبل نهاية هذا القرن » • فالعبارة هذه فضلا عن انها لا تستند الى برهان أو ايضاح مقبول ، فانها على ما يبدو لا تنتظر منا أن نصلح شؤوننا الزراعية حسب ما تقتضيه اساليب المدنية الحديثة الى ما بعد انقضاء القرن العشرين ، على اقل تقدير •

ولو القينا نظرة على المشاريع التى أوصت هيئة المستر هيغ بتنفيذها ، لوجدنا فى طليعتها مشروع الثرثار الذى ارصد مجلس الاعمار لتنفيذه فى منهاج السنوات الست الحاضرة مبلغ (١٠٫٣٠٠٫٠٠٠) دينار • اما المشاريع التى درستها تلك الهيئة الفنية ولم توص بتنفيذها ، فكان اهمها مشروع بخمة

على الزاب الاعلى ، هذا المشروع الذى اهمل بعد دراسات مسهبة ، حتى أقرت أخيرا بعثة بنك الاعمار الدولى بشيء من التأكيد ضرورته فدخل فى منهاج السنوات الست ، وارصد لانجازه مبلغ (٨٫٧٠٠٫٠٠٠) دينار ، واصبح من حيث المبلغ المخصص له فى الدرجة الثانية بين مشاريع المنهاج الحاضر التى يأتى فى مقدمتها من حيث مقدار الكلفة مشـروع وادى الثرثار ، هـذا المنخفض الواسع الذى يقع مقابل سامراء ، ما بين دجلة والفرات •

فاذا ما راعت بعثة البنك الدولى ، كما اشارت فى مقدمة تقريرها ، منهاج مجلس الاعمار « دون ان تحاول اصدار حكم على أى مشروع من مشاريع هذا البرنامج » ، فان البعثة اوردت ، مع ذلك ، ما يشير الى الشكوك الفنية المتعلقة بامكان خزن المياه فى وادى الثرثار لغرض الاستفادة منها فى الارواء ، كما انها ألحّت على القيام بتنفيذ مشروع بخمة (وذلك خلافا لرأى بعثة هيغ)، وأقرت انشاء سد دربندخان على ديالى ، ولكن فى غير المحل الذى اشارت به تلك الهيئة الفنية أيضا : (راجع تقرير بعثة البنك الدولى ، النص الانكليزى، ص ١٨٧ ـ ١٩٢) • ومما يجدر بالذكر ذلك التقرير الذى وضعه الدكتور ـ احمد سوسة ـ فى اللغتين العربية والانكليزية ، بتاريخ ١٥ ايار ، ١٩٥٠ ، مبينا فيه صلاح وادى الثرثار لدرء اخطار الفيضان بكلفة قليلة ، وعدم صلاحه لخزن المياه على الرغم من الكلفة الباهضة ، مستندا فى ذلك الى ملاحظاته الخاصة والى آراء بعض الخبراء • فلو صحت هذه الشكـوك الفنيـة لكانت خسارة العراق جسيمة فى المال ، وفى تبذير المياه • وعلى كل حال فان قابلية وادى الثرثار لخزن المياه لا يمكن أن تتبين الا بعد انجاز المشروع بعشر سنين ، أملا فى أن يمتلىء الوادى خلالها بمياه الفيضانات المتتالية الى المستوى اللازم لامكان استقاء نهر دجلة منه فى مواسم النقصان • ومن ثم يتضح مغزى قول بعثة البنك الدولى فى النسخة العربية من تقريرها (ص ٨٤) : « ويجب الا يدرج أى مشروع فى البرنامج حتى يقدم الدليل على متانة فكرته من الوجهة الفنية ، وان المهارة الفنية متوفرة لاتمامه بنجاح » • ومن ثم تتضح أيضا ضرورة

الاعتماد على النفس ليكون من بيننا اصحاب كفاءات اختصاصية ، ومهارات عمالية ، يعتمد عليهم فى اختيار المشاريع والاستفادة منها ، ويكون فيهم العون المحلى اللازم ، الى جانب ما نحتاجه من مساعدة فنية اجنبية .

الدعاية للاعمار : وليس ذلك فحسب ، بل ان مهمة الاعمار تستلزم نشر المعلومات عنها بين مثقفى الامة ، غير ان الذى يبدو هو « ان الحكومة قد اهملت فرصة اطلاع موظفيها [وغيرهم] على برنامجها فى المستقبل للاستعانة بتعاونهم الحماسى على النهوض بالعراق الى مرتبة أعلى من التقدم الاقتصادى » : (تقرير البعثة ، النص العربى ، ص ٨٢) . فكان الاجدر مثلا أن يوزع تقرير بعثة البنك الدولى على دوائر الدولة الرئيسة بنصه العربى والانكليزى ، وان يظهر العربى منه فى الاسواق بثمن زهيد ، بدلا من الدينار الواحد لكل نسخة ، كما هى الحال . وكذلك خطط الاعمار يجدر بها أن تظهر بشكل وجيز ، شامل ، سهل المنال ، وذلك مثلا على غرار الكتيب البليغ الذى وضعه فى الانكليزية ثمانية من مشاهير الاقتصاد الهندى بعنوان **ـ خطة لاعمار الهند الاقتصادى ـ** فكان حجمه ستين صفحة من حجم الجيب ، وكان صدوره فى الهند سنة ١٩٤٤ ، واعادة طبعه فى السنة نفسها مرتين فى سلسلة بنكوين المعروفة *(A plan of Economic Development for India,* by Sir P. Thakurdas and others, 1944) وفى الهند أيضا أقيم « بدلهى الجديدة نواة متحف الهندسة للرى والقوة الكهربائية ، عرضت فيه نماذج هذا المشروع وافتتح للجمهور فى اليوم السادس من كانون الثانى ١٩٥٣ . وهناك ٢٢ نموذجا مجسما وخارطة طبيعية كبيرة الحجم للهند . وغطت هذه المعروضات مساحة ٦ آلاف قدم مربع من هذا المتحف الفنى الرائع الذى يحتوى علاوة على النماذج الهندسية المجسمة ١٠٠ مخطط ، و ٢٠٠ صورة تظهر مطالع المشاريع ومعلوماتها القياسية » . فهذه الوسيلة فى اطلاع الجمهور على مشاريع الامة الحيوية مذكورة فى **حقائق عن الهند** ، حزيران ١٩٥٣ ، ص ١٤ .

وانه لمن أحسن الامثلة لتقدير مشاريع السيطرة على الانهر واحياء الارض الموات ، ذلك المشروع الامريكي الذى أقيم فى وادى تنسى من الولايات المتحدة الامريكية ، فاصبح مثالا يحتذى به فى مختلف انحاء العالم ، وتعددت الكتب عنه على سبيل الدعاوة للمشاريع التى هى من هذا القبيل ، فكان من بينها كتيب وجيز ظهر بقلم رئيس لجنة المشروع نفسه بهذا العنوان : *TVA Democracy on the March*, by D. E. Lilienthal (a penguin special, S. 151) وختاما يجدر برجال الانماء الاقتصادى فى البلاد العربية أن يضعوا نصب أعينهم ضرورة الوحدة للانماء الاقتصادى ، نظرا لما تعنيه الوحدة من توسيع السوق الوطنية ، ومن تآزر فى العمل والانتاج . وعلى هذا الغرار كانت المحاضرة التى ألقاها الاستاذ سعيد حمادة بعنوان : « **تمويل الانماء الاقتصادى فى البلاد العربية ، وانشاء مصرف عربى للانماء** » . وهذه هى المحاضرة التى القيت فى الدورة الثالثة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة فى البلاد العربية ، وذلك فى **٧** أيار **١٩٥٣** .

٤ ـ مراجع جغرافية العراق

المراجع العامة : للمعرفة الجغرافية بمفهومها الشامل علاقة وثيقة فى الافادة من مرافق البلاد بما فيها من نبات ، وحيوان ، وانسان، فضلا عن التربة ، والمناخ والمعادن ، والمياه . يضاف الى ذلك ما تقتضيه وحدة الامة من المام مثقفيها بخواص جغرافية بلادهم الاساسية ، عن طريق المعرفة العلمية التى تجمع فى التفاهم بين سكان الجبال ، والصعيد ، والسهول ، والاهوار . والمعرفة الجغرافية تأتى مبدئيا عن طريق المشاهدة والدرس الصحيح ، مما لم يتوفر لدينا حتى اليوم . فلذا كان مجال الدرس النظرى ضعيفا لعدم وجود السجلات والمؤلفات المستندة الى الخبرة العملية والتحرى المضبوط . فدراسة جغرافية العراق لم

تتقدم تقدما يذكر منذ بدايتها الجدية على يد طه الهاشمي سنة **١٩٣٠** ، حيث أصدر في هذه السنة كتابه **مفصل جغرافية العراق** ، ثم بعد ذلك بثلاثة أعوام أصدر كتابه ملخصا بعنوان **جغرافية العراق** للمدارس المتوسطة . والمفصل منهما لا يزال مرجعا لا غنى عنه للمعلم والمتعلم ، هذا على الرغم من التفاوت بين قيم محتوياته . أما المهم فيه بالدرجة الاولى فانه ما كان مستندا الى معلومات المؤلف الخاصة وتحريه الشخصي ، وله من هذا القبيل الشيء الكثير . ثم تأتي في الدرجة الثانية بعد خبرته العملية معظم المصادر الستة والثلاثين المدرجة في أوائل الكتاب .

ثم بعد هذه البداية القيمة لدينا كتب مدرسية مشتقة من هذه البداية الى حد بعيد . ولدينا كتاب آخر عن **مبادىء السوق ، وجغرافية العراق** ، تأليف عبدالمطلب أمين ، أصدرته مطبعة الجيش في بغداد سنة **١٩٤٦** بمائتين وثلاثين صفحة اختص معظمها بجغرافية العراق ، وخاصة ما تعلق منها بخطوط الحدود الشمالية والشرقية ، وطرق المواصلات البرية والنهرية . أما في اللغة الانكليزية فهنالك ثلاثة كتب في كل واحد منها فصل أو أكثر عن جغرافية العراق العامة أيضا . فالاول بعنوان آسيا العربية ، تأليف لانيس دانا *Arab Asia, by Lanice P. Dana* ، هذا الكتاب الذي يجدر بالمبتدئين الاستفادة منه على الرغم من قدم تأليفه ، اذ كان قد صدر في بيروت حوالي سنة **١٩٢٢** (كما تدل ملاحظة في حاشية ص X من الكتاب) . أما الثاني فانه بعنوان **قارة آسيا** ، تأليف ليونيل لايد *The Continent of Asia*, by L. W. Lyde (London 1938)
حيث تجد فصلا مركزا عن الموضوع في الصفحات (٢٦٨ - ٢٩٠) .
والثالث بعنوان **جغرافية الشرق الاوسط الطبيعية ، والاجتماعية ، والاقليمية** ، تأليف فيشر *The Middle East: a physical, social and regional geography*, by W. B. Fisher (London, 1950) وفي هذا ثلاثون صفحة مركزة عن العراق (٣٣٩ - ٣٧٠) ، الى جانب معلومات قيمة اخرى منسقة في فصوله الاثني عشر الاولى عن النواحي الطبيعية

والاجتماعية ، وخاصة ما تعلق بموارد النفط فى مختلف مناطق الشرق الاوسط بما فيها العراق بطبيعة الحال • ولدينا أيضا كتاب كوردن هستد معربا عن مخطوطته الانكليزية (ومقررا للتدريس فى دار المعلمين العالية ببغداد) • وهذا على ما يظهر يعتمد فى بعض بحوثه على تحريات المؤلف الخاصة ولو أنه لا يشير الى ذلك ، كما لا يشير (فى النسخة العربية على الاقل) الى التقارير وغيرها من المراجع التى تدعم محتوياته اجمالا أو تفصيلا ، وتفيد من يريد التوسع فى الموضوع • والظاهر أنه معتمد الى حد لا يستهان به على كتاب آيونيدس (Ionides) المذكور ادناه •

المراجع الفرعية : وليس لدينا من المؤلفات الفرعية فى اللغة العربية سوى النزر اليسير ، نذكر منها كتاب عباس العزاوى عن **عشائر العراق** بمجلدين ، الاول عن العشائر العربية والثانى عن العشائر الكردية • وكتاب محمد أمين زكى عن **العشائر الكردية** • وما قام بتأليفه عبدالجبار الراوى عن **البادية** وما قام بتأليفه الدكتور أحمد سوسة عن مواضع الرى فى العراق • وهنالك فى اللغة الانكليزية عدد لا يستهان به من المراجع الفرعية ، مثل كتاب ـ أرنست دوسن ـ عن نظام ملكية الاراضى فى العراق (لسنة **١٩٣٢**) ؛ وتقرير بنك الاعمار الدولى المذكور آنفا ؛ وكتاب آيونيدس عن نظام دجلة والفرات ؛ وكتاب الاميرالية البريطانية الصادر سنة **١٩١٨** ، عن ما بين النهرين ، هذه الكتب التى نجد عناوينها فيما يلى :

(1) Dowson, Ernest, *an Iraqiry into Land Tenure and Related Questions* [in Iraq] (Letchworth Garden city press, for the Iraqi Government, 1932).

(2) *The Economic Development of Iraq* [as mentioned above].

(3) Ionides, M. G. *Regime of the Tigris and Euphrates* (London, 1937) .

(4) *Hand Book of mesopotamia* (Great Britain, Naval Staff [I. D. 1118A], November, 1918.

ومن الجدير بالذكر أن المعلومات الجغرافية عن العراق لدى بعض الجهات البريطانية ، انها (على ما يبدو) معلومات تفصيلية ودقيقة ، تمثل

فيها دراسات علمية أصيلة . فاذا ما كانت هذه المعلومات تعتبر عندهم من قبيل المعلومات الخاصة أو السرية ، فان الباحث المتتبع قد يستطيع أن يجد (فى طلب العلم) الى بعضها سبيلا . ولقد ظهر شيء من تلك المعلومات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على هيئة خرائط تفصيلية متقنة ، ظهرت فى السوق للبيع على اعتبارها من قبيل النسخ المستعملة الزائدة ، ثم اختفت بعد أن اشترى بعضها أو جلها بعض الناس ومن بينهم نفر من الطلاب . فكانت مقاييس الرسم فى تلك الخرائط ، أو فى أغلبها ، بوصة واحدة (أى انجا واحدا) لكل أربعة أميال ، واختصت كل واحدة منها أحيانا بجزء من أجزاء العراق فتناولت منه تفاصيل أوصاف الارض مع تبيان المواقع المأهولة وغير المأهولة . وتعلق البعض منها مثلا بمنطقة سوق الشيوخ ، أو بمنطقة بنجوين ، أو قرهداغ ، أو بلواء كامل مثل بغداد ، والمنتفك ، والدليم ، والعمارة ، وغيرها . وحتى منطقة الحضر الجرداء فى جنوبى تلعفر ، نجد عنها خارطة خاصة بها تشير الى تفاصيل أوصاف الارض ، وأماكن القبائل الرحل ان وجدت (مثل شمر الجربة) ، الى غير ذلك من المعلومات . والذى يبدو بطبيعة الحال انه توجد العشرات من هذه الخرائط المتعلقة بمختلف أرجاء العراق ، حتى ليتألف من مجموعها معلومات متكاملة عن أوصاف سطح القطر ، ومواقعه المأهولة وغير المأهولة (والاعماق المتفاوتة لأهواره ، وتبيان سبله ، وتدرج مرتفعاته) ، الى غير ذلك من المواد التى جمعت (كما تدل هوامش الخرائط) فى أوقات متفرقة ، وخاصة منها خلال الحربين العالميتين .

وهنالك فضلا عن ذلك بعض البحوث التى تؤلف مراجع فرعية فى جغرافية العراق ، وذلك مثل التى مر ذكرها أعلاه (ص ١٤٩) ، ومثل التى نجدها فى القائمة التالية :

(1) Cole, F. E., *Dust Storms in Iraq* (Meteo. Notes, No. 84, Baghdad, 1938).

(2) Macfadyn, W. A., *Water Supplies in Iraq* (Geol. Dept., No. 1, Baghdad, 1938).

(3) Peter, S. P., *Vertical Extnet of North-westerly Winds over Iraq in Summer* (Meteo. Notes, No. 64, Baghdad, 1933).

(4) Kennedy, W. P., *Intensity of Ultra-violet Radiation from the sky in Iraq* (Roy. meto. Soc., No. 64, 1938), pp. 489-494.

(5) Buxton, P. A., and others, *Survey of Iraq Fauna by members of Iraq Expeditionary Force*, 1915-1919 (Journal, Bombay Nat. Hist. Soc., Nos. 27, 28, 1920-1922).

(6) Guest, E., *Notes on trees and Shrubes of Lower Iraq* (Dept. of Agri. Bulletin, No. 26, Baghdad, 1932).

(7) Guest, E., *Notes on Plants and Plant Products with their colloquial names in Iraq* (Dept. of Agri., Bulletin, No. 27, Baghdad, 1933).

الفصل الخامس

سطح العراق

١ ـ الأوصاف الأساسية	٢ ـ وادي الرافدين الشمالي	٣ ـ وادي الرافدين الجنوبي
الأقسام الطبيعية	ما بين الجبال والصعيد	مجرى الرافدين الجنوبي
المنطقة الجبلية	الوادي في أرض الصعيد	أهوار العراق
المناخ	روافد دجلة	شط العرب
	الأقسام الادارية	الأقسام الادارية

١ ـ الأوصاف الاساسية

الاقسام الطبيعية : يقع وادي الرافدين جغرافيا بين جبال طوروس شمالا وخليج البصرة جنوبا ، وبين جبال زاجروس شرقا وهضبة الجزيرة العربية غربا ، وتبلغ مساحة هذا القسم زهاء ٢٠٠٫٠٠٠ ميل مربع • أما ما يدعى بالجزيرة في وادي الرافدين فانه يقع بين دجلة والفرات شرقا وغربا ، وبين خط عرض ٣٧ و ٣٤ شمالا وجنوبا ، وتبلغ مساحة هذا القسم وحده زهاء ٥٠٫٠٠٠ ميل مربع ، والى جنوب الجزيرة تقع أرض السواد التي تبلغ مساحتها زهاء ١٠٠٠٠٠ ميل مربع • ولقد كانت بلاد ما بين النهرين على عهد العثمانيين تتألف من هذين القسمين (أي الجزيرة والسواد) البالغة مساحتهما معا ١٥٠٠٠٠ ميل مربع ، أي ما يعادل تقريبا مساحة المملكة العراقية الحاضرة (١٤٣٫٢٥٠) ميل مربع • غير أن المملكة العراقية تشمل الآن من أرض البادية الجدباء مساحة كبيرة بدلا من أرض الجزيرة الواقع نصفها تقريبا ضمن الحدود السورية ، على هيئة

مثلث قاعدته على الفرات ما بين البو كمال وجرابلس ورأسه على دجلة عند فيشخابور .

وتقسم أرض العراق البالغة مساحتها ٤٥٣٫٥٠٠ كيلو متر مربع الى أربعة أقسام طبيعية : (أولا) **السواد** ، المتألف من ترسبات الرافدين في مختلف العصور ، وهو يمتد من خليج البصرة الى محاذاة خط نظرى ما بين هيت غربا وتكريت شرقا ، وينحرف باتجاه دلّى عباس صوب الحدود العراقية الايرانية . (ثانيا) **الصعيد** (الذى يعنى فى اللغة ما ارتفع من الارض مما لم يكن من قبيل الجبال أو الهضاب) ، وهو يقع فى العراق ما بين السواد من جهة ، والمرتفعات الشمالية الشرقية من جهة اخرى ، فيشمل **الجزيرة** (ما بين دجلة والفرات) كما يشمل الارض المنبسطة فى شرق نهر دجلة . (ثالثا) **البادية** (أى الهضبة الصحراوية) ، الواقعة فى الجهة الغربية ، والغربية الجنوبية من نهر الفرات . (رابعا) **الجبال** ، الواقعة فى شمال شرقى العراق ما بين حدوده الشمالية والشرقية من جهة ، وخط نظرى على هيئة هلال ممتد ما بين فيشخابور وخانقين (مارا بدهوك ، وعقرة ، وكويسنجق ، وجمجمال) .

والى جانب هذا التقسيم يوجد نوع آخر يماثله نوعا ما ، على النحو التالى : (١) **المنطقة الجبلية** ، التى تبلغ ٥٫٢ بالمائة من مساحة القطر (أى ٢٣٥٠٠ كيلومترا مربعا) ، وتقع منه فى زاوية شمالية شرقية ما بين الحدود الشمالية والشرقية من جهة ، وخط نظرى موصل ما بين زاخو وخانقين من الجهة الاخرى . والخط النظرى هذا يمر على وجه التقريب فى كل من زاخو وعقرة ، ثم يجتاز الزاب الاعلى فى اتجاه شقلاوة وكويسنجق ، ثم يجتاز الزاب الاسفل فى اتجاه جمجمال وقرهداغ (على أن الحدود الجبلية هنا ليست واضحة بسبب امتداد المرتفعات غربا حتى كركوك) ، ثم يجتاز نهر ديالة ويصل جبل كوهى بامو المتصل بالحدود الايرانية . (٢) **المنطقة شبه الجبلية** ، التى تبلغ ١٤٫٨ بالمائة من مساحة القطر (أى ٦٧٠٠٠ كيلومتر مربع) ، وهى تقع على وجه التقريب ما بين حدين أحدهما الخط النظرى

المذكور آنفا حدا للجبال ، والآخر خط متجه من هضاب تلعفر شمالا ، فجبل مكحول الى الفتحة جنوبا ، ثم عبر النهر في اتجاه جبل حمرين الذي يجتاز نهر ديالة والعظيم ، وينتهي عند الحدود الايرانية • (٣) **السهول الرسوبية**، التي تبلغ ٢٠٫٥ من مساحة القطر (أي ٩٣٠٠٠ كيلومتر مربع) ، وهي تمتد من خليج البصرة الى محاذاة خط نظري يمتد من هيت غربا الى تكريت شرقا ، منحرفا باتجاه دلّي عباس والحدود العراقية الايرانية • (٤) **الهضبة الصحراوية**، التي تبلغ ٥٩٫٥ بالمائة من مساحة القطر (أي ٢٧٠٫٠٠٠ كيلومتر مربع) •

فالتقسيم على هذه الشاكلة ، كما نجده في كتاب (كوردن هستد) المذكور آنفا في المراجع الجغرافية ، ينطوي على تداخل المنطقة المتموجة (أي شبه الجبلية) في كل من المنطقتين الصحراوية والجبلية (كما نلاحظ مثلا في صفحاته ٦ ، ١٨ ، ٣١ ، ٣٢ ، وكذلك في خارطته شكل ـ ١ ـ) • وان « التمييز » ، على حد قول هستد نفسه (ص ٦٦ ـ ٦٧) ، « بين النبات الطبيعي والمناخ للصحراء ، ولمنطقة السهوب التي تعود للمنطقة الجبلية ، صعب جدا » ، كما وأنه ، على حد تعبيره أيضا ، « لا يوجد فرق من الناحية الجيولوجية بين سهول (الديم) في جنوب سنجار ، وبين جنوب الجزيرة » • يضاف الى ذلك توسعه في مفهوم الصحراء حتى جعلها تشمل معظم الاراضي الواقعة بين دجلة والفرات في الجزيرة شمالا ، وفي السهل الرسوبي (كما بين الديوانية والكوت) جنوبا ، هذا مع العلم بأن الارجاء هذه قد تصبح مراع غنية اذا ما توجهت اليها العناية الكافية يوما ما (كما حدث مثلا في الفيافي الامريكية ما بين نهر مزوري وجبال روكي) • ثم ان الاعتبارات المتخذة في هذا التقسيم ، من جيولوجية ، ونباتية ، ومناخية ، لا تبدو واضحة أو متمايزة • وعلى هذا فان التقسيم المذكور قبلا هو المرجح هنا ، حيث تقع فيه البادية (أي الهضبة الصحراوية) غربي الفرات ، حسب ملاحظة العالم الجغرافي (ليونيل لايد) المذكور آنفا ، وحيث تتضح فيه على وجه التقريب كل من حدود المنطقتين الجبلية والسواد • ويقع الصعيد ما بين

هذه المناطق الثلاثة ، على الرغم من احتوائه على بعض المرتفعات ، كما تحوى المنطقة الجبلية بعض السهوب •

المنطقة الجبلية : اتجاهاتها العامة من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى ، والاعالى منها يبلغ ارتفاعها زهاء (١٢٫٠٠٠ قدم) ، كما هى الحال فى بعض الجبال الواقعة على الحدود ، والمتوسط منها زهاء ٨٠٠٠ قدم ، كما هى الحال فى جبال السليمانية • أما القسم المتموج فيتراوح الارتفاع فيه ما بين ١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠ قدم • والجبال يمكن تقسيمها لأجل معرفة مواقعها بوجه عام الى ثلاثة أقسام ، ندعوها لأجل السهولة بالاسماء التالية :

١ ـ **جبال الموصل** ، الواقعة فى المثلث المتألف من خط الحدود العراقية التركية ، ونهر دجلة ، والزاب الاعلى : يقع واحد منها على الحدود ، وهو جبل گويان ، وثلاثة منها بالقرب من زاخو ودهوك ، وهى جبل بيخير ، والابيض ، وتانگا دارية ، ثم جنوب العمادية يقع جبلان ، هما چاره‌كو ، وگاره • ويقع شماليها (أى على الحدود) جبل متينة • ثم من عقرة حتى الحدود تقع أربعة جبال متوازية تقريبا فى اتجاهاتها الشمالية الشرقية ، وهى جبل عقرة ، وبرات ، وبيريس ، وشيرين •

٢ ـ **جبال اربيل** ، المحاذية للحدود العراقية الايرانية ، ما بين الزاب الكبير والصغير : فيقع منها بالقرب من شقلاوة اثنان شرقا ، وهما بيرمام ، وسفين ، وواحد غربا ، وهو حرير • ثم بالقرب من راوندوز يقع جنوبا جبلان ، هما بيحان ، وكاوروخ ، وبمحاذاة الزاب الاعلى عند الحدود يقع جبل حصار روست (ارتفاعه ١٢٠٠٠ قدم) ، والى جنوب هذا بمحاذاة الحدود أيضا يقع جبل قنديل • ثم شرقى كويسنجق يقع جبلان ، هما هيبت سلطان ، وكوتسروت •

٣ ـ **جبال السليمانية**، المحاذية للحدود الايرانية ، ما بين الزاب الصغير ونهر ديالى : يقع منها بالقرب من السليمانية جبل برانان ، والى غرب المدينة جبلان ، على امتداد واحد تقريبا ، هما انجير ، وقره‌داغ • ثم ما بين

السليمانية والحدود الايرانية تقع ثلاثة جبال على امتداد واحد تقريبا ، هي سورداش ، وبيره مگرون ، وأزمر • وتقع بالقرب من الحدود الايرانية ثلاثة جبال ، وهي على التوالى من الشمال الى الجنوب ، پشدر ، وكاركازاو ، وهورامان •

المناخ : العراق رغم وقوعه فى المنطقة المعتدلة الشمالية بين عرض (٣٠ و٣٧) فانه من حيث المناخ يشابه المناطق الحارة الى حد ما ، وذلك لبعده عن البحار أولا ، ولمحاذاته الصحراء ثانيا ، ولحيلولة جبال كردستان والانضول دون هبوب الرياح الباردة عليه ثالثا • فمناخ العراق لهذه العوامل يعرف بأنه قارى (أى برى) بما يعنيه هذا الاصطلاح من اختلاف كبير بين درجة حرارة الليل والنهار ، وبين الصيف والشتاء ، وما يعنيه أيضا من قلة الرطوبة فى الهواء ، وما يعنيه كذلك من قلة الامطار • ويعرف مناخ جنوبى العراق ، فضلا عن ذلك ، بأنه « **شبه استوائى** » وذلك نظرا لقربه نوعا ما من المنطقة الاستوائية وتعرضه بسبب ذلك لضغط الهواء الشديد فى أواسط موسم الصيف (حوالى شهر تموز) ، اذ تتجه الرياح الكثيفة من المحيط الهندى نحو هضبة أواسط آسيا حيث يخف الهواء بسبب ارتفاع درجة الحرارة هناك ، فيمر بعض تلك الرياح البحرية فى جنوبى العراق ، وعلى هذا القسم من البلاد يصدق التعبير « شبه استوائى » • أما الرياح المعاكسة لهذه ، وهى القادمة من أواسط آسيا فى أواسط الشتاء (حوالى كانون الثانى) ، فانه لا نصيب للعراق فيها بسبب حدوده الجبلية • وأما اتجاهات الرياح المعتادة فى العراق صيفا وشتاء فانها على وجه الاجمال كما يلى : معظم الرياح فى موسم الصيف هى الشمالية الغربية ، وهذه تشمل أعالى وأواسط العراق فتلطف المناخ ليلا ، ولو أنها أحيانا تحمل غبارا ناعما يزعج السكان • وتتأثر الرياح فى جنوبى العراق بتيارات الخليج والتيارات البحرية ، على النحو الذى مر ذكره • وفى موسم الشتاء تكون الرياح متغيرة ، فتكون عادة شمالية غربية ، وأحيانا جنوبية شرقية ، تبعا لاختلاف مناطق الضغط •

وتختلف درجات الحرارة فى مختلف أنحاء العراق تبعا للعرض الجغرافى ، وارتفاع الارض ، هذا مع العلم بأنها على وجه الاجمال تتصف بأوصاف المناخ القارى (كما تقدم ذكره) وتكون عادة حسب المناطق التالية:

١ ـ **المنطقة الشمالية** ، التى تتألف من الصعيد والجبال (فتشمل الوية الموصل ، وأربيل ، والسليمانية ، وكركوك) ، وتكون بقسميها متماثلة نوعا ما من حيث تعاقب الفصول الاربعة • غير أن موسم الصيف يكون فى الصعيد أشد حرا منه فى منطقة الجبال ، ويكون الخريف باردا فى الجبال بينما نجده معتدلا فى الصعيد (مما أكسب الموصل لقب « ام الربيعين ») • وفى الشتاء يشتد البرد فى منطقة الجبال خاصة ، حيث تتراكم الثلوج • ويكون فى الربيع مناخ الصعيد معتدلا ، بينما نجده باردا فى الجبال • أما درجات الحرارة فيبلغ معدلها فى الجبال صيفا (حوالى تموز) ٣٦٫٧ درجة مئوية (٩٨ ف) ، ويبلغ معدلها شتاء (حوالى كانون الثانى) ١٣٫٣٣ درجة مئوية (٥٦ ف) • ويبلغ فى الصعيد معدل درجة الحرارة صيفا ٤٣٫٥ درجة مئوية (١١٠ ف) ، ويبلغ شتاء ٢٤٫٨ دجة مئوية (٧٧ ف) • وتهطل الامطار فى القسم الجبلى من المنطقة الشمالية خلال المدة من أيلول الى نيسان ، وتنزل الثلوج على ذرى الجبال بكثرة فى منتصف الشتاء ، وخاصة فى شهر كانون الثانى وشباط • أما فى الصعيد فيبلغ معدل الامطار فى السنة حوالى ١٢ عقدة ، على أنه قد يهبط عن ذلك بكثير فى بعض السنين ، وقد يرتفع عن ذلك كثيرا فى البعض الآخر ، كما حدث مثلا سنة ١٩٢٦ حيث بلغ ٢٢ عقدة تقريبا •

٢ ـ **المنطقة الوسطى** ، وهذه تعنى النصف الشمالى من أرض السواد (فتشمل لواء بغداد ، والدليم ، وديالى ، والكوت ، والحلة ، وكربلاء ، والديوانية) ، وهى تماثل منطقة الصعيد نوعا ما فى معدل درجة الحرارة صيفا وشتاء ، وتختلف عنها فى الاوصاف التالية : (أولا) طول فصل الصيف ، اذ يكاد يبلغ فى المنطقة الوسطى ستة أشهر ، أى من أواسط نيسان الى أواسط تشرين الاول تقريبا ، فتكون الفصول الاخرى قصيرة بالقياس الى ما هى عليه

فى الصعيد • كما وان درجة الحرارة قد ترتفع عما هى عليه فى الصعيد ، فيبلغ معدلها خلال شهر تموز مثلا ٤٦٫٥ درجة مئوية • (ثانيا) قلة الامطار نسبيا ، حيث يبلغ معدلها السنوى فى المنطقة الوسطى حوالى ٦ عقد ، على أنه قد يتجاوز ذلك كثيرا ، كما حدث مثلا خلال سنة ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣ ، اذ بلغ ٩٫٣ ، وقد يهبط عن المعدل فى بعض السنين • ونظرا لقلة الامطار فقد أصبح من الضرورى الاستعانة بمياه الانهار فى ارواء المزارع • وتختلف طبيعة الهواء كلما تقدمنا جنوبا فى هذه المنطقة الوسطى ، حيث يقل الجفاف وتزداد رطوبة الهواء بسبب ما هنالك من المستنقعات والاهوار •

٣ ـ **المنطقة الجنوبية** : وهذه تتألف من (لواء العمارة ، والبصرة ، والمنتفك) ، وتكون متأثرة بمناخ الخليج من جهة ، وبكثرة الاهوار من جهة اخرى • هواؤها رطب عادة ، وفصل الربيع فيها قصير جدا ، وفى أواسط الصيف (ما بين تموز ، وآب) تهب أحيانا على هذه المنطقة الريح الجنوبية (المعروفة بالريح السموم) ، فتأتى بعواصف رملية فى الاماكن البعيدة عن المياه •

وصفوة القول عن مناخ العراق اجمالا هو أنه يتصف بعدم الانتظام من حيث الحرارة والامطار ، وان المعدل فى ذلك يكون أحيانا بعيدا عن الحدود العليا من جهة والدنيا من جهة اخرى • وعلى سبيل المثال ننقل الفقرة التالية من كتاب « ليونيل لايد » المذكور آنفا ، حيث يقول فى الصفحة (٢٧٤) ان « معدل درجة الحرارة فى العراق يتراوح بين (٢٠ درجة ف) حدا أدنى و (١٢٠ درجة ف) حدا أعلى • ولكنها قد تهبط شتاء (بسبب العواصف الثلجية) الى ١٤ درجة ف ، وقد ترتفع صيفا (بسبب العواصف الرملية) الى ١٢٥ درجة ف ••• وكذلك التباين فى مقدار هطول الامطار • فمقدار المطر فى بغداد يقدر بمعدل ٩ عقد فى السنة ، غير أنه بلغ فى بعض السنين ٢٢ عقدة ، وهبط فى البعض الآخر الى أقل من عقدتين • وقد حدث أيضا أن بلغ هطول المطر ٧ عقد خلال مدة ١٦ يوما فقط من مجموع ١٠ عقد فى السنة كلها » •

ملاحظة : ولقد يجدر بنا أن نتذكر في هذا الصدد (أولا) بأن « العقدة » يقابلها في الانكليزية « الانج » ، الذى تشير اليه بعض الكتب العربية أيضا بكلمة بوصة ، وبعضها الآخر بكلمة قيراط • (ثانيا) ان تحويل درجات الحرارة المئوية (م) الى درجات الفهرنهايت (ف) ، أو تحويلها بالعكس يكون حسب هاتين المعادلتين :

م = ٥/٩ (ف - ٣٢)

ف = ٩/٥ م + ٣٢

٢ - وادى الرافدين الشمالى

ما بين الجبال والصعيد : يبلغ طول الفرات زهاء (٢٣٥٠) كيلو مترا ، ويبلغ طول دجلة زهاء (١٨٥٠) كيلو مترا • ويمر الرافدان في مناطق ثلاث ، الشمالية منها جبلية وفيها تقع أعالى الفرات ، والوسطى صعيدية ، والمنطقة الثالثة هى الجنوبية ذات الارض السهلة الرسوبية • ويتناول « وادى الرافدين الشمالى » في بحثنا الحاضر ، مجرى النهرين في الجبال ، ثم اجتيازهما أرض الصعيد ، وما لهما من روافد في تينك المنطقتين ، مع الاشارة الى ما عليهما من مواقع وألوية عراقية :

تقع أعالى دجلة والفرات في القسم الشرقي من آسيا الصغرى (ضمن الحدود التركية) ، أى في منطقة أرمينيا الوعرة الواقعة في الطرف الشرقي من سلسلة جبال طورس • ويتألف نهر الفرات من ساعدتين رئيستين ، تجريان من الشرق الى الغرب كأنهما متوازيتان ، الشمالية منهما تدعى فرات (وتسمى أيضا قره‌صو) ، وهى تنبع من المرتفعات الكائنة شمال مدينة أرضروم ، أى من دوملى داغ • والساعدة الجنوبية تدعى (مراد صو) ، وتنبع من المرتفعات الواقعة شمال بحيرة وان ، أى من آلا داغ • ثم بعد أن تنعطف الشمالية منهما نحو الجنوب تلتقى باختها في كبان معدنى ، ويستمر هذا المجرى المتحد حتى يجتاز الحدود التركية السورية ما بين قرية بيره‌جك

الواقعة فى الجانب التركى ، وقرية جرابلس فى الجانب السورى .

أما أعالى دجلة فانها تقع جنوبى أعالى نهر الفرات ، وتتألف من ساعدتين رئيستين ، تبعد منابعهما بضعة أميال عن مجرى مراد صو . فتقع منابع الساعدة الغربية المسماة (ديبانة) فى سفوح الجبال القريبة من مدينة خربوط ، (وهى خلافا لما كان يظن قبلا) لا تنبع من بحيرة گولجك المجاورة لتلك المدينة . وتقع منابع الساعدة الشرقية المسماة (باطمان) فى سفوح الجبال القريبة من مدينة موش . والساعدتان تجريان نحو الجنوب كأنهما متوازيتان ، ثم بعد مرور ديبانة بمدينة ديار بكر ، تنعطف شرقا فتلتقى بالساعدة باطمان ، ويستمر المجرى المتحد فى الاتجاه الشرقى حتى يلتقى بساعدة اخرى تدعى (بوتان صو) ، ينعطف النهر عندها نحو الجنوب الشرقى متجها صوب الحدود التركية العراقية فيجتازها ما بين جزيرة ابن عمر الواقعة فى الجانب التركى ، وفيش خابور فى الجانب العراقى . وهنا تنتهى أعالى دجلة ، كما تنتهى أعالى الفرات عند الحدود التركية السورية ، وذلك بعد أن يجتاز النهران مناطق جبلية وعرة ، ويجريان فى وديان ضيقة عميقة، تبدو فى الكثير من أرجائها مناظر طبيعية رائعة .

الوادى فى ارض الصعيد : يمر دجلة عند اجتيازه الحدود العراقية فى الارض الصعيد ، حتى يصل بالقرب من تكريت ويمر الفرات في مثل هذه الارض عند اجتيازه الحدود السورية ، ومن بعدها العراقية ، الى أن يصل هيت . فالخط النظرى بين هيت وتكريت يكون على وجه التقريب الحد الفاصل بين وادى الرافدين الشمالى والجنوبى ، بين هاتين المنطقتين اللتين تختلف الاولى منهما عن الثانية من حيث طبيعة الارض ، ومن حيث تعذر الارواء سيحا ، ومن حيث عدم تعرضها لأخطار الفيضان .

فتقع معظم منطقة الفرات الصعيدية ضمن الحدود السورية ، ويبلغ طول النهر ضمن هذه الحدود حوالى (٦٨٠) كيلومترا ، يلتقى فى أثنائها برافد

(البليخ) بالقرب من الرقة ، ثم يلتقى برافد (الخابور) الذى يبلغ طوله زهاء (٢٤٥) كيلو مترا . والخابور أكبر روافد الفرات ، ينحدر من جبال ماردين ، وتصب فيه سواعد من بينها (الجغجغ) . ثم بعد أن يجتاز الفرات الحدود العراقية جنوب البو كمال ، يستمر مجراه فى الصعيد ، فيمر على التوالى بالقائم ، وما بين عنه وراوة ، ثم يمر بحديثة ، وآلوس ، وهيت ، والرمادى ، والفلوجة . ويكون مجرى النهر منخفضا بين البو كمال وهيت ، اذ يبلغ معدل ارتفاع ضفافه ٤٠ مترا . ثم يرتفع المجرى فتصبح الضفاف واطئة ، ويكون فى الاستطاعة الارواء من النهر مباشرة ، ويبدأ الرى الدائم (أى السيح) شمالى الفلوجة حيث تتفرع ترعة الصقلاوية وغيرها من الترع المتفرعة من النهر ما بين الفلوجة وسدة الهندية . أما تصريف مياه الفرات فقد بلغ معدله عند هيت فى مواسم الفيضان خلال المدة ١٩٢٤ – ١٩٣٤ (٢٤٧٠) مترا مكعبا فى الثانية ، بينما كان المعدل فى مواسم الهبوط خلال المدة نفسها (٢١٥) مترا مكعبا فى الثانية : (وذلك كما نقرأ فى النسخة الانكليزية من الدليل العراقى لسنة ١٩٣٦ The Iraq Directory, 1936, p. 340

غير أن معظم تصريف الفرات فى بعض مواسم الفيضان قد يزيد كثيرا عن ذلك المعدل . فقد بلغ مثلا تصريفه بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٤٨ (٤٫٤٦٥) مترا مكعبا فى الثانية ، (وهو أعلى تصريف رصد على نهر الفرات عند هيت) ، كما نقرأ فى صفحة ٢٢ من تقرير مديرية الرى العامة عن أعمال الرى خلال ثلاث سنين : ١٩٤٦ – ١٩٤٩

أما منطقة دجلة الصعيدية فانها تقع بكاملها تقريبا ضمن الحدود العراقية . فهى تبدأ بالقرب من الحدود العراقية التركية وتنتهى بجوار تكريت ، حيث تبدأ الارض السهلة الرسوبية التى تصبح عرضة للغرق فى بعض الجهات الواقعة بين سامراء وبغداد . أما درجة تصريف المياه فى موسم الفيضان فقد بلغ معدلها عند بغداد خلال المدة ١٩٠٦ – ١٩٣٤ (٤٥٠٠) متر مكعب فى الثانية ، وفى مواسم الانخفاض خلال المدة نفسها ٣٠٥ مترا مكعبا

فى الثانية : (كما نلاحظ فى الصفحة نفسها من الدليل العراقى المذكور الآن) • هذا مع العلم بأنه حدث مثلا فى ١٦ آذار سنة ١٩٤٦ أن بلغ تصريف دجلة عند بغداد (٨٣٥٠) مترا مكعبا فى الثانية ، وهو أعلى ما وصل اليه النهر (منذ أكثر من أربعين سنة) ،حسبما نلاحظ فى صفحة ١٧ من تقرير مديرية الرى المذكور الآن • غير أن أوطأ درجات الانخفاض تحدث عادة خلال شهر أيلول وتشرين الثانى حينما تكون الحاجة للرى على أشدها بسبب نضج المزروعات الصيفية ، ثم البدء بزراعة الغلال الشتوية •

ومجرى دجلة الصعيدى لا يختلف كثيرا عن مجرى الفرات الصعيدى من حيث قلة السكان حول ضفافه • فلا نجد على ضفافه أو قريبا منا سوى فيشخابور ، وزمّار ، وأسكى موصل ، ثم مدينة الموصل التى يليها حمام العليل ، والشورة ، والقيارة ، والشرقاط ، وبيجى ، ثم تكريت (حيث تبدأ الارض السهلة ، فيمر النهر بالدور ، وسامراء ، وبلد ، ثم الكاظمية ، فبغداد) • غير أن منطقة دجلة الصعيدية ، خلافا لمحاذاة النهر نفسه (وخلافا لمنطقة الفرات الصعيدية) ، فانها كثيرة القرى والمزارع ، وذلك بسبب الروافد المهمة التى تنساب فيها ، والمناطق الجبلية القريبة منها • على أن الروافد والجبال تقع جميعها شرق دجلة ، ولا يقع فى جانبه الغربى من المرتفعات سوى الشىء القليل ، نجد معظمه محصورا فى منطقة على هيئة مثلث رأسه عند فيشخابور ، وقاعدته ما بين مدينة الموصل ونقطة على الحدود العراقية السورية بالقرب من البديع • وفى هذه المنطقة تقع كل من تلعفر ، وسنجار، وعدد من القرى التابعة لهما • ولا يكاد يشذ عن مثلث المرتفعات هذا سوى جبل مكحول الذى يمتد فى الاتجاه الجنوبى الشرقى حتى يصل نهر دجلة عند الفتحة •

روافد دجلة : وهى خمسة روافد مهمة ، تنبع فى مناطق جبلية ، وتصب فى النصف الشمالى من نهر دجلة ، أى ما بين مصب الخابور عند الحدود العراقية التركية شمالا ، ومصب ديالى بالقرب من بغداد جنوبا • والروافد

تقع جميعها في الجانب الشرقي من دجلة ، غير ان ثلاثة منها (وهي الخابور ، والزاب الاعلى ، والزاب الأسفل) ، تصب في النهر حيث لا يزال في منطقة الصعيد ، بينما يصب فيه الرافدان الآخران (وهما العظيم ، وديالى) ، بعد دخوله في منطقة السهول :

١ ـ الخابور : ينبع في تركيا ، في جبال دريانوداغ ، ويجتاز الحدود العراقية متجها نحو الجنوب الغربي ، فتصب فيه عدة سواعد منها (الهيزل) الذي يلتقي بالخابور بجوار زاخو ، ومن ثم يصبح المجرى صالحا لسير السفن حتى مصبه شمالي قرية فيشخابور . وهو اقصر الروافد الخمسة ، اذ يناهز طوله ٢٤٥ كيلو مترا .

٢ ـ الزاب الكبير : يبلغ طوله زهاء ٦٥٠ كيلو مترا ، فهو اطول روافد دجلة واغزرها مياها . ينبع في تركيا من جبال حكاري (Hakkiari) ، ويجتاز الحدود العراقية ، فيمر بقضاء زيبار حيث تقع جبال بارزان على ضفافه الشمالية ، وجبال زيبار على ضفافه الجنوبية . وتكثر المناظر الجبلية الرائعة بمحاذاة مجراه ، كما تبدو امثال تلك المناظر بمحاذاة سواعده الشمالية . ويلتقي ساعد (راوندوز) بالزاب الكبير في اتجاه معاكس له فيحدث من جراء ذلك دوي مستمر ، وعند ذلك ينحرف المجرى انحرافا قائم الزاوية تقريبا ، فيمر في مضيق بخمة الذي تقرر حديثا انشاء سد عليه لخزن تلك المياه الغزيرة . اما ساعد (الخازر) فانه بعد أن يصب فيه نهر الگومل شمالي قرية مندان ، يستمر نحو الجنوب حتى يلتقي بالزاب الاعلى جنوب قرية (اسكي كلك) حيث يكون الزاب في المنطقة الصعيدية قريبا من مصبه في دجلة جنوب قرية نمرود . وتقع على الزاب عدة جسور حديدية ، احدها في موقع الكوير (على الطريق ما بين اربيل والموصل) ، والآخر عند قرية مندان (على الطريق ما بين الموصل وعقرة) ، وكذلك عند اسكي كلك ، وبجوار راوندوز ، على الطريق الموصلة بين اربيل وراوندوز ورايات ، عبر الحدود العراقية الايرانية في اتجاه تبريز .

٣ ـ الزاب الصغير : يبلغ طوله زهاء ٥٢٠ كيلو مترا . وينبع في الجانب

الايرانى من جبال كردستان بالقرب من الحدود العراقية ، فيتجه نحو الجنوب بمحاذاة الحدود حتى يصل قرية زردشت ، حيث ينعطف نحو الشمال الغربى عابرا الحدود العراقية عند ملتقاه بساعده المسمى (بانه) ، وبعد ذلك تلتقى به سواعد عديدة فى كلا الجانبين • ثم يأخذ النهر اتجاها ثالثا عندما ينعطف نحو الجنوب خارجا من مناطقه الجبلية الى اراض سهلة ، غير انه يعود فيدخل منطقة وعرة حيث تقع جبال كوينسجق على ضفته اليمنى ، وجبال سورداش على ضفته اليسرى • ومن ثم ينحدر نحو الاراضى الصعيدية فيدخلها بالقرب من طقطق ، ويمر فى التون كوبرى ، ويستمر فى الاتجاه الجنوبى الغربى حتى مصبه فى دجلة شمال الفتحة •

٤ ـ العظيم : يتألف من السيول المتدفقة فى موسم الامطار من جبال قرداغ ، وتتصل به عدة وديان مهمة ، منها (خاصة صو) الذى يمر بمدينة كركوك ، ومنها واديان يمر احدهما بالقرب من طاووق (المسماة أيضا داقوق)، ويمر الآخر بالقرب من طوز خورماتو • ويجف نهر العظيم فى موسم الصيف والخريف ، كما تجف الوديان عند مصبّاتها به ، مع انها لا تخلوا من المياه فى اعاليها فى جميع المواسم • ويلتقى العظيم بدجلة جنوب بلد •

٥ ـ ديالى : يبلغ طوله زهاء ٤٥٠ كيلومترا ، ويتألف من ساعدتين رئيسيين ، احداهما تدعى (سيروان) ، والثانية (تانجرو) • تنبع الاولى منهما فى ايران فتجرى غربا حيث تجتاز الحدود بالقرب من حلبجة ، وفى غربى هذه القرية تلتقى بها ساعدة (تانجرو) ، القادمة من الشمال ، أى من منابعها فى جبل بيره‌مكرون (بالقرب من السليمانية) • ويتجه المجرى نحو الجنوب الغربى ، فتصب فيه سواعد اخرى منها نهر (قوراتو) ، والوند (الذى تقع عليه خانقين) ،وكذلك نارين الذى يلتقى بديالى عند السعدية • ثم بعد أن يجتاز نهر ديالى جبل حمرين بالقرب من منصورية الجبل ، تتوزع معظم مياهه فى عدد من الجداول الواقعة فى جانبه الشرقى ، وهى جدول خريسان ، ومهروت ، وبلدروز ، والمقدادية ، وكذلك فى جدول الخالص الواقع فى جانبه

الغربي • وعندما يصل الى بعقوبة يكون على بعد ٨٣ كيلو مترا من مصبه فى دجلة ، على مسافة ١٦ كيلو مترا جنوب بغداد •

الاقسام الادارية : تقع فى المنطقة الشمالية (الجبلية والصعيدية) اربعة الوية من مجموع الوية العراق الاربعة عشر • والالوية الشمالية الاربعة واقعة فى الجانب الشرقى من نهر دجلة باستثناء لواء الموصل المتألف من مثلثين ، احدهما شرقى (وهو الاصغر ، وفيه معظم القرى والسكان) ، وهذا يقع ما بين الحدود التركية ، والزاب الاعلى ، ونهر دجلة • والثانى غربى ، وهو الواقع ما بين دجلة، والحدود السورية، وخط نظرى يصل ما بين هذه الحدود ونقطة تقع على دجلة شمالى بيجى • اما الالوية الثلاثة الشمالية الاخرى فهى اربيل ، الواقع ما بين الزاب الكبير والزاب الصغير ، ثم كركوك ، والسليمانية، الواقع أحدهما شرقي الآخر بمحاذاة الضفة اليسرى للزاب الصغير • ولكل من هذه الالوية عدد من الاقضية ، كما ان لكل قضاء عدد من النواحى التابعة له ، موزعة على النحو التالى :

١ — **لواء الموصل :** قضاء مركز الموصل (ناحية الشورة ، الحمدانية ، الشرقاط ، الحميدات ، تلكيف) • قضاء العمادية (ناحية العمادية ، نيروه ريكان ، برواری بالا) • قضاء زاخو (ناحية السليفانى ، السندى ، الگلى) • قضاء دهوك (ناحية دهوك ، الدوسكى ، المزورى) • قضاء عقرة (ناحية بيره كبرة ، السورجية ، العشائر السبعة) • قضاء سنجار (ناحية سنجار ، ناحية الشمال) • قضاء الشيخان (ناحية القوش) • قضاء تلعفر (ناحية الزمار ، العياضية) •

٢ — **لواء اربيل :** (ناحية مركز اربيل) • قضاء مخمور (ناحية الگوير ، كنديناوه) • قضاء كويسنجق (ناحية طقطق) • قضاء راوندوز (ناحية بالك ، برادوست ، ميركه سور) • قضاء رانية (ناحية جناران ، ناودشت) • قضاء الزيبار (ناحية بارزان ، مزوری بالا) • قضاء شقلاوة (ناحية شقلاوة ، ديره حرير ، صلاح الدين) •

٣ ـ **لواء السليمانية :** قضاء مركز السليمانية (ناحية تانجرو ، قره‌داغ ، سورداش ، بازيان) • قضاء حلبجة (ناحية مركز حلبجة، خورمال وارماوا، بنجوين) • قضاء شهر بازار (ناحية ماوت ، سروجك) • قضاء بشدر (ناحية قلعة دزه ، ميركه) •

٤ ـ **لواء كركوك :** قضاء مركز كركوك (ناحية قره حسن ، التون كوبرى ، ملحة ، شوان) • قضاء كفرى (ناحية بياز ، قره‌تبه ، قلعة شيروانة)• قضاء جمجمال (ناحية أغجه‌لر ، سنكاو) • قضاء طوز (ناحية قادر كرم ، داقوق) •

اما الالوية الوسطى فهى التى تنتهى فيها ارض الصعيد وتبدأ ارض السواد ، وعددها ثلاثة :

٥ ـ **لواء ديالى :** (ناحية مركز بعقوبة ، ناحية كنعان) • قضاء المقدادية (ناحية ابو صيدة) • قضاء الخالص (ناحية المنصورية ، بنى سعد) قضاء خانقين (ناحية مركز خانقين ، هورين شيخان ، قرتو ، السعدية) •

٦ ـ **لواء بغداد :** قضاء مركز بغداد (ناحية الاعظمية ، الكرادة ، الدورة ، سلمان باك) • قضاء الكاظمية (ناحية الطارمية ، أبو غريب) • قضاء المحمودية (ناحية اليوسفية) • قضاء تكريت (ناحية بيجى) • قضاء سامراء (ناحية بلد ، الدجيل) •

٧ ـ **لواء الدليم :** (ناحية هيت) • قضاء الفلوجة (ناحية الكرمة) • قضاء عنه (ناحية حديثة ، القائم) •

٣ ـ وادى الرافدين الجنوبى

مجرى الرافدين الجنوبى · يتألف وادى الرافدين الجنوبى بطبيعة الحال من جانب دجلة ومن جانب الفرات • اما مجرى دجلة فيمكن تقسيمه الى مرحلتين ، الاولى ما بين بغداد والكوت ، والثانية ما بين الكوت والقرنة • واما مراحل الفرات الجنوبية فهى ما بين هيت والهندية اولا ، وما بين الهندية

والسماوة ثانيا ، وما بين السماوة والقرنة ثالثا • فعلى أساس مرحلتي دجلة من جهة ، ومراحل الفرات الثلاث من جهة اخرى سنتناول الموضوع •

يتجه **نهر دجلة** ما بين بغداد والكوت نحو الجنوب الشرقي ، ويكون كثير الالتواء حتى ان المسافة بينهما تبلغ في النهر زهاء (٣٤٥) كيلو مترا ، بينما هي على اليابسة حوالي (١٦٥)كيلو مترا • ويكون معدل عرض النهر في هذه المسافة (٣٥٠) مترا تقريبا ، ويتراوح عمقه ما بين ثمانية امتار في موسم الفيضان ، ومتر ونصف المتر في موسم النقصان • وتقع على ضفافه على التوالي سلمان باك ، والصويرة ، والعزيزية ، والنعمانية • وعندما يلتقي النهر بفوهة شط الغراف يمر بقصبة الكوت متخذا اتجاها شرقيا ، تاركا مستنقعات (شويجة) شماله ، وهي المستنقعات التي تأتيها المياه من جبال بشت كوه ، فتستقر في المنطقة المحصورة ما بين بدرة وجصان شمالا ، ونهر دجلة جنوبا •

ثم بعد الكوت يمر النهر بقرية شيخ سعد ، فيأخذ اتجاها جنوبيا مارا على الغربي ، وعلى الشرقي ، والكميت ، والعمارة ، ثم بعد أن يترك قرية المجر الكبير على جانبه الايمن ، والمجر الصغير على جانبه الايسر ، يمر بقلعة صالح ، ثم بقرية العزير ، ومن بعدها بالقرنة • وفي المنطقة الواقعة بين الكوت والقرنة تكثر المستنقعات والاهوار على جانبي النهر ، فتنقص مياهه ، ويضيق مجراه ، حتى يصبح عرضه عند قلعة صالح حوالي (٦٠) مترا ، وعمقه في موسم الفيضان اربعة امتار ، وفي موسم النقصان مترا ونصف المتر • وعند ذلك يتعرقل سير البواخر والسفن مسافة ثلاثين ميلا تقريبا ، اذ لا يمكن لباخرة أن تجتاز الاخرى ، فتضطر الواحدة منهما الى الانتظار حتى تمر الاخرى ، فتمر هي من بعد ذلك • كما وان البواخر والسفن ترسو احيانا في قعر النهر عندما تكون جداوله مفتوحة ، وتبقى على هذه الحال المملّة يوما أو اياما عديدة ، الى أن يأتيها الماء بعد قطعه عن تلك الجداول ، أو عن بعضها • والمسافة الضحلة هذه تنتهي بالقرب من العزير ، حيث تعود المياه من دجلة متسربة من الاهوار ، فيتسع عرض المجرى ويزداد عمقه ما بين العزير والقرنة •

اما **نهر الفرات** فانه بعد أن يجتاز الفلوجة يمر بقصبة المسيب ، وعلى بعد ثمانية كيلو مترات منها يصل سدة الهندية التى انشأتها شركة انكليزية خلال المدة ١٩١١ – ١٩١٣ ، بناء على طلب الحكومة العثمانية . فلقد اصبحت الحاجة ماسة حينذاك الى انشاء السد ، وذلك بعد أن أخذت مياه الفرات تتحول (بسبب كثرة الرواسب) من شط الحلة الى شط الهندية . فعلى شط الهندية أقيم الناظم لرفع مستوى الماء فى شماله بحيث ينساب منه فى شط الحلة وغيره من الترع ما يكفى لارواء المزارع المنتشرة فى تلك الجهات .

وعلى هذا فان الفرات يتفرع بعد اجتيازه (المسيب) الى فرعين ، احدهما شرقى ، وهو **شط الحلة** ، وآخر غربى وهو شط الهندية ، وبين هذين الفرعين تكثر الترع والمستنقعات . وتقع الحلة على الشط المسمى باسمها ، ومن هذا الفرع ينبعث جدول الدغارة الذى يمر بقرية الدغارة ويصب فى هور عفك . ثم بعد أن يمر شط الحلة بقصبة الديوانية ، ويجتاز الحمزة ، والرميثة ، يكون قد ذهبت معظم مياهه للارواء ، والمستنقعات ، وما تبقى منها يقترب من مجرى الفرات الرئيس ، شمال السماوة . فالمجرى الرئيس للفرات جنوب المسيب هو **شط الهندية** ، الذى يتفرع شمالى قرية الكفل الى فرعين ، احدهما شرقى (وهو شط الشامية) ، والثانى غربى (وهو شط الكوفة) وبعد أن يمر الفرع الغربى بالكوفة ، وابو صخير ، والفيصلية ، يلتقى به شط الشامية فى شمال قرية الشنافية . على أن شط الكوفة يتبدد بعد مروره بقصبة أبو صخير ، فتذهب مياهه فى شتى المستنقعات والترع ، فيكون (المشخاب) المجرى الرئيس ، وبهذا يلتقى فرع الشامية فتتوحد الى حد ما مياه شط الهندية . على ان هذه المياه لا تنقطع بعد ذلك عن التسرب فى مختلف الجهات الواطئة ، ولا تعود فتلتقى فى مجرى واحد الا بالقرب من السماوة .

ثم بعد السماوة يمر الفرات بقرية الخضر ، والدراجى ، والبطحة ، ثم بالناصرية ، وسوق الشيوخ ، حيث يدخل بحيرة الحمار بواسطة ترع وجداول عديدة ، فيمر بقرية الحمار ، ويخرج من ضفة البحيرة الشمالية ، فيمر بالجبايش ، والمدينة ، ويتصل بنهر دجلة عند (كرمة على) الواقعة جنوب

القرنة • اما الذى يلتقى بدجلة عند القرنة فهو مجرى الفرات القديم ، الذى هو الآن جدول تنساب فيه بعض مياه دجلة ، (كما نلاحظ فى صفحة ١٥٩ من كتاب ـ هستد ـ المذكور آنفا) •

اهوار العراق : الاهوار المحاذية لدجلة تقابل مجرى النهر ما بين الكوت والقرنة ، ويقع معظمها فى الجانب الغربى بسبب انخفاض هذه الاراضى عن مستوى النهر • على ان هور الحويزة (الذى لا يجاريه فى المساحة سوى هور الحمار) فانه يقع فى الجانب الشرقى بمحاذاة النهر ، ما بين العمارة والقرنة ، ويمتد شرقا الى الحدود الايرانية (حتى انه يتصل بمستنقعات الحويزة فى ايران ، ويسقى فى طرفه الشرقى من روافد نهر الكارون فى موسم الفيضان ، ومن المياه المنحدرة من جبال لورستان الفارسية) • وكذلك تقع فى الجانب الايسر من دجلة مستنقعات (شويجة) ، التى تأتيها المياه من جبال بشت كوه فتستقر ما بين دجلة جنوبا ، وبدرة وجصان شمالا • اما المستنقعات التى تقع فى الجانب الايمن من النهر فهى هور السنية ، وعودة ، والعفيفية ، وابو كلام (الذى يدعى احيانا بهور سناف) •

وتقع الاهوار الفراتية جنوب المسيب ، وان اهم ما يقع شمالها هو بحيرة الحبانية فى الجانب الايمن من النهر ، وهى تسقى منه بواسطة ترعة تتصل به شمال الرمادى • ثم هور عقرقوف فى الجانب الايسر من الفرات ، قريبا من بغداد ، وهو يسقى منه بواسطة ترعة الصقلاوية • اما الاهوار الاخرى فهى : (١) هور ابو دبس ، الواقع بين كربلاء وعين التمر (شثاثة) • (٢) هور عفك ، الذى يسقى من شط الحلة بواسطة ترعة الدغارة • (٣) هور الشامية (أو هور ابو نجم) ، الذى تأتيه المياه من شط الحلة ، وهو صالح لسير السفن فى اتجاهات معلومة • (٤) هور الشنافية ، الواقع على ضفة شط الهندية اليسرى ، وهو لا يصلح للمواصلات المائية اذ لا يتجاوز عمقه عادة قدمين • (٥) هور الحمار ، يقع على الفرات ما بين الناصرية والبصرة ، وتبلغ مساحته زهاء (٥٠٠٠) كيلو متر مربع ، ومتوسط عمقه ثلاثة اقدام • فهو من حيث المساحة يعادل ثلاثة امثال اهوار الشامية والمشخاب ، ولا يكاد يجاريه فى ذلك سوى

هور الحويزة الذى لم تعرف بعد اوصافه على ما يظهر معرفة كافية .

شط العرب : يتألف شط العرب من اجتماع دجلة والفرات فى مجرى واحد ، ويطلق هذا الاسم على المجرى ما بين القرنة والفاو (مسافة ١٨٥ كيلو مترا) ، ولو ان التقاء النهرين لا يحدث فى القرنة ، وانما فى كرمة على (كما تبين آنفا) . ويجرى شط العرب فى الاراضى العراقية ، باستثناء ما يقع ضمن الحدود الايرانية من جانبه الايسر حتى المصب مسافة اربعين كيلو مترا تقريبا . ويبلغ متوسط عمقه ما بين البصرة والفاو سبعة امتار ، ويزيد عمقه فى وقت المد حوالى المترين . ومن المعلوم أن تأثير المد يقل فى اعالى شط العرب حتى انه لا يتجاوز القدمين عند القرنة فى موسم النقصان، ولا يكاد يذكر هناك فى موسم الفيضان . وعلى هذه الشاكلة أيضا يتأخر حدوث المد كلما بعدت المسافة عن المصب ، ففى البصرة مثلا يتأخر ست ساعات عن حدوثه فى الفاو .

وشط العرب اصلح للملاحة فى نصفه الجنوبى منه فى نصفه الشمالى ، اذ يقل عمقه ويضيق مجراه فى اعاليه ، فيبلغ العمق بجوار القرنة مترين تقريبا ، والعرض زهاء (٤٠٠) مترا . وفى تقدمه جنوبا يتسع مجراه حتى يبلغ فى بعض مناطقه ١٠٠٠ مترا ، ويزيد عمقه أيضا ، فلا يعرقل مجراه سوى حواجز كونتها الرواسب النهرية ، الاول عند كرمة على ، والثانى سد المحمرة المتألف من رواسب نهر الكارون ، والثالث بجوار الفاو ، وهو ما يدعى بالسد الخارجى . ولقد تم خلال المدة (١٩٢٤ — ١٩٣٤) حفر قناة تدعى الروكا (rooka) تخترق السد الخارجى ، ذات عمق يتراوح بين ٣٣ قدما فى وقت المد ، و ٢٣ قدما فى وقت الجزر ، هذا بينما يبلغ العمق خارج القناة حوالى ٩ اقدام فى وقت الجزر . ولقد كانت حاجة شركة النفط الانكليزية الفارسية هى السبب الرئيس لحفر هذه القناة تخلصا من عملية الشحن البعيد (lightering)، فاصبح فى الامكان بعد حفر القناة شحن البواخر من عبادان رأسا ، كما اصبح فى الامكان دخول البواخر الكبيرة الى البصرة عن هذا الطريق . وتستوفى ادارة الميناء بطبيعة الحال رسوما على مرور البواخر ، لقاء عمليات الحفر المستمرة هناك دون انقطاع .

ولشط العرب رافد واحد ، هو نهر الكارون الذى ينبع فى كوهي‌رانغ من جبال البختيارية ، فيقطع فى الاراضى الجبلية زهاء (٦٠٠) كيلومترا حتى يدخل سهول عربستان بالقرب من شوشتر ، ثم يقطع فى مجراه السهلى الملتوى مسافة تناهز (٧٠٠) كيلو مترا حتى مصبه فى شط العرب • ويصلح نهر الكارون للملاحة ما بين المحمرة والاهواز (مسافة ١٢٠ ميلا ، اذ يبلغ معدل عرضه ٣٠٠ ياردة ، وعمقه ٦ أو ٧ اقدام) • والى نهر الكارون يرجع معظم السبب فى كثرة الرواسب فى شط العرب ، وخاصة عند مصبه فى الخليج ، ذلك لان الرواسب التى تجتاز بغداد والفلوجة (فى دجلة والفرات) لا يصل أكثر من عشرها الى الفاو ، وترسب تسعة أعشارها قبل ذلك • هذا مع العلم بان مقادير كبيرة من رواسب نهر الكارون تتدفق سنويا فى شط العرب • وما سد المحمرة الا جزء من هذه الرواسب ، ذلك لان تأخر موسم فيضان دجلة والفرات عن موسم فيضان الكارون يؤدى الى جرف معظم رواسب الرافدين المتقدمة بمياه الكارون المتأخرة • على ان جريان الرافدين يتعرقل نوعا ما بسبب ذلك ، مما يؤدى الى ازدياد الرواسب فى اعالى شط العرب • وعلى هذا فان لتنظيم مياه الكارون أهمية كبيرة فى تنظيم الملاحة فى شط العرب ، وتقليل عبء الحفريات المستمرة عند ملتقى الشط بالخليج ، (وذلك كما يخبرنا ليونيل لايد فى الصفحتين ٢٧٣ – ٢٧٤ من كتابه المذكور آنفا) •

الاقسام الادارية : لقد مر بنا ذكر مراكز الالوية الشمالية الاربعة ، ومراكز الالوية الوسطى الثلاثة • وسنلاحظ فيما يلى مراكز الالوية الجنوبية السبعة ، التى يقع اثنان منها على دجلة (وهما الكوت ، والعمارة) ، واربعة منها على الفرات (وهى الحلة ، وكربلاء ، والديوانية ، والمنتفك) ، ويقع لواء البصرة فى اقصى الجنوب :

١ – **لواء الكوت :** (ناحية الدجيلة ، ناحية النعمانية) • قضاء الحى (ناحية الموفقية) • قضاء بدرة (ناحية زرباطية) • قضاء الصويرة (ناحية العزيزية ، الزبيدية) •

٢ ـ **لواء العمارة :** قضاء مركز العمارة (ناحية المشرح ، المجر الصغير ، كميت ، الكحلاء) • قضاء على الغربى (ناحية الشيخ سعد) • قضاء قلعة صالح (ناحية المجر الكبير) •

٣ ـ **لواء الحلة :** (ناحية المحاويل) • قضاء الهاشمية (ناحية القاسم ، المدحتية) • قضاء الهندية (ناحية الكفل ، ابو غرق ، الجدول الغربى) • قضاء المسيب (ناحية جرف الصخر ، مدة الهندية ، الاسكندرية) •

٤ ـ **لواء كربلاء :** (ناحية عين التمر ، ناحية الحسينية) • قضاء النجف (ناحية الكوفة) •

٥ ـ **لواء الديوانية : قضاء مركز الديوانية** (ناحية الحمزة ، المليحة ، الشافعية) • قضاء عفك (ناحية الدغارة ، البدير) • قضاء السماوة (ناحية الرميثة ، الخضر ، الخاق) • قضاء ابو صخير (ناحية الحيرة ، القادسية ، الفيصلية) • قضاء الشامية (ناحية الشنافية ، الصلاحية ، العباسية ، غماس) •

٦ ـ **لواء المنتفك :** قضاء الناصرية (ناحية البو صالح ، السديناوية ، البطحاء) • قضاء الرفاعى (ناحية قلعة سكر ، الغازية) • قضاء سوق الشيوخ (ناحية عكيكة ، كرمة بنى سعيد ، الجبايش) • قضاء الشطرة (ناحية سويج دجه ، الدوآية) •

٧ ـ **لواء البصرة :** (ناحية شط العرب ، الهارثة ، الزبير) • قضاء ابو الخصيب (ناحية السيبة ، الفاو) • قضاء القرنة (ناحية المدينة ، السويب) •

الباب الثالث

وسائل البحث

الفصل السادس : السجلات والدوائر الرسمية

الفصل السابع : الكتب والمكتبات

PART III.

Means of Research

Chapter six: Official Documents and Departments.

Chapter seven: Books and Libraries.

الفصل السادس

السجلات والدوائر الرسمية

١ – السجلات الرسمية
مثل من انكلترة
أمثلة أخرى
سجلاتنا الرسمية
أنظمتنا الوزارية

٢ – الدوائر الرئيسة فى اربع وزارات
الاقتصاد
الزراعة
الشؤون الاجتماعية
الاعمار

٣ – الدوائر الرئيسة فيأربع وزارات اخرى
المالية
العدلية
المعارف
الصحة

٤ – الدوائر الرئيسة فى الوزارات الاربع الباقية
الخارجية
الداخلية
الدفاع
المواصلات والاشغال

١ – السجلات الرسمية

تؤلف السجلات الرسمية مرجعا أساسيا لا غنى عنه للباحث فى أحوال العراق . أما مشكلة النقص فى هذه السجلات ، أو احتوائها على الخطأ أحيانا ، فان أمرها موكول الى كفاءة الباحث ، واطلاعه على الاسلوب العلمى فى البحث . والاسلوب العلمى المقصود موضح فى عدد من التآليف القيمة، المذكور بعضها أعلاه (ص ١٤٢) . وان للذكاء ، والتمرين ، والروية ، أثر فعال فى انتقاء الاخبار المهمة والمعلومات الصحيحة . ومهما يكن من أمر فان السجلات على علاتها تؤلف مرجعا لا غنى للباحث عن الافادة منه . ولم يحجم المؤرخون عن الافادة من سجلات أوروبا التى ظهرت طوال القرون الغابرة ، هذا على الرغم من احتواء الكثير منها على المزيف ، أو الموهوم .

وليس الغرض من هذه الملاحظة سوى دحض ما قد يخطر على البال من أن المراجع التاريخية يجب أن تكون سالمة من الخطأ لكى تكون مفيدة • فالكثير من المراجع التاريخية يشكو من النقص والخطأ أو من التحيز فى كثير من الاحيان • وان ذلك لن يمنع المؤرخين من العناية بأمرها ، والافادة منها حسب أساليبهم المعلومة •

مثل من الغرب : فلقد كانت السجلات فى انكلترة على اختلاف أنواعها محفوظة فى شتى دوائر الحكومة ومؤسساتها على غير نظام ، وكانت فى الوقت ذاته فى معزل عن بحث المؤرخين باستثناء ذوى الحظوة منهم • وظلت الحال كذلك طوال القرن السابع عشر والثامن عشر ، حتى حدث فى سنة **١٨٠٠** أن قام البرلمان بتعيين **لجنة السجلات** Record Commission • وأخذت هذه اللجنة بمساعدة غيرها من اللجان الفرعية تعنى بتدقيق وتصنيف السجلات الرسمية ، فوضعت لها الفهارس ، ونشرت البعض منها نصا أو تلخيصا • وما أن الغيت اللجنة هذه سنة **١٨٦٩** ، حتى بلغ ما نشرته فى هذا السبيل زهاء مائة مجلد تمثل فيها خدمة صادقة ، ومساعدة كبيرة للباحثين • وكانت « **مطبعة الحكومة** » التى انشئت منذ سنة **١٧٨٦** تعمل فى الوقت ذاته على اتقان النشرات الرسمية الانكليزية ، حتى اذا ما تقادم عهد هذه الدائرة واتسع نطاق أعمالها ، أخذت على عاتقها طبع جميع النشرات الحكومية ، والقيام بتوزيعها وبيعها أيضا • وهذه هى ما أصبحت تعرف اليوم بدائرة القرطاسية الشهيرة H. M. Stationary Office التى اعتادت أن تقسم منشوراتها الى قسمين أساسيين ، هما البرلمانية (وهى المعروفة بالكتب الزرقاء) ، وغير البرلمانية وهى كل ما عدا ذلك من المطبوعات الحكومية •

أما الغاء لجنة السجلات فانه لم يكن ناجما عن فتور فى هذا المنحى ، فلقد استمر العمل من بعدها على يد **دائرة السجلات الرسمية** Public Record Office ، هذه الدائرة التى تأسست بموجب قانون سنة **١٨٣٨** ، وأخذت على عاتقها تنسيق وطبع ، ونشر السجلات الرسمية •

ثم كانت هنالك محاولات فردية عديدة قبل مفتتح القرن التاسع عشر فى سبيل تدوين ما يتعلق بالبرلمان الانكليزى من المعلومات التفصيلية • فكان من بين هذه التصانيف القديمة ما أصدره وليم كوبت William Cobbett بعنوان **تأريخ البرلمان الانكليزى منذ اقدم العصور حتى سنة ١٨٠٣** •

وكان على أثر ذلك أن أصدر توماس هانزارد Thomas C. Hansard ما دعاه بالمناقشات البرلمانية *Parliamentary Debates* وهى السلسلة القيمة التى ابتدأت منذ سنة **١٨٠٣** ، ولا تزال تصدر ، وتعرف باسمه حتى اليوم •

امثلة اخرى : ولقد اهتمت الامم اجمالا بهذه الناحية الضرورية من نواحى المعرفة ، كما فعلت فرنسا ، والمانيا ، وأمريكا ، والهند ، ومصر ، وغيرها كثير من الدول الكبيرة والصغيرة • ففى أمريكا مثلا شرعت الحكومة سنة **١٩٣١** بانشاء بناية تضم السجلات الرسمية لحفظها من التلف ولتسهيل مراجعتها للباحثين ، فانتهى بناؤها بعد ذلك بخمس سنين ، وكانت من أفخم وأنظم البنايات للغرض المقصود ، اذ كان الانشاء حسب أحدث الاسس الفنية ، والمبلغ المخصص له اثنى عشر مليون دولار • ولا ننس بأن العناية المقصودة فى جميع الحالات تتناول السجلات السرية والعلنية على حد سواء، هذا مع العلم بأن مجال مراجعة السرية منها مقتصر عادة على القليل ممن يمكن أن يسمح لهم بذلك ، لأغراض علمية أو عملية • وكذلك هى الحال فى دار السجلات الهندية ، هذه الدار الواقعة فى دلهى الجديدة ، والتى تعتبر من أرقى المؤسسات لما هى عليه من سعة ، وتنظيم ، وعناية حسب الاساليب الحديثة لوقاية محتوياتها من التلف بسبب الرطوبة والحشرات •

أما الدول العربية ، فانها ، ويا للاسف ، لم تنتبه الى هذه الناحية حتى اليوم ، وذلك باستثناء مصر التى نقرأ عنها ما يلى [فى الصفحة **٦٠٨** من **حولية الثقافة العربية (السنة الاولى)** ، تأليف ساطع الحصرى (القاهرة ، **١٩٤٩**)] : « ان مصر هى الدولة العربية الوحيدة التى استطاعت أن تنشىء دارا للمحفوظات العمومية • فقد جمعت الاوراق والوثائق الرسمية العائدة

الى مختلف مصالح الدولة ، وصنفتها تصنيفا علميا ، يجعلها تحت متناول الباحثين • ويرجع انشاء دار المحفوظات العمومية القائمة فى القاهرة الآن الى سنة ١٨٢٨ ، وقد سميت فى بادىء الامر باسم الدفترخانة تمشيا مع الاصطلاحات الرسمية العثمانية • غير أنها سميت بعد ذلك باسم دار المحفوظات المصرية ، وأخيرا صارت تسمى باسم **دار المحفوظات العربية** • وفضلا عن هذه الدار العمومية يوجد فى سراى عابدين الملكية أيضا مجموعة ثمينة جدا من المحفوظات ، مسجلة تسجيلا دقيقا ، ومصنفة تصنيفا علميا • وقد نشرت كتب عديدة عن المحفوظات الملكية المصرية ، كما نشرت مؤلفات كثيرة مستندة الى دراسة هذه المحفوظات » •

سجلاتنا الرسمية : فالذى يجدر بنا قياسا على ذلك ، ونظرا للحاجة العلمية الملحة ، هو أن نبادر الى العناية بسجلاتنا الرسمية عن طريق جمعها وتصنيفها حسب الاساليب الحديثة ، وصيانتها من تأثيرات الرطوبة ، والغبار ، والحشرات ، ووضعها تحت ادارة موظف كفوء ، لا يقل عن درجة مدير عام • فليس هناك من شك فى أن ترك سجلاتنا على ما هى عليه لا يتفق بوجه من الوجوه مع مقتضيات الحضارة المعاصرة • فلما حدث مثلا فى شباط ١٩٥٠ ، أن اجتمع مؤتمر عالمى للنظر فى شؤون السجلات ، وأراد المؤتمرون جمع بعض المعلومات المتعلقة بذلك من مختلف أنحاء العالم ، تسلم العراق كتابا فيه أسئلة عديدة تتعلق بالاساليب المتبعة عندنا فى العناية بسجلاتنا • وما أن تسلمت دائرة العلاقات الثقافية بوزارة المعارف ذلك الكتاب حتى أحالته الى مميزية الاوراق للاجابة عليه ، فأشار المميز بقوله : « يبحث الكتاب عن شىء لا وجود له عندنا » • وعلى هذا أعد مدير العلاقات الثقافية كتابا ورد فيه قوله : « ان الاسلوب المتبع لدينا فى المحافظة على مخابرات وسجلات الحكومة بسيط بشكل لا يمكن معه اعطاء جواب على الاسئلة [المطلوبة] » • فلما وصل هذا الكتاب لغرض التوقيع عليه الى مدير التعليم العالى العام ، لم ير من الملائم ارسال أى جواب ، فانتهت القضية بكلمة « يحفظ » ، وتخلصنا ظاهرا

من مأزق حرج بكل سهولة . فكان الحادث هذا من قبيل الانذار بما وجب علينا الانتباه اليه والعناية به . واذا ما انتهت تلك المشكلة بكلمة « يحفظ » ، فان الضرورة العلمية لا تزال قائمة . وان تعرّض الكثير من سجلاتنا الرسمية الى الاهمال والتلف فى مختلف دوائر الدولة (بعد مرور زمان تلك السجلات ، كما يقال) ، وان حفظ الباقى منها على شاكلة بدائية ، ان ذلك لأمر لا يتفق مطلقا مع ما نبتغيه للعراق (ولغيره من البلاد العربية) من نهضة علمية صادقة .

ولقد تكون الخطوة الاولى فى سبيل تلافى ما فات ، هو أن تقوم بالتنظيم والتنسيق كل وزارة على انفراد ، لكى تسهل من بعد ذلك الخطوة الثانية وهى الجمع المنظم فى مركز واحد . ومهما يقال عن الاساليب الممكن اتباعها للقيام بتنفيذ المشروع ، فان الذى يهمنا الآن هو التأكيد على ضرورة القيام بتنفيذه . فاذا ما أراد أحد أن يبحث مثلا فى شئون العشائر ، أو الصحة ، أو الزراعة ، أو المعارف ، أو غيرذلك من شؤون البلاد الحيوية ، فانه لا غنى له عن مراجعة الدوائر الرسمية الخاصة بذلك ، للاطلاع على سجلاتها (غير السرية ، على الاقل) . هذا مع العلم بأن القاعدة فى سجلات الدولة هى ألا تعتبر سرية ، وان ما يكون منها سريا يكون من قبيل الشذوذ الذى تقتضيه المصلحة العامة . فالتنقل (فى سبيل العلم) بين دوائرنا العديدة ، ومحاولة الاهتداء الى ما يريده المرء من سجلات قد تكون مفقودة ، أو مهملة ، أو ليست مصنفة ، لمما يؤدى الى تبذير الكثير من الوقت والجهود . هذا على فرض أن الموظف المختص يدرى بالقديم من سجلاته ، وأنه يسمح بالبحث ويساعد فى الارشاد .

انظمتنا الوزارية : تهدف انظمة الوزارات اجمالا الى معالجة المشاكل العامة الآنية من جهة ، والارتقاء بمنزلة الامة عن طريق تحسين شؤونها الحيوية من جهة اخرى . ومعنى هذا أن تمشية الامور الحاضرة حسب الاصول المرعية انما هو شطر واحد من الهدف المنشود ، وأن الشطر الثانى يتعلق بتحسين الاحوال العامة تحسينا مطردا حسب ما تقتضيه وسائل المدنية

الحاضرة وغاياتها • ومن ثم أخذت الانظمة تعنى بشتى نواحى الحياة العامة، معترفة ضمنا أو صراحة بواجب التقدم المنشود عن طريق رفع كفاءات الموظفين ، ومراقبة قيامهم بواجباتهم الرسمية • غير أن لنظم الوزارات ناحية نظرية ، وهى ما تعنيه نصوصها المدونة ، وناحية عملية ، وهى ما يخرج من تلك النصوص الى حيز التنفيذ • فالنظم المدونة ، كما تشير خلاصاتها المذكورة أدناه ، جاءت وفقا للاتجاهات الحديثة فى التنظيم الادارى ، والعناية بشتى مصالح الامة • أما من حيث التطبيق فان الكثير من تلك الشؤون الادارية تفتقر الى كفاءات اختصاصية ، مما جعل تنفيذها على نطاق ضيق بطبيعة الحال • هذ افضلا عن وجود مشاكل اخرى (من قبيل شيء من المحسوبية ، وشيء من الرشوة والاختلاس)، مما يعرقل تنفيذ الانظمة على الوجه المطلوب • ولقد يؤلف موضوع « تطبيق النظم الوزارية » بحثا مستقلا فى أحوال العراق المعاصرة، كما تؤلف دراسة « مصير السجلات الرسمية » بحثا مستقلا آخر، وذلك من بين البحوث الفرعية العديدة التى يمكن أن تنشأ من مجموعة فصول هذه « المقدمة » •

ومما يجلب الانتباه فى النظم الوزارية انما هو كثرة التبديلات والتعديلات التى طرأت ولا تزال تطرأ عليها لأغراض منها ابدال دوائر باخرى ، أو تعيين واجبات رسمية جديدة ، أو حذف بعض الواجبات • فلو نظرنا مثلا الى نظام وزارة الاقتصاد (رقم ٩١ لسنة ١٩٣٩) ، لوجدنا له تعديلا (رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٠) ، وثانيا (رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٠) ، وثالثا (رقم ٦٤ لسنة ١٩٤١) ، ورابعا (رقم ٧ لسنة ١٩٤٢) ، وخامسا (رقم ٢١ لسنة ١٩٤٢) ، وسادسا (رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٣) ، وسابعا (رقم ٤٢ لسنة ١٩٤٦) ، وبعدئذ ظهر نظام جديد (رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٠) ، وتعديلات اخرى كان من بينها (رقم ٤٤ لسنة ١٩٥١) ، ولا يزال معمولا به حتى اليوم • ولا تكاد تختلف عن ذلك كثيرا نظم باقى الوزارات من حيث كثرة التعديل والتبديل • فنظام وزارة الخارجية الذى تبدل بعد تعديلات عديدة ، وظهر برقم ٢٩ لسنة ١٩٥٠ ، لم يلبث أن ظهر له تعديل (رقم ٥١ لسنة ١٩٥٠) ، وتعديل

آخر (رقم ١٨ لسنة ١٩٥١) ، وتعديل ثالث (رقم ٣٩ لسنة ١٩٥١) . ثم في أواخر صيف ١٩٥٣ ، ظهر مثلا في جريدة الدفاع (بتاريخ ٥ أيلول) خبر تعديل نظام وزارة الدفاع ، وفي جريدة الاخبار (بتاريخ ٢٣ أيلول) خبر احداث مديرية عامة جديدة في وزارة الصحة . ومهما يكن من أمر فان دراسة « تطور الانظمة الوزارية » تبدو ذات أهمية كبيرة في سبيل معرفة الشؤون العامة التي تناولتها بعض الدوائر في زمن ما ، والبعض الآخر في زمن آخر ، والقضايا التي كانت تابعة لدائرة رئيسية أو لوزارة ما ، فأصبحت تابعة لدائرة أو وزارة اخرى ، الى غير ذلك من الامور المفيدة في تتبع تطور الواجبات الحكومية ، والاهتداء الى مصير السجلات الرسمية القديمة .

فالقضية التي نحن في صددها انما هي من حيث السعة ، والتفرع ، والاهمية ، على غرار القضايا الاخرى التي أشارت اليها « المقدمة » التي بين أيدينا . ولقد تناول البحث الحاضر منها بطبيعة الحال ما يعتبر من قبيل الخطوة الاولى في الموضوع ، فجاء بذكر ما هو قائم من الدوائر الرئيسية (أي التابعة للوزير مباشرة) في كل وزارة على انفراد ، مع الاشارة الى نوع الواجبات الملقاة على عواتقها ، على اعتبار هذه المعلومات من « **وسائل البحث** » التي لا بد منها في دراسة العراق المعاصر .

٢ ـ الدوائر الرئيسة في اربع وزارات

وزارة الاقتصاد : تتألف بموجب نظامها (رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٠) وتعديلاته ، من ديوان الوزارة بفروعه الرئيسية الثلاثة (وهي مديرية الاقتصاد العامة ، ومديرية شؤون النفط العامة ، والمكتب الخاص) ومن الفروع السبعة الاخرى الملحقة بالوزارة :

١ ـ مديرية الاقتصاد العامة ، وهي تتألف من (أ) قسم الادارة والامور المالية ، بما فيها الذاتية أولا ، وشعبة الامور المالية ثانيا ، وشعبة الاوراق ثالثا . (ب) قسم الامور الحقوقية ، للقيام بالواجبات الحقوقية الخاصة بشؤون

الوزارة كافة ، وذلك مثل الاتفاقيات ، والعقود ، واعداد اللوائح القانونية • (ج) قسم المحاسبة ، للقيام بالمعاملات الحسابية ، وكذلك اعداد ميزانية الوزارة • (د) مديرية التجارة ، للقيام « بالامور المتعلقة بالاعمال التجارية ، وتسجيل الشركات ، والعلامات الفارقة ، والاختراعات ، وغرف التجارة ، والمعاهدات والاتفاقيات التجارية ، » وهى تتألف من قسم التجارة أولا ، ومن قسم التسجيل ثانيا • (هـ) دائرة الاحصاء الرئيسية ، لغرض « جمع واعداد وتنسيق الاحصائيات التجارية ، والزراعية ، والاقتصادية ، والعمرانية ، والاجتماعية ، ونشرها تنفيذا لقانون الاحصاء ، والتعليمات والاوامر التى تصدر فيها » • (و) دائرة التعاون ، « وظيفتها الدعوة الى الحركة التعاونية ونشرها فى البلاد ، والنظر فى شؤون الجمعيات التعاونية وتشجيعها ومراقبتها، وابداء النصائح والارشادات اللازمة لها ، تنفيذا لقانون الجمعيات التعاونية ، والانظمة والتعليمات التى تصدر بموجبه » •

٢ ــ المكتب الخاص ، يديره ملاحظ « مسؤول عن المخابرات السرية، ويقوم بحفظ مقررات مجلس الوزراء ، وتنظيم اضباراتها ، ويقوم بالمخابرات والامور الخاصة بالوزير » •

٣ ــ مديرية شؤون النفط العامة ، وتتألف من : (أ) دائرة النفط المسؤولة عن « كل ما يتعلق بشؤون النفط ، وما يتفرع منها من معاملات ، ومن ذلك النظر فى المسائل الناشئة من الامتيازات الممنوحة أو التى تمنح لاستثمار موارد النفط ومنابعه ، والاشراف على أعمال شركات النفط ، والامور المتعلقة بامتيازاتها ، وتكون (شعبة كيل النفط) تابعة لدائرة النفط التى تنحصر واجباتها فى مراقبة كيل النفط المستخرج وتسجيل كمياته لغرض حساب حصة الحكومة منها ، وتقديم تقارير اسبوعية وشهرية حسب التعليمات الصادرة ، وتفتيش محطات ضخ النفط لهذا الغرض ، وفحص آلات الكيل وأدواته والتأكد من صحتها » • (ب) دائرة المعادن ، « وتكون واجباتها البحث والتحرى عن المعادن ، ودراسة آبار المياه ، واتخاذ ما يلزم لاستثمار مرافق البلاد من الثروة المعدنية ، والاشراف على العقود الواردة عليها

وامتيازاتها واجازتها ، ورخص التحرى عن المعادن ، والمناجم ، والمقالع ، والقيام بمشاريع الكهاريز والآبار الارتوازية ، وغيرها ، والاشراف على أعمال الحفر التى تجرى فى مختلف أنحاء البلاد للبحث عن المياه » .

٤ ـ مصلحة مصافى النفط الحكومية ، « تدار بمقتضى قانونها الخاص والانظمة والتعليمات المتعلقة بها » .

٥ ـ ادارة انحصار التبغ ، « تدار بمقتضى قانونها الخاص والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه » .

٦ ـ مديرية الصناعة العامة ، « وتكون اولى واجباتها العمل على تصنيع البلاد ، » وتتألف من : (١) قسم تشجيع الصناعات ، لغرض « تشجيع وتنظيم الصناعات والقيام بتطبيق القوانين والانظمة المتعلقة بها » . (ب) قسم الابحاث، « ويقوم بالتحريات المتعلقة بتأسيس الصناعات واصلاح الخامات الصناعية وادخال الاساليب العصرية فى الصناعة القائمة » . (ج) قسم التحليل ، «ويقوم باجراء التحاليل الكيمياوية الصناعية للمشاريع الصناعية ، والتحاليل الكيمياوية التى يحتاج اليها قسم الابحاث ، وكذلك التحاليل التى تنشأ عن الدراسات ». (د) قسم الارشاد ، « ويقوم بتقديم الارشاد الصناعى الفنى لذوى العلاقة بالصناعة الوطنية ، ومساعدة المشاريع الصناعية فى الناحية الفنية عند التصميم والتأسيس والتشغيل وتدريب مستخدميها الفنين » .

٧ ـ مديرية جمعية الجلود ، « تدار بمقتضى قانونها الخاص والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه » .

٨ ، ٩ ، ١٠ ـ مديرية جمعية التمور العامة ، ولجنة تنظيم تجارة الحبوب ، وغرف التجارة ، هذه الفروع الرئيسية الثلاثة ، تدار « بمقتضى القوانين والانظمة الخاصة بها ، وبحسب التعليمات والاوامر التى يتلقاها مديروها ورؤساؤها من الوزارة » .

ومما يجلب انتباه طالب العلم بصفة خاصة هو ما نصت عليه **المادة الثانية عشرة** من أنه « على رؤساء الدوائر والمؤسسات كافة أن يقدموا الى الوزير المقترحات التى يرونها ضرورية لاصلاح شؤون دوائرهم ، وتزيد كفاءاتها

ومقدرتها على القيام بالواجبات الملقاة على عاتقها » . **وكذلك ما نصت عليه المادة الثالثة عشرة** من تقديم « الدوائر والمؤسسات الى الوزير تقارير شهرية عن سير الاعمال والمهام المناطة بها ، وتقارير سنوية عن كيفية قيام الموظفين بأعمالهم ، وتزييد كفاءاتهم ، وعن خلاصة الاعمال التى قامت بها خلال السنة المالية ، وبيان **الاعمال التى لم تكمل والاسباب المؤدية الى عدم اكمالها** » .

وزارة الزراعة : تتألف بموجب نظامها (رقم **٢٧** لسنة **١٩٥٢**) **من** ديوان الوزارة بفروعه **الثلاثة (وهى مديرية الزراعة العامة ، وقسم الامور** الفنية ، والمكتب الخاص) ، ومن الفروع التسعة الاخرى التابعة للوزارة :

١ ــ مديرية الزراعة العامة ، وهى تتألف من (أ) قسم الادارة والامور المالية بشعبه الثلاث ، الذاتية أولا ، والمحاسبة ثانيا ، والاوراق ثالثا . (ب) قسم الامور الفنية، الذى « يقوم بدرس وتدقيق الامور الفنية ، والقيام بسكرتارية المجلس الاستشارى الزراعى » .

٢ ــ المجلس الاستشارى الزراعى ، الذى يتألف من أكابر ذوى العلاقة بشؤون البلد الزراعية فى داخل الوزارة وخارجها لغرض « النهوض بزراعة البلاد بوجه عام » ، وتعيين عضوية المجلس ، ومدة العضوية فيه ، ومواعيد الاجتماع ، بتعليمات وأوامر يصدرها الوزير . [ومن المنتظر بطبيعة الحال أن تكون سجلات هذا المجلس موجودة فى قسم الامور الفنية المذكورة آنفا].

٣ ــ المكتب الخاص ، يديره ملاحظ مرتبط بالوزير مباشرة ، وهو مسؤول عن المخابرات السرية ، وحفظ قرارات مجلس الوزراء .

٤ ــ مديرية البحوث والارشاد الزراعى العامة ، « تقوم هذه المديرية ببحث كل ما له صلة بالتطور الزراعى ، ورفع مستوى الامور الزراعية بصورة عامة ، وذلك باجراء الاختبارات والتحريات الفنية على ضوء أحدث الاسس الاقتصادية ، » وتتألف من : (أ) قسم البحوث الزراعية ، المتضمن خمسة فروع ، وهى فرع الكيمياء والتربة ، فرع الاحياء المائية ، فرع الحشرات ، فرع الامراض النباتية ، فرع الاقتصاد الزراعى ، الذى « يقوم ببث الروح

التعاونية بين الزراع ، والعمل على تأسيس جمعيات تعاونية ، ودرس الحالة الاقتصادية والزراعية ، وتسويق الحاصلات وتصنيفها ، والقيام بالاحصاء الزراعى » ، فرع المتحف الزراعى الذى « يضم كل ما له صلة بالتطور الزراعى فى العراق ، بما فيه مجموعة حيوانية ونباتية وحشرية ، ونماذج من الحاصلات الزراعية للحقول والبساتين والغابات ، ومكتبة تحتوى على البحوث والمؤلفات الزراعية العلمية والفنية وغيرها ، وما له صلة بالشؤون الزراعية والاقتصادية » ، فرع الحقول التجريبية والتكثير • (ب) قسم البستنة ، لغرض العناية بتقدم زراعة البساتين والخضروات من حيث الاكثار وتحسين الانواع • (ج) قسم الارشاد الزراعى والوقاية النباتية ، للقيام نظريا وعمليا بارشاد الزراع فى جميع ما له علاقة بأعمالهم الزراعية • (د) قسم تربية وتحسين الحيوان ، بما فيها الطيور الداجنة ، وذلك لغرض الاكثار ، وتحسين الانواع •

٥ ـ مديرية الرى العامة ، « تتلخص مهام هذه المديرية فى درس مشاريع الرى ، وتهيئة التصاميم اللازمة لها ، والقيام بما يقتضى لانجازها وتنفيذها وفق الخطة المقررة لها ، وعليها تأسيس نظام مستقر للرى والتصريف وتوزيع المياه ، وشق الترع والجداول ، والقيام بالاعمال الواقية ضد الفيضان » •

٦ ـ مديرية المساحة العامة ، « تتلخص مهام هذه المديرية فى مسح كافة الاراضى فى جميع أنحاء البلاد حسب الاصول التى تقرر فنيا ، واحضار خرائطها وانجاز طبعها ، وانجاز الخطط التى تؤمن هذه الغاية » •

٧ ـ عمادة الكلية الزراعية ، وهذه تهدف الى رفع مستوى الثقافة الزراعية فى البلاد من الوجهتين العلمية والعملية •

٨ ، مديرية الغابات والتشجير العامة ، « تتلخص واجبات هذه المديرية بصيانة الغابات ، والتشجير ، ودراسة شؤونها وتوسيعها وادارتها ، وادخال أنواع جديدة من الاشجار الاقتصادية وتوطينها ، وتأسيس مشاتل عامة ، وانماء وتكثير أشجار مصدات الرياح » • وهى تتألف من : (أ) قسم الادارة ، لادارة الغابات والاحراش وصيانتها • (ب) قسم الامور الفنية ، للتكثير والتحسين وادخال أنواع جديدة من الاشجار •

٩ ـ مديرية البيطرة العامة ، وهذه تعنى بعلاج ، ووقاية ، واكثار ، وتحسين « المجموعة الحيوانية » في البلاد ، وتتألف من (أ) شعبة الادارة، (ب) شعبة التفتيش ، (ج) شعبة مكافحة الامراض الحيوانية ، (د) شعبة المختبرات والامصال البيطرية .

١٠ ـ مصلحة المكائن والآلات الزراعية ، « تدار هذه المصلحة بموجب قانونها والانظمة والتعليمات المتعلقة به والاوامر التى تتلقاها من الوزير » .

١١ ـ لجنة اعمار واستثمار الاراضى الاميرية الصرفة ، وهى تتألف من رئيس واربعة اعضاء يشترط أن يكون احدهم مختصا بشؤون الرى ، والثانى بالشؤون الزراعية ، والثالث بالشؤون الاقتصادية ، وان يكون الرابع طبيبا . وتتناول اعمال اللجنة تعيين المستثمرين ، وتحديد الوحدات الاستثمارية ، وتعيين مواقع دور السكنى والبساتين ، وتعيين الاماكن العامة ، كل ذلك حسب « قانون اعمار واستثمار الاراضى الاميرية الصرفة ، والانظمة والتعليمات التى تصدر بموجبه » . وتقوم هذه اللجنة المركزية باختيار اعضاء اللجان الفرعية على أن يكون فى كل منها رئيس وعضوان على الاقل ، « وتقدم النتائج للوزير المختص للموافقة » . ويقوم رئيس كل لجنة فرعية بادارة منطقته حسب الصلاحيات المخولة له من قبل اللجنة المركزية أو رئيسها .

١٢ ـ مجلس تنظيم انتاج القطن ، « يقوم هذا المجلس بتنظيم انتاج القطن بمقتضى قانون خاص ، وانظمة تصدر بموجبه ، وتعليمات واوامر يتلقاها من الوزير » .

وتنص **المادة الخامسة عشرة** من النظام على لزوم قيام رؤساء دوائر الوزارة بتقديم الاقتراحات المقتضية « لاصلاح شؤون دوائرهم وتزيد كفاءاتها » . وتقتضى **المادة السادسة عشرة** منه قيام دوائر الوزارة ومؤسساتها باعداد تقارير شهرية ، واخرى سنوية ، تتضمن خلاصة الاعمال مع الاشارة الى ما يلزم لرفع الكفاءة ، وتبيان اسباب التقصير اذا كان ثمة شىء من ذلك .

وزارة الشؤون الاجتماعية : تتألف حسب نظامها (رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٢) من المديريات العامة التالية :

١ ــ مديرية الشؤون الاجتماعية العامة ، ومنها يتألف ديوان الوزارة بما فيه من (أ) الادارة والذاتيـة ، بفروعهـا الثلاثـة ، وهى الاوراق ، والرسائل ، والترجمة • (ب) الحسابات ، بفروعها الثلاثة ، وهى التدقيق ، والملاك ، العقود • (ج) الحقوق ، لدرس القضايا القانونية وتنظيم العقـود • (د) المكتب الخاص ، المرتبط بالوزير مباشرة ، والمسؤول عن القلم السرى • (هـ) شعبة الهندسة ، لدراسة واعداد ما يتعلق بالمشاريع الانشائية • (و) الشؤون الاجتماعية الدولية ، مهمتها الاتصال « مع الوكالات الدولية » فيمـا يخص اعمال الوزارة •

٢ ــ المفتشية العامة : مهمتها « القيام بتفتيش الدوائر التابعة للوزارة وتقديم التقارير عنها » •

٣ ــ مديرية السجون العامة : مهمتها « تنظيم السجون وادارة اعمالها ، والعمل على رفع مستواها » •

٤ ــ مديرية النفوس العامة : مهمتها « تنظيـم تسـجيل النفـوس والاحصاءات الحياتية » •

٥ ــ مديرية العمل والضمان الاجتماعى العامة : ومهمتها « العنايـة بأحوال العمال ورفع مستوى حياتهم الاجتماعية » ، فتعنى لذلك بتطبيق قانون العمال ، وتوجيه العلاقة بين العمال والمستخدمين ، وتفتيش المشاريع الصناعية ، وتنظيم وكالات الاستخدام ، وتنظيم احصاءات العمل ، والعلاقة بمكتب العمل الدولى ، « وادارة بيوت العمال وشؤون الفلاحين ، وادارة أمور الضمـان الاجتماعى » •

٦ ــ مديرية الخدمات الاجتماعية العامة : مهمتها « توفير وسائل الرفاه الاجتماعى ، [والقيام] بشؤون اللاجئين ، والعجزة ، والمقعدين ، والعميان ، والامومة والطفولة ، والتسول ، ومكافحة البغاء ، وشـؤون الاصلاحيـات ، والجمعيات ، والنوادى ، والمسارح ، والملاهى ، والسـينمات ، والمعارض ، والمهرجانات ، والمراكز الاجتماعية فى المدن والارياف ، وتسوير المقابر » •

ومما يجلب الانتباه في هذا النظام عدم نصه صراحة على ضرورة قيام رؤساء الدوائر بتقديم الاقتراحات المقتضية لرفع مستوى دوائرهم ، أو تقديم تقارير شهرية ، واخرى سنوية ، عن سير الاعمال • وانه لينتظر أن يكون في سجلات المفتشية العامة ما يعوض ، الى حد ما ، عن ذلك •

وزارة الاعمار : تتألف حسب نظامها (رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٣) من الدوائر التالية :

١ ـ المكتب الخاص : المسؤول « عن المخابرات السرية وحفظها وتقديم كافة الاوراق التي ترفع للوزير من مختلف دوائر الوزارة وهيئاتها الفنية ويقوم بحفظ مقررات مجلسي الوزراء والاعمار ، ويقوم بجميع المخابرات والامور الخاصة بالوزير » •

٢ ـ مكتب المستشار الاقتصادي : برئاسة مستشار « يقوم بدرس وتحليل جميع النواحي الاقتصادية الخاصة بمجلس الاعمار التي يحيلها الوزير اليه ، والتأثيرات التي قد تحدثها تلك المشاريع في النظام الاقتصادي ، وله أن يطلب المعلومات التي لها مساس بتلك النواحي من الدوائر والهيئات التابعة للوزارة ، وان يتقدم الى الوزير باقتراحات بجميع النواحي الاقتصادية التي يرى فيها الفائدة للبلاد ، ويساعده في مهامه عدد كاف من الموظفين » •

٣ ـ الادارة : وهذه تتألف من (أ) شعبة الاوراق • (ب) شعبة التحرير والترجمة • (ج) شعبة الطابعة • (د) شعبة الذاتية •

٤ ـ العقود والمباحث الاقتصادية : « واجباتها القيام باحضار المقاولات واعلانها ، واستلام العطاءات ، وتهيئة العقود اللازمة لها ، وكذلك القيام بالدراسات الاقتصادية المختلفة التي تتطلبها مشاريع المجلس ، وجمع المعلومات المقتضية لها وتوحيدها وتصنيفها » •

٥ الحسابات : « تنحصر واجباتها في ادارة الامور المالية والاشراف عليها تحت مسؤوليتها ، ومسك السجلات الخاصة في الايراد والصرف ، ورقابة

اعتمادات الفصول ، وتطبيق قواعد الصرف وفقا للقواعد والاسس المالية الواردة فى القوانين والانظمة والتعليمات المرعية » •

٦ ـ الاستعلامات : « تكون دائرة الاستعلامات مسؤولة عن جميع المعلومات اللازمة عن اعمال ومشاريع المجلس ، واثارة الرأى العام عن نتائج تلك الاعمال والمشاريع ، وما انجز منها ، وما هو تحت الدرس •

٧ ـ الهيئة الفنية الاولى : المسؤولة « عن القيام بكل ما يتعلق بمشاريع الرى وتصريف المياه وخزنها ، ودرء خطر الفيضان ، واعمال البزل » •

٨ ـ الهيئة الفنية الثانية : المسؤولة « عن كل مايتعلق بانشاء وتوسيع طرق المواصلات الرئيسة البرية والبحرية والنهرية والجوية ، واقامة وانشاء الجسور وتحسينها ، وانشاء الابنية والمؤسسات العامة ، ودور السكنى لذوى الدخل القليل والمتوسط » •

٩ ـ الهيئة الفنية الثالثة : المسؤولة « عن كل ما يتعلق بالمشاريع الصناعية والكهربائية والتعدين » •

١٠ ـ الهيئة الفنية الرابعة : المسؤولة « عن كل ما يتعلق بالزراعة العامة والغابات » •

ولقد اشترطت **المادة الثالثة عشرة** « على رؤساء الدوائر والهيئات الفنية كافة أن يقدمو الى الوزير المقترحات التى يرونها ضرورية لاصلاح شؤون دوائرهم وتزيد كفائتها ومقدرتها للقيام بالواجبات الملقاة على عاتقها » • ونصت **المادة الرابعة عشرة** على أن « تقدم الدوائر والهيئات الفنية الى الوزير تقارير شهرية عن سير الاعمال والمهام المناطة بها ، وتقارير سنوية عن كيفية قيام الموظفين بأعمالهم وتزيد كفائتهم ، وعن خلاصة الاعمال التى لم تكمل والاسباب المؤدية الى عدم اتمامها » •

٣ ـ الدوائر الرئيسة فى اربع وزارات أخرى

وزارة المالية : تتألف بموجب نظامها (رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٨) وتعديلاته ، من مكتب المستشار ، ومن ثمانى دوائر رئيسة (تابعة للوزير مباشرة) • اما

المستشار (أو المشاور المالى العام) ، فانه يقوم بابداء الرأى « فى الامور التى يحيلها اليه الوزير ، ويرتبط به قسم للبحث والترجمة ، وله أن يطلب المعلومات التى لها مساس بتلك الامور من الدوائر التابعة ، وأن يقدم للوزير الاقتراحات لتحسين الادارة وزيادة كفايتها » . واما الدوائر الرئيسة الاخرى فهى ما يلى :

١ ـ مديرية المالية العامة : التى تعنى باعداد ميزانية الدولة ، وتنظيم شؤون خدمة وعقود الاجانب ، والدفاع عن حقوق الخزينة امام المحاكم ، والنظر فى قضايا المتعهدين ، والدعاوى الكمركية ، وتنفيذ قانون الطوابع ، وتقاعد الموظفين ، وادارة مطبعة الحكومة والقرطاسية . وهى تتألف من الفروع التالية : (أ) الميزانية والامور المالية . (ب) الخدمة والملاك والذاتية والعقود . (ج) الامور الحقوقية . (د) التقاعد . (هـ) المطبعة . (و) الادارة والرسائل .

٢ ـ مديرية الكمارك والمكوس العامة : وهى تعنى بجميع ما يخضع لرسوم الكمرك ، والمكوس ، والترانسيت من البضائع الاجنبية والوطنية ، وتقوم باستيفاء الرسوم المفروضة على ذلك .

٣ ـ مديرية الواردات العامة : « تنحصر اعمالها بشؤون ضريبتى الارض والاستهلاك ، وتدقيق معاملات الواردات » ، وتتألف من (أ) قسم الاستهلاك . (ب) قسم التدقيق والاحصاء ، المسؤول عن القيام « بتدقيق حسابات الاستهلاك والواردات وغيرها » ، ويتبعها مدققوا الواردات فى الالوية ، وشعبتا الاحصاء والتدقيق . (ج) قسم الضرائب ، المسؤول « عن تحقق وجباية ضرائب العرصات ، والاطفاء ، والاملاك ، ومعاملات الالتزام ، وتلتحق به دائرة ضريبة املاك بغداد ، وشعبتا ضريبتى الارض ، والاطفاء » . (د) شعبة الادارة والذاتية ، لتنظيم ميزانية الوزارة ، وضبط ملاكها فى المركز والالوية ، وتتألف من ثلاث شعب ، وهى المحاسبة والاوراق والطابعة .

٤ ـ مديرية ضريبة الدخل ومراقبة المصارف العامة : لاجراء المعاملات المتعلقة بضريبة الدخل ، وما يقتضيه القيام بمراقبة المصارف .

٥ ـ مديرية الاملاك والاراضى الاميرية العامة : للقيام بايجار وبيع الاملاك

والاراضى الاميرية ، وما يتعلق بذلك .

٦ ـ مديرية المحاسبات العامة : « تنحصر اعمالها بشؤون الخزينة ، والمعاملات النقدية ، والحسابات وتدقيقها ، ومعاملات موظفى الدولة ، وحسابات رواتبهم واجازاتهم » ، وتتألف من الشعب التالية ، وهى (أ) الخزينة . (ب) معاملات الموظفين (ج) الوكالات والخزائن . (د) معاملات التدقيق والتوحيد . (هـ) معاملات تدقيق حسابات الرى ، والاشغال ، والمساحة . (و) الادارة والرسائل .

٧ ـ مديرية التفتيش المالى العامة : للقيام بالتفتيش المالى فى وزارة المالية وفى غيرها من الوزارات « حسب قانون تفتيش الامور المالية » .

٨ ـ شعبة الاموال المستوردة : وهى مرتبطة بالوزير مباشرة ، « وتقوم بشؤون الاستيراد والتصدير والاتجار بالاموال المستوردة وفق القوانين والانظمة والتعليمات والاوامر المرعية » .

ولقد ورد في **المادة السابعة عشرة** بانه « على المديريات العامة أن ترفع الاقتراحات التى تراها ضرورية لحسن سير الاعمال فى دوائرها كلما اقتضت الضرورة لذلك » ، كما ورد فى **المادة الثامنة عشرة** بأن « تقدم المديريات العامة تقاريرها عن سير الاعمال والمهام المناطة بها ، وعن كيفية قيام الموظفين بأعمالهم ، فى الاوقات التى يحددها الوزير » .

وزارة العدلية : تتألف بموجب نظامها (رقم ٣١ لسنة ١٩٤٥) وتعديلاته ، من الدوائر الرئيسة التالية :

١ ـ ديوان التدوين القانونى : المتألف من (أ) ملاحظية التدوين، التى تتبعها شعبتا الترجمة والمكتبة . (ب) سكرتارية مجلس الانضباط العام .

٢ ـ مديرية العدلية العامة : التى تقوم بمراسلة الحكام فى الشؤون الادارية ، والمصادقة على قضايا الصرف ، ومراقبة الشؤون المالية الخاصة بالوزارة . وهى تتألف من (أ) مميزية لجنة القضاة والحكام . (ب) المحاسبة. (ج) الامور الذاتية . (د) الاوراق . (هـ) التحرير والرسائل . (و) الاحصاء. (ز) القلم السرى .

٣ ـ مديرية الطابو العامة : وهى تتألف من الشعب التالية ، (أ) التدقيق ، لغرض القيام بتدقيق معاملات التصرف التى يجرى تسجيلها فى دوائر الطابو ، وتقديم تقرير شهرى عن اعمال المدققين وغيرهم من موظفى المديرية • (ب) التفتيش ، للقيام بتفتيش اعمال دوائر الطابو ، والتحرى فى بعض القضايا الخاصة ، وتقديم التقارير عن ذلك • (ج) الذاتية • (د) المحاسبة • (هـ) الهندسة ، للقيام باعداد الخرائط ، وتدقيق ما يتعلق منها بمعاملات التصرف ، وتصوير سندات الطابو ، وتنسيق تسجيل الخرائط [الكادسترو] المنتهية تسويتها ، وتفتيش الاعمال الهندسية لجميع دوائر الطابو فى المركز والالوية ، وتنظيم احصاء سنوى عن جميع هذه الاعمال •

٤ ـ مديرية التسوية العامة : وهذه تتألف من (أ) شعبة التسوية ، التى تقوم بوضع مناهج التسوية ، وتعيين مناطقها حسب مقتضى الحال تمهيدا لاعلانها من قبل وزير العدلية ، وتقوم أيضا بتنظيم الاحصاءات السنوية • (ب) شعبة التسجيل ، لغرض تدقيق جميع قرارات التسوية ، وتسجيلها بعد اكتسابها الدرجة القطعية ، وحفظها فى اضبارات خاصة مع الخرائط المتعلقة بها ، والقيام باصدار سندات التسوية وتسليمها الى ذوى العلاقة بعد حساب واستيفاء الرسوم القانونية • (ج) شعبة المساحة ، لغرض القيام بجميع الشؤون الفنية المتعلقة بالمسح والمساحين • (د) شعبة المحاسبة • (هـ) شعبة الامور الذاتية •

٥ ـ التفتيش العدلى : للقيام بتفتيش مختلف الدوائر التابعة للوزارة •

٦ ـ الادعاء العام : الذى يرأسه مدير يكون له نواب فى بغداد والبصرة والموصل ، وباقى الالوية حسب الحاجة ، وذلك لغرض الرقابة على تطبيق القانون فى الدعاوى ذات الحق العام ، سواء أكان ذلك فى جانب الحكومة أو المجتمع أو الاشخاص •

وزارة المعارف : تتألف بموجب نظامها (رقم ١٩ لسنة ١٩٥١) من مديرية المعارف العامة ، ومديرية الشؤون الفنية العامة ، ومديرية الآثار

العامة ، والمعاهد العالية ومعهـا المجمع العلمـى ، ومن المكتب الخاص الذى يقوم بالاعمال التى يودعها اليه الوزير ، « ويحتفظ بنسخ كاملة من مقررات مجلسى المعارف والمديرين » • وينص النظام على وجود مجلسين ، هما مجلس المعارف ومجلس المديرين ، وعلى وجـود لجنتين ، همـا لجنـة الترفيعـات ولجنة البعثات :

١ ـ مديرية المعارف العامة : تتألف من خمس مديريات واربع شعب ، وهى (أ) مديرية التعليم الثانوى • (ب) مديرية اعداد المعلمـين والتعليم الابتدائى • (ج) مديرية التعليم الزراعى والصناعى • (د) مديرية الصحة [غير ان هذه اصبحت تابعة لوزارة الصحـة] • (هـ) مديرية المبـانى • (و) شعبة الحسابات • (ز) شعبة التجهيزات • (ح) شعبة الذاتيـة • (ط) شعبة الاوراق والسجلات •

اما مديروا معارف الالوية الاربعة عشر فان كل واحد منهم مسؤول من جهة الادارة والتعليم « عن جميع المدارس الرسمية وغير الرسمية ، وما يتبعها من مؤسسات فى اللواء ، عدا المعاهد وما تستثنيه وزارة المعارف لصفة علمية أو فنية خاصة ••• وعليه أن يقدم لكل من مدير المعارف العـام ، ورئيس الادارة المحلية ، فى نهاية كل سنة دراسية تقارير يذكر فيها سـير الادارة والتدريس ، وما يراه ضروريا لرفع مستواها وسد حاجاتها » •

٢ ـ مديرية الشؤون الفنية العامة : وهـذه تتألف من (أ) رئاسـة التفتيش ، المسؤولة عن « تفتيش المدارس وشؤونها العلمية والفنية ، والمؤسسات التى تخصها ، وعن ارشاد الهيئات التعليمية وافرادها ومراقبة اعمالهم من الناحية التعليمية والاخلاقية والوطنية ، وبيان النقص الموجود فى الملاكات ، والكتب والاثاث ، واللوازم وادوات المختبرات ، والبنايات ، ومراقبة الاقسام الداخلية ، والاماكن التى يرتادها الطلاب ، وسلوك المعلمين وسـائر موظفى وزارة المعارف فى الداخل والخارج » • وينقسم المفتشون حسب انواع عملهم الى اربعة اقسام ، وهم الاختصاصيون (الذين يشرفون على سير التدريس فى

المدارس الثانوية والمهنية الرسمية وغير الرسمية) ، ومفتشوا الادارة (لهذه المدارس نفسها) ، ومفتشوا الاقسام الداخلية لجميع المدارس ، ومفتشوا المدارس الابتدائية الرسمية وغير الرسمية • (ب) مديرية المناهج والكتب والامتحانات • (ج) مديرية البعثات وتعادل الشهادات • (د) مديرية الشؤون الثقافية ، لمكافحة الامية ، والاستفادة ثقافيا من الاذاعة والسينما والمدارس المتنقلة ، ورفع مستوى المكتبات العامة ومكتبات المدارس ، وادارة العلاقات الثقافية مع الخارج ، والاشراف على اصدار مجلة الوزارة ، وعلى شعبة الاحصاء وشؤون الترجمة •

اما الدوائر الرئيسة الاخرى ، وهي **مديرية الآثار القديمة العامة ، والكليات التابعة للوزارة ، والمجمع العلمي** ، فانها تدار حسب انظمتها الخاصة

٣ ـ مجلس المعارف : وهو ينعقد برئاسة الوزير أو من ينيبه عنه ، وعضوية المديرين العامين ، ورئيس المفتشين ، ومدير القسم ذي العلاقة بالموضوع المعروض على المجلس • مهمته النظر فيما يخص وزارة المعارف من الامور التالية ، وهي الميزانية ولوائح القوانين والانظمة ، والبعثات ، وتعادل الشهادات ، والاجازات الدراسية ، والمناهج والكتب الدراسية ، وتملك الكتب واعانة المؤلفين (عدا ما يخص المعاهد العالية) ، والمساعدات المالية للمدارس والمؤسسات الثقافية العامة والاهلية ، وكذلك « سياسة المعارف وخططها ، واقرار ما يلزم لرفع مستواها بوجه عام » • وتوزع قرارات هذا المجلس « على الدوائر ذات العلاقة ، ومنها المكتب الخاص » ، وتعتبر سرية ما لم يأذن الوزير باعلانها •

٤ ـ مجلس المديرين : « ينعقد برئاسة الوزير أو من ينيبه عنه ، ويتألف من المديرين العامين ، ورئيس المفتشين الاختصاصيين ، ومديري الاقسام في ديوان الوزارة ، ومديري معارف الالوية كافة ، ومميز الحسابات ومميز الذاتية ، ويجتمع هذا المجلس مرة واحدة في السنة على الاقل ، في الوقت الذي ينسبه الوزير » • وتتعلق اعماله بما يخص الالوية من معلمين ، ومن مخصصات الميزانية ، ومن التوسيعات المقتضية ، والبحث في المشاكل التعليمية ،

وفى قضية رفع مستوى المدارس بصورة عامة . وتوزع قرارات هذا المجلس على اعضاء المجلس والدوائر ذوات العلاقة » .

٥ ـ لجنة الترفيعات : وتتألف عند الحاجة ، « للنظر فى أمر ترفيع المستحقين من موظفى الوزارة كافة » .

٦ ـ لجنة البعثات : تتألف للقيام « بانتقاء العدد اللازم من الطلاب المرشحين للدراسة فى الخارج على نفقة الحكومة ممن تتوفر فيهم الشروط المطلوبة فى نظام البعثات وتعادل الشهادات » .

وزارة الصحة : تتألف حسب نظامها (رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٢) وتعديله ، من ديوان الوزارة التابع لمدير الصحة العام ، ومن ثلاث دوائر رئيسة أخرى :

١ ـ مديرية الصحة العامة : المتألفة من (أ) مديرية الطب العلاجى باقسامها الثلاثة ، وهى قسم المستشفيات والمستوصفات والصيدليات ، وقسم الصحة القروية ، وقسم المعاهد الفنية ، بما فيه المعاهد التالية (الطب العلاجى ، الاشعة ، البكتريولوجى ، المصول واللقاح وباستور ، المختبر الكيمياوى ومعهد البحوث) ، وقسم مديرية المذخر الطبى . (ب) مديرية الطب الواقى والعلاجى ، باقسامها الثلاثة ، وهى قسم الامراض المتوطنة ، بما فيه الشعب الثلاثة التالية (الملاريا ، الانكلستوما ، البلهارزيا والجذام وابادة الحشرات الطبية) ، قسم الصحة العامة ومراقبة الاغذية ، بما فيه (مديرية صحة العاصمة ، طبابة صحة المدن) ، قسم الصحة الاجتماعية ، بما فيه الشعب الثلاث التالية (الامومة والطفولة ، الامراض الصدرية ، الامراض التناسلية والدعاية الصحية) ، قسم المحاجر والاوبئة ، قسم الاحصاء الصحى الحياتى ، شعبة التسجيل . (ج) شعبة الذاتية بفروعها الخمسة ، وهى الامور الذاتية ، الاوراق ، الرسائل ، الترجمة ، الخدمة الطبية (وتتعلق اعمالها بلجنة الخدمة الطبية) . (د) شعبة الحسابات بفروعها الثلاثة ، وهى المحاسبة ، التدقيق والملاك ، وسائط النقل والاسعاف . (هـ) شعبة الحقوق ، للقيام بالمهام الحقوقية

كالمقاولات والعقود وغيرها . (و) المكتب الخاص ، التابع للوزير مباشرة ، وبه يرتبط القلم السرى .

٢ ـ عمادة الكلية الطبية : وهى « تشمل كلية الطب ـ طب الاسنان ـ الصيدلة والكيمياء ـ مدرسة الموظفين الصحيين ـ التمريض والقبالة » .

٣ ـ مديرية المستشفى الملكى التعليمى فى بغداد : (التى اصبحت دائرة رئيسة بعد أن كانت تابعة لعمادة الكلية الطبية) .

٤ ـ التفتيش الصحى العام : المسؤول عن « تفتيش الدوائر والمؤسسات الصحية التابعة ، والصيدليات والمستشفيات والمذاخر الاهلية والحكومية » .

وتشترط **المادة الثامنة** من النظام ان « تقوم جميع الدوائر المرتبطة بالوزارة بتقديم تقارير ربع سنوية » ، تتضمن جميع المعلومات المهمة عن سير الاعمال ، وكذلك الاقتراحات الضرورية لرفع المستوى « من الناحيتين الفنية والعملية ».

٤ ـ الدوائر الرئيسة فى الوزارات الاربع الباقية

وزارة الخارجية : تتألف حسب نظامها (رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٠) وتعديلاته ، « من البعثات الدبلوماسية والقنصلية فى الخارج ، ومن ديوان الوزارة » ، وينص النظام على وجود منصب « وكيل الوزارة » ، الذى ترتبط به جميع دوائر الديوان (عدا شعبة المكتب الخاص) ، وتكون واجباته « تقديم الاقتراحات التى يرى ضرورتها لحسن سير العمل ورفع مستوى الادارة » . اما ديوان الوزارة فانه يتألف من الدوائر التالية :

١ ـ الدوائر السياسية : المتألفة من (أ) الشعبة الشرقية ، لادارة المسائل المتعلقة بالشرقين الادنى والاقصى . (ب) الشعبة الغربية ، لادارة المسائل المتعلقة بدول اوربا والامريكتين . (ج) شعبة الامم المتحدة والمؤتمرات ، لادارة جميع الشؤون المتعلقة بهذه المؤسسة العالمية (عدا ما تعلق باختصاص الدائرة العربية فى الوزارة) . (د) شعبة الدعاية ، لتزويد الدوائر الحكومية ، والرأى العام عند الحاجة ، بالمعلومات المتعلقة بمسؤوليات وزارة الخارجية .

٢ ـ الدائرة الاقتصادية والقنصلية : المتألفة من (أ) الشعبة القنصلية ، المسؤولة عن « محافظة مصالح الرعايا العراقيين وممتلكاتهم فى الخارج » ، وعن قضايا جوازات السفر والمسماة الاعتيادية ، وتبادل المعلومات مع مختلف الدول حول المجرمين ، وغيرهم من ارباب السوابق ، « وكافة المخابرات التى تعلق بالاعمال القنصلية المنصوص عنها فى قانون البعثات الدبلوماسية ، أو أى قانون آخر » • (ب) الشعبة التجارية ، المتعلقة أعمالها بشؤون السياحة ، والملاحة الجوية ، وفتح فروع للبنوك الاجنبية « والمعاملات الكمركية والتجارية ومعالجة قضايا المناقصات المتعلقة بالحكومة ، والتوسط بنشر تلك المناقصات فى الصحف الخارجية » • (ج) الشعبة الاجتماعية ، المسؤولة عن قضايا المرضى العراقيين فى الخارج ، ومعاملات النفوس ، وعن « قضايا العمل والعمال وما يتعلق بها • والشؤون الاجتماعية الاخرى » •

٣ ـ الدائرة العربية : « واجباتها معالجة القضايا المتعلقة بالبلاد العربية ، ودولها » ، بما فى ذلك شؤون الجامعة العربية ، وقضايا الحدود والجوار ، وقضايا اللاجئين •

٤ ـ دائرة التشريفات : المسؤولة عن اعداد كتب الاعتماد واصدار البراءات للمثلين الدبلوماسيين والقنصليين ، واعداد برقيات وكتب التهانى والتعازى الملكية ، « ومعالجة جميع القضايا المتعلقة بالهيئة الدبلوماسية من حقوق وصيانات ، واصدار بطاقات الهوية ، والاعفاءات المختلفة حسب القوانين والانظمة » •

٥ ـ الهيئة التفتيشية : « واجباتها القيام بتفتيش البعثات الدبلوماسية والقنصلية فى الخارج من ناحية اختصاص وزارة الخارجية ، على أن يجرى تفتيش كل مؤسسة مرة واحدة فى العام على الاقل » •

٦ ـ الشعبة الحقوقية : وتتعلق اعمالها بقضايا المعاهدات ، والاتفاقيات ، وغيرها من الامور الحقوقية • وترتبط بها مكتبة الوزارة •

٧ ـ شعبة المكتب الخاص : المسؤولة عن القلم السرى ، « والشفرة » ،

وتدوين محاضر المقابلات التى تجرى بين الوزير (أو وكيل الوزير) والممثلين الدبلوماسيين •

٨ ، ٩ ، ١٠ ـ الشعب الاخرى : وهى الادارة والذاتية اولا ، والترجمة ثانيا ، والمحاسبة ثالثا •

وزارة الداخلية : تتالف حسب نظامها (رقم **٣٩** لسنة **١٩٤٧**) وتعديلاته، من مكتب المستشار ، ومن الدوائر الرئيسة الاخرى • اما المستشار فان مهمته ابداء الرأى « فى المسائل التى تحال اليه من قبل الوزير ، وله أن يقترح على الوزير ما يراه مناسبا لتأمين حسن تمشية شؤون الوزارة ، وان يطلب الايضاحات اللازمة من المدراء ورؤساء الدوائر التابعين للوزارة والاطلاع على المخابرات فيما له علاقة فى ابداء الرأى » • واما الدوائر الرئيسة الاخرى فهى ما يلى :

١ ـ محكمة التمييز العشائرية : « تقوم باعمالها وفق قانون التعديل الثانى لنظام دعاوى العشائر رقم **٢٩** لسنة **١٩٥١** » •

٢ ـ هيئة التفتيش الادارى : « مرجعها المباشر وزير الداخلية ، وتقوم باعمالها وفق احكام قانون التفتيش الادارى » •

٣ ـ مديرية الداخلية العامة : التى تشرف على اعمال مديريات الحقوق والحسابات والادارة والبلديات ، وتقوم بما يترتب عليها من امور ادارة المديرية ، بما فى ذلك مراقبة قيام الموظفين بواجباتهم ورفع مستوى كفاءاتهم • وهى تتالف من (أ) مديرية البلديات ، وتنحصر واجباتها « فى ادارة الشؤون المتعلقة بالبلديات » • (ب) مديرية الحقوق ، لابداء الرأى فى المسائل الحقوقية المتعلقة بالوزارة ، من قبيل اعداد اللوائح القانونية والانظمة ، والاشراف على معاملات الجنسية وتنفيذ قانون الجمعيات والاجتماعات • (ج) مديرية الحسابات • (د) مديرية الادارة المحلية ، وتنحصر واجباتها « فى القيام بكل ما يتعلق بتنفيذ الباب الرابع من قانون ادارة الالوية رقم **١٦** لسنة **١٩٤٥** » • (هـ) شعبة الامور الذاتية • (و) شعبة الادارة ، « تقوم بحفظ وتنظيم جميع اوراق واضبارات

الوزارة » وتجرى بواسطتها المراسلات الصادرة والواردة ، وتشرف هى على شعبة الرسائل • (ز) شعبة الرسائل ، وتتبعها اعمال المترجمين ، وكتاب الطابعة • (ح) شعبة الحدود « وتقوم بانجاز كافة ما يتعلق بالحدود من المعاملات بما فيها معاملات استرداد المجرمين ، وتطبيق قانون الاقامة » •

٤ ـ مديرية العشائر العامة : المتألفة من شعبتين ، وهما (اولا) شعبة الاسكان والاراضى ، للعناية باختيار الاراضى لسكنى العشائر واستقرارها ، وايجاد المياه الصالحة للشرب وللزراعة ، ومراقبة تنقلات العشائر ، والعناية بمكافحة ما ينتابها من امراض ، والنظر فى أمر تثقيفها ، والقيام باحصاء نفوسها ، ومواشيها ، واسلحتها • (ثانيا) شعبة دعاوى العشائر المدنية والجزائية •

٥ ـ مديرية الشرطة العامة : وتتعلق واجباتها بحفظ الامن والنظام حسب القوانين والاصول المرعية •

٦ ـ قيادة الدرك : [موجودة بالاسم فقط فى النظام الحالى ، وفى النية تعديل النظام وحذفها منه] •

٧ ـ مديرية الدعاية العامة : تتعلق واجباتها باجازات الصحف والمجلات والمطابع ، ومراقبة المطبوعات والاخبار الداخلية ، والواردة من الخارج ، والقيام بنشر الجريدة الرسمية ، والدعاية للعراق من جميع الوجوه ، وتنظيم امور الاذاعة وتحسينها •

٨ ـ مديرية المنتوجات المحلية العامة : [موجودة بالاسم فقط فى النظام الحالى ، وفى النية تعديل النظام وحذفها منه] •

٩ ـ المكتب الخاص : للقيام بما يعهده اليه الوزير من المهام الرسمية •

وهنالك التقارير التى يرفعها المتصرفون الى الوزارة عن شؤون الويتهم ، والاقتراحات لتحسينها ، وكذلك التقارير التى يقدمها المفتشون • ففى هذه السجلات وغيرها (مثل سجلات مديرية العشائر العامة) يتوقع الباحث أن يجد معلومات ذات علاقة وثيقة بدراسة العراق المعاصر •

وزارة الدفاع : لقد تم اعداد نظام جديد لوزارة الدفاع ، فاجتاز مرحلة التدوين القانونى ، واصبح امام مجلس الوزراء منذ شهر تقريبا (بداية ايلول

١٩٥٣) ، غير ان التبدل الوزارى ادى الى تأجيل اقراره • فهو على وضعه الحاضر يفى بالغرض المقصود من تبيان الدوائر الرئيسة التى نجدها فيه على النحو التالى :

١ ـ السكرتارية : وهذه تشمل (أ) سكرتير الوزارة ، الذى يقوم بالمعاملات السرية ، ويقوم بسكرتارية مجلس الدفاع الاعلى • (ب) مكتب المرافق ، الذى يقوم بالاعمال الرسمية المتعلقة بالوزير مباشرة •

٢ ـ مجلس الدفاع الاعلى : ويتألف من أكابر رجال الجيش (من قادة ورؤساء دوائر) ، ويكون اعضاؤه على ثلاثة انواع (الاصليون ، والاضافيون ، والاستشاريون) ، وتتعلق واجباته بجميع قضايا الجيش الاساسية ، النظرية منها والعملية • مهمته استشارية ، ولاتكون قراراته نافذة الابعد مصادقة الوزير •

٣ ـ رئاسة اركان الجيش : المتألفة من دائرة الاركان العامة ، ودائرة الامور الادارية ، ومن قيادات الفرق فى وقت السلم (حيث ترتبط قيادات الفرق فى وقت الحرب بالقيادات التى يتم تشكيلها حسب الاقتضاء) • اما تشكيلات دوائر رئاسة الاركان فهى ، (أ) دائرة الاركان العامة ، التى تشمل مديرية الحركات العسكرية ، ومديرية التدريب العسكرى ، ومديرية الاستخبارات العسكرية • وترتبط بدائرة الاركان العامة كل من مديرية المدفعية الملكية ، ومديرية المخابرة ، ومديرية النقليات الآلية ، ومديرية الهندسة الآلية الكهربائية ، ومديرية الهندسة والاشغال العسكرية • (ب) دائرة الامور الادارية ، المسؤولة عن جميع الامور الادارية فى الجيش ، وتتألف من **مديرية الادارة** (التى ترتبط بها كل من مديرية الامور الطبية ، ومديرية التجنيد العامة) ، **ومديرية الميرة والتموين** (التى ترتبط بها مديرية العينة ـ أى الذخيرة ـ ، ومديرية العقود والمبايعات ـ على اختلاف انواعها فى الداخل والخارج ـ ، ومديرية البيطرة والركائب ـ المسؤولة عن النقل وشؤون البريد) ، **ومديرية التجهيز** ، المسؤولة عن تبيان الحاجة الى التجهيزات ، وانواعها ، وتوزيعها على الجيش •

٤ ـ شعبة الاحصاء : لاعداد وتنظيم الاحصاءات المتعلقة بشؤون الجيش ، من قبيل الاسلحة والعتاد ، وعدد الافراد ، وغير ذلك •

٥ ـ قيادة القوة الجوية الملكية ، « ويرأسها قائد القوة الجوية الملكية بمنصب قائد فرقة ، وتكون مسؤولة تجاه الوزير عن ادارة ، وتجهيز ، وتنظيم ، وتسليح ، وتدريب القوة الجوية الملكية ، على أن يتم ذلك بالتشاور مع رئيس اركان الجيش لامكان تأمين التعاون المطلوب مع القوات المحاربة » .

٦ ـ مديرية الحسابات العسكرية العامة : المسؤولة عن القيام بجميع ما يتعلق بشؤون الوزارة من الامور الحسابية ، وما يقتضيه ذلك من تقديم الخطط ، والاقتراحات .

٧ ـ دائرة المشاور الحقوقي : لابداء المشورة الحقوقية للوزير ، وجميع دوائر الدفاع .

٨ ـ محكمة التميز العسكرية : « وتؤلف بموجب احكام المادة الخامسة عشرة من قانون اصول المحاكمات العسكرى ، وتقوم بالواجبات المعينة لها فى القانون المذكور » .

٩ ـ اللجان : وهى (أ) لجنة الانتخاب ، للقيام « بانتخاب الضباط الاعوان للترقية ، والتثبيت ، والاحالة على التقاعد ، على أن ترفع مقترحاتها فى ذلك الى رئيس اركان الجيش ، الذى يرفعها بدوره الى الوزير للبت فيها » . (ب) لجنة العقود ، « تقوم بدراسة عقود وزارة الدفاع ، وفحص العطاءات ، وترفع مقترحاتها الى رئيس اركان الجيش عن طريق معاونه الادارى لابداء ملاحظاته عليها ، ثم تعرض على الوزير للبت فيها » . (ج) لجنة المبايعات ، « تقوم بشراء المواد التى يقرر الوزير ضرورة شرائها فورا دون وضعها فى المناقصة » .

ولقد كانت فى الجيش عند انتهاء الحرب العالمية الاولى بعثة استشارية بريطانية ، ذكرها النظام السابق مع تحديد واجباتها الاستشارية والتفتيشية ، وانتهت مهمتها بتاريخ ١٦ مايس ١٩٤٨ ، كما نلاحظ فى المرجع التالى *The Middle East*, by the Royal Institute of International affairs (London, 1950), p. 254. ثم تعينت بموافقة رئيس وزراء العراق

بعثة عسكرية بريطانية جديدة ، منذ عام ١٩٥١ ، كما نلاحظ فى الصفحة ١٨٢ من كتاب كلير هولينكورث :

The Arabs and the West, by Clare Hollingworth (London, 1952), p. 182.

وزارة المواصلات والاشغال : تتألف بموجب نظامها (رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٢) من ديوان الوزارة ، ومن ست مديريات عامة . اما الديوان فانه متألف من المكتب الخاص ، ومن مديرية المواصلات والاشغال العامة المرتبطة بها جميع باقى المديريات :

١ ـ المكتب الخاص : للقيام بما يعهده اليه الوزير .

٢ ـ مديرية المواصلات والاشغال العامة : المتألفة من (أ) مديرية الامور الحقوقية ، للقيام بالمهام الحقوقية المتعلقة بمختلف شؤون الوزارة . (ب) الهيئة الفنية للتفتيش ، المنصوص عليها فى النظام بهذه العبارة : « يكون فى الوزارة مفتشون فنيون وشعبة تفتيش وتدقيق حسب مقتضى الحال، وتعين واجباتهم حسب التعليمات التى يصدرها الوزير من وقت لآخر . (ج) مديرية الادارة والامور المالية ، وهذه تتألف من اربع دوائر ، وهى الحسابات ، والامور الذاتية ، والاوراق (لتصدير الرسائل ، وتسلم الواردة منها ، والعناية بتنظيمها) ، والرسائل ، لغرض « تهيئة الامور التحريرية ، وطبعها وترجمتها » .

٣ ـ مديرية الاشغال العامة : للقيام بدرس المشاريع والاعمال العمرانية المقررة ، والاشراف على انجازها ، وصيانتها ، بما فى ذلك الطرق ، والجسور، والمبانى الاميرية .

٤ ـ مديرية البريد والبرق العامة لغرض « تأمين نقل وتوزيع المخابرات ، وصيانة المصالح البريدية والبرقية والتلفونية واللاسلكية فى داخل البلاد وخارجها » . وهى تتألف من (أ) المركز العام ، بما فيه الشعب اللازمة للادارة ، وامور البريد ، والبرق ، والتلفون ، والهندسة ، والمحاسبة ،

والتفتيش ، والشكاوى ، وصندوق التوفير ، واجازات الراديو ، والحوالات والرزم وغيرها • (ب) دوائر مركزية ، وشعب ، ووكالات تفتح حسب الحاجة • (ج) « مفتش عام يمارس واجباته وفقا للتعليمات التى يصدرها المدير العام ، ويرفع تقاريره اليه » •

٥ ـ مديرية السكك الحديدية العامة : يرأسها مدير عام ، يساعده عدد من الموظفين الفنيين والاداريين ، « وتناط ادارة هذه المديرية بمجلس ادارة تعين واجباته وصلاحياته بقانون خاص » • وترتبط بها مديرية الخطوط الجوية العراقية •

٦ ـ مديرية الموانىء العامة : « وتتلخص مهامها وواجباتها بمراقبة حركة البواخر البحرية ، وادارة مختلف المصالح لتيسير شؤون موانىء البصرة وأم قصر ، والاشراف على نقل الاموال الصادرة والواردة الى العراق ، واستيفاء الاجور والرسوم عنها ، ومحافظة الثغر من تسرب الامراض السارية ، وفحص كافة البواخر القادمة ، والقيام بمشروع حفر سد الفاو ، والاشراف على ادارة مشروعى الماء والكهرباء فى البصرة » •

٧ ـ مديرية الملاحة العامة : « وتتلخص مهامها وواجباتها بمراقبة حركة البواخر النهرية ، وتسجيل السفن والكشف عنها » •

٨ ـ مديرية الطيران المدنى العامة : « وتتلخص واجبات هذه المديرية فى تطبيق الاتفاقيات والانظمة الدولية المتعلقة بشؤون الطيران المدنى التى انضم أو ينضم العراق اليها ، وادارة المطارات المدنية فى العراق ، وسائر الاعمال المتعلقة بها » • وترتبط بها دائرة الانواء الجوية ، ومديرية الميناء الجوى •

وتنص **المادة الثانية عشرة** على ضرورة قيام « المدراء كافة » بتقديم الاقتراحات الضرورية الى الوزير فيما يتعلق برفع مستوى الكفاءة وانجاز الاعمال ، كما تنص **المادة الثالثة عشرة** على تقديم المديريات العامة تقارير شهرية ، واخرى سنوية تحوى خلاصة الاعمال •

الفصل السابع

الكتب والمكتبات

١ ـ اصالة الكتب	٢ ـ المكتبات فى البلاد الأجنبية	٣ ـ المكتبات فى البلاد العربية (وخاصة فى العراق)
مفهوم الأصالة	بعض الأمثلة	أبرز الأمثلة
تنوع الانتاج الأصيل	الأنواع والادارة	ضرورة الاصلاح

١ ـ اصالة الكتب

مفهوم الاصالة : الاصالة صفة اساسية فى المؤلفات الممتازة ، وهى التى يشار اليها فى اللغة الانكليزية بكلمة اوريجنال *original* ، وبهذه الكلمة نفسها يشار اليها ايضا فى اللغة الفرنسية ، وفى الالمانية • فاذا ما كانت هى فى اللغة ذات معان عديدة (تتعلق بالنسب ، والمنشأ ، والبداية ، وغير ذلك) ، فان الذى يهمنا منهـــا انما هو معناها الاصطلاحى الذى اصبح شائعا فى شتى ميادين الثقافة ، كما اصبح شرطا اساسيا لنيل الشهادات العالية فى مختلف الجامعات ، ودليلا على رفعة الانتاج العلمى خارج هذه المعاهد •

ولكن الاصطلاح هذا على الرغم من شيوع استعماله لم يتقيد بعد بتعريف• فقد يكون الانتاج اصيلا فى نظر البعض ، ولا يكون كذلك فى نظر غيرهم من ذوى الخبرة فى الموضوع • واذا ما تأيدت اصالة الموضوع ، فقد يحوم الخلاف حول مقدار أهميته العلمية • يضاف الى ذلك أن التآليف الاصيلة والمهمة فى آن واحد ، قد تتفاوت فى سعة النطاق ، وبعـــد الغور • فنظرا لتعقيد المعنى المقصود يجدربنا أن نعرّف الانتاج الاصيل (فى العلوم الاجتماعية ، على الاقل)،

بأنه الانتاج المبتكر، الذى يمتاز بالصواب أو الاقناع ، أو يكون اقرب ما هنالك لى الصواب أو الى الاقناع ، [والذى يذلل عقبات كبيرة فى سبيل الفهم والاستيعاب ، أو فى سبيل البحث والاستقصاء] • والعبارة المحدودة هنا بقوسين اضيفت الى التعريف نظرا لشدة الحاجة اليها فى مرحلة ثقافتنا العربية المعاصرة • ثم ان استناد الاصالة قد يكون الى خبرة عملية ، أو دراسة استقصائية ، أو فكرة مبتكرة ، أو عرض مبتكر ، أو تنسيق خطير ، أو الى مجموعة من هذه الصفات •

فالذى ينطبق عليه هذا التعريف قد يكون مستندا فى اصالته الى الخبرة العملية أولا وبالذات • وانه ليس من الضرورى أن تتقيد الاصالة بمجموع التأليف ، فهى قد تختص ببعض نواحيه دون البعض الآخر • واذا لم يكن كتاب أحدهم أصيلا فى موضوعه العام عن جغرافية العراق مثلا ، فقد يكون أصيلا فى موضوع المناخ ، أو فى بحثه عن الزاب الاعلى ، أو عن الاهوار ، أو عن غير ذلك من المواضيع الفرعية ، اذا ما كانت لدى المؤلف دراسة خاصة فى هذا الموضوع أو ذاك ، وجاء فيه بما يعتبر اضافة للعلم • ولا ننس بأن للخبرة مكانة ممتازة فى دراسة شؤون العراق المعاصرة ، وان السجلات والتقارير الرسمية فى شتى الدوائر المختصة برعاية شؤون العراق من زراعة، وصناعة، ونقابات ، وتسوية ، وبيطرة ، وصحة ، ومعارف ، وغير ذلك ، انما هى مراجع للبحث تمتاز عادة بالخبرة العملية الى حد ما ، وهى عندنا لهذا السبب من أهم مراجع التأليف الاصيل • على أن مثل هذه الخبرة لا تقتصر على السجلات والتقارير الرسمية ، بل تتناول بطبيعة الحال غيرها من الانتاج • وانه لدينا فى مواضيع العراق المعاصر عدد من الكتب المتفاوتة فى درجات استنادها الى الخبرة العملية ، نذكر منها على سبيل المثال ما كتبه عباس العزاوى عن العشائر العربية ، ومحمد أمين زكى عن العشائر الكردية، وأحمد سوسة عن الرى ، وطه الهاشمى عن جغرافية العراق ، والشيخ فريق عن الثورة العراقية ، وما ظهر فى اللغة الانكليزية عن بعض شؤون الاكراد

فى كتاب الميجر صون ، وفى كتاب هاملتون بعنوان طريق فى كردستان ، وعن عرب الاهوار بقلم البريطانى صاحب الاسم المستعار (فلانين) ، وعن نظام الاراضى بقلم أرنست دوسن ، وفى اللغة الالمانية مثل كتاب فون اوبنهايم عن بعض العشائر العربية فى زيارته المنطقة « ما بين البحر المتوسط والخليج الفارسى » .

واذا ما امتاز الانتاج بالخبرة العملية ، فان درجته العلمية تعتمد على مقدار الخبرة ونوعها أولا ، وعلى ما قد يصحبها من معلومات مقتبسة ثانيا ، وعلى العلاقة بين الخبرة والاقتباس ثالثا . فالزمن الذى يقضيه المؤلف اتصالا مباشرا بموضوعه يجب أن يكون كافيا لنيل الخبرة المطلوبة ، كما أنه يشترط أن يكون المؤلف متمتعا بما يكفى من الاستعداد العلمى ، وحرية العمل للقيام بالتحرى والاستقصاء وتمييز الغث من السمين . واذا ما اقتضت الحاجة الى الاقتباس من مراجع اخرى فان العبرة بنوع هذه المراجع ، لا بكثرتها ، فقد تكون ثلاثة منها خير من ثلاثين . ثم ان العلاقة بين الخبرة والاقتباس قد تكون قوية أو ضعيفة ، وقد ترجح أهمية الخبرة على الاقتباس ، أو تتساوى معها أو يكون الامر على عكس ذلك . والمهم هو ألا يكون الامتزاج بين نوعى المعرفة لا يسمح بالتفريق بين هذا وذاك .

ويجدر بنا أن نعلم بأن الاصالة على اختلاف أنواعها ، قد تفتقر الى الشمول اذا هى لم تتناول جميع الامور المهمة المتعلقة بالموضوع المطلوب . وقد تفتقر الى التنسيق المقبول اذا هى لم تستند فى ذلك الى ترتيب منطقى تسلسل بموجبه المعلومات ، وقد تفتقر الى الاسلوب البليغ اذا هى لم تأت بلغة صحيحة المبنى ، واضحة المعنى ، بعيدة عن حشو الكلام وحذلقة التعبير . ومع هذا فان الاصالة مهمة بحد ذاتها ، حتى وان هى جاءت مفتقرة الى الشمول والتنسيق وبلاغة الاسلوب . وكثيرا ما نجد فى الانتاج العربى المعاصر أنواعا من المعرفة الاصيلة مبعثرة بين فيض من معلومات ثانوية الاهمية ، مجموعة من هنا وهناك على نسق ارتجالى ، ومعروضة باسلوب ركيك . ومع هذا فان المراجع التى هى من هذا القبيل مهمة لمجرد ما فيها من المعرفة الاصيلة ، قليلة

كانت أم كثيرة • وليس أنكى للبحث العلمى من عدم التفريق بين الاصيل وغيره ، فيشار مثلا الى مصادر متعددة تأييدا لقضية من القضايا ، بينما تكون هذه المصادر ناقلة بعضها عن البعض الآخر ، ويكون مرجعها جميعا مصدر واحد هو نفسه مفتقر الى اسناد •

فالاصالة مهمة بحد ذاتها ، وهى الصفة المفروض وجودها فى «التقارير» العلمية المعروفة فى الانكليزية بالاصطلاحات essay, monograph, paper وكذلك فى «الرسائل» و «الاطروحات» المعروفة بالاصطلاحين thesis, dissertation ، وهذا النوع من الانتاج هو ما يظهر عادة فى سبيل نيل الشهادات العالية • فاذا هو لم يتصف أحيانا بالاصالة المطلوبة فليس ذلك بالامر الغريب نظرا لاختلاف مؤهلات الكتاب ، ومستويات الجامعات ، وكفاءة الاساتذة ، وغير ذلك من الفروق الجوهرية • واذا ما كان الانتاج فى ظل المعاهد العالية يأتى ممتازا عادة ، فان الكثير من غرر الآداب والعلوم قد ترعرعت خارج نطاق هذه المعاهد •

تنوع الانتاج الاصيل : فاذا ما كانت الخبرة العملية هى الاساس فى بعض أنواع الانتاج الاصيل ، فهناك امور اخرى قد تكون أساسا فى البعض الآخر من الانتاج فى المواضيع الاجتماعية ، على الاقل • والامور المقصودة الاخرى هى الدراسة الاستقصائية ، والفكرة المبتكرة ، وكذلك العرض المبتكر ، والتنسيق الخطير • فالذى يدعى بالدراسة الاستقصائية يراد به ما يستخلص من شتى المصادر المدونة، مضافا اليه ما قد يؤخذ أحيانا من أفواه المطلعين ، اذا كان ثمة شىء من ذلك ، حتى يتناول البحث جميع النواحى الاساسية فى الموضوع وذلك مثل كتاب ادوارد ايرل E. M. Earle عن تركيا ، والدول العظمى، وسكة حديد بغداد • أما الفكرة المبتكرة من حيث المفهوم أو من حيث الايضاح ، أو البرهان ، فانها تكون عادة ذات مغزى مهم (وان كان طارئا) يستند فيه الباحث الى ما يكفى من الحقائق والآراء ، وذلك مثل كتاب شبنغلر Oswald Spengler عن تدهور الغرب •

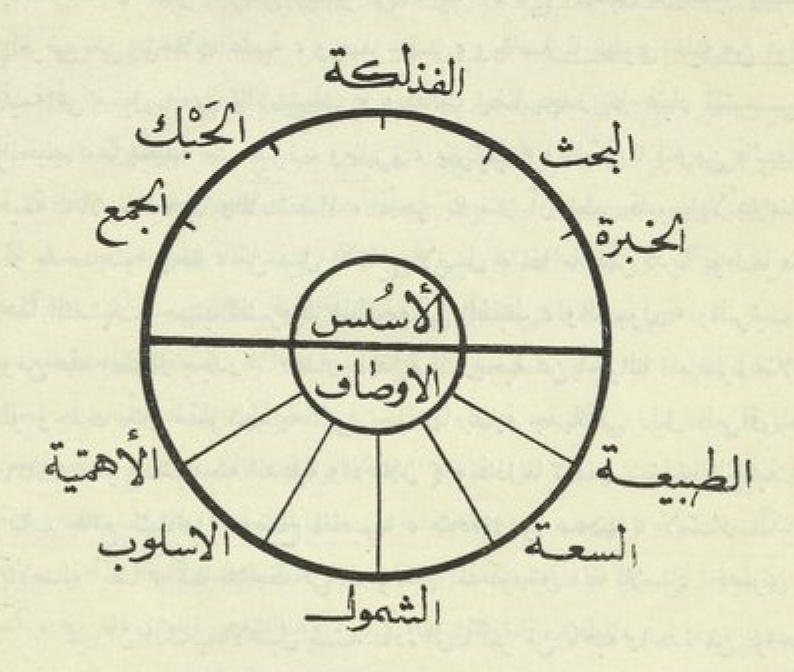
ثم هناك العرض المبتكر ، وهو الذى نجد فيه خلاصة العـدد العديد من المراجع القيمة محبوكة synthasised حسب خطة مبتكرة ، أو اساس جديد، وذلك مثل المجلدين اللذين ألفهما كارلتون هيز C. J. H. Hayes عن تاريخ أوروبا الحديث • وأخيرا يجدر بنا أن نذكر التنسيق الخطير ، وهو الـذى يتضح فى بعض المعاجم ، ودوائر المعارف ، وذلك مثل قاموس التـــواريخ والمعلومات العالمية ، تصنيف جوزيف هايدن J. T. Hayden ، ومثل دائرة المعـــارف التاريخيـــة ، تصنيف كارل بلوتز Carl Ploetz ، وهى التى ظهرت اخيرا على شاكلة منقحة حديثة تحت اشراف وليم لانكر W. L. Langer ومثل الهداية فى الآداب التاريخية ، تصنيف جورج دشر وزملائه العديدين *A Guide to Historical Literature*, by G. Dutcher and others. وعرضا نذكر أن كلمة الهداية تعنى فى اللغة « الـدلالة عـلى ما يوصـل الى المطلوب » ، فهى بهذا المعنى تقابل الكلمة الانكليزية guide ، كما أن كلمة الآداب التى « تطلق على العلوم والمعارف عموما ، أو على المستظرف منها فقط»، تقابل فى لغة الغرب كلمة literature • والحوليات الثقافية أيضا قد تمتاز بالتنسيق الخطير ، وذلك مثل حولية الثقافة العربية ، تأليف ساطع الحصرى ، فى سنتها الالى و (١٩٤٨ – ١٩٤٩) ، وفى سنتها الثانية (١٩٥٠ – ١٩٥١) • والخطورة فى مثل هذه التصانيف ناشئة اجمالا عما يقتضيه انجازها من معرفة وجهد ، وما توفره لطلاب العلم من عناء كبير • وهنالك فى اللغات الغربية ، كما نعلم ، عشرات الانواع من قواميس العلوم ، ومن دوائر المعارف ، والهدايات ، وذلك الى جانب فيض من التآليف المتنوعة الاخرى ، مما لا يزال نظيره ينقص ثقافتنا المعاصرة الى حد كبير •

ومما يجدر بالانتباه فى الامثلة السابقة ، هى الاشارة الى نوعين من الكتب التى لم يجر العرف على اعتبارها من الانتاج الاصيل ، وهى التى تستـنـد فى اصالتها الى العرض المبتكر ، والتى تستند الى التنسيق الخطير • وفى سـبيل شمول هذين النوعين ورد فى تعريفنا السابق ذلك الشـرط الذى يشـير الى « تذليل عقبـات كبيرة فى سبيل الفهـم والاستيعـاب ، أو فى سـبيل البحث

والاستقصاء » • فلو حذفنا هذا الشرط من التعريف المذكور ، وحذفنا النوعين المشار اليهما من بين الانتاج الاصيل ، لأصبح التعريف من جهة والانواع الثلاثة الباقية من جهة اخرى تماثل المفاهيم المألوفة فى آداب الغرب حول الموضوع • وهذه المفاهيم (حسب درجاتها المتفاوتة) ، هى المقصودة فى سبيل انتاج معاهد الدراسات العالية • غير أنه نظرا لما نجد عليه ثقافتنا المعاصرة، يجدر بنا أن نعتبر العرض المبتكر من فصيلة الانتاج الاصيل لما يتطلبه هذا العرض من مؤهلات علمية ، وجهد جهيد ، وخاصة لما ينطوى عليه من فوائد قيمة فى سبيل الفهم والاستيعاب • وكذلك ايضا يجدر بنا اعتبار التنسيق الخطير ، لما يتطلبه من خبرة ، ومثابرة ، وترتيب ، وخاصة لما فيه من فائدة قيمة لطلاب البحث والاستقصاء • فأحر بنا مثلا أن نعتبر قاموسا لأعلامنا ، أو معجما لتواريخنا ، من قبيل الانتاج الاصيل ، اذا ما ظهر لدينا يوما ما مثل هذا التصنيف حسب الشروط المطلوبة فى الضبط ، والشمول ، والترتيب • ومن هذا الطراز يجدر بنا اعتبار الهداية التاريخية عن أحوالنا المعاصرة مثلا ، لو وجدت مثل هذه الهداية التى نجد لها بداية جدية فى دليل العراق لعام ١٩٣٦ ، لو استثنينا منه الدعاية والاعلان) • فاذا ما تنسقت شؤوننا الثقافية فى كتاب جامع لشتاتها، موضح لمفاهيمها ، متحقق من صحتها ، لامتاز الكتاب بالاصالة أيضا ، كما نلاحظ فى الحوليتين المذكورتين آنفا للاستاذ الحصرى •

غير أن الكتاب الاصيل يستند عادة الى أكثر من ناحية واحدة من نواحى الاصالة ، فيصحب العرض المبتكر مثلا معلومات جديدة هى وليدة الخبرة ، أو الدراسة الاستقصائية • وقد يستند الانتاج الى الخبرة العملية ، والى الاقتباس من الثقاة أيضا ، ويكون فى الوقت ذاته منطويا على فكرة جديدة أو تفسير جديد • وعلى هذا فان التنوع أولا ، وتداخل الانواع ثانيا ، واختلاف التقدير باختلاف المقدرين ثالثا ، انما هى امور جديرة بالانتباه فى تحرى اصالة الانتاج • وعلى هذا أيضا فانه يمكن تقدير اصالة الانتاج حسب الاسس الخمسة المذكورة آنفا ، الى جانب الاوصاف الخمسة التى نذكرها الآن ، وهى : (١) طبيعة الموضوع (من حيث البساطة والتعقيد) • (٢) سعة النطاق

(من حيث الاصول والفـروع) . (٣) مبلغ الشـمول (من حيث استيعـاب الاصول والفروع) . (٤) الاهمية النسبية (فى ميدان العلم الذى هو منه) . (٥) اسلوب العرض (من حيث الترتيب ، والتعبير) . وذلك اجمـالا يمكن وضعه على هيئة دوائر تساعد الى حد ما فى الاشارة الى ما يتعلق بالاسس من جهة ، وبالاوصاف من جهة اخرى ، حسب (**الشكل**) التالى :



وعلى هذا (**الشكل**) يمكن أن توصل الاوصـاف جميعهـا بالمركـز ، وكذلك بعض الاسس (حسبما هو موجود فى الانتاج المقصود) ، ثم يوضع على كل خط اشارة جيد ، أو وسط ، أو ضعيف ، حسب الاقتضاء ، ويرمز لذلك بالحروف ج ، و ، ض . ونظرا للعلاقة القائمة بين دراساتنا العاليـة ودراسات الغرب العالية نلخص فيما يلى أسماء الاسس فى العربية ونذكـر الاوصاف الى جانبها ، مع ما يقابل كلا منها فى الانكليزية على وجه التقريب ، لتسهيل الافادة منها عند الحاجة :

الاسس		الاوصاف	
الخبرة العملية « الخبرة »	experience	الطبيعة	nature
الدراسة الاستقصائية « البحث »	research	السعة	extent
الفكرة المبتكرة « الفذلكة »	thesis	الشمول	comprehensiveness
العرض المبتكر « الحبك »	synthesis	الاسلوب	style
التنسيق الخطير « الجمع »	compilation	الاهمية	significance

٢ ـ المكتبات فى البلاد الاجنبية

بعض الامثلة : تقاس حضارات الامم بمقاييس جوهرية منها القيام بانشاء المكتبات ، والعناية بتوسيعها وادارتها ، ومبلغ الاقبال عليها والاستفادة منها . فالسؤال عن المكتبات على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، انما هو سؤال يتعلق بناحية جوهرية من نواحى الحضارة . هذا مع العلم بأن العناية بهذه الشؤون قد تأتى من قبل بعض الافراد لفائدة المجموع ، كما حدث مثلا فى أمريكا من تقديم الدكتور روش Dr. B. Rush مبلغ مليون دولار لانشاء فرع لمكتبة فيلادلفيا العامة ، وتقديم جيمس ليك James Lick هدايا قيمة للمكتبات فى سان فرانسسكو ، وما اشتهر به آندرو كارنيكى Andrew Carnegie من التبرع بمبلغ ٤٦ مليون دولار للانفاق على المكتبات . ولكن العناية المقصودة هنا بالدرجة الاولى هى ما تقوم به الحكومات المركزية ، والسلطات المحلية فى هذا السبيل .

وعلى سبيل المقارنة نذكر مثلا ما حدث فى بريطانيا من قيام ادوارد ادواردز Edward Edwards بالدعوة الى العناية بشؤون المكتبات العامة ، والقائه تقريرا بليغا عن الموضوع فى الجمعية الاحصائية بتاريخ ٢٠ آذار سنة ١٨٤٨ . ولقد أبدى فى هذا التقرير شديد أسفه لعدم الاهتمام بالمكتبات العامة ، وأشار الى أنه لم تكن حينذاك من المكتبات العامة التى تربو محتويات كل منها على ١٠٠٠٠ مجلد سوى تسعا وعشرين ، هذا بينما كانت فرانسا تتمتع فى الوقت

ذاته بسبع ومائة مكتبة من هذا الطراز . ولم يلبث التقرير أن جلب انتباه نفر من أعضاء البرلمان ، كان فى طليعتهم وليم ايوارت William Ewart فكانت النتيجة قيام البرلمان بتأليف « لجنة المكتبات » *Library Commission* وتشريعه على أثر ذلك « قانون المكتبات العامة لسنة ١٨٥٠ » . ومن ثم أخذ يتزايد عدد المكتبات العامة باطراد حتى بلغ معدل الزيادة بعد سنة ١٨٩٠ سبعة عشر مكتبة فى كل عام ، وقصة هذا التكاثر الباهر مبعثرة فى شتى أعداد مجلة المكتبات *Library Journal* .

أما فى فرانسا فان الاسس الحديثة للمكتبات العامة ترجع الى عهد الثورة ونابوليون . فلما حدث على أيام الجمعية الوطنية القضاء على سلطة الكنيسة ، أصبحت مكتبات الاديرة وغيرها من المؤسسات الدينية تابعة للحكومات المحلية (وذلك بموجب مرسوم سنة ١٧٨٩ ومرسوم ١٧٩٠) . ثم تأيدت هذه الملكية العامة واتسع نطاقها بمرسومين آخرين (لسنة ١٧٩٢ و١٧٩٣) ورد فى ثانيهما تفريق بين دور السجلات Archives وبين المكتبات، وكان ذلك المرسوم بمثابة حجر الزاوية فى انشاء المكتبات العامة فى مختلف أنحاء فرانسا . ثم تأيد هذا النظام الحديث بموجب قرارين اصدرهما نابوليون (سنة ١٨٠٣ و١٨٠٩) لغرض العناية بتنظيم المكتبات وادارتها . وعلى أثر تلك البدايات القيمة تزايد عدد المكتبات واتسع نطاقها فى مختلف أنحاء البلاد .

واذا ما التفتنا الى الدول الصغرى فاننا نلاحظ مثلا سويسرة التى تناهز نفوسها أربعة ملايين نسمة ، وهى متمتعة بستة آلاف مكتبة . والمكتبات هذه وان لم تكن من الطراز الاول من حيث السعة ، فانها مختارة المحتويات ، وواسعة الانتشار ، وان سبعا من بينها يربو عدد محتويات كل منها على ٢٠٠٫٠٠٠ مجلد . وهناك فى الطرف الآخر من الدنيا تقع جزر نيوزيلند على بعد ألف ومائتى ميل شرق استراليا ، وهى من أقل الدول نفوسا ، وأحدثها وجودا ، اذ أصبحت فى مصاف الدومنيونات البريطانية منذ سنة ١٩٠٧ ، فأحرزت منذ هذا العهد تقدما ممتازا فى شتى ميادين الحضارة ، فترعرعت فى

ربوعها مكتبات عديدة بلغت محتويات البعض منها مائة الف مجلد ، وفي مقدمتها المكتبة العامة في أوكلاند ، اذ تضم ما يربو على ١٣٥٠٠٠ مجلد . وهنالك اشترطوا شهادة الاختصاص بادارة المكتبات لمن يريد القيام بهذه المهمة ، ولقد بلغ من نشاط المشتغلين بهذه المهنة أنهم أنشأوا جمعية خاصة بهم Library Association منذ سنة ١٩١٠ . وفي هذا الصدد يجدر بنا أن نتذكر ما يدعى بدولة اسرائيل ، هذه التي قامت بين ظهرانينا على دعائم متنوعة من العدوان ، واتخذت لتعزيز كيانها أساليب الباطل ، دون أن تهمل الى جانب ذلك وسائل العرفان . فلقد ذكر موريس هندوس سنة ١٩٤٩ بأنه يوجد في مدينة تل أبيب عدد غير قليل من نوادي الكتب ، وان أكبرها المسمى هاسادا Hassadah يضم عشرة آلاف عضو . وانه يوجد في تلك المدينة خمس مكتبات ، تدعى أكبرها شاره صهيون ، وهذه تابعة لأمانة العاصمة ولها من الكتب ربع مليون مجلد . وانه نظرا للاقبال على المطالعة فقد نشأت هنالك أربعون مكتبة للاعارة :

Maurice Hindus, *In search of a future* (New York, 1949), p. 187.

الانواع والادارة : والمكتبات اجمالا هي من حيث التأسيس والرعاية على أنواع ، نذكر منها ، (١) الوطنية ، وهي التي تتعهدها الحكومة باسم الامة ، وذلك مثل المكتبة العامة في باريس ، ومكتبة المتحف البريطاني في لندن ، والمكتبة العامة في لنينغراد ، ومكتبة الكونكرس في واشنطن . (٢) المحلية أو البلدية ، وهي التي تتعهدها البلديات أو أية سلطة محلية اخرى ، وذلك مثل مكتبة نيويورك العامة التي أصبحت تضاهي أفخم المكتبات في العالم . (٣) المدرسية ، الخاصة بالمعاهد العالية على اختلاف درجاتها . (٤) الحكومية ، التابعة لبعض الدوائر الاختصاصية لغرض البحث وتنمية الكفاءات . ومن الامثلة البارزة على ذلك مكتبة دائرة التجارة في الولايات المتحدة ، ومكتبة دائرة الغابات في الولايات المتحدة أيضا . (٥) الشخصية ، التي هي ملك لبعض العوائل أو الافراد . (٦) مكتبات المؤسسات الاهلية ، صناعية كانت أم تجارية أم زراعية ، اذ ترعى بعض هذه المؤسسات مكتبات قيمة خاصة بها

ومتعلقة بشؤونها • (٧) المكتبات الوقفية ، المستندة فى انشائها ورعايتها الى ريع الاوقاف ، سواء منها ما تعلق بالمساجد ، أو بالكنائس ، أو بغير ذلك •

وان من أكمل « الهدايات » لمعرفة أنواع المكتبات وتعداد محتوياتها ، ذلك السفر الخاص بالولايات المتحدة وكندا ، الواقع فيما يزيد على سبعمائة صفحة تحت هذا العنوان :

The American library directory (Bowker Co., N. Y.)

وفى اللغة العربية لدينا ما وضعه كوركيس عواد ، أمين مكتبة المتحف العراقى ، بعنوان : جولة فى دور الكتب الامريكية (بغداد ، ١٩٥١) • فها هنا نلاحظ فى الصفحتين (٨ و٩) أسماء عشرة من قرى الولايات المتحدة جاءت على سبيل المثال على ما تحفل به عندهم حتى القرى الصغيرة من مكتبات عامة يبلغ تعداد مجلداتها أحيانا ضعف نفوس القرية أو يزيد • فمجموع نفوس هذه القرى العشرة المشار اليها يبلغ ١٢١٧٢ نسمة ، هذا بينما يناهز مجموع محتويات مكتباتها (١٠٥٨٥٩) مجلدا • وفيما يلى تنقل عن هذا الكتاب أيضا ثلاثة أمثلة من المكتبات العامة ، وثلاثة أمثلة من المكتبات الجامعية (وذلك أولا من الصفحات ٦٦ ، ٦٧ ، ٨٤ ، وثانيا من الصفحات ٥٨ ، ٧٢ ، ٨٨) :

مكتبات عامة	عدد المجلدات	مكتبات جامعية	عدد المجلدات
فيلادلفيا	١٫٥٠٠٫٠٠٠	جامعة شيكاغو	١٫٧٦٥٫٠٠٠
كليفلند	٢٫٦٠٠٫٠٠٠	جامعة ييل	٣٫٦٤٣٫٠٠٠
نيويورك	٤٫٧٧٤٫٠٠٠	جامعة كولمبيا	٢٫٠٠٠٫٠٠٠

واما عن ادارة المكتبات ، فيكفى هنا أن نعلم بأن ذلك أصبح فى عداد المهن الاختصاصية ، وان الموضوع مستوفى ، لا فى بضع صفحات ، وانما فى عدد غير قليل من التآليف القيمة والنشرات • ففى أمريكا مثلا تشترط بعض الجامعات على المتقدم لهذا النوع من الاختصاص أن يكون أولا حاملا على شهادة البكلوريوس .B. A ، كما هى الحال فى كل من جامعة كاليفورنيا ،

وشيكاغو ، والينوى ، ومشيغان ، وكولومبيا • فينال الطالب بعدئذ شهادة البكلوريوس الاختصاصية .B. S عند انتهاء السنة الدراسية الاولى بنجاح ، وفى نهاية السنة الثانية بنجاح ينال شهادة تعادل الماجستير .M. S أو .M. A ويصل الاختصاص أحيانا الى درجة الدكتوراه (.Ph.D) فى شؤون المكتبات ، كما هى الحال فى كل من جامعة كولمبيا ، وشيكاغو ، وتمنح جامعة مشيغان أيضا مثل هذه الدرجة فى بعض الحالات الخاصة • ولقد أعارت جامعة لندن اهتماما الى هذه الناحية الجوهرية ، وكذلك بعض الجامعات فى الممالك الاخرى مثل المانيا وفرانسا وايطاليا ، وكذلك فى الهند مثل جامعتى كلكتا ومدراس •

وعلى سبيل المثال نذكر فيما يلى بعض ما تعلق بادارة المكتبات وشؤونها اجمالا ، من الكتب والنشرات الصادرة فى اللغة الانكليزية ، هذا مع العلم بأن هنالك غيرها كثير ، لا فى هذه اللغة فحسب بل فى مختلف اللغات :

(1) Tai, T. C. *Professional Education for Librarianship* (New York, 1925).

(2) Munn, Ralph, *Conditions and trends in education for librarianship* (New York, 1936).

(3) Sharp, H. A., *Approach to librarianship* (London, 1934).

(4) *The American library Directory* (New York).

(5) *American library journal* (New York).

(6) *Library Quarterly* (Chicago).

(7) *Librarian and book world* (London).

(8) *Library Assistant* (London).

٣ ـ المكتبات فى البلاد العربية (وخاصة فى العراق)

أبرز الامثلة : فاذا ما نظرنا الى البلاد العربية اجمالا ، وهى فى مرحلتها الثقافية الحاضرة ، فاننا نجدها فى أشد الحاجة الى العناية بمختلف شؤون المكتبات ، من حيث الابنية ، والعدد ، والمحتويات • هذا مع العلم بأن مصر

سبقت شقيقاتها بمرحلة كبيرة فى هذا المضمار ، وان العراق وسورية ولبنان تأتى بعدها فى الدرجة ، ولا تزال باقى الاقطار العربية فى مرحلة بدائية فيما يتعلق بهذه الشؤون . ولقد خصص الاستاذ ساطع الحصرى خمس صفحات من حوليته الاولى (٦٠٤ - ٦٠٨) لذكر دور الكتب فى كل من سورية والعراق ولبنان ومصر ، ومن هذه الصفحات نستخلص الجدول التالى المتعلق بأوسع المكتبات فى هذه الاقطار ، ثم نتلوها بملاحظات خاصة بالعراق :

سورية :

	مجلد	
دار الكتب الظاهرية بدمشق	٤٢ر٦٦٥	
دار الكتب الوطنية بحلب	٢٠ر٤٠٠	
المكتبة الوطنية باللاذقية	١١ر١٨٣	
مكتبة الجامعة السورية بدمشق	٢٢ر٥١٠	
المجموع	**٩٦ر٧٥٨**	**مجلد**

لبنان :

دار الكتب الوطنية فى بيروت	٤٠ر٥٠٠	
مكتبة الكلية اليسوعية (فرنسية)	١٠٠ر٠٠٠	
مكتبة الجامعة الامريكية	٦٨ر٠٠٠	
المجموع	**٢٠٨ر٥٠٠**	**مجلد**

مصـــر :

دار الكتب المصرية	٥٩٩ر٠٠٠	
المكتبة الازهرية	٩٢ر٣٦٥	
مكتبة بلدية الاسكندرية	٦٥ر٩٢١	
مكتبة القاهرة	٥٠٠ر٠٠٠	
مكتبة الاسكندرية (باستثناء المكتبات الفرعية)	٧٤ر٢٥٤	
مكتبة دار العلوم	٤١ر٤٥٦	
مكتبة معهد التربية للمعلمين	٣٦ر٠٠٠	
المجموع	**١ر٤٠٨ر٩٩٦**	**مجلد**

ومما يجدر بالملاحظة فى مكتبات سورية ومصر انما هو نفاسة محتوياتها فى المخطوطات المتعلقة بالتاريخ الاسلامى والمعارف الاسلامية الاخرى ٠ أما من حيث تعداد المحتويات المذكورة آنفا فانه لا بد وأن تكون قد طرأت عليها زيادات لا يستهان بها خلال الاعوام التالية لحولية (١٩٤٨ – ١٩٤٩) التى اقتطفنا منها هذا الاحصاء ٠ غير أن الاختلاف كبير بين ما نجده عن العراق فى هذه الحولية وبين ما نذكره فيما يلى عن تعداد محتويات المكتبات العراقية فى أواسط سنة ١٩٥٠ ، استنادا الى الصفحة ١٢٥ من التقرير السنوى عن سير المعارف لسنة ١٩٥٠ – ١٩٥١ (بغداد ، ١٩٥٢) :

المكتبات العامة فى جميع انحاء العراق

	مجلد
مكتبة الامير غازى ، الموصل	١٦ر٤٩٨
المكتبة العامة ، كركوك	٩ر٠٠٤
المكتبة العامة ، اربيل	١ر٥٩٩
المكتبة العامة ، السليمانية	٢ر٤٢٦
المكتبة العامة ، بغداد	٢١ر١٥٠
مديرية الآثار ، بغداد	٢٦ر٥٨٦
المكتبة العامة ، الكاظمية	١ر٣٣٨
المكتبة العامة ، بعقوبة	١ر٨٧٩
المكتبة العامة الخالص	٠ر٦٧١
المكتبة العامة ، الرمادى	١ر٩٩٥
المكتبة العامة ، عنة	٠ر٧٥٢
المكتبة العامة ، الكوت	١ر٧٨٠
المكتبة العامة ، الحلة	٣ر٧٥٢
المكتبة العامة ، كربلاء	٣ر٣٩٧
المكتبة العامة ، النجف	٢ر٨٦٥
المكتبة العامة ، الديوانية	٣ر٧٣٤
المكتبة العامة ، الناصرية	٢ر١٥٤
المكتبة العامة ، العمارة	٣ر١٠٧
المكتبة العامة ، البصرة	٦ر٦٠٩
المجموع العام	**١١١ر٢٩٧ مجلد**

واذا ما القينا نظرة على ما ورد في الصفحة العاشرة من كتاب كوركيس عواد المذكور آنفا ، لالفينا هناك قائمة عن تعداد « مكتبات بغداد في اواسط عام ١٩٥١ » ، على اختلاف انواعها :

	مجلد
مكتبة المتحف العراقي : « مديرية الآثار »	٢٦ر٥١٦
مكتبة المجمع العلمي العراقي	٥ر٠٠٠
كلية الحقوق	٦ر٠٠٠
المكتبة العامة : « حسب الاحصاء الاخيرة »	٢١ر١٥١
كلية التجارة والاقتصاد	٢ر١٠٠
دار المعلمين العالية	١٧ر٠٠٠
كلية العلوم والآداب	٨ر٠٠٠
كلية الهندسة	٥ر٠٠٠
معهد الفنون الجميلة	١ر٤٠٠
مكتبة الجوادين العامة : (في الكاظمية)	٩ر٥٠٠
المكتبة العامة في الكاظمية : « حسب الاحصاء الاخير »	١ر٣٣٨
مكتبة المعهد الثقافي البريطاني	٤ر٣٠٠
كلية الملكة عالية	٤ر٠٠٠
عمادة الطب	٦ر٢٠٠
مكتبة الاوقاف العامة	٩ر٦٢٦
مكتبة الامام الصادق : (في الكاظمية)	٤ر٨٠٠
مكتبة الخلاني العامة	٧ر٦٨٠
مكتبة العلاقات الامريكية	٣ر٧٠٠
المجموع	**١٤٣ر٣١١ مجلد**

وهذا المجموع يزيد بمقدار (٣ر٣٩٢) مجلدا عن المجموع المذكور في القائمة المنقولة هنا ، وذلك نظرا لاقتباسنا الاحصاء الاخير فيما تعلق بالمكتبة العامة في بغـــداد ، وفي الكاظميـــــة ، أي احصاء (١٩٥٠ - ١٩٥١) بدلا من (١٩٤٨-١٩٤٩) .

فالعراق على ما هو عليه من شؤون المكتبات يحتل على ما يظهر مكانة مقدمة

بين الاقطار العربية ، حتي ليكاد يعتبر هو الثاني بعد مصر في هذا الميدان . هذا مع العلم بانه توجد بين ظهرانينا مكتبات شخصية ذات قيم ممتازة ، مثل مكتبة يعقوب سركيس ، ومكتبة عباس العزاوي ، وكلاهما في بغداد . فالتي تخص يعقوب سركيس مثلا ناهز تعداد محتوياتها (٤٠٠٠) مجلد بينها (٣٥٠) مخطوطا . وفي مدينة النجف ما لا يقل عن اربعين مكتبة شخصية يزيد معدل محتويات الواحدة منها على الالف مجلد ، حفلت معظمها بالمخطوطات النادرة ، كما هي الحال في مكتبة الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء ، ومكتبة السيد أبي الحسن الاصفهاني ، والمكتبة الحسينية ، ومكتبة السيد هاشم بحر العلوم ، ومكتبة الشيخ محمد السماوي ، هذه المكتبات الخمسة التي يربو تعداد مجموعها على ثلاثين ألف مجلد .

فاذا ما لاحظنا الى جانب ذلك ما تحويه مكتبة الاوقاف العامة ، وكذلك ما تحويه مكتبات بعض المساجد في بغداد وفي غيرها من المدن العراقية ، لتبينت غزارة ما لدينا في شتى المواضيع المتعلقة بنواحي مهمة من آدابنا وادوارنا التاريخية . غير ان الحاجة شديدة الى وضع دليل مفصل شامل لجميع مكتبات العراق على اختلاف انواعها ، هذه المكتبات التي وان لم يتجاوز تعداد محتوياتها على ما يبدو (نصف المليون) ، فانها ثمينة جدا فيما تعلق بالمعارف الاسلامية ، كالتفسير ، والحديث ، والفقه ، واصول الفقه ، وعلم الكلام . فلدينا من المراجع في هذا الصدد ما يخول الطالب (اذا ما توفر لديه الاعداد اللازم) أن يرقى الى أعلى مراتب البحوث الاصيلة المقتضية لدراسات الاختصاص ، ليس على غرار ما نجده في الجامع الازهر فحسب ، وانما على غرار الكثير من جامعات الغرب الممتازة التي جعلت العلوم الدينية (المعززة بدراسات بعض العلوم الحديثة) من بين مواضيع الاختصاص التي تمنح بها اعلى الشهادات الجامعية . هذا مع العلم باننا هاهنا لسنا في صدد الاشارة الى اختلاف قيم هذه الشهادات باختلاف الاساتذة والجامعات ، كما اننا لسنا في صدد الاشادة بفضل من نبغ بين ظهرانينا من العلماء الاعلام قديما وحديثا ، حسب اساليبهم المعتادة في الدرس والتدريس ، والجد والاجتهاد . فالذي نريد التأكيد عليه هو ان ثروتنا الكتبية

التي تساعد حقا في الدراسات العالية ، انما هي تأتي في هذه الناحيــة أولا وبالذات • وان هذه الثروة في اشد الحاجة الى أن يهتدى اليها بدليــل من طراز حديث •

ضرورة الاصلاح : اما فيما يتعلق بغير ذلك من العلوم والمعارف الحديثة فان نقص المكتبات عندنا كبير ، وان الحاجة ملحة للقيام بشيء غير قليــل من الاصلاح في هذا السبيل • فالكليات على اختلاف انواعها تعتمد في تقدمهـا على ثلاثة امور تقع موقع الاساس من رفع مستوى الآداب والعلوم ، تلك هي المكتبات اولا ، والمختبرات العلمية ثانيا ، واكفاء الاساتذة ثالثا • وعلى هذا فان النقص الملحوظ في مكتباتنا اجمالا يمس ناحية جوهرية من النــواحي الثلاثة التي يعتمد عليها تقدم دراساتنا العالية • فلو افترضنا وجود عشرين موضوع من المواضيع الاساسية في مجموع كلياتنا ، أو في جامعة واحدة متكاملة الفروع ، وقدرنا معدل ما يقتضيه كل واحد منها بعشرة آلاف مجلد ، لوجب أن يكون مجموع ما لدينا في مختلف المعاهد العالية مائتي الف مجلد ، وهو مقدار متواضع يمكن اعتباره نواة تتفرع منه بعض المكتبات الاختصاصية فيما يلائم معاهدنا العراقية من مواضيع الاختصاص بمعناه المعلوم • هذا مع العلم بان الموجود في معاهدنا العالية الثمانية يناهز حسب الاحصـاء المذكور آنفـا خمسين ألف مجلد فحسب • فلو لاحظنا العدد العديد من النسخ المتماثلة، ولاحظنا ما عليه الكثير غيرها من ضعف النوعية العلمية ، لهبط في الواقع تعداد المحتويات الى حد كبير •

ان موضوع التاريخ القديم ، على اعتباره من الدراسات الحديثة ، يأتي في طليعة المواضيع المتوفر فيها القدر اللازم من المراجع للدراسة العالية ، وذلك بفضل وجود مكتبة المتحف العراقي • اما فيما يتعلق بالمواضيـع التاريخيـة الاخرى ، أو بمختلف العلوم والآداب الحديثة ، فان الوضع متشابه فيما بينها ، وانه ليقصر كثيرا عن الهدف المنشود • واذا لم يكن هنا مجال التفصيل في هذه النواحي تمهيدا للقيام باصلاحها ، فان الطريقة هي أن يعهد في كل موضوع اساسي الى واحد أو اكثر من ذوي الاختصاص ، ليضع كل منهم قائمة بما

يلزم اقتناؤه للدراسات العالية • ولما كان تعداد الكتب المهمة فى كل موضوع يبلغ اضعاف ما يمكن اقتناؤه وجب لذلك أن يستند الاختيار الى خطة ترعى الاتزان الذى تقتضيه فروع الموضوع ، كما ترعى ترجيح الاهم على المهم • وانه لمن المفيد جدا ان نطلب من بعض المكتبات الغربية الشهيرة أن تزودنا بقائمة كتبها والبطاقات المتعلقة بذلك catalogue and card index فالمعتاد فى المكتبات الشهيرة الغربية أن تحوى مثل ذلك من المعلومات عن المكتبات الاخرى للرجوع اليها عند الحاجة • هذا مع العلم بان اوسع مكتبة فى العالم ، وهى مكتبة الكونكرس الامريكى ، اعتادت أن تنشر بطاقات كتبها للبيع لقاء ثمن زهيد ، كما انها اخذت بطبع تلك الملايين التسع من البطاقات على هيئة مصغرة فى مجلدات متسلسلة روعيت فيها فهارس المؤلفين ، وكذلك فهارس المواضيع •

والذى نجد العراق بحاجة اليه من اصلاح شؤون المكتبات نجد باقى الاقطار العربية (باستثناء مصر الى حد ما) بحاجة اليه أيضا • وحتى فى مصر نجد العناية ضعيفة فيما تعلق مثلا بالتاريخ الحديث ، سواء منه ما كان خاصا ببلاد الغرب ، أو بالبلاد العربية • وان من ابسط الاساليب لادراك الناحية المتعلقة بالغرب ، على أن يؤخذ كتاب شامل فى موضوع التاريخ الاوربى الحديث (الذى يعنى فى الواقع تاريخ المدنية الغربية الحديثة على وجه الاجمال) ، وذلك مثل كتاب كارلتون هيز ، ذى المجلدين C. J. H. Hayes فنحاول ايجاد مراجع بعض فصوله فى مكتباتنا أيا كانت، لنلاحظ النقص فى هذه المكتبات ، على الرغم من كون هذه المراجع العديدة المذكورة فى آخر الكتاب ، انما هى « مختارات » على حد تعبير جامعها نفسه • ولا يغربن عن البال أن لشؤون الغرب الحديثة (على علاتها) ابلغ الاثر فى شؤون حياتنا المادية والمعنوية (سواء أكان ذلك فى مستشفياتنا وما لها من أدوية ومعدات ، أم فى جيوشنا وما لها من اجهزة وعتاد ، أم فى اسفارنا وما تعتمد عليه من سيارات وبواخر وقاطرات وطائرات ، أم فى نظمناالدستورية الحديثة ، أم فى شتى مواضيع دراساتنا العالية الحديثة كالاقتصاد والسياسة

والفلسفة والاجتماع من جهة ، والكيمياء والفيزياء والرياضيات والطب من جهة اخرى ، أم في غير ذلك مما لا يكاد يدخل تحت حصر) . ولقد ارتأى المؤتمر الثقافي العربي الاول ، سنة ١٩٤٧ (كما نقرأ في حولية الثقافة العربية ، السنة الاولى ، ص ٥٨٧) ، « ان يعنى في المرحلة الثانوية من التاريخ العالمي بالقدر اللازم لمساعدة الناشىء على فهم مكانة بلاده والدول العربية بين دول العالم ، ومشاكل المدنية الحديثة » . غير ان تنفيذ هذا القرار يتوقف على وجود دراسات عالية رصينة في هذا الاتجاه الثقافي الخطير ، مما لم ينل بعد ما يستحقه من العناية في مناهج الكليات والجامعات العربية ، كما لم تتوفر له بعد المراجع اللازمة فيما لدينا من المكتبات .

فاذا ما التفتنا الى تاريخ البلاد العربية الحديث ، فان مكتبات البلاد العربية مقصرة في هذا المنحى تقصيرا كبيرا ، حتى ما كان منها في مصر ، وهي ارجح شقيقاتها في هذا المضمار . ولقد يكفي لتبيان هذه الحقيقة أن نرجع مثلا الى كتاب **منشأ النفوذ البريطاني في بلاد ما بين النهرين** (المذكور أعلاه في هامش صفحة ٩) ، ونلاحظ قائمة مراجعه « المختارة » بعد جهد جهيد ، فكم يا ترى نستطيع أن نجد من هذه المراجع مكتبات في العراق وسورية ولبنان ؟ لا أكثر من عشرها على أكثر تقدير ، وحتى في مصر لا يمكن أن يبلغ الربع منها ما هو موجود هناك . فاذا ما كانت هذه المراجع تخص ناحية معينة من نواحي تاريخ العراق الحديث ، فان معظمها يتعلق ايضا بوادي النيل وبلاد الشام ، وبالدولة العثمانية على وجه الاجمال . وعسى أن تجد الدائرة الثقافية في الجامعة العربية متسعا من الوقت لتقف بنفسها على صحة هذه الدعوى ، وتستقصي أيضا امثالها في نواحي المعارف الاخرى بواسطة المختصين في مختلف البلاد العربية ، لتقترح بعدئذ تفصيلا ما يقتضيه الوضع من اصلاح .

اما فيما يتعلق بالعراق المعاصر ، أي منذ الحرب العالمية الاولى ، فان ما تحويه جميع مكتباتنا العراقية لا يمكن أن يبلغ ستين مجلدا ، هي على قلتها ليست من المراجع المختارة . ولا يدخل في هذا الحصر ما تعلق بتاريخ العراق في القرن التاسع عشر وما قبله ، اذ نجد عن هذا الدور السابق عددا لا يستهان

به من المراجع فى مكتبة المتحف العراقى ، وخاصة تلك التى كتبها الرحالة الذين زاروا العراق فى تلك الآونة • فالحاجة ملحة عندنا ، وعند غيرنا من البلاد العربية ، الى البداية الجدية فى دراسة شؤوننا المعاصرة دراسة عالية بالمعنى الصحيح • والدراسة الجدية ، كما لاحظنا فى (الصفحة ٥ أعلاه) ، تفتقر الى مقدمة كالتى نجدها بين ايدينا ، والى مكتبة خاصة يبدأ العمل بانشائها عاجلا ، ودار للسجلات توضع الخطة لانشائها (كما سبق أن لاحظنا فى موضوع السجلات الرسمية) ، ويبدأ العمل بتنفيذها دون تأخير • وليس ثمة ما هو اجدر بالاعمار من اصلاح شؤون دور الكتب التى يعتمد عليها تثقيف الجيل ثقافة صحيحة ، نظرية كانت أم عمليه ، بما فى ذلك شتى ميادين الصناعة والزراعة التى هى ، كغيرها من المواضيع العملية ، تفتقر الى الدراسة النظرية بمقدار ما هى تفتقر الى التطبيق • وان مبلغ (مليون) دينار اذا ما اقدم مجلس الاعمار على تخصيصه (للصرف طيلة خمس سنوات) لتكملة مكتباتنا ، وانشاء دار لسجلاتها ، ليأتى بفائدة للمجتمع أكثر بكثير من بعض المشاريع التى صرفت عليها ملايين الدنانير ، كانشاء جسر ، أو محطة قطار • ومهما يكن من أمر فان العناية بشؤون المكتبات والسجلات عناية جدية ، كما يستبان من هذا الفصل والذى قبله ، انما هى من قبيل الفرض الذى تحتمه علينا مصلحة الامة ومستقبل البلاد •

TABLE OF CONTENTS

PART III.

MEANS OF RESEARCH

CONTENTS

Introduction to the Study of Contemporary Iraq

By

Dr. Zaki Saleh

B.A., A.M., Ph.D.

Professor of Modern History
Higher Teachers College, Baghdad.

Ar-Rabita Press,
Baghdad, Iraq.
1953

